وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر -II- أبوالقاسم سعد الله
كلية العلو م الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

أطروحة مقدمة لنيل شهـــادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع

تخصص: التغير الاجتماعي

بعنوان:

التنمية المستدامة ومجتمع المعرفة:

رؤية للمقاربات المفاهيمية والأطر العملية في الجزائر

إعداد الطالبة:
بويحيـــاوي صبرينة

إشراف الأستـــاذ:
أ. الدكتور: نور الدين حقيقـــي

السنة الجامعية 2015/2014

شكر وإهداء

إلى اللذين لا تكفيهما كل كلمات التقدير والعرفان،

القلبـــين النابضين حبا و حنانا "أمـي و أبـي"حفظهما الله

إلى أختاي"د. صوراية و د. ليليا"اللتان تزينان حياتي

إلى"إخوتي"الذين علموني بأن من يطرق باب الأمل لا يعرف المستحيل،

إلى من يشاركـــني درب الحـــياة "زوجي" نعم السند.

يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل"د. حقيقي نور الدين" الذي أنارلي الطريق وقدملي التوجيهات والنصائح طول مدة البحث لإنجاز هذه الأطروحة

كما يشرفني أن أتوجه بالشكر والتقدير للأساتذة الكرام الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

إلى كافة إطارات، أساتذة وعمال قسم علم الاجتماع على مساندتهملي وكل من ساهم في إتمام هذا العمل.

وإلى كل الساهرين على حمل مشعل النور وإلى "وطني العزيز الجزائر" أهدي هذا العمل المتواضع والذي أتمنى أنني وفقت فيه.

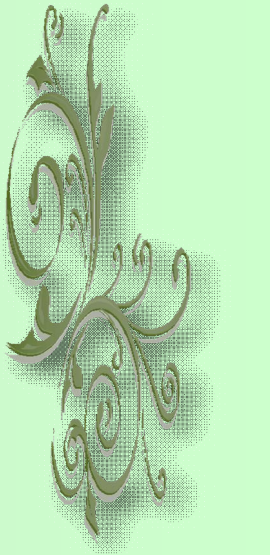

إن الحياة ظلمة حقا إلا حيث يكون الحافز

وكل حافز أعمى إلا إذا اقترن بالمعرفة

وكل معرفة هباء إلا إذا تحولت عملا

جبران خليل جبران

الفـــهرس

المـــقدمة..... 01

البـــاب التمهـيدي: مدخـل عـــام للـــدراســة..... 10

تمهيد..... 11

الفصل الأول: المدخل المنهجي والإطار النظري للدراسة..... 11

1- الإشكـــالـــية 12
2- الفرضـــيات 14
3- مبـــررات اختيار موضوع الدراسة 14
4- أهـمية وأهـــداف الدراســـة 15
5- المحاور الرئيسة للدراسة 16
6- صـــعوبـــات الدراســـة 17
7- ضبط و تحديد المفـــاهيم 18
8- المقـــاربة المنـــهجية والنـــظرية للدراســـة 38

الفصل الثاني: السياق المفاهيمي للتنمية المستدامة وأطرها..... 54

1– السـياق التـــاريخي لمفـــهوم التنمية الـــمستدامة 54
1 -1- عوامل ظهور مفهوم التنمية المستدامة 54
1 -2- كرونولوجيا لأهم القمم و المؤتمرات العالمية للتنمية المستدامة 59
1 -3- تطور مفهوم التنمية المستدامة 63

2– الـــمحاور الأســـاسية للـــتنمية الـــمستدامة 68
2-1- مبادئ التنمية المستدامة 68
2-2- أبعاد التنمية المستدامة 70
2-3- مؤشرات التنمية المستدامة 74

3- الـــمحددات الرئيســـية للتنـــمية المـــستدامة..... 80
3-1- مقومات التنمية المستدامة 80
3-2- ضوابط التنمية المستدامة 83
3-3- أهداف التنمية المستدامة 86

4- الأطـــر الـــدولية والوطـنية للتنـمية المـــستدامة..... 88
4- 1- المؤسسات الدولية للتنمية المستدامة 88
4- 2- المنظمات الدولية للتنمية المستدامة 94
4- 3- المؤسسات الوطنية المخططة والمنفذة للمشاريع 97
4- 4- الأطر الإجرائية للتنمية المستدامة 98

الفهرس

الباب الأول: رهان التنمية المستدامة أمام تجليات مجتمع المعرفة..... 107

تمهيد..... 108

الفصل الأول: رهان التنمية المستدامة :بين التحديات و الأهداف..... 109

1– الأدوات الدولية للتنمية المستدامة 109

1-1 - الأدوات القانونية الدولية للتنمية المستدامة 109
1-2 - الأدوات الاقتصادية الدولية للتنمية المستدامة. 114
1-3 - التقنين الدولي للتنمية المستدامة 118

2– التحديات الكبرى للتنمية المستدامة..... 120

2-1 - تحديات التنمية المستدامة 120
2-2 - مجهودات ومبادرات التمويل الدولي المختلفة للتنمية المستدامة 124
2-3 - مصادر وآليات التمويل الدولي للتنمية المستدامة 127

3- مشاكل ومعوقات التنمية المستدامة 131

3-1 - أهم مشاكل التنمية المستدامة 131
3-2 - أزمة النزاع شمال جنوب 135
3-3 - معوقات الشراكة الدولية للتنمية المستدامة 138

4- رهانات واستراتيجيات التنمية المستدامة 140

4- 1 - أهداف الألفية للتنمية المستدامة 140
4- 2 - التنمية المستدامة رهان للتعاون الدولي 143
4- 3 - رسم استراتيجيات التنمية المستدامة 145

الفصل الثاني: المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة..... 151

1– ماهية مجتمع المعرفة في إطار الجهود التنموية المستدامة..... 151

1-1 - مفهوم مجتمع المعرفة 151
1-2 - متطلبات بناء مجتمع المعرفة 157
1-3 - ملامح مجتمع المعرفة 159

2– الدعائم البنيوية لمجتمع المعرفة..... 160

2-1 - إعداد الرأسمال بشري 163
2-2 - استخدام التكنولوجيا وتوجيه التطور التكنولوجي 160
2-3 - تبني الاقتصاد المعرفي 174
2-4 - الإصلاح المؤسساتي لإنتاج المعرفة 178

3- آليات اكتساب المعرفة وتوطينها..... 181

3-1 - تحضير النشء لمجتمع المعرفة 181
3-2 - إدماج وتثمين تكنولوجيات الاتصال 184
3-3 - ردم الفجوة المعرفية 187
3-4 - الاستثمار في البحث وتحفيز الابتكار 190

4- وسائط نشر وتعميم الاستهلاك المعرفي..... 196

4- 1 - الوسائط التعليمية والعلمية في تعميم الاستهلاك المعرفي 196
4- 2 - وسائل الإعلام والاتصال في نشر المعرفة 199
4- 3 - شبكة الأنترنت والوسائط الافتراضية 202

البـــاب الثاني: رؤية لسياسات إرساء مجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة في الجزائر..... 206

تمهيد..... 207

الفصل الأول: الأطر العملية لإرساء مجتمع معرفي في الجزائر..... 208

1- سياسات تطوير المنظومة التربوية الجزائرية..... 208

1-1 - المنظومة التربوية الجزائرية وإعداد النشء 208
1-2 - إصلاحات منظومة التعليم والتكوين في الجزائر 214
1-3 - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأمية وتعليم الكبار 216

2- سياسات الإصلاح في التعليم العالي..... 219

2-1 - مسيرة منظومة التعليم العالي في الجزائر 219
2-2 - سياسة إصلاح منظومة التعليم العالي 222

3- سياسات تحفيزالبحث العلمي..... 226

3-1 - سياسات تطوير البحث العلمي في الجزائر 226
3-2 - سياسات دعم البحث العلمي في الجزائر 229

4- إدماج TIC ومحاربة الأمية الرقمية في الجزائر..... 233

4- 1 - الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة 233
4- 2 - مشروع الأقسام الإلكترونية (e- classe) 236
4- 3 - التوجه نحو إرساء مقومات الاقتصاد المعرفي 242

الفصل الثاني: رهان التنمية المستدامة في الجزائر: بين الواقع والتطلعات..... 246

1- معوقات التنمية المستدامة في الجزائر..... 247

1-1 - المعوقات الاقتصادية 247

1-2 - المعوقات الاجتماعية 248

1-3 - المعوقات البيئية 250

2- الاستراتيجيات المسطرة لتحقيق أهداف الألفية الثالثة في الجزائر..... 255

2-1 - التحديات الكبرى لتحقيق أهداف الألفية 255

2-2 - مشاريع التنمية المستدامة في الجزائر 259

2-3 - أهم السياسات الاستراتيجية المنتهجة في الجزائر 261

III - إنجازات ومعالم التنمية المستدامة في الجزائر..... 266

1- - إنجازات الجزائر لتحقيق أهداف الألفية 266

2- - الإجراءات العملية لمتابعة و تقييم أهداف الألفية 273

3- معالم التنمية المستدامة في الجزائر 279

الخاتمة..... 289

الاستنتاجات والتوصيات..... 294

قائمة الجداول..... 293

قائمة المصادر والمراجع..... 317

قائمةالملاحق..... 318

مقدمـــــة

مقدمـــــة:

من الأفكار الرئيسية التي تضمنتها "مقدمة ابن خلدون" أن الإنسان هو ابن بيئته الاجتماعية، كما أنه ابن البيئة الطبيعية التي يعيش فيها، وأنه بطبيعته يتطلع دائما إلى مستويات عيش أفضل، فهو بذلك يسعى جاهدا كي يبني لنفسه مجتمعا تتداول في نطاقه الوسائل والأدوات التي تهيء له أسباب التحضر والتقدم والعيش الرفيه، فلقد عرفت المجتمعات الإنسانية تغيرات عبر فترات تاريخها، ساهم المفكرون منذ القدم في دراستها، منهم العلامة "عبد الرحمن ابن خلدون (1332- 1406) " الذي يعد من الأوائل في تقديم اسهام فكري نافذ كان ولا يزال صالحا في دراسته للمجتمع الإنساني وقيام العمران البشري وأسباب الثروة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن ذلك قوله " إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، كما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصال فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول".

كما جاءت كتابات "آدم سميث" في"ثروة الأمم" أين ربط التنمية الاقتصادية بالظاهرة الاجتماعية وتحليل أسباب نمو الثروة والتقدم الحضاري في مختلف صور النشاط الإنساني، وأن محركها هو الحاجة إلى التنمية المستمرة وهذا ما نجده الآن في دراسة كل هذه التغيرات والتحولات الكبرى التي انعكست بالضرورة على النظام الدولي وتجلت معالمها من خلال الحركة الدؤوبة في البحث عن سبل التحضر والعيش في رفاه والتي تركت بصماتها على مختلف البنى بغرض مواكبة الركب الحضاري في التعامل مع التقنية الجديدة ومعطياتها، تطلعا نحو التنمية عن طريق الاستراتيجيات المواتية والمشاريع التنموية موازاة مع التطبيقات العملية والمعرفية، في إطارالعملية التنموية حتى تتمكن مجتمعات اليوم من الأخذ بأسباب التطور والتقدم.

مقدمـــــــة

فكانت الثورة الصناعية في صورة النموذج الحضاري الأمثل لعملية التنمية وما صاحبها من السعي اللامتناهي وراء التراكم الإنتاجي والاستغلال الفاحش للثروات الطبيعية، نجم عن مضاعفاتها مشاكل جمة كانتشار الفقر وظهور التلوث بشتى أشكاله وتفشي الآفات الخبيثة والأمراض الجديدة.

إن هذا التدهور الذي مس توازن الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي، هو الذي استوجب على الباحثين وعلى صناع القرار على حد سواء الاهتمام بالقدرات الطبيعية المتاحة في العالم من جهة والنمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى ، أمام ضرورة توفر التكنولوجيا والإطارات الفنية القادرة على التعامل التقني والتكنولوجي في خضم المعطيات التي تفرضها تحديات القرن الجديد والتي كشفت أن النظرة التقليدية للتنمية، لم تتنبه إلى تقييم الإمكانيات الطبيعية المتاحة بالشكل الصحيح والتي لا يمكن تسخيرها للأجيال المتعاقبة، ما يستدعي إلى التفكير بشكل جدي في كيفية حماية حقها من الثروات.

وانطلاقا من هذه المعادلة المعقدة، طرح موضوع التنمية المستدامة في كل النقاشات والقمم للحث على ضرورة الاهتمام بالبيئة وتوازناتها كانشغال فرض نفسه في كل البرامج الاقتصادية والاستراتيجيات التنموية، سيما خلال العشريتين المنصرمتين.

إن مصطلح التنمية المستدامة بالنسبة للنظرة الحديثة هو حديث النشأة، بظهور مبدأ التفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا بين دول الشمال والجنوب على حد سواء. إن الواقع اليوم يشير إلى بدايات عصر المعلوماتية التي يتحكم فيها العالم الغربي بامتياز، والذي حقق إنجازات ونتائج هائلة في هذا المجال من خلال استغلال الوسائل التقنية والتكنولوجية التي وظفت في المؤسسات الاقتصادية والوحدات الإنتاجية أحدث فجوة رقمية ومعرفية يتعين ردمها أوعلى الأقل تقليصها.

مقدمـــــــة

ومسايرة لما أقرته المواثيق والمعاهدات الدولية والسرعة التي فرضتها التقنية الرقمية والتكنولوجيا العالية، سطرت الدول والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية سياسات ملزمة ومحفزة رافقتها حملات تحسيسية لرفع مستوى الوعي عند الأفراد ليتعاملوا بأكثر تأهيل علمي مع المعطيات التكنولوجية الجديدة ينعكس بشكل خاص في سلوكياتهم الاستهلاكية والإنتاجية وذلك من خلال امتلاك المعرفة والمهارة كمفتاح للتطور الاقتصادي وتنمية المجتمعات.

هذه المعرفة أضحت تشكل سلطة في المجتمع، وأصبحت من أهم مظاهر قوته من أجل اللحاق بركب التقدم العلمي الحاصل أمام الانفجار المعرفي والتقنية الحديثة في مجال المعلوماتية، والذي يعد بمثابة اللبنة الأساسية في بناء مجتمع المعرفة، وما يوفره من تقدم في تقنيات الاتصال الحديثة والتدفق السريع للمعلومات التي فتحت المجالات الإبداعية بين أوساط النخبة و الجماهير على حد سواء، لتصبح حقيقة واقعة في الممارسات والنشاطات العامة لمجتمعاتنا، في عالمنا المعاصر الذي تحول إلى قرية كونية صغيرة في ظل ما يسمى بالعولمة.

إن الفجوة تتزايد باستمرار بين الشمال والجنوب، مقابل عجز في تأهيل الرأسمال البشري وفقر في البنية التحتية، سيما أمام ما تفرزه المعرفة من مستجدات وأيضا التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة، بطرفتها ركائز محورية في تحديد معظم السياسات والإصلاحات على المستوى المحلي والدولي وفي نفس الوقت كأهداف وغايات ينبغي بلوغها. علما أن ترجمة هذه المقاربة الحديثة للتنمية المستدامة والمجتمع المعرفي بين دول الشمال والجنوب المتسمة باتساع الفجوة المعرفية وتناميها بشكل سريع.

مقدمـــــــة

إن بلوغ تنمية شاملة ونوعية يتطلب بذل جهود جبارة للوصول إلى المستوى المرغوب في خضم المستجدات التكنولوجية وإدراك أهميتها لتحقيق هذه الثروة المعرفية التي تساهم في رقي و نهضة الأمم والشعوب وتنصف الأجيال المتعاقبة.

إن التغير الاجتماعي بقدر ما هو مرتبط بالتنمية فإنه يواكب المراحل التي تعيشها الشعوب،من ذلك الجزائر بعد استعادة سيادتها الوطنية مرت بمراحل عديدة عرفت خلالها مخططات تنموية رافقتها عوامل طبعت المجتمع الجزائري لمواجهة تركة الماضي وتراكماته من جهة ومواكبة متطلبات التقدم الحاصل في العالم من خلال الشروع في تنفيذ استراتيجيات وسياسات إصلاحية من جهة أخرى لرفع التحديات وتذليل الصعوبات التي تعرقل العملية التنموية، سيما منها المستدامة بتحقيق أهداف الألفية و الولوج إلى مجتمع المعرفة.

فمن خلال هذا البحث حاولنا طرح أهمية الرؤية الجديدة للتنمية المستدامة ومدى إسقاطات المفاهيم الجديدة التي يفرزها مجتمع المعرفة في وقت يعيش فيه العالم انفجارا معرفيا غير مسبوق، والذي أصبح أكثر من حتمية في عصرنا الحالي، مع عرض للتجربة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، بطريقة منهجية من خلال دراستنا لمفهوم التنمية المستدامة والتي لا ترمي إلى تحقيق الزيادة في الإنتاج فقط بل إلى تمكين المجتمع من العيش في حياة أفضل في ظل مجتمع معرفي بكل تجلياته في عصر الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وما توصلت إليه الجزائر في هذا الصدد.

ولمعالجة ذلك تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على:

- المقاربات المفاهيمية وأهم الأطر العملية من أجل مواكبة التطور الحاصل، سيما في مجال التكنولوجيات الحديثة التي أصبحت تلعب الدور الرئيسي في توجيه معادلة التنمية المستدامة ومجتمع المعرفة،

- رهانات و تحديات هذا المشروع التنموي الجديد بغرض معرفة الجهود التي تبذلها الجزائر على غرار دول العالم لتحديد مكانتها في خضم التطورات الحاصلة في ميادين المعرفة، وذلك من خلال التطرق لأهم البرامج والاستراتيجيات والإصلاحات التي باشرتها الجزائر لتحقيق أهداف الألفية التي التزمت بها من جهة ولرفع تحدي التحول من إنتاج قائم على الموارد الطبيعية إلى إنتاج المعرفة من جهة أخرى.

وبناءا على ذلك يمكن تلخيص محتوى الدراسة على النحو الآتي:

تضمن الباب التمهيدي، كمدخل عام للدراسة، فصلين يتمحور الفصل الأول بعنوان "المدخل المنهجي والإطار النظري للدراسة" حول منهجية البحث في إطارها العام، انطلاقا من الإشكالية، التساؤلات والفرضيات، في إطار مقاربة منهجية بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي والتغير الاجتماعي من حيث الإطار النظري لموضوع الدراسة. والفصل الثاني بعنوان "السياق المفاهيمي للتنمية المستدامة وأطرها" يتطرق إلى عوامل ظهور مفهوم التنمية المستدامة وتطوره ضمن السياق التاريخي بالوقوف عند أهم محطاته، بإتباع كرونولوجيا القمم والمؤتمرات العالمية وكذا أهم مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها المتعلقة بإحداث التوازن المنشود، وتحديد المقومات والضوابط التي لابد منها في مسار العملية التنموية من أجل تعزيزها من جهة وضرورة بلوغ أهدافها من جهة أخرى، بعرض الجهود التي تبذلها مختلف المؤسسات بغية إيجاد الطرح الأفضل للتحكم في شروط الانسجام البيئي

بين الإنسان والطبيعة، في إطار المؤسسات والمنظمات المخططة والمنفذة لمشاريع التنمية على المستويين الدولي والوطني.

وللوقوف على رهان التنمية المستدامة وإرساء مجتمع المعرفة خصصنا بابين رئيسيين، تنولنا في **الباب الأول** رهان التنمية المستدامة أمام تجليات مجتمع المعرفة، بغرض إيجاد إطار شامل للمحددات الرئيسة التنمية المستدامة وما تحمله من تحديات وأهداف وتعرضنا إليها في الفصل الأول، ثم حاولنا ربط هذا الأخير بالمفاهيم الجديدة التي أفرزتها معالم مجتمع المعرفة في الفصل الثاني.

تناولنا في **الفصل الأول** رهان التنمية المستدامة بين التحديات و الأهداف و المتضمن:

أولا : تحديد وتعريف مختلف أدوات التنمية المستدامة؛

ثانيا: التطرق إلى التحديات الكبرى للتنمية المستدامة خاصة ما يتعلق بمصادر التمويل؛

ثالثا: تحديد مختلف مشاكل ومعوقات التنمية المستدامة؛

رابعا: التطرق إلى رهانات واستراتيجيات التنمية المستدامة، وذلك في حيز المشروع الفكري والمعرفي الجديد.

أما **الفصل الثاني** خصصناه لدراسة المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في إطار الجهود التنموية المستدامة وذلك بالتطرق إلى:

أولا: ماهية مجتمع المعرفة في إطار الجهود التنموية المستدامة؛

ثانيا: الدعائم البنيوية لمجتمع المعرفة؛

ثالثا: آليات اكتساب المعرفة وتوطينها؛

رابعا: وسائط نشر وتعميم الاستهلاك المعرفي.

أما **الباب الثاني** بعنوان "رؤية لسياسات إرساء مجتمع معرفي في ظل التنمية المستدامة في الجزائر" فتطرقنا فيه إلى عرض رؤية شاملة لأهم السياسات المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال، والتي كان الهدف منها تطوير المنظومة التعليمية بالدرجة الأولى، ثم إسقاطاتها على التنمية وتحدياتها في الوقت الراهن وذلك من خلال فصلين هما:

الفصل الأول المعنون بـ "الأطر العملية لإرساء مجتمع معرفي في الجزائر " يتضمن:

أولا: مختلف سياسات تطوير المنظومة التربوية الجزائرية؛

ثانيا: التطرق إلى سياسات الإصلاح في التعليم العالي؛

ثالثا: عرض سياسات تحفيز البحث العلمي؛

رابعا: إدماج TIC ومحاربة الأمية الرقمية في الجزائر؛

الفصل الثاني المعنون بـ "رهانات التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتطلعات" تطرقنا من خلاله إلى :

أولا: دراسة أهم المعوقات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية التي تواجه الجزائر بشكل جدي، لمواكبة الركب الحضاري والدولي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا: عرض مختلف الاستراتيجيات المسطرة لتحقيق أهداف الألفية الثالثة في الجزائر.

ثالثا: التطرق إلى مختلف إنجازات ومعالم التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الانفجار المعرفي الراهن قصد تحقيق أهداف الألفية التي قد تفتح آفاق مستقبلية واعدة تحمل الاستدامة لمشاريعها وتلبي متطلبات المجتمع الجزائري المستجدة والمتزايدة مسايرة للتقدم والتطور الحاصلين في العالم.

مقدمـــــــة

لقد اعتمدنا في إنجاز دراستنا على هذه الخطة التي رأينا أنها تجيب على التساؤلات التي تم طرحها وتدرس الفرضيات التي وضعنها، مع تقديم قراءة سوسيولوجية لها، سمحت لنا بالوصول إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات، وصولا إلى خاتمة شاملة لموضوع الدراسة، تلتها قائمة المصادر والمراجع وقائمة الجداول ثم الملاحق.

البـــــــاب التمهـيدي:

مدخـــــل عـــــــام للـــــدراســة

البـــاب التمهـيدي: مدخـل عـــام للـــدراســـة

تمـــــهيد:

جاء الباب التمهيدي، كمدخل عام للدراسة ويتضمن فصلين اثنين، خصصنا الفصل الأول للمدخل المنهجي والإطار النظري للدراسة وتناولنا فيه منهجية البحث في إطارها العام، انطلاقا من الإشكالية، التساؤلات والفرضيات، في إطار مقاربة منهجية بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي والتغير الاجتماعي من حيث الإطار النظري لموضوع الدراسة. والفصل الثاني خصصناه للسياق المفاهيمي للتنمية المستدامة وأطرها ومن خلاله تطرقنا إلى عوامل ظهور مفهوم التنمية المستدامة وتطوره ضمن السياق التاريخي بالوقوف عند أهم محطاته، بإتباع كرونولوجيا القمم والمؤتمرات العالمية وكذا أهم مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها المتعلقة بإحداث التوازن المنشود، وتحديد المقومات والضوابط التي لابد منها في مسار العملية التنموية من أجل تعزيزها من جهة وضرورة بلوغ أهدافها من جهة أخرى، بعرض الجهود التي تبذلها مختلف المؤسسات بغية إيجاد الطرح الأفضل للتحكم في شروط الانسجام البيئي بين الإنسان والطبيعة، في إطار المؤسسات والمنظمات المخططة والمنفذة لمشاريع التنمية على المستويين الدولي والوطني.

الفصل الأول: المدخل المنهجي والإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الفصل بالدراسة المدخل المنهجي والاطارالنظري للدراسة وذلك بدءا بالتطرق لإشكالية البحث وجملة من التساؤلات التي تتفرع عنها والفرضيات التي تم بناءها مع عرض لمبررات اختيار هذا الموضوع وأهمية وأهداف الدراسة تلاه سرد للصعوبات التي واجهتنا في انجازها. ثم قمنا بضبط و تحديد مفاهيم أساسية هي محرك البحث، ثم تناولنا، في نهاية الفصل، شرح المقاربة المهجية والنظرية المتبعة في دراستنا.

أولا: الإشكـــالية

لقد أصبحت التنمية المستدامة فلسفة برؤى جديدة تبحث عن بناءات اجتماعية ونشاطات اقتصادية وأنماط إنتاجية واستهلاكية تتماشى ومقتضيات العصرالراهن، بآليات من شأنها خلق الانسجام البيئي بين الإنسان والطبيعة غايتها تمكين الجيل الحالي من تحسين ظروف معيشته مع ضمان الحق في حياة ملائمة للأجيال القادمة.

ومن المنظورالجديد للتنمية المستدامة، يكون الإنسان محورها وجوهرها، عبر مواءمة وضبط النشاطات الحالية وما يستحدث منها، تفتح لها آفاق وتطلعات مستقبلية وتستشرف بأنماط حديثة وذكية تسمح باستعمالها ودمجها في البيئة القائمة لتحقيق تنمية عادلة وشاملة، تكون عادلة اجتماعيًا، منسجمة بيئيًا، ممكنة اقتصاديًا، مقبولة ثقافيًا وقابلة للتنفيذ سياسيًا.

واعتبارا لذلك، فإن المعادلة التنموية الشاملة الجديدة لا ترتكز فقط على وفرة الموارد الطبيعية والمادية فحسب، بل أيضا على المعرفة والكفاءات والمهارات لمواكبة التحول من اقتصاد ندرة إلى اقتصاد وفرة.

ومع كل التحولات التي نعيشها، أصبحنا اليوم أمام شكل جديد من التطور والتغير المجتمعي يعتمد في نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة كركيزة أساسية في بناء المجتمعات الحديثة وأكثر المفاصل حساسية تأثرا وتأثيرا في منظومة الإنتاج الاجتماعي. وذلك بالنظر لما لها من دور فعال في إعداد الرأسمال البشري وتسخيره في عملية التنمية المستدامة، كون الإنسان بطاقاته وقدراته منطلق التنمية وأداتها مثلما هو هدفها النهائي وغايتها.

إن الثروة الحقيقية في بناء المجتمعات الحديثة والقدرة على التطور والتحول هي الثروة المعرفية المتمثلة في كسب العلم والتكنولوجيا كسمة من أهم سمات العصر الراهن الذي تراجعت فيه الإيديولوجيات وبرزت فيه التقنيات والتكنولوجيات ولم يعد بإمكان المجتمعات اليوم أن تضع خططا للتنمية دون اللجوء إلى مكاسب المعرفة في

مختلف الأنشطة وعلى شتى الأصعدة الوطنية، الإقليمية والعالمية. وهو ما يدفع الدول إلى الالنخراط في هذه الرؤية المعاصرة وتبني استراتيجيات شاملة لبلوغ هذه التنمية في إطار الشراكة الدولية وتحقيق أهداف الألفية الثالثة.

ومواكبة لهذه الحركية الدولية، باشرت الجزائر في وضع وتنفيذ مخططات واعدة واستثمارات ضخمة، لخلق وتوفير البيئات المناسبة بتأطير وتوجيه التغيرات اللازمة في البنى الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، العلمية والقانونية، لإرساء أسس مجتمع معرفي جزائري خدمة للمشروع التنموي الوطني الشامل والمستدام.

وللوقوف على واقع وماآلت إليه هذه المساعي ارتأيت معالجة ذلك انطلاقا من التساؤل الرئيسي لهذا البحث وهو كما يلي:

في ظل الرؤية الجديدة للتنمية المستدامة ومقتضياتها ومدى ضرورة تبنيها وفق المقاربة القائمة أساسا على الثروة المعرفية، هل يعتبر ولوج مجتمع المعرفة من أهم افرزات المشروع التنموي المستدام، أم شكل من أشكال التحولات العميقة المواكبة له؟

هي جملة من التساؤلات التي تتفرع عنها أسئلة فرعية أساسية أخرى، تتمحور أساسا حول:

- ما هي الأطر المفاهيمية والتنظيمية للتنمية المستدامة والرؤية المستقبلية للمشروع التنموي المستدام ؟
- ما هي المقاربات المفاهيمية لمجتمع المعرفة بتجلياته ومقتضيات إرساءه في إطار المشروع التنموي المستدام ؟
- كيف ترسم الجزائرمكانتها حاضرا ومستقبلا في خريطة المشروع المعرفي والتنموي المستدام ؟

ثانـيا: الفرضيات

انطلاقا من هذه الإشكالية ومجموعة الأسئلة المطروحة، تمكنا من بناء الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: إن التنمية المستدامة هي توجه جديد يتطلب تغيرات جذرية نحو أنماط إنتاجية جديدة وسلوكات استهلاكية ذكية لخلق الانسجام بين الطبيعة والإنسان وفي نفس الوقت تحقيق الإنصاف بين أجيال الحاضر والمستقبل.

الفرضية الثانية: إن التحولات المسايرة للمشروع التنموي المستدام، وضعت إنسان اليوم أمام شكل جديد من التطور المجتمعي، يعتمد على المعرفة كأساس لإرساء مجتمع معرفي مستدام.

الفرضية الثالثة: إن المجهودات التي تبذلها الجزائر للتحول نحوبناء مجتمع معرفي تساهم في رفع التحديات الكبرى للتنمية المستدامة.

ثالـثا: مبررات اختيار موضوع الدراسة

يمكن تقسيمها إلى دوافع شخصية و دوافع موضوعية نذكر منها ما يلي

أ-دوافع شخصية:

- مواصلة بحوثي وتنوير انشغالاتي واهتماماتي بواقع ومستجدات التنمية المستدامة وعلاقتها بمجتمع المعرفة خاصة والتحولات المجتمعية عامة.
- مواكبة تطورالمقاربات المفاهمية والمصطلحات الجديدة في ميدان التنمية المستدامة.
- الوقوف على مدى انتشارهذه المفاهيم والعمل بها على المستويين الوطني والدولي وفي الخطابات السياسية والأكاديمية.

ب-دوافع موضوعية:

- المساهمة في صقل الإطار النظري لهذا الموضوع من خلال تحليل وجمع العناصر المرتبطة به وذلك بالاستئناس بالنظريات العلمية ذات الصلة.
- محاولة إبراز أهمية هذا الموضوع وإثرائه، و المساهمة في التنوير وفتح المجال أمام دراسات علمية أخرى.
- النظر في التدابير والإجراءات المتخذة من قبل الدول والهيئات والمنظمات العالمية والإقليمية والمحلية في مجال التنمية المستدامة ومجتمع المعرفة والتي من شأنها المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة لمجتمعاتها في ظل تداعيات التطور التكنولوجي وتأثيراته في تغيير سلوك الأفراد والمجتمعات.
- مقتضيات امتلاك المعرفة كثروة حقيقية من تقنيات وآليات لتأهيل الفرد لإنتاجها وابتكارها وبالتالي توظيفها من أجل تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة.

رابـــعا: أهمية و أهداف الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها:

أ-تتناول موضوعا **آنيا** من حيث المفاهيم المرتبطة بمشتملات ومقتضيات التنمية المستدامة بصفتها التنمية المثالية بأبعادها الزمنية والمكانية والتي أصبحت الدول والمجتمعات تناضل من أجل تحقيق أهدافها، ولعل تدخل منظمة الأمم المتحدة من خلال تحديد **برنامج أهداف الإنمائية للألفية الثالثة** وحث الدول على الانخراط في المساعي المباشرة لتحقيقها وفق رزنامة محددة الآجال وما رافقها من آليات ودعامات تحفيزية، لخير دليل على الأهمية القصوى لهذا الموضوع وما يثيره من مقاربات وإشكاليات جمة.

ب- تهدف إلى الوقوف على ما آل إليه **التطور** الحاصل في هذا المجال و**مواكبته** من خلال التطرق لمختلف المقاربات المفاهمية والأطر العملية ، لاسيما بخصوص رفع القدرة التنافسية للمجتمعات المعاصرة وتطوير قدراتها البشرية وتحسين مستوى كفاءاتها ومؤهلاتها، بالشكل الذي يسمح لها بالولوج إلى مجتمع المعرفة الذي أصبح هو الآخر من السمات البارزة للتحولات في البنى المجتمعية المعاصرة.

ج- تسلط الضوء على **رهانات** و **تحديات** المشروع التنموي الجديد بغرض معرفة **الجهود** التي تبذلها **الجزائر** على غرار دول العالم لتحديد مكانتها في خضم التطورات الحاصلة في ميادين المعرفة، وذلك من خلال التطرق لأهم البرامج والاستراتيجيات والإصلاحات التي باشرتها الجزائر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي التزمت بها من جهة ورفع تحدي التحول من إنتاج قائم على الموارد الطبيعية إلى إنتاج المعرفة من جهة أخرى.

خـامســا: المحاور الرئيسة للدراسة

تتمحور مواضيع هذه الدراسة حول:

- التطرق لمعادلة التنمية المستدامة ومجتمع المعرفة من حيث المضامين والأهداف وفق المقاربات الحديثة والأطر العملية ذات الصلة.
- إبراز أهمية خلق الثروة المستدامة في خدمة رفاه الأجيال المتعاقبة.
- الوقــوف على مــدى التقـــدم والتطور في مجــال المعرفة من حيث استخدامها والاستفادة منها في العمليات الإنتاجية لتحقيق التنمية المستدامة.
- معرفة حجم الاستثمار في الرأسمال المعرفي وتطويره لبلوغ القدرة التنافسية القائمة على الكفاءات والمهارات للنهوض الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

- المساهمة في إثراء هذا الموضوع من خلال إبراز تحدياته ورهاناته حاضرا ومستقبلا خدمة لمجتمعنا الجزائري في مواكبة التحولات الحاصلة في مجالي التنمية المستدامة ومجتمع المعرفة .

سادسا: صعوبات الدراسة

واجهتنا خلال إعداد وانجاز هذه الدراسة صعوبات نوعية تمثلت على الخصوص في غياب بنك للمصطلحات باللغة الوطنية وكذا الدراسات المتخصصة في مجال التنمية المستدامة ومجتمع المعرفة من منظور علم الاجتماع ؛ ولعل مرد ذلك إلى حداثة الموضوع ومفاهيمه الجديدة مما ضيق المجال الكمي الكافي للمراجع المعتمد عليها،الأمر الذي قادنا إلى الاستئناس بالمادة العلمية المتوفرة نسبيا باللغات الأجنبية والتي تنحصر أغلبها في الدراسات الاقتصادية والسياسية وتقارير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومجتمع المعرفة.

وتحقيقا للغاية المنشودة من هذه الدراسة ارتأيت تناولها بالتركيز على المقاربات المفاهيمية من جهة والأطر العملية للموضوع من جهة أخرى بغرض الإلمام بمختلف جوانبه ومقتضياته على المستويين الدولي والوطني .

أملي أن أكون قد وفقت في هذا المسعى وفقا للإطار المنهجي والنظري لعلم الاجتماع في تخصص التغير الاجتماعي.

و الله ولـــي الـتوفـــيق.

سـابـعا: ضبط و تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة

لا شك أن عملية تحديد المفاهيم وضبطها تعد عملية حساسة ومهمة وضرورية في البحوث العلمية عامة وفي مجال العلوم الاجتماعية وأدبيتها خاصة[1]. كما تعتبر من أهم المشكلات الأساسية في انجاز البحوث العلمية، و بالتالي يأتي التأكيد على أهمية وضرورة البدء بتحديد وضبط المفاهيم والمصطلحات المستخدمة ودلالتها على الواقع أوالأغراض أوالعلاقات أوالمتغيرات التي تندرج تحت مجال البحث أوالدراسة، بما تقتضيه من وضوح ودقة حتى تحدد مدلولتها ومضامينها وإحاءتها ضمانا التواصل العلمي الإيجابي والبناء.

أ- مفهوم التنمية:

- ✓ لغة: يقصد بـ "التنمية" على المستوى اللغوي المحض الازدهار، الزيادة والرفاهية، بغرض إحداث تغيير إيجابي نحو التطور والتقدم[2].
- ✓ اصطلاحا: تعني "التنمية" الطموح إلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فمن الناحية الاجتماعية "فالتنمية الاجتماعية تسعى إلى رفاهية الأشخاص وتحسين جودة حياتهم من خلال سكن لائق وتغذية كافية وملائمة، و توفير الخدمات في مجالات الطاقة، الماء، الصحة، التربية و الشغل" أما من الناحية الثقافية، تعني التنمية تحسين المستوى الفكري للجماعات البشرية من خلال تعميم التعليم ومحاربة الأمية والنهوض بالفنون ووسائل الإعلام والتواصل[3]. وبصفة عامة، تعني "التنمية" التمكن من الوصول باستمرار إلى مستوى عيش جيد من الناحيتين المادية والمعنوية وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل

---

(1) أحمد يوسف أحمد بشير، إشكالية تحديد المفاهيم والمصطلحات في ضوء المذهبية الاسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 1، ص98

(2) ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر بيروت، 1994،ص113

(3) عادل هواري و آخرون، "قضايا التغير والتنمية الاجتماعية"، مصر، دار المعرفة الجامعية 1998، ص130.

على أن التنمية كسياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مُرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مُرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة، فالهدف الأخير من التنمية هو تفتح الفرد الذي يؤدي إلى تقدم المجتمع. غير أن تحقيق أغراض التنمية رهين بما توفره البيئة من موارد طبيعية، حيث لا مجال لتحقيق التنمية بدون المحافظة على البيئة، وهذا يعني أن العلاقة بينهما وطيدة واستمرار توازنها يستدعي العقلنة وبعد النظر في الممارسات والتصرفات والسلوكيات.

لعل من المهم توحيد المفاهيم بين جميع العاملين في مجال التنمية، لضمان المشاركة الفعالة في عملية التنمية في مختلف مراحلها على أسس علمية[1].

و بالتالي من المناسب بداية أن نفرق بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية:

الجدول رقم 01: جدول يبسط المقارنة بين النمو والتنمية

مفهوم النمـــــــــو	مفهوم التنميـــــــة
مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيًا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.
النمو كثيرًا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة.	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم.
يغلب على النمو التغير الكمي.	يغلب على التنمية التغير الكيفي.
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية و الاقتصادية و الحضارية.	مفهوم يطلق على البلاد والمجتمعات المختلفة وتشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها.
النمو عملية تلقائية تحدث غالبًا دون قصد من الإنسان.	التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

(1) د. طلعت السروجي، التنمية الاجتماعية، الناشر مركز نشر و توزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان مصر 2002، ص51.

تهدف التنمية في أبلغ صورها إلى إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه إليه، وبالطبع فهذا التغيير من الممكن أن يكون ماديا يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لذات المجتمع، وقد يكون معنويا يستهدف تغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم وميولهم، فالأمر يتعلق إذن بعمليات هادفة محدودة في الزمان والمكان تراهن على التغيير الإيجابي. إن التنمية في مختلف أشكالها وتصوراتها تستهدف أبعادا مفتوحة على ما هو لوجيستيكي أوما هو معنوي تقود ختاما نحو تغيير السياسات والممارسات والمواقف.

لكن تعريف التنمية يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلا يعرفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، في حين يلح علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساسي[1].

إنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية، فهي ترتبط بالتصنيع في كثير من الدول وترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى، بل يذهب الساسة مثلا بوصفها عملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية، بينما يميل آل الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي، وهذا الاختلاف الذي يبصم مفهوم التنمية هو الذي سيدفع بعدئذ إلى عمليه استدراج مفاهيمي تلح على أن التنمية هي كل متداخل ومنسجم وأن تكون ناجعة و فعالة عندما تتوجه في تعاطيها مع الأسئلة المطروحة إلى كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان والمجتمع، عبر مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية...الخ، ذلك أن الاقتصار على البعد الاقتصادي في تعريف التنمية يظل ناقصا عن تقديم المعنى الكامل للتنمية ولهذا فالتنمية لن تكون غير تحسين لشروط الحياة بتغييرها في الاتجاه الذي يكرس الرفاه المجتمعي[2].

---

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدارالجامعية،القاهرة، 2000، ص11.

(2) ابراهيم محمد الغاني، "البيئة والتنمية": الأبعاد القانونية والدولية، العدد110، أكتوبر1992، ص120.

إن مفهوم التنمية يسايركل التغيرات التي تصاحب تقدم البشرية عبر الزمن، إلى أن وصلنا الى مفهوم "التنمية المستدامة" والذي يعد كمصطلح حديث النشأة، وتعود بداية ظهور مفهوم للتنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة على مستوى جميع الأصعدة، سيما مع تزايد الضغوط على الإمكانات المتاحة في العالم، حيث أن مجالات اللتنمية المستدامة تبدو نظريا منسجمة لكنها ليست بهذا الوضوح في الواقع، كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة، فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيسي في التنمية الاقتصادية المستدامة، تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على القدرة الاحتمالية للأرض ومدى تجديد مواردها[1].

إن التنمية المستدامة[*] هي نتاج الموازنة بين تلبية الاحتياجات الإنسانية مع حماية البيئة الطبيعية، بحيث يمكن تلبية هذه الاحتياجات لا في الوقت الحاضر فقط ولكن في المستقبل أيضا. وبالرغم من وجود العديد من المحاولات لتعريف الاستدامةإلا أن معظمها يشترك في كون العنصر البشري "الإنسان" هو محور الاهتمام الذي تدور حولهمن جهو و أن الغاية من تلك التنمية هو الوصول إلى تنمية شاملة ونوعية من جهة أخرى.

فالتنمية المستدامة تعنى عموما بسبع مستويات واضحة التأثير والتأثر، هي[2] :

1- التنمية الروحية، 2- النظام الطبيعي، 3- السلوك الإنساني ، 4- التنمية الاجتماعية ، 5- المستوى الثقافي، 6- النظام الحكومي، 7- المستوى الاقتصادي.

---

(1) Bernard Ernard Bernier, La pensée économique contemporaine, Dunod, Paris, 2001, P23

(*) استخدم مصطلح التنمية المستدامة في اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 2001 والتي عرفتها على أنها: **"** التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها **"**، وهي اللجنة التي تشكلت بالأمم المتحدة نتيجة القلق المتزايد إزاء التدهور السريع للبيئة و الموارد الطبيعية و تأثير ذلك على تدهور التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(2) Samuelson Nard Hans, Économie et Développement, 6ème édition, économica, Paris2000, P 16

أما على المستوى التطبيقي، فقد ركزت نتائج القمة العالمية لعام 2005 على ثلاثة نقاط التقاء نحو تطبيق التنمية المستدامة الشاملة وهي :

- التنمية الاقتصادية
- التنمية الاجتماعية
- التنمية البيئية.

وعليه فإن دمج مبادئ التنمية المستدامة في مراحل التفكير الأولية والتخطيط أمر ضروري للنجاح على المديين المتوسط والطويل، ولكي نساعد على نجاح تطبيق التنمية المستدامة في الفكر والفهم والأداء، نحتاج إلى مواصلة العمل في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في عملية صنع القرار، وضمان إدراج مبادئ التنمية المستدامة في الأعمال المختلفة ومقاييس الأداء بصفة منتظمة، واستعراض الأولويات لمبادئ التنمية المستدامة، زيادة على وعي القيادة العليا بمبادئ التنمية المستدامة وترسيخ فكر التنمية المستدامة في المفهوم العام وهذا أملاً في ضمان قدرتنا على تلبية احتياجات الأجيال القادمة.

ب - مفهوم العولمة:

العولمة مصطلح جديد فرض نفسه، وتعددت التعريفات واختلفت وفقا للزاوية التي نراها منها، فحين عرفها البعض بأنها "الاتجاه المتنامي الذي يصبح به العالم كرة اجتماعية بلا حدود، عرفها البعض الآخر بأنها تكثيف العلاقات الاجتماعية عبر العالم بحيث ترتبط الأحداث المحلية المتباعدة بطريقة كما لو كانت تتم في مجتمع واحد"[1] .

ويقول د.الجابري "إن العولمة بمعناها الشامل هي ترجمة لكلمة Globalisation الإنجليزية والتي ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وتفيد معنى (تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل)[2].

---

(1) ليث عبد الحسن جواد، "المضامين الاجتماعية للعولمة"، مجلة دراسات، السنة الأولى، العدد الرابع، دمشق، 1999، ص 46

(2) نفس المرجع، ص56

فهي عملية يراد منها نشر مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي وفرضه على عامة الأساليب الاقتصادية التي تتبعها المجتمعات الأخرى (العولمة الاقتصادية)، في حين (العولمة الثقافية) هي التي تجر بالمجتمعات الإنسانية نحو التجانس والتشابه الثقافي وتكوُّن الشخصية العالمية ذات الطابع الانفتاحي على ما حولها من مجتمعات وثقافات مختلفة، نتيجة للتطورات الهائلة الحادثة في تكنولوجيا الإعلام والاتصالات والمواصلات بين المجتمعات الإنسانية المختلفة والتي أسهمت بشكل كبير في نشر المعلومات والأفكار بشكل سريع لنظرا لمستوى تطورها الصناعي والاقتصادي والعلمي[1].

تباين المفكرون والعلماء في حصر مفهوم موحد للعولمة، فنجد الاقتصاديين يرون أن الأسواق الحرة والشركات المتعدية الجنسيات والمصارف العملاقة والبنوك الكبرى والهادفة إلى الربح الفاحش، المعتمدة على المبادئ الرأسمالية التي تعتبر من أبرز مؤشراتها، في حين يرى السياسيون أن انهيار الدولة القومية و سيادة فكرة الديمقراطية، المؤشر الحقيقي على عصر العولمة[2].

أما الاجتماعيون فنجدهم يركزون على عمليات التجانس الثقافي المتوقع حدوثها بين أقطار العالم وتبلور الشخصية العالمية وتمركز مصادر القوة في الجوانب الاقتصادية والمالية، معتبرين ذلك من مؤشرات عصر العولمة، هذا ويذهب الإعلاميون للتأكيد على أن التطور في وسائل الاتصال والإعلام بوجه الخصوص هي من دواعي الدخول في عصر الثورة المعلوماتية والتراكم المعرفي.

---

(1) شفيق الطاهر، "العولمة و احتمالات المستقبل"، مجلة دراسات، العدد الأول، القاهرة، 1999، ص 11.

(2) عبد الإله بلقزيز، "العولمة والهوية الثقافية"(عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة)، مجلة المستقبل العربي، بغداد، العدد234 ، 1998، ص 91 – 99 .

ومن أجل الاقتراب أكثر من صياغة تعريف شامل للعولمة نختصره في ثلاث عمليات تكشف عن جوهره[1]:

- العملية الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى الناس جميعا.
- العملية الثانية: تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.
- العملية الثالثة: هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

وكمفهوم "يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره"، أي بمعنى أن العولمة تمثل الانفتاح على العالم والتأثير الثقافي المتبادل بين أقطاره المختلفة، من أبرز مؤشراتها[2] :

- حرية حركة السلع و الخدمات و السرعة في تبادل الأفكار دون حواجز أوحدود.
- تحول العالم إثر التطور التقني والتيار المعلوماتي إلى قرية كونية صغيرة .
- نفوذ الشركات المتعدية الجنسيات.

عموما، العولمة عبارة عن مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية أسهمت في إحداثها والتي تعبر عن حالة من التغير الذي تشير إلى تحول المجتمعات الإنسانية نحو مزيد من التعقيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[3].

---

(1) عمرو عبد الكريم، "في قضايا العولمة: إشكالات قرن قادم"، سما للنشر،القاهرة، ص3

(2) عبد الحي زلوم، نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ، 2000، ص ص25-26.

(3) قيرة اسماعيل و آخرون، عولمة الفقر، المجتمع الآخر مجتمع الفقراء والمحرومين، دار لابفجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2003، ص09

ج- مفهوم البيئة:

إن مفهوم البيئة حسب المفاهيم الجديدة، يجب أن يدرك كمفهوم يتسم بالشمولية وككلٍّ غير قابل للتجزئة، حيث يتفاعل كل بعد، بيولوجياً كان، أومادياً أوبشرياً مع الأبعاد الأخرى ويلعب دوراً حيوياً في توازن هذا الكل، فالبيئة هي ذلك المحيط العام الذي يتواجد فيه كل المخلوقات، بعبارة أخرى هي" مجموعة الظروف والمؤثرات الخارجية والداخلية"، فالبيئـة المحيطة بأي كائن حي مـن إنسان أوحيوان أونبات، فهي تشمـل الآثارالطبيعية الكيماويـة المناخية من: الصحراوية والبحرية والجوية والنباتية، أي هي تلك الظروف والمؤثرات المترابطة يبعضها البعض وهي متفاعلة بعضها فـي البعض الآخر [1].

هذه الوحدة متكاملـة تشمل البيئة الوراثية والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية والبيئة الاقتصادية والبيئة الطبيعية وغير ذلك.

وبالتالي فإن مفهوم البيئة لا يكتمل إذا بتر منه واحد من أهم أبعاده الأساسية، ألا وهو البعد البشري المتمثل في إسقاطات المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والأخلاقية والدينية والجمالية...الخ، وعندما نتحدث عن البعد البشري، فإن الأمر يتعلق بالممارسات والأنشطة التي يقوم بها الإنسان داخل البيئة لأغراض تنموية [2].

فطبيعة الإنسان تتطلع إلى مستويات عيش أفضل وخصوصاً على الصعيد المادي، إذ كان استغلاله وتغييره للعديد من مظاهر البيئة غير عقلاني ومجرد من بعد النظر الذي يمكنه من التنبؤ بكل ما يخبئه له المستقبل. فهكذا ممارسات بينت عدم ملاءمتها مع البيئة.

---

(1) إبراهيم سليمان عيسى، تلوث البيئة، دار الكتاب الحديث،الجزائر، الطبعة الثانية، 2000، ص 39.

(2) إبراهيم عبد الجليل، البيئة والتنمية، سلسلة ثقافية شهرية، دار المعارف، القاهرة، ص11.

من خلال هذا التعريف للبيئة، يبرز مفهومين أساسيين هما: توازن البيئة وتنوع الحياة، يمكن أن نعرج عليهما بإيجاز:

✓ توازن البيئة: إن الإنسان من جراء نظرته الأنانية للبيئة أساء لخاصيات التوازن والتناسق البيئي الذي يعتبر واحدا من الركائز التي بني عليها علم البيئة الحديث، فحينما يكون النظام البيئي متوازناً فهذا يعني أن لديه قدرة ذاتية على التنظيم تكون ناتجة عن الحركة الذاتية التي تشترك فيها كل مكوناته من تربة، هواء، ماء، حيوانات ونباتات بمختلف أشكالها، من جراء فصل الإنسان لنفسه عن البيئة وطموحه للسيطرة عليها مما أحدث تغييرات كبرى أدت إلى ظهور مشكلات بيئية واسعة النطاق طالت تأثيراتها على جميع المحيطات والقارات و أسافل وأعالي الأجواء[1] . فهو ذلك الجزء من البيئة الذي تسود بين مكوناته علاقات متبادلة متناسقة تتجدد باستمرار، التي تؤدي في نهاية المطاف إلى استمرار الحياة وبقائها.

✓ تنوع الحياة: يجمع علماء البيئة على أن التنوع البيولوجي هو الخاصية التي تتميز بها الحياة، إذ لا بد منه لاستمرار الحياة وبواسطته تستطيع الكائنات الحية أن تواجه التغييرات التي تحدث في الأوساط التي تعيش فيها بصفة خاصة وفي البيئة بصفة عامة لتظهر في الطبيعة حسب أنواع وأشكال عديدة ومختلفة مع صيانة قدرة هذا التنوع على تلبية احتياجات وتطلعات الأجيال المقبلة. إن هذا التنوع يظهر على جميع مستويات التدرج البيولوجي، بدءا من الخلايا و الأعضاء و مرورا بالأجسام إلى الأنواع والجماعات وهكذا فكلما كانت النظم البيئية غنية بأنواع وأشكال الحياة، كلما كانت لها القدرة للتصدي لهذه التغييرات، وهنا لابد من الإشارة إلى أن التنوع البيولوجي واحد من العوامل الأساسية التي تساهم في التنظيم الذاتي للنظم البيئية لتضمن توازنها و استمرار الحياة فيها[2].

---

(1) أحمد عبد الكريم سلامة، نظرات في اتفاقية التنوع الحيوي، دراسة قانونية لأحدث اتفاقيات حماية البيئة، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد48

(2) عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، لبنان،الطبعة الأولى 1998 ، ص29.

د- مفهوم المجتمع:

تعددت التعاريف عند علماء الاجتماع، فهناك من يراه على أنه ذلك الإطار العام الذي يحدد العلاقات التي تنشأ بين الأفراد الذين يعيشون داخل نطاقه، في هيئة وحدات أوجماعات، كما عرفه آخرون بأنه جميع العلاقات بين الأفراد في حالة تفاعل مع منظمات وجمعيات لها أحكام وأسس معينة ، فإن العلاقة المتبادلة بين الأفراد ليست من نمط واحد ثابت لا يتغير، بل هي تتخذ أشكالاً متعددة متنوعة ووفقاً لذلك فإن أدبيات العلوم الاجتماعية تزخر باستخدامات لمصطلح المجتمع بمفاهيم مختلفة ومتمايزة تكون البنية الاجتماعية[1].

إن الإنسان بطبيعته مخلوق اجتماعي، يعتمد على المجتمع لتلبية حاجاته الأساسية، أي أن للإنسان قابلية فطرية للاجتماع، تندرج ضمن الأساس الطبيعي للمجتمع (**نموذج أرسطو**)، وأيضا على الأساس الثقافي التعاقدي (**نموذج توماس هوبز**) في إنشاء مؤسسة تتمثل في الدولة التي تنظم العلاقات بين الأفراد، وفق قواعد وقوانين لضمان الأمن والسلام في إطار مجتمع منظم، وهذا ما يقر به (**ماكس فيبر**) بوجود نوع من السلطة ذات الطابع السياسي والتي تمارس في المجتمعات الحديثة الديمقراطية من خلال مؤسسة الدولة. لكن في التحليل الستاتيكي للمجتمع حسب (كونت) [2] إن المجتمع يتكون من ثلاث:

الفرد: يرى أن القوة الاجتماعية مستمدة من تضامن الأفراد و مشاركتهم في العمل وتوزيع الوظائف بينهم، كما أنه لا قيمة أيضا لقوة الفرد العقلية إلا باتحادها مع غيرها من القوى، ولا قيمة أيضا لقوة الفرد الأخلاقية وليدة الضمير الجمعي التضامن الأخلاقي في المجتمع، و في المحصلة فإن الفردية لا يتحقق فيها أي شئ من المظاهر

---

(1) أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، ص 72

(2) سناء الخولي، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،1978، ص36

الجمعية دون امتزاج العقول وتفاعل وجدانيات الأفراد واختلاف والظائف وتنوع الأعمال ذات الأهداف الواحدة والغايات المشتركة .

الأسرة: هي أول خلية في البناء الجمعي، الذي تتحقق فيها مظاهر الحياة الاجتماعية من تفاعل للعقول وللوجدانيات واختلاف في الوظائف وتنوع في الأعمال وهي أيضا اتحاد له طبيعة أخلاقية، لأن المبدأ الأساسي في تكوينها يرجع في نظر **كونت** إلى وظيفتها الجنسية والعاطفية، إذ ثمة ميل متبادل بين الزوجين من جهة وعطف متبادل بينهم والأبناء من جهة أخرى.

فالمشاركات الوجدانية موجودة بين أفراد هذا المجتمع الصغير وثمة واجبات على كل فرد في الأسرة من تربية ونزعة دينية يغرسها الوالدان في أولادهم.

المجتمع : هو مركب و معقد، من أهم مظاهره التعاون والتضامن بين البشر، لذا فهو من طبيعة عقلية ووظيفية أخلاقية تابعة لها ولاحقة ومترتبة عليها. أما مبدأ التعاون والتضامن فهو الذي يحكم المجتمع ويسيطر عليه؛ هذا المبدأ يسمى لدى المفكرين المحدثين " تقسيم العمل و توزيع الوظائف الاجتماعية ".

فهناك علاقة التأثير والتأثر بين الفرد والمجتمع، سيما من خلال التنشئة الاجتماعية باعتبارها عملية تكوينية يتم من خلالها نقل الثقافة، وبالتالي حصول تنوع في المجتمعات، كما تكلم عنه (**ابن خلدون**) في البدو الذين يقتصرون على الضروري في معيشتهم، بينما الحضر هم المهتمون بالترف والكمال والتي سماها بالعصبية و(**ماكس فيبر**) سماها بالسلطة؛ (السلطة التقليدية من عادات وتقاليد، السلطة الكاريزمية المتعلقة بقدرات الفرد ثم السلطة الشرعية وهي جملة التشريعات والقوانين التي تتحدد على أساسها الحقوق والقوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات) وعليه فلابد أن يأخذ بعين الاعتبار هذا التنوع الاجتماعي في البرامج التنموية[1].

---

[1] عاطف غيث محمد، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989، ص179

إلا أنه مع ظهور مصطلح التنمية المستدامة[1]، ظهرت معه مصطلحات مصاحبة لا يمكن تفاديها، سيما مع التقدم التكنولوجي الحاصل والتداول المعلوماتي الهائل، أهمها مصطلح هو" **المجتمع المستدام**" .

٥- المجتمع المستدام:

يتسم المجتمع المستدام (la Société durable) بعدة صفات؛ فهو المجتمع الذي يزدهر باستمرار،" كونه يبني توازنا قائما على التبادل العادل بين الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية و حماية البيئة" [2].

ففي المجتمع المستدام يجب أن تأخذ القرارات والسياسات بعين الاعتبار كل التأثيرات والنتائج على المدى البعيد؛ وترابط النظم الطبيعية والاجتماعية ويجب أن تتم ضمن عملية صنع قرار شفافة وشاملة مبنية على المشاركة؛ والتي تأخذ أيضا بعين الاعتبار العدل بين مختلف شرائح المجتمع وفي نفس الوقت العدل بين الأجيال.

ويمكن حصر الميزات الأساسية **للمجتمع المستدام** في النقاط الثلاث التالية[1]:

1- **مجتمع سليم بيئيا**: بحيث تركز عملية صنع القرارعلى تقليل مخاطر النمو السكاني والتنمية على الموارد الطبيعية المتجددة والغير متجددة والتنبؤ بها.
2- **مجتمع منتج اقتصاديا**: بحيث يقوم أعضاء المجتمع باستثمار رؤوس أموالهم محليا من أجل مساندة الموارد البشرية والطبيعية المحلية وإنتاج عوائد مالية كافية من تلك الاستثمارات .
3- **مجتمع منصف و عادل اجتماعيا**: بحيث يعزز توزيع الغذاء والفوائد بين مختلف قطاعات المجتمع وقدرة التخطيط للنمو السكاني بهدف المشاركة في عملية صنع القرار.

---

(1) د. يوسف حلباوي/ د. عبد خرابشة، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض،2002 ص 98.

(2) كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، التنمية والمجتمع،، ترجمة عبد الله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002ص 36

و- مفهوم المعرفة:

يتميز الإنسان على سائر المخلوقات بالعقل، ولا يمكنه أن يعيش بدون دافع فضولي فطري يدفعه إلى محاولة فهم العالم، هذا الفهم الذي يسمح له بالسيطرة على هذا العالم والتحكم فيه واستخدامه لصالحه. لكن المعرفة التي كونها الإنسان عن العالم أصبحت هي نفسها محل نقاش وحوار وخلاف، وهذا ما يستدعي أن نفرق بين المعرفة التجريبية والمعرفة الفلسفية التأملية، هذه الأخيرة يكون العقل مصدرها، و"هي البناء الحضاري والفكري للإنسان والمجتمع، فلكل إنسان فلسفة حياتيه ونظام فكري وأيديولوجي يستمد من فلسفة وفكروعقيدة المجتمع الذي يعيش فيه ويتفاعل معه"[2].

تعتبر المعرفة من المسائل التي تعرض لها علم اجتماع المعرفة، أصلها ومصدرها وفي علاقتها بالعلم وأساس الصدق الابستيمولوجي فيها وعلى أن المعرفة أشمل وأوسع من العلم[1] واختلفت المذاهب في هذه المسألة على النحو التالي:

1- المذهب العقلي Rationalisme:

يتفق العقليون على أن العقل قوة فطرية في الناس جميعا، وعلى أننا نستطيع عن طريق الاستدلال العقلي المحض ودون لجوء إلى أية مقدمات تجريبية، أن نتوصل إلى معرفة حقيقية عن طبيعة العالم.

2- المذهب التجريبي:Empirisme

اتخذ المذهب التجريبي في نظرية المعرفة طريقا يخالف طريق المذهب العقلي، إذ أكد التجريبيون أن التجربة أوالخبرة الحسية هي مصدر المعرفة وأنكروا وجود معارف أومبادئ عقلية مُسَبقة وقد جاء على رأس التجريـــبيين المحدثين "جون لوك".

---

(1) أحمد عبد الكريم سلامة، "نظرات في اتفاقية التنوع الحيوي، دراسة قانونية لأحدث اتفاقيات حماية البيئة"، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد48، ص45.

(2) حسين عجلان حسن، "استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال"، إثراء للنشر و التوزيع، ط 1، عمان 2009، ص 212.

3- المذهب الحدسي : Intuitionnisme

ذهب برجسون(1859-1941) إلى أنه بالإضافة إلى العقل الذي يتوهم أنصاره أنه يقدم لنا المعرفة برمتها توجد ملكة أخرى للمعرفة، وهي من قبيل التجربة الوجدانية، سماها "الحدس". ويستخدم مصطلح الحدس بمعان عديدة: الحدس الحسي، الحدس التجريبي، الحدس العقلي، الحدس التنبئي.

4- المذهب البراجماتي:Pragmatisme

تطلق الفلسفة البراجماتية على مجموعة من الفلسفات المتباينة إلى حد ما، والتي ترتكز جميعها على مبدأ هو أن صحة الفكر تعتمد على ما يصل إليه من نتائج عملية ناجحة.

وبالتالي لا يمكننا التطرق إلى مفهوم المعرفة دون نظرية المعرفة (Épistémologie) كلمة مؤلفة من جمع كلمتين يونانيتين : logos بمعنى علم وépistème بمعنى : حديث، علم، نقد، دراسة فهي إذا دراسة العلوم النقدية[1].

تدرس نظرية المعرفة أيضا وسائل إنتاج المعرفة، كما تهتم بالشكوك حول ادعاءات المعرفة المختلفة وتحاول هذه النظرية الإجابة عن الأسئلة التالية:

"ما هي المعرفة؟" و"كيف يتم الحصول على المعرفة؟".

إن مدارس نظرية المعرفة مختلفة، فالتجريبيون يردون المعرفة إلى الحواس، و العقليون يؤكدون أن بعض المبادئ مصدرها العقل لا الخبرة الحسية. وعن طبيعة المعرفة، يقول الواقعيون أن موضوعها مستقل عن الذات العارفة، ويؤكد المثاليون على أن ذلك في طبيعته لأن الذات لا تدرك إلا الأفكار.

---

(1) إحسان محمد الحسن، "الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي"، لبنان: بيروت، دار الطليعة للطباعة و النشر، ط 2، 1986، ص 10.

(2) الهاشمي عبد الرحمن، العزاوي فايزة محمد، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص196.

وكذلك تختلف نظريات علم اجتماع حول المعرفة واتجاهاتها، القائمة على:

- علاقة المعرفة بالتكوينات الاجتماعية و الاقتصادية وعلى دور المحددات المادية –التاريخية- للمعرفة في البنى التحتية للمجتمع، (ماركس).
- العقل الجمعي يدرك المعرفة في استقلاله عنها، (دوركايم).
- جعل المعرفة كلها احتمالية ونسبية، و"أن كل فكر يتحدد بالوجود"، (كارل مانهايم).

ولمعرفة علاقة المعرفة بالإنسان، يمكن أن نختصرها في أهم سماتها البارزة وذلك حسب التصور الإسلامي[1]:

- عدم الفصل بين المعرفة والعمل: إن المعرفة في الرؤية الإسلامية ليست غاية في حد ذاتها، ولكن لا بدّ أن تلحقها مرحلة أخرى تتمثل في السلوك أوالعمل.
- تكامل المعرفة: التصور الإسلامي للمعرفة متكامل لا يعرف التنافر ولا يحتوي على القطيعة المعرفية بين أجزائه؛ فهناك تكامل بين الوجود والوحي وتكامل بين النظر والعمل وتكامل بين المعرفة العلمية والمعرفة الغيبية وكل ذلك نابع من تجليات مبدأ التوحيد في وحدة الحقيقة.

الإنسان هو خليفة الله في الأرض: من بين العناصر الهامة التي تشكل التصور الإسلامي للمعرفة تحديد مركز الإنسان من العالم باعتباره حاملاً للأمانة الإلهية مما جعله خليفة □ في أرضه. أما في الوقت الراهن، أصبح الحديث عن المعرفة في إطار الثورة المعرفية وزخم الثورة التكنولوجية والتي تندرج ضمن خطاب حضاري شامل، يتطلب الاستعداد، التأهيل والتكوين، تمكن من إرساء رؤية مستقبلية واستشرافات واعدة بآفاق مجتمع جديد هو "المجتمع المعرفي".

---

(1) د. طه نجم، "علم اجتماع المعرفة، دراسة في مقولة الوعي و الإيديولوجية"، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007، ص 61.

ز- مفهوم الفجوة الرقمية:

"الفجوة الرقمية"، "الهوة التكنولوجية"، مصطلحات تضاف إلى التقــدم والتخلف بين الشمال والجنوب، و بالتالي فإن الفجوة الرقمية تأتي في هرم فجوات سابقة[1] .

إن اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء منذ أواخر القرن 18 إلى وقتنا الحالي في تزايد مستمر، فالفجوة الرقمية التي هي محل الدراسة تجلت للعيان بظهور مجتمع جديد أنتجته الثورة التكنولوجية سمي "بمجتمع المعرفة"؛ كما يرى أن مفهوم الفجوة الرقمية يختلف تعريفه من فئة إلى أخرى؛ (الساسة، الاقتصاديون، التربويون، الاتصاليون، الاجتماعيون).

ورغم أن الفجوة الرقمية مصطلح مركب، إلا أنه يمكن توجيهها نحو النفاذ إلى مصادر المعرفة من ناحية البنية التحتية، وآليات استيعابها من خلال التوعية والتعليم والتدريب للوصول إلى تحكم تكنولوجي رقمي، بما أن الفجوة الرقمية حديثة النشأة وتعريفاتها متباينة ومتعددة. غير أنه هناك بعض المؤشرات التي يمكن بواسطتها قياس الفجوة الرقمية[2] :

- مؤشر الكثافة الاتصالية
- مؤشر التقدم التكنولوجي
- مؤشر الإنجاز التكنولوجي
- مؤشر مقياس الذكاء المعلوماتي

---

(1) نجم عبود، "إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات و العمليات"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، ط 1، 2005، ص 525.

(2) Heber-Suffrin Clair et Marc, les réseaux d'échanges réciproques de savoirs- vers une société apprenante et réactrice, Lyon: Ovadia, 2011, p13

يمكن ذكر بعض أسباب الفجوة الرقمية فيما يلي[1]:

- **أسباب تكنولوجية:**

- سرعة التطور التكنولوجي
- تنامي الاحتكار التكنولوجي
- شدة الاندماج المعرفي.

- **أسباب اقتصادية:**

- ارتفاع تكلفة توطين تكنولوجيا المعلومات
- تكتل الكبار ضد الصغار
- التهام الشركات المتعددة الجنسية للأسواق المحلية
- كلفة الملكية الفكرية
- انحياز التكنولوجيا اقتصاديا إلى صف الأقوى.

- **أسباب سياسية:**

- صعوبة وضع سياسات التنمية و تحقيق المشاريع التنموية على أرض الواقع.
- سيطرة الحكومات على الوضع المعلوماتي.
- انحياز المنظمات الدولية إلى الدول الكبرى.

- **أسباب اجتماعية**:

- الأمية
- الفجوة اللغوية
- الجمود المجتمعي
- الجمود التنظيمي.

---

(1) PRAX J-Y, LE MANUEL DU KNOWLEDGE MANAGEMENT : UNE APPROCHE DE 2EME GENERATION, DUNOD, PARIS, 2003, P477

ارتبط مفهوم الفجوة الرقمية بالتقدم الحاصل في تكنولوجيا الاتصال، سيما مع النقلة النوعية التي عرفها، والتي ترجع أسبابها أساسا إلى التحول من السلكي إلى اللاسلكي، ظهور الأنترنت و استخدام الألياف الضوئية [1] .

ويبقى أهم أدرع عالم الاتصال هو "**شبكة الأنترنت**"؛ والتي ترتب عن انتشارها الاحتوائية الاتصالية، انخفاض كلفة الاتصال، كسر للحواجز الجغرافية، التدفق السريع للمعلومات و الأفكار، مما ساهم لا محال في تعزيز الفجوة الرقمية.

ش- مفهوم الأنترنت:

هو آخر التكنولوجيات المفصلية التي غير العالم بأسره، فهي تكنولوجيا قائمة على نهج الربط الشبكي، لقد أستقر على مصطلح الأنترنت في 24 أكتوبر 1995، بعد موافقة المجلس الفيدرالي للشبكات (FNC) بالإجماع على قرار بتعريف مصطلح الإنترنت. الاتصالات باستخدام مجموعة من البروتوكولات مراقبة الإرسال لبروتوكول الأنترنت (TCP/IP) فهو يرتكز على خدمات رفيعة المستوى من حيث التوفير والاستخدام. وقد تم تطوير هذا التعريف بالتشاور مع أعضاء مجتمعات الإنترنت و أصحاب حقوق الملكية الفكرية. يشير تعريف مصطلح الأنترنت إلى نظام المعلومات العالمي الذي يرتبط منطقيًا بمساحة عنونة متميزة عالميًا بناءً على بروتوكول الأنترنت (IP) [2].

أما بالمفهوم الحديث فهو يشمل الآن تسويق التكنولوجيا وتطوير المنتجات التجارية زيادة عن تطوين خدمة الشبكات التنافسية التي انصبت في بداياتها على تحديداستخدام البروتوكولات[3].

---

(1) مصطفى العبد الله الكفري، معوقات التنمية المستدامة مجلة الحوار المتمدن - العدد: 628 – اكتوبر 2003، ص 25

(2) Iéna Claude, de l'Utilité de l'Internet, revue EU- Franco- Italienne, n°4,2009-2010, p15

(3) Ouvrage précedent, p18

ومع التطور الحاصل في انتشار شبكة الواب التي تلعب دورا حيويا فيما يتعلق بالبريد الإلكتروني وتطوير أنظمة تقنية جديدة بمواصفات تكنولوجية عالية في الارتباط الإلكتروني وخلق المجتمعات الافتراضية.

إن النمو الهائل والسريع للأنترنت غير البنى الأساسية العالمية من حيث تشجيع حركة المعلومات و نشر المعرفة في جميع أقطاب العالم الذي انهارت فيه الفواصل الجغرافية و القيم الاجتماعية وأصبح قرية صغيرة.

خ- مفهوم التعلم:

التعلم هو خبرة أساسية من خبرات الحياة وكل فرد يتعلم منذ ولادته حتى مماته ويعني مفهوم التعلم تغير البناء الإدراكي للفرد وزيادة محتواه الكمي والنوعي، على ما كان لدى الفرد في وقت سابق وهو بذلك تغيير أداء الفرد أوتعديل في سلوكه عن طريق الخبرة والممارسة وهذا التعديل يحدث أثناء إشباع الحاجات وبلوغ الأهداف بغرض التكيف مع المواقف الجديدة ويقصد بتغيير السلوك عدم اقتصار على الحركات الملاحظة والسلوك الظاهري وإنما ينصرف التعديل والتغيير أيضا إلى العمليات العقلية مثل التذكر والتفسير والتفكير [1] .

فالتعلم هو تلك العملية الحيوية و الديناميكية التي تتمحور في الأنماط السلوكية والخبرات التي تطرأ على الكائن البشري نتيجة سيطرته وتفاعله مع البيئة المحيطة به والتكيف مع المستجدات ولقد تطور هذا المفهوم بظهور مفهوم مصاحب له، يواكب التطور التكنولوجي والتقني الحاصل وهو التعلم الإلكتروني[2].

---

(1) علي راشد، مفاهيم و مبادئ تربوية، القاهرة: دار الفكر العربي1993، ط 1، ص 59.

(2) AlioutBoualem, Analyse empirique de la gestion des connaissances, Colloque internationale sur : l'Économie de la connaissance, université de Biskra, 12- 13 novembre 2005, p39

✓ **التعليم الإلكتروني:**

يقوم التعليم الإلكتروني أساسا على استخدام الحواسيب والأنترنت، الذي على أساسه سمح بظهور نموذج جديد من التعليم، ألا وهو **التعليم الافتراضي** أو بما يصطلح عليه كذلك **بالتعليم الكوني**، وظهرت معه العديد من المفاهيم المستحدثة دفعت بالمجتمعات اليوم بإعادة النظر في خططها وبرامجها التربوية والتعليمية، سيما المتعلقة بنظم التعليم العالي والبحث العلمي من أجل أن تتوافق مع المتطلبات التنموية المرجوة، ومن أهم هذه المفاهيم[1]:

- التعليم الفردي
- التعليم المفتوح أو المستمر
- التعليم عن بعد
- الفصول الافتراضية
- تكنولوجيا الوسائط المتعددة
- مصادر مراكز المعلومات
- المدارس الإلكترونية
- المكتبة الإلكترونية و الكتاب الإلكتروني
- الجامعات الافتراضية
- التدريب الإلكتروني
- البحث الإلكتروني
- المواطن الإلكتروني
- المحتوى الإلكتروني

---

(1) بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل، الاندماج في اقتصاد المعرفة؛ الفرص و التحديات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، 08- 10 مارس

ثـــامـــنا: المقاربة المنـهجية والنظرية للدراسة

I - الإطار المنـهجي:

يجتهد الباحث دائما سعيا منه إلى استخدام واختيار المنهج المناسب للوصول إلى نتائج موضوعية في دراسته، فطبيعة الموضوع تحدد نوع المنهج المستعمل باعتباره، " مجموعة من القواعد التي يجب وضعها قصد الوصول إلى الحقيقة والطريقة التي يتبعها الباحث لاكتشاف الحقيقة"[1].

وبما أن دراسة موضوع التنمية المستدامة ومجتمع المعرفة متعدد الجوانب؛ اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا و بيئيا، فإن طبيعة الموضوع تلعب دورا أساسيا في تحديد نوع المنهج ونظرا لكون موضوع بحثنا يهدف إلى دراسة المقاربة السوسيولوجية بين التنمية المستدامة و مجتمع المعرفة بمختلف تحدياتها و استراتيجياتها في ظل مشروع معرفي و تنموي مستدام و حديث بكل ما يحمله من متغيرات جديدة ومتسارعة.

و انطلاقا من ذلك، لا يمكن الاعتماد على منهج واحد لتحليل مختلف هذه الجوانب التي تتسم بنوع من التعقيد لكونها ظواهر مركبة و تشعبة مثلما هي متعددة المتغيرات، وعليه "يلجأ الباحث أحيانا إلى استخدام منهجين أوأكثر لدراسة نفس الظاهرة بقصد التحكم فيها أكثر وفهمها بشكل أعمق وأشمل" [2].

ونظرا لصعوبة الإلمام بهذه الدراسة من خلال منهج واحد تم انتهاج طريقة الاعتماد المتبادل لعدة مناهج أوبما يعرف بالتكامل المنهجي.

---

(1) بوحوش عمار، "مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث"، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1995م، ص 89.

(2) أوزري أحمد، "تحليل المضمون و منهجية البحث"، المغرب، الشركة المغربية للطباعة و النشر 1993، ص 58.

ومن بين المناهج التي تم الاعتماد عليها هي:

أ- **المنهج التاريخي**

المنهج التاريخي يتكون من عناصر ومراحل متداخلة ومرتبطة تقود العقل بطريقة منظمة إلى الحقائق العلمية التاريخية في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط المستقبلي، أين يعرفه الأستاذ سيد الهواري "المنهج التاريخي بأنه الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل " [1].

فالتاريخ معمل للعلوم الاجتماعية، حيث ينمي معرفة الباحث حول الإنسان والمجتمع ويثري أفكاره ويعطيه عمقا في بحث العلمي. ولكي يستفيد منه عليه أن يستعين بمجموعة من القواعد والأسس المنهجية التي تتعامل مع المعطيات التاريخية وتجعلها في خدمة الدراسة العلمية.

ويتم اختيار موضوع البحث التاريخي على ضوء المعايير المتفق عليها لاختيار مشكلات البحوث، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المكانية والزمانية [2]، التي حصلت فيها الظاهرة أوتم فيه الحدث التاريخي ويقوم الباحث بجمع المعلومات حول الموضوع من مصادرها الأولية والثانوية ومن أهم الأعمال التي يقوم بها المؤرخ هي الحصول على أفضل مادة علمية لحل المشكلة التي يبحثها. وعلى الرغم من أنه قد يبدأ بحثه بفحص المصادر الثانوية، إلا أن هدفه النهائي هو الوصول إلى المصادر الأولية [3].

---

(1) سيد الهواري، "الإدارة"، مصر، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1975، ص69.

(2) بن مرسلي أحمد، "مناهج البحث العلمي في علوم الاتصال والإعلام"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص 95

(3) نفس المرجع، ص98

ويلعب هذا المنهج دورا حيويا في ميدان الدراسات والبحوث العلمية في مجال الظاهرة الاجتماعية، وهو بذلك يقدم الطريقة العلمية الصحيحة للكشف عن الحقائق التاريخية، مما ساعدنا على معرفة التطور التاريخي للتنمية المستدامة وتداخل مختلف التغيرات التي سايرتها بالأخص على مستوى تطور البنى وسلوكيات المجتمعات خاصة مع متطلبات العصر الحديث، بحيث تم تعقب مسار الأحداث عبر أطوارها وكذا دراسة تطور التجربة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من حيث السياسات المنتهجة ومسيرة الإصلاحات من أجل بلوغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية[1].

ب- المنهج الوصفي

أول خطوة يقوم بها الباحث لكي يدرس ظاهرة ما، هي وصف الظاهرة التي يريد دراستها وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها، فالمنهج الوصفي يعتمد على دراسة الواقع أوالظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أوحجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى ويكون بذلك التحليل صادقا والمنهج الوصفي مرتبط منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية ومازال هذا المنهج الأكثر استخداما في الدراسات الإنسانية حتى الآن وذلك نتيجة لصعوبة استخدام الأسلوب التجريبي في المجالات الإنسانية[2].

---

(1) الجوهري عبد الهادي – أحمد وعلي عبد الرزاق ، المدخل إلى المناهج و تصميم البحوث الاجتماعية، المكتب الحديث، الاسكندرية مصر، 2002 ، ص 22

(2) MUCCHIELLI ROGER ; « Analyse de contenu des documents et des communications » Paris/ESF.5eme édition/ 1985. P14

الأسلوب الوصفي هو أحد أساليب البحث العلمي، و لذلك يسير الباحث وفق هذا الأسلوب على خطوات الطريقة العلمية نفسها التي تبدأ بتحديد المشكلة ثم طرح الفروض، واختبار صحة الفروض حتى الوصول إلى النتائج والتعميمات، من خلال جمع المعطيات و المعلومات الضرورية والخاصة بواقع المجتمعات الحديثة والتي يمكن تنظيمها من أجل فهمها واستخلاص ما الذي فرضته المستجدات العلمية والتكنولوجية الحديثة ودورها في تحقيق المشاريع التنموية المستدامة، بالشكل الذي يسمح بمعرفة خلفياتها، أبعادها وأهدافها.

إلا أن قدرة المنهج الوصفي على التنبؤ تبقى محدودة وذلك لصعوبة وتعقد الظاهرة الاجتماعية وسرعة تطورها وتغيرها[1].

ج- منهج تحليل المضمون

"يستخدم هذا المنهج في تحليل البيانات و المعلومات من أجل الوصول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة و متطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل". يستخدمه الباحث في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي، الحاضر أوالمستقبل. كما يعتبر هذا المنهج جد مفيد لمعرفة عوامل التغيير الاجتماعي من خلال تحليل التقارير والوثائق و السجلات الرسمية لغرض استخراج الاتجاهات الحقيقية المعبرة عن واقع معين. كما أن هذا المنهج يعرّف بأنه " مجموعة الخطوات التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات الارتباطية لهذه المعاني"وهو كمنهج يحتاج من الباحث العديد من المهارات التي تمكنه من استخدامه استخداما سليما، يوصله إلى نتائج معتبرة وصادقة وأول خطواته التنظيم والمنهجية[2].

---

(1) عمار بوحوش و محمد الذنيبات، "مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ، ص 136

(2) د. عوابدي عمار، "مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية"، الطبعة 5، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2005، ص 26.

وباعتبار أن موضوع الدراسة يتمحور حول التنمية المستدامة و مجتمع المعرفة فتم الاعتماد على هذا المنهجفي هذه الدراسة بشقه الكمي(العدد، القياس) والكيفي (تحليل الدلالات والأفكار التي تحملها) فهذان الأسلوبان يخدمان البحث التحليلي والذي يسمح لنا القيام بالتأويل تأويلا سوسيولوجيا، ساعدنا هذا المنهج على دراسة تحليل المواثيق الرسمية والتشريعات المحلية والدولية في مجال التنمية المستدامة ومجتمع المعرفة، أين تمت الاستعانة به في تحليل الرؤية الجديدة والمفاهيم التي أفرزتها التكنولوجيا الجديدة في بناء مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة، سيما منها الوقوف عند المحطات الإصلاحية والإستراتيجية المتعلقة بالتجربة الجزائرية وما تم تسخيره من جهود وإمكانيات بشرية ومادية ومختلف التشربعات فيما يخص بلوغ أهدافها من جهة و مدى تنفيذها من جهة أخرى[1] .

---

[1] محمد عبد المجيد،" تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1985، ص55.

II- الإطار النظري:

يقصد به المقاربة النظرية للدراسة، إن الاتجاهات النظرية هي التي تعمل على تفعيل و تنشيط البحث وبواسطتها نبني موضوع بحثنا حتى تكتسي الحقائق طابعا علميا، بينما يقوم البحث بتدعيمها وتأكيدها أونفيها وهذا من خلال ما يستعرضه من مفاهيم وفرضيات في دراسته.

وعليه حاولنا استعرض الإطار الفكري لهذا البحث ولأن المقاربة المنهجية لا يمكن لها أن تنشأ من فراغ نظري، و هذا ما يؤكده "سيكوريل" بقوله: " إن خيار أو حسم في مجال الأبحاث الاجتماعية يجب أن يكون له مقابلا نظريا ومفاهيميا" [(1)]، فالنظرية تصنف على أنها أعلى مستويات المعرفة، فهي " تلعب دورا أساسيا في العلم لأنها تساعد في توحيد وتوضيح ما يتم التأكيد عليه حول الواقع المدروس، وبالتالي تمنح الانسجام للميدان المعرفي بفضل ما تقترحه من تفسيرات يحتمل أن تظل محل اختبار دائم على محك الوقائع والأحداث"[(2)].

وعليه وقع الاختيار على نظرية التغير الاجتماعي التي تناولت موضوع الفكر التنموي سيما عند ابن خلدون في محاولة فهم عملية التغيير لمواكبة تطورات العصر وتحدي الأفكار، في استراتيجيات التنمية والتي تمثل تغيرا اجتماعيا بالدرجة الأولى والتي ستساعدنا في تفسير ظاهرة التنمية المستدامة ومجتمع المعرفة، أين أصبحت حياة المجتمعات تتغير وفق كل تغيير تكنولوجي في إطار زخم معرفي ومعلوماتي هائل، يعود له الفضل في رسم معالم العالم المعاصر، ولتوضيح ذلك استندنا على جملة من النظريات ذات العلاقة:منها:

---

(1) Cicourel A. , Methods and measuring in sociology, New York free press, 1964, p1

(2) موريس أنجرس، "منهجية البحث في العلوم الإنسانية"، بوزيد صحراوي و آخرون، ط 1، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004م، ص54.

أ- النظرية الخلدونية

تحتل مسألة التنمية بمفهومها المعاصر حيزا واضحا في "الفكر الخلدوني" إذ "تكاد تصبح الدراسات الخلدونية التي بدأت تظهر في السنوات الأخيرة كلها إدماج التفكير الخلدوني في البيئة الفكرية المعاصرة" [1]، فلقد اعتمد على مفاهيم وأسس علمية في بناء نظرية التنمية الحضرية التي نجدها في "مقدمته"، وذلك بربط المسائل الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية في التاريخ، في قوله: "إن خلاصة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، تفسر بالعمران"[2] وأن العمران خلاصة النتاج الإنساني في المجتمع، كونه لا يجده فجأة بل يمر بأطوار، من خلال ما يتميز به من خصائص حضرية ومن توافر مختلف الموارد الفردية والقومية، ومدى تطور العلوم ويستغرق وقتا ومؤشراته: (جغرافية، اجتماعية، سياسية، بيئية، اقتصادية وثقافية).

وقد أوضح ابن خلدون أن العمران يمثل مستوى التنمية التي تتألف من مجموعة من المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والفيزيائية وشمولية مفهوم العمران عندما قال: " إن الاجتماع للبشر ضروري"، كما درس المجتمع البشري في أوضاعه المختلفة، بمعرفة طبيعة تلك الأوضاع وخصائصها وكذا القوانين التي تحكم تطوره وعلى أن هذه القوانين هي نتاج حراك اجتماعي، معتمدا في ذلك على أن الظواهر تخضع لقوانين معينة تؤثر في الأفراد، كون المجتمعات البشرية تتغير تتطور.

استوحى ابن خلدون معظم أفكاره من البيئة التي كان يعيش فيها ومن احتياجات الناس والتي تتخذ من المدن أماكن عندما تصل إلى الحد المطلوب من الرفاهية.

---

(1) د. عبد المجيد مزيان، " النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون"، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، 1981، ص 20.

(2) المرجع السابق، ص 257.

كما يرى أن التجمعات الحضرية المدنية ليست متشابهة، فمنها الصغيرة وهي أقرب إلى البداوة ومنها المتوسطة، الكبيرة والعملاقة وأن عظم عمران المدينة يعني كثرة سكانها، بفعل عامل الهجرة والاستيطان وبتأثير عوامل جاذبة للمدن، كالترف وإرضاء الحاجات الإنسانية وتوفر التسهيلات والسلع وبالأخص الأمن.

إن ما تطرق له ابن خلدون عن بيئة المدن، يعكس الأوضاع التي يعيش فيها مجتمعات اليوم حيث يعتبر من الأوائل من تنبه لموضوع البيئة وربط تأثيرها بالبشر كما يعد أيضا أوائل مدوني أثر التلوث البيئي باعتباره آفة للمدن في تلك المرحلة بالرغم من بساطة الحياة في ذلك الوقت، في استخدامه لمصطلح "فساد الهواء[1] فإن الهواء إذا كان راكدا خبيثا، أو مجاورا للمياه الفاسدة أو منافع متعفنة أو مروجا خبيثة أسرع إليه العفن من مجاورتها، فحسب "الساعاتي" في تكيف الإنسان الاجتماعي ببيئته و الذي يصطلح عليه "بالإيكولوجيا البشرية"، كما جعل ابن خلدون مفهوم تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وزيادة الإنتاج التي تؤدي إلى زيادة السكان، وهكذا يكثر العمران و تتحقق التنمية، وفي سياق متصل يعد ابن خلدون مؤسس اقتصاد المجتمع، على أن البشر قوة أساسية في بناء المجتمع، معتمدا في نظريته التنموية على نوع النشاط الإنتاجي للناس وأن التنمية لا يمكن أن تدرك إلا بالجانب المادي للمجتمع الذي يعتمد في تنميته على تعاون الجماعات في التقدم المجتمعي، أين تتحول أعمال السكان إلى قيم ومنتجات و عمران وتقدم و جعل من الزراعة والتجارة و الصناعة قاعدة للتنمية.

فبالرجوع إلى التنمية وتطوير المعاش بمنظار خلدوني فإن "إن الاهتمامات الخلدونية تربط الظواهر الاجتماعية والمعاشية مع إدراك ما في هذه الظواهر من جوانب متعددة" [2].

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 266

(2) د. عبد المجيد مزيان، مرجع سبق ذكره، ص 398.

إن الفكر الخلدوني يضع الإنسان في محور عملية التنمية، وأن الاجتماع الإنساني هو عمران العالم وما قد ينشأ عن ذلك من دول، واشترط صلاح الإدارة وتوافر الأمن والأمان لبلوغ العملية التنموية و التي يمكن نلخيصها كالآتي:

- ✓ تبدأ التنمية عند ابن خلدون من أدنى مستوى في تأمين الكفاية لتنتهي بالكماليات والرفاهية كأعلى مستوى.
- ✓ جعل من المدينة مكانا تنمويا، انطلاقا من الحجم السكاني.
- ✓ جعل من الزراعة والتجارة قاعدة للتنمية، مع تحول أعمال السكان إلى قيم ومنتجات و عمران وتقدم.
- ✓ من أهم استراتيجيات التنمية عنده، أن تقسيم العمل يؤدي زيادة الإنتاج والذي بدوره يؤدي إلى زيادة السكان وبه يكثر العمران وتتحقق التنمية.
- ✓ جعل من الصناعة ركيزة أساسية للنهوض بالتنمية واعتبرها من عناصر زيادة الدخل الفردي وسببا في دورة رأس المال، كما قام بتقسيمها إلى بسيطة (الضروريات) و مركبة (الكماليات).

إضافة إلى تأكيده حول ما يحدثه المناخ من تأثير على سلوك البشر وحركيتهم وما يفرض عليهم من تنقل و هجرة، وما يحدثه ذلك التفاعل و التأقلم ما بين السكان، فيبدأ التغير والتحول، الذي يرى فيه ابن خلدون قمة المعاش ومنه حتمية التكيف مع الوضع الجديد، وهنا تأتي علاقة التغير بالتحول من حال إلى حال وهذا ينطبق على الإطار الفكري - الفكر الخلدوني- لدراستنا، أين أصبحت حياة المجتمعات المعاصرة تتغير وتتحول بحسب التطور المعرفي والتكنولوجي لبلوغ التنمية والرفاه المجتمعي المستدام.

ب- نظرية التغير الاجتماعي

إن كانت التنمية في شكلها العام هي إحداث تغير اجتماعي واقتصادي، فان نظرية التغير الاجتماعي تمثل انتقال الفرد أوالمجتمع من حالة إلى أخرى فهناك علاقة بين التنمية كعملية مجتمعية تنشئ وتتنامى بفعل الأفراد والمجمع والتغير كظاهرة اجتماعية تتعلق بالإنسان ومسيرته في سبيل تحقيق رفاه و سعادة أكبر، فالتغير الاجتماعي يتناول كل مقومات الحياة الاجتماعية والنظم والعلاقات الإنسانية ويتطلب التغير الاجتماعي مشروع فكري ذكي وتخطيط دقيق لبناء الدولة العصرية التي تستند على المعرفة والتكنولوجيا المتطورة[1].

وهذا يقتضي المواجهة العلمية المستنيرة لما قد يعكسه التغير الاجتماعي من تحديات ومتطلبات اقتصادية و اجتماعية وهذا ما سنحاول أن نتعرف عليه في دراستنا بإتباع الأسلوب العلمي في تفسير ظاهرة التنمية المستدامة التي لها علاقة التطور المعرفي والتكنولوجي التي أصبحت من الركائز الأساسية لقيام لمجتمعات المعاصرة، وسنحاول أن نتعرف على نظرية التغير الاجتماعي، ابتداءا من:

1- مفهوم التغير الاجتماعي: إن التغير صفة من صفات المجتمع الإنساني، فالتغير الاجتماعي يشمل أنواع التحولات والتغيرات التي تحدث تأثيرا في النظام الاجتماعي، بمعنى أنها تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه والتبديلات التي تحدث فيه، لذلك "التغير الاجتماعي هو جزء من عملية أكبر تدخل ضمن عمليات التطور الاجتماعي"، ضمن هذه الحركة التي تقع في التنظيم الاجتماعي يتهيأ لها التوافق ويتحقق التوازن الاستقرار الاجتماعي وعن طريقها تواجه الجماعات متطلبات أفرادها و حاجاتهم المتجددة[2].

---

(1) محمد بدوي السيد، " المجتمع و المشكلات الاجتماعية"، الإسكندرية: دار المعرفة، 1988، ص 87 .

(2) الحسن إحسان محمد الحسن، نظرية التغير الاجتماعي عند كارل منهايم، مجلة العلوم الاجتماعية ، بغداد، العدد 17-18، 2000، ص6-7

ويعلق "**محمد السويدي**" قائلا بأن التغير الاجتماعي هو جزء من التغير الثقافي الذي هو أوسع نطاق، مادام يتناول جميع التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة، و لقد تعددت مفاهيم التغير الثقافي باختلاف النظريات ذات الصلة بالدراسات الإنسانية[1].

ومن بين أهم المفاهيم نذكر مايلي:

- **المفهوم الدائري**: يرتبط التغير بتفسير المسيرة التاريخية للثقافة الإنسانية وعوامل ظهورها واضمحلالها وتتمثل في الحلقات المتصلة فيما بينها، الحلقة الأولى وتتعلق بالمراحل البدائية للثقافة، الحلقة الثانية وتتمثل في مرحلة النمو والتطور، في حين الحلقة الثالثة هي مرحلة الاضمحلال والفناء، الذي نجده عند "ابن خلدون"، الذي يرى مسيرة المجتمع تغيرية دائرية تبدأ و تنتهي في النقطة التي بدأت منها وأن للدولة عمرا ينتقل عبر ثلاثة أجيال، يمر فيها المجتمع بثلاثة مراحل هي:

- مرحلة النشأة و التكوين: (مرحلة البداوة)، يقتصر الأفراد فيها على الضروري من المعيشة.
- مرحلة النضج و الاكتمال: (مرحلة الملك)، و فيها يتحول المجتمع إلى الحضارة
- مرحلة الهرم والشيخوخة: مرحلة البحث عن الكماليات(مرحلة الترف والنعيم).

- **المفهوم التطوري**: و يقوم هذا المفهوم على عدة منطلقات منها:

- الحتمية التطورية: تتصور هذه الحتمية من أن التغير يكون محددا بنتائج وأهداف نهائية وهذا ما ذهب إليه الفيلسوف الألماني **هيغل** الذي يرى بأن التغير يهدف إلى تحقيق دور الدولة كاملا، أما عند **ماركس** فالتغير يهدف إلى تحقيق المجتمع الذي تزول فيه الطبقات.

---

[1] محمد السويدي، "بدو الطوارق بين الثبات و التغير"، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص46.

- الحتمية الاقتصادية: وتعتمد على الجوانب المادية للثقافة فالمادة هي المحرك الأساسي للتغير، فالأزمات والصراعات الاجتماعية تعبر عن عدم قدرة نظام القيم المرتبط بالتقاليد والمعاييرالاجتماعية على لتماشي مع التغيرات الاقتصادية ومواكبتها بالتكيف معها.

- الحتمية البيولوجية: وتقوم على أن إشباع الحاجات البيولوجية التي تؤدي إلى تطوير بيولوجي وتعتمد أساسا على نظرية **داروين** المعروفة بنظرية النشاء والارتقاء، فالكائن الطبيعي يسعى للبقاء وهذا السعي يضعه في صراع مع الطبيعة وتقلباتها. ودعم هذا الجانب **هربت سبنسر** الذي يرى أن التقدم أمرا محتوما ولذا علينا إعطاء الأفراد حرية لإشباع حاجياتهم وأن الإشباع لمصلحة خاصة سيؤدي حسبه حتما إلى تحقيق مصلحة المجتمع، لذا يطلب إزالة الحواجز والمعوقات عن الفرد، فإعطاء الإرادة الفردية حرية مطلقة في أداء الوظيفة الاجتماعية أمرا أساسيا للنمو في الظواهر الاجتماعية.

- **المفهوم الهادف**: حيث تحدد أهداف إنسانية تنطلق من اختيار الإنسان و ذكائه في تفسير التغير بأسس موضوعية، فإذا كانت العملية التغيرية تقع في المجتمع الإنساني، فجوهرها الأساسي هو الإنسان وبإمكانه أن يحدد أهدافا يسعى لتحقيقها وبالتالي يوجه التغير نحوها.

- التفسير الشامل: يقوم على نظرة تكاملية بين المركب الثقافي ووظيفته التي يؤديها في المجتمع بأجهزته و نظمه ومؤسساته ومراكز الأفراد وأدوارهم الاجتماعية وقيم المجتمع وعاداته ونمط سلوك أفراده ضمن كيان متكامل و متوازن، من حيث الأهداف الاجتماعية المنشودة، حسب الإمكانات الطبيعية والمادية المتاحة، وأي تغير يطرأ داخل المجتمع يأخذ في الحسبان، لأنه هناك ترابط بين الظاهرة الاجتماعية وما

تقوم به من وظيفة في المجتمع من جهة وأن الظواهر الاجتماعية تؤدي وظائف مختلفة. في نفس الآونة وكما أن الظواهر الاجتماعية ذات صلة و ترابط منبثق من ذلك النظام الثقافي الوظيفي القائم من جهة أخرى ويعد الإنسان مركز التفاعل الاجتماعي، فهو يتأثر بالتغير وما ينتج عنه، كما أنه قادر على توجيهه نحو تحقيق أهدافه ضمن عملية واعية وذكية.

- التغير البنائي و مظاهره : وهو ذلك التغير الذي يحدث في بناء المجتمع أوفي حجمه وتركيب أجزائه، وشكل تنظيمه الاجتماعي، وحينما يحدث هذا التغير في المجتمع يبدأ أفراده في ممارسة أدوار اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يقومون بها خلال الفترات السابقة، في تعريف "**موريمى جينرح**"، وبما أن التغير الاجتماعي بالضرورة يقود إلى تغير في البناء الاجتماعي فنحاول تحديد مظاهر التغيرات البنائية كالتالي:

- تغير القيم الاجتماعية: من أكثر التغيرات البنائية، التغير القيمي و الذي يؤثر في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، كالانتقال من النمط الإقطاعي للمجتمع إلى النمط التجاري الصناعي ويستغرق هذا النوع من التغير أجيالا بأكملها.

- تغير النظام: وهذا التغير يشمل البنى المحددة من الشكل المظهري والمضمون ثم الدور ومن مظاهره نجد مثلا نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة، أوالتغير من الملكية المطلقة إلى الديمقراطية.

- التغير في مراكز الأشخاص: يحدث هذا التغير عند الأشخاص الذين يقومون بأدوار في النسق الاجتماعي ويدوم مدة أطول، حيث "الأفراد مع مرور الزمن يحالون على المعاش أو يموتون وبحكم مراكزهم يستطيعون التأثير على الأحداث الحاصلة مما يجعلهم يتسببون في إحداث تغير بنائي" [1].

2- محمد السويدي، مرجع سابق، ص52.

2- عوامل التغير الاجتماعي: هناك جملة من العوامل المؤدية إلى التغير الاجتماعي وهي بمثابة الأسباب التي تبين المظهر الديناميكي للمجتمع الإنساني:

- التغير في البيئة الطبيعية: إن كل تغيير في البيئة الطبيعية يقود إلى التغير، فالمظهر الطبيعي إذا أدخل عليه الإنسان تغيرات لمعايشة الطبيعة والتكيف معها، فإنه لا محالة يؤدي ذلك إلى تغير الفرد والمجتمع.
- التغير العلمي: إن الاكتشافات و الحقائق العلمية التي يتوصل إليها العلم تقود إلى تغير من نمط عيش الأفراد وتجعلهم يواكبون هذا التغير.
- التغير التكنولوجي: يعتمد الفرد في المجتمعات المعاصرة على ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من الصناعات و تقدم، و هو يساير هذا التقدم بإقبال شديد، إذ تصبح حياته تتغير وفق كل تغيير تكنولوجي للانتفاع به.
- التغير الإيديولوجي: يمثل الهيئات التي لها خلفيات تنطلق منها، كالأنظمة السياسية و الاجتماعية، إنه يقود إلى التغير عبر صورة ترسمها هذه الإيديولوجية للمجتمع المراد تغييرها.
- التغير الثوري: و هذا النوع يقود إلى التغير بفكرة الثورة و مخالفة الواقع القائم كما حدث مع حركات التحرر العالمية للتخلص من الاستعمار، وأيضا الانقلابات والتمردات التي تحدث داخل الدول.

وتعد التنمية أحد وسائل التغير الاجتماعي، لذلك تعتبر التنمية بشتى أشكالها تغييرا اجتماعيا انطلاقا من العوامل المؤيدة للتغير كونها تهدف إلى بلوغ التغير لصالح رفاه وسعادة الأفراد والمجتمع. إن المجتمعات الإنسانية المختلفة منذ فجر نشأتها تعرضت للتغيير خلال فترات تاريخها، كما لا يقتصر التغير على جانب واحد من جوانب الحياة الإنسانية والاجتماعية وإذا بدأ فمن الصعب إيقافه، نتيجة لما بين النظم الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي من ترابط وتناسق وظيفي[1]. و من أهم سمات التغير ما يلي:

- يضفي التغير في المجتمع تحولا يتسم بالاستمرارية و الدوام.
- يطال التغير كل مكان، حيث تكون نتائجه بالغة الأهمية عبر الزمن.

يكون التغير مخططا مقصودا أونتيجة للآثار المترتبة على الابتكارات والمستحدثات المقصودة.

- تزداد قنوات الاتصال في حضارة ما بغيرها من الحضارات بازدياد إمكانية إنتاج المستحدثات.
- تكون سلسلة التغيرات التكنولوجية المادية، و الجوانب الاجتماعية المخططة منتشرة على نطاق واسع.

3- التغير في العصر الحديث: العصر الحديث ـ من القرن الثامن عشر إلي اليوم ـ عرف بعصر السرعة سيما في التغير الاجتماعي. وربما أن أكثر التغيرات الجذرية قد حدثت في هذا العصر، فضمن العوامل المهمة المسؤولة عن التغير الاجتماعي في العصر الحديث، هو توسع الرأسمالية الصناعية، تأثير العلم و التكنولوجيا والتأثير الاقتصادي كان الأكثر أهمية على التغير الاجتماعي الحديث، الذي يعتمد على المعرفة والابتكار الدائم والتقنية، التي ساعدت على تسريع نظم التغير في العصر الحديث بظهور المجتمعات الحديثة.

---

(1) إدريس خضير، "التفكير الاجتماعي عند ابن خلدون و علاقته ببعض النظريات الاجتماعية"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1992، ص 103

فمن العوامل التي ساعدت في التغير الاجتماعي في العصر الحديث، تلك المرتبطة بالابتكار الدائم والتقنية العالية، و التي نشطت نظم هذا التغيير بظهور الدولة الحديثة والتي أثبتت كذلك فعاليتها مقارنة بالنماذج التي كانت سائدة في المجتمعات قبل الحديثة" [1].

فالتغير الاجتماعي الحديث يبحث عن تحقيق مجتمع أفضل قادر على التطلع للمستقبل، فلقد قدم المنظرون الاجتماعيون أربع نظريات أساسية يرتكز عليها التغير الاجتماعي الحديث وهي:

- نظرية المجتمع ما بعد الصناعي: ترى هذه النظرية أن المجتمع ما بعد الصناعي قائم على المعرفة و المعلومات، و يتميز باقتصاد مكون في معظمه من مهن الخدمات، و أكثر المنظرين ارتباطاً بهذه النظرية هو المنظر **دانيل بيل**.

- نظرية ما بعد الحداثة: ترى أن المجتمع لم يعد يحكم بالتاريخ أوبالتقدم، والمجتمع ما بعد الحديث مرتبط بعمليتي التنمية و التحديث، بالتحول من الأبنية التقليدية إلى الأبنية الحديثة.

- نظرية نهاية التاريخ: يعتقد **فرانسيس فوكوياما** أن الحداثة لم تنهار وإنما انتصرت بتوسع الرأسمالية، الديمقراطية و المجتمعات القائمة على السوق الحر.

- نظرية مجتمع المخاطر: يرى **أولرش بيك** أن الصراع حول توزيع الثروة قد استبدل بصراع حول مختلف أشكال المخاطر الاجتماعية باعتبارها الديناميكية الأساسية لمجتمع اليوم.

---

(1) محمد الحميد محمود، "دراسات في علم الاجتماع الثقافي: التغير والحضارة"، مكتبة نهضة الشرق القاهرة، 1980، ص.122.

الفصل الثاني: السياق المفاهيمي للتنمية المستدامة وأطرها

إن طبيعة الموضوع استلزمت إدراج هذا الفصل في الباب التمهيدي لإعطاء نظرة عامة حول التطورات التي عرفها مفهوم التنمية المستدامة، باعتباره محصلة فرضها الواقع البيئي من أجل أن يسايرها النمط المعيشي الجديد، الذي وصل إلى مستويات من الرفاهية و الرقي مست جل جوانب الحياة، إلى تمتع بمنافع الحضارة الجديدة وزيادات في معدلات النمو وهذا بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي، فتزايدت وتعددت معه أساليب الاستهلاك المفرط، مما انجرت عنه مخاطر فاقت كل التصورات وأضرار أصبحت تهدد مستقبل الإنسانية، سيما أنه من الصعب التخلي عن هذه المنافع. و لذلك فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية التنمية المستدامة من خلال محاورها ومحدداتها الأساسية وأطرها التنظيمية والإجرائية بعد تقديم حوصلة شاملة للسياق التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة وكيف انتقلت من حتمية بيئية إلى مفهوم فرض على البشرية.

I - السياق التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة:

I -1 عوامل ظهور مفهوم التنمية المستدامة:

عرف مفهوم التنمية تغيرات صاحبت تقدم البشرية عبر الزمن، فإن التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما، وأما كمصطلح يعد حديث النشأة، وكانت بداية ظهور مفهوم للتنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة على مستوى جميع الأصعدة، سيما مع تزايد الضغوط على الإمكانات المتاحة في العالم، ضف إلى ذلك النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية[1] واستعمال الموارد البشرية، ففي البداية عامل الاقتصاديون التنمية على كونها سلسلة من التدريبات والممارسات والتطبيقات

(1) Lavoisier, Le développement Durable, Revue Française de gestion, n°125, Hermes Paris, 2004, p 29.

في علم الاقتصاد التطبيقي، فالنظرة التقليدية للتنمية ركزت على جوانب وأغفلت أخرى، لها دور جوهري في حياة البشرية، متناسية أن الإمكانيات المتاحة الآونة لا يمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة فحسب، بل يجب التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل منها أيضا. خلال القرنين الماضين توصل الغرب من بناء حضارة إنسانية معاصرة، صاحبها تقدم وتطور في كافة المجالات الصناعية، التكنولوجية التقنية العالية[1].

وهذا ضمن مفاهيم ومعتقدات النظام الرأسماليالتي نتجت عنها كوارث أخذت بالتوسع والتصاعد والتعاظم لاحقا وأصبحت تهدد العالم، جراء ذلك وضعت البشرية أمام خيارات صعبة.

فالإنسان لا يستطيع التخلي عن ما حققته هذه الحضارة من تقدم صناعي وتقني، وما نتج عن هذا التقدم من الزيادات الهائلة في معدلات التنمية والاستمتاع بمنافع الرفاه المعيشي وتمتع المجتمعات بمظاهر هذه الحضارة، فكانت عواقبها جسيمة نتيجة للتبذير وسوء الاستهلاك الذي سوف يمس لا محالة بمصالح الأجيال القادمة على المدى الطويل وظهور الفروقات في مستويات المعيشية بين الأفراد والمجتمعات على المدى القصير والمتوسط.

مما استلزم التفكير بشكل جدي وعلمي للخروج من هذه المعضلة الإنسانية وتحقيق انسجام وتوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات البيئة، مما أدى بخلق الوعي على مستوى جميع الطبقات الاجتماعية للتفكير الجدي في استحداث أنماط سلوكية جديدة في عملية التنمية بشكل تعيد فيه الانسجام بين الإنسان وحضارته وفقا لمتطلبات البيئة وتأثيراتها.

---

(1) Pierre Chassande : Développement durable , pourquoi, comment ?, Edition Sud Ex-Provence , 2002, p 77

فتجسد ذلك الوعي ببلورة مفهوم جديد للتنمية الذي أطلق عليه اسم: "التنمية المستدامة" وبموجب هذا الوعي تولدت تيارات عالمية كبرى تدعو إلى تحقيق هذا التوازن والانسجام، وهذا ما يتطلب إرادات سياسية عالمية لوضع برامج عمل استراتيجية، كي تعيش البشرية جمعاء في مجتمع مستدام ضمن أجندة تكون ملزمة للجميع[1].

إن السعي وراء استحداث هذه الأنماط والنماذج الجديدة يتطلب البحث في العوامل الاقتصادية و البيئية والاجتماعية لتحديد أهم المشاكل التي أصبح يواجهها العالم ومن أهم هذه العوامل[2]:

أ- العامل الاقتصادي:

ترتبط عملية التنمية باستهلاك الطاقة ارتباطا وثيقا، إذ تعتبر مصادر الطاقة ومقدار استهلاكها من مقاييس درجة التقدم الاقتصادي والحضاري لأي مجتمع، وبموجب هذا استهلاك للموارد الطبيعية، قسم العالم إلى دول الشمال تمتلك كل وسائل ومقومات القوة والهيمنة و التقدم الصناعي والتقني و ارتفاع في معدلات التنمية، في حين تتخبط دول الجنوب في الفقر والتأخر وانخفاض معدلات التنمية ، (أين تتحكم دول الشمال بحوالي 90% من الناتج الصناعي العالمي و تمتلك حوالي 84% من إجمالي النشاط التجاري العالمي في حين تبلغ نسبتها السكانية بحدود 25% من سكان الكرة الأرضية وهي تستهلك (12) مرة ضعف مما تستهلكه دول الجنوب ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها ضعف متوسط دخل الفرد في دول الجنوب) [3].

---

(1) BERNARD BERNIE مرجع سبق ذكره، ص43

(2) ZANON Slimane, "Population et environnement au Maghreb", Académie, Belgique, 1995, p 50

(3) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ص 73.

تمخضت عنها فجوة حضارية وحياتية بين عالم الشمال وعالم الجنوب، وهذا يتعارض مع جوهر الإنسانية التي تمثل إدانة للضمير والأخلاق المرتبطة بالحضارة الإنسانية، إذ بقيت دول الجنوب تصارع بين خطط تنموية غير مجدية، أمام سوء التسيير والإدارة بالدرجة الأول[1]، والعلاقات المادية والتصارع المصلحي التي أصبحت تحكم العالم، فتراكم حجم مديونياتها مع ارتفاع معدلات سعر الفائدة في الأسواق العالمية التي تتحكم فيها المؤسسات المالية العالمية، مما زاد في تعقيد الأزمة الاقتصادية في العالم وحدوث شرخ تنموي عميق بين الشمال و الجنوب.

فكان من الضروري إعادة النظر في البرامج التنموية بالشكل الذي تهذب فيه مظاهر التبذير والاستهلاك الفاحش، انبثق عنه بما يسمى بـ "الاقتصاد الإيكولوجي" أو"الاقتصاد الذي يحترم البيئة".

الذي يؤكد على الترابط بين الأنظمة الاقتصادية والبنى الاجتماعية و الأنظمة الإيكولوجية، لأن النمو الاقتصادي ليس أحادي العامل وإنما يخضع لثلاث محددات أساسية و تتمثل في[2]:

- ✓ أخذ بعين الاعتبار القدرات المحددة للطبيعة عند إجراء التحويلات الاقتصادية.
- ✓ التنبؤ الجيد للإمكانيات التعويضية بين الموارد القابلة للانقراض والموارد المتجددة.
- ✓ مراعاة ظروف إعادة تجديد الموارد الطبيعية المتجددة ومدى خصوبتها.

ب- العامل البيئي:

أخذت المشاكل المناخية التي تهدد التوازن البيئي تتفاقم بشكل غير مسبوق على وجه الكرة الأرضية برمتها، فدق ناقوس الخطر من طرف المنظمات المهتمة بالشؤون الإنسانية،

---

(1) سعد حسين فتح الله، المرجع السابق، ص 76-77

(2) أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، التكافل الاجتماعي البيئي، الدار العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2001، ص 12

(حيث يتوقع نزوح ما يقارب مليار شخص بحلول عام 2050 من أماكن سكناهم بسبب الاحتباس الحراري) والكوارث الطبيعية و مشاريع التنمية الكبرى، ودعت المجتمع الدولي إلى تحرك تجاه هذه الظاهرة، بصياغة السياسات المناسبة والملزمة وأيضا وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وترشيد أنماط الاستهلاك والإنتاج البيئية من استنزاف للمياه والطاقة وقطع الغابات وانجراف التربة والتصحر... إلخ، كون الاستدامة البيئية هي التي تنسجم مع الشروط والضوابط الإيكولوجية معتمدة في ذلك على نهج علمي شامل في معالجة التنمية الزراعية والريفية المستدامة والحفاظ على التنوع البيولوجيأمام ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد الديموغرافي من استنزاف للموارد وتلوث للطبيعة ومخلفاتها من كوارث ومخاطر لا يحمد عقباه[1].

ومن أجل تحقيق التنمية مع الحفاظ على التنوع الحيوي للكائنات والمخلوقات على الكرة الأرضية وفي نفس الوقت تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عبر شبكة معقدة من الإنتاج والاستهلاك والنظام الاجتماعي والإبقاء على التنوع الحضاري والثقافي الذي يحقق العدالة الاجتماعية من خلال المشاركة الفعالة في الحياة العامة.

ج- العامل الاجتماعي:

تمثل التنمية المستدامة مشروعا للسلام، باعتبارها قاعدة للحوار بين أوساط الإنسانية في عملية تطوير برامج تنموية قابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية، ملائمة من الناحية الثقافية ومنصفة للأجيال القادمة، تأخذ بعين الاعتبار المصالح الإنسانية في الإبقاء على بيئة صحية ونظام بيئي متوازن قادر على التجدد والتواصل[2].

---

[1] إبراهيم سليمان عيسى، "تلوث البيئة"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط2، 2000، ص 112

[2] كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، التنمية والمجتمع، ترجمة عبد الله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002ص 38

أمام هذه االثقافة الجديدة للتنمية المستدامة، و لكي تكون منسجمة مع التغيرات الجديدة، ظهرت مصطلحات مصاحبة لها، أبرزها مصطلح **" المواطن العالمي"** فطرحت النظريات التي تشمل هذه المفاهيم والمصطلحات والتي تتعلق في مجملها بالتنمية الاجتماعية وللدفاع عن الإيكولوجيا والتي تقدم حياة مستدامة للبشرية جمعاء. والسعي نحو العمل المشترك بالالتزام بالتنمية المستدامة لإقامة **"مجتمع عالمي إنساني مستدام"**[1].

إن فهم هذه المصطلحات والمفاهيم سوف تساهم بأقصى قدر في توفير الخدمات الاجتماعية من أجل النمو والارتقاء بالحياة البشرية في جميع المجالات وتحقيق التنمية البشرية ومحاربة الفقر.

I -2 كرونولوجيا لأهم القمم و المؤتمرات العالمية للتنمية المستدامة

عقدت القمم و المؤتمرات و الندوات العالمية، سعيا لفهم التنمية المستدامة و شرح مضامينها و آليات تطبيقها، وهذا منذ ظهورها، فكان من الضروري تتبع السياق الزمني وفق ما يلي[2]:

- **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية** (مؤتمر ستوكهولم): ويعتبر أكبر تجمع دولي لبحث مشاكل البيئة، وقد عقد المؤتمر في مدينة ستوكهولم بالسويد في الفترة (5 إلى 16 جوان 1972) وقد اشتركت فيه 114 دولة، بالإضافة إلى ممثلو عدد كبير من المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية، وانتهى المؤتمر بوضع مجموعة من التوصيات.

---

(1) كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، المرجع السابق، ص 42

(2) La Fondation Nicolas hulot, Écolo-guide de A-Z, édition Cherche- Midi, Paris, 2004, p 7

وأبرز ما جاء فيها :

دعوة الحكومات إلى بذل الجهود لحماية البيئة من التلوث.

- إنشاء صندوق خاص لتمويل مشروعات البيئة.
- دعوة منظمات الأمم المتحدة (خصوصا منظمة اليونسكو) لاتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء جدول برنامج دولي للتربية البيئية يوجه إلى الجمهور ويغطي جميع مراحل التعليم.

ثم جاء **تقرير بودلاند**(1987)،الذي تمت مناقشة أشغاله في الدورة 42 للأمم المتحدة[1].

- **مؤتمر التصحر للأمم المتحد (مؤتمر *كينيا*)** : عقد المؤتمر بنيروبي في الفترة الممتدة من (19أوت إلى 9 سبتمبر 1977)، و لقد شارك في هذا المؤتمر 500 وفد من 94 دولة لمناقشة مشكلة التصحر، حيث أنه وجد أن 19% من مساحة التربة فيالكرة الأرضية مهددة بالتصحر، وقد أصدر المؤتمر مجموعة من التوصيات كان من بينها :

- المحافظة على الغطاء النباتي القائم وحمايته، واتخاذ كل الإجراءات العاجلة واللازمة لمكافحة التصحر.
- وضع الحكومات خطط للمحافظة الغلوكوز (الحياة النباتية البرية) والفونا (الحياة الحيوانية البرية) في المناطق المعرضة للتصحر.
- قيام المنظمات الدولية و أجهزة الأمم المتحدة المعينة، كل في مجاله بموازاة مع العمل الدولي لمكافحة التصحر في إطار خطة العمل[2].

---

[1] RAPPORT DE LA COMMISSION MONDIALE SUR L'ENVIRONNEMENT ET LE DEVELOPPEMENT DE L'ONU, PRESIDEE PAR MADAME HARLEM BRUNDTLAND PREMIERE PARTIE : PREOCCUPATIONS COMMUNES "LE ROLE DE L'ECONOMIE MONDIALE" UNECA-NA .1987 .

[2] منى عبد الهادي حسين، التصحر، بحث منشور في التربية البيئية للتعليم النظامي، جهاز شؤون البيئة،عمان، 2001، ص12

- **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية**: انعقد هذا المؤتمر في ريو دي جانيرو بالبرازيل في جوان 1992، بهدف حماية الأرض من الكوارث البيئية، وضم المؤتمر ممثلي 178 دولة وحضره أكثر من 100 رئيس الدول وحكومة، وقد فرضت قمة ريو مصطلحات علمية معقدة مثل: اضمحلال طبقة الأوزون، الاحتباس الحراري، تغير المناخ العالمي، التصحر، تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون، تلوث الجو واستنزاف التربة... الخ، وقد ناقشت قمة ريو المسودة النهائية لوثيقة (**أجندة القرن 21**)، كما وضعت اتفاقيات لمواجهة ارتفاع حرارة الأرض وحماية المناخ العالمي ومكافحة التصحر. ثم جاءت سلسلة من اللقاءات العالمية التي تناولت موضوع التنمية المستدامة، نذكر أهمها[1]:

- (القاهرة 1994): أين نوقشت المحاضرة الدولية حول النمو الديمغرافي.
- (بلغراد 1994): المحاضرة العالمية للتنمية المستدامة حول الدول الصغيرة.
- (بيكين 1995): نوقشت المحاضرة العالمية الرابعة حول المرأة.
- (إسطمبول 1996): المحاضرة الدولية حول السكن.
- (نيويورك1997 ريو+05): الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تقييم التقرير لتنفيذ (الأجندة 21).
- (نيويورك 1999): الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تنفيذ برنامج القاهرة.
- (نبويورك 2000): الجمعية العامة للأمم المتحدة ، (بيكين +05).
- (جنيف2000): الجمعية العامة للأمم المتحدة ، (كوبنهاجن +05).
- (نيويورك 2001) : الدورة الخاصة للجمعية العامة، (إسطنبول +05).

---

[1] نفس المرجع السابق، ص15

- **قمة للتنمية المستدامة**: وهو مؤتمر عالمي للتنمية المستدامة، عقد في جوهسنبورج بجنوب أفريقيا(ريو+10) في الفترة الممتدة من (26 أوت إلى 04 ديسمبر 2002)، حضره 100 ملك و رئيس دولة و حكومة.

لقد وضعت قمة جوهنسبورج معايير عملية لحماية الثروة السمكية، ولكنها أخفقت في التوصل إلى الاتفاق الموعود حول الطاقة المتجددة.

كما أن هذه القمة نصت على إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية. وقد أكد تقرير مؤتمر جوهنسبورج على مجموعة من الالتزامات، من أهمها[1]:

- الالتزام بالتنمية المستدامة لإقامة مجتمع عالمي إنساني، وتحقيق التنمية البشرية ومحاربة الفقر.
- تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وتعزيز التنسيق بين الهيئات الدولية والحكومية بشأن قضايا المياه ودعم الأنشطة المتصلة بالسنة الدولية للمياه العذبة.
- مراعاة جانب الاستدامة بالاستثمار في التعليم والتركيز على كرامة الإنسان.

و قد أكدت مبادئ قمة جوهنسبورج على تقوية التنمية المستدامة (تنمية اقتصادية اجتماعية و حماية البيئة).

إضافة إلى ما تم طرحه في كرونولوجيا القمم والمؤتمرات العالمية للتنمية المستدامة، يعتبر تقرير نادي روما الذي صدر سنة 1972 هو نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية. أين طرحت إشكالية ضرورة استمرار عملية التنمية، مع ضرورة المحافظة على البيئة في آن واحد، حيث توصلوا إلى أن ثمة إمكانية لوضع استراتيجيات تنموية توفق بين مطلب التنمية وضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة في (تقرير فونيكس و إعلان ستوكهولم 1974).

---

(1) نفس المرجع السابق

I -3 تطور مفهوم التنمية المستدامة

وقد سميت هذه المبادرة في البداية باستراتيجية تنمية إيكولوجية ثم بـ التنمية المسندة أو المدعومة إلى أن ترسي على مصطلح هو: " التنمية المستدامة"، الذي ذكر لأول مرة سنة 1980 من طرف الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة في تقرير له عنوانه الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة.

و لقد تبنى مؤتمر وزراء البيئة العرب هذا المفهوم في الاجتماع الذي عقد في القاهرة سنة 1991 تمهيدا للمشاركة في قمة الأرض في ريو دي جانيرو 1992 وقد كان مؤتمر ريو هذا الذي شاركت فيه 178 دولة والذي انتهى بإعلان ريو بمثابة التزكية الرسمية لمفهوم التنمية المستدامة حيث أصبح هذا المفهوم منذ عقد هذا المؤتمر مرجعا لكل المؤتمرات الدولية المنظمة تحت رعاية الأمم المتحدة؛ كمؤتمر السكان في القاهرة و مؤتمر كبنهاكن حول التنمية الاجتماعية ومؤتمر بكاين حول المرأة ومؤتمرإسطنبول حول السكن والتجمعات البشرية والمدن. إن "تقرير البنك الدولي عن البيئة والتنمية"، أشار إلى صعوبة تحديد مفهوم الاستدامة، مؤكدا على أن عمليات التنمية تعتمد بالضرورة على استخدامات الموارد الطبيعية، الأمر الذي زاد في انتشار وتداول مصطلح التنمية المستدامة في الدراسات والبحوث المتعلقة بمشاكل البيئة وعلاقتها بالتنمية، أين اهتمت المدارس الفكرية المعاصرة بموضوع التنمية المستدامة، فتباينت وتعددت وجهة نظرتهم بخصوص مفاهيم التنمية المستدامة وهذا حسب تياراتهم المختلفة[1].

أ-التيار الاقتصادي المحافظ و يمثله (ادوار باربير)، وهو أول من استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة [2]، ولقد اعترف بصعوبة وضع تعريف لمفهوم التنمية المستدامة و لكنه حدد أربع مظاهر أساسية لها هي :

---

[1] د. يوسف حلباوي/ د. عبد خرابشة، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض،2002 ص 89.

[2] نفس المرجع ص 92

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية التقليدية لكونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات و احتياجات الشرائح الأكثر فقرا في المجتمع و تسعى للحد من تفاقم مشكلة الفقر في العالم.
- لها بعد نوعي فيما يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- صعوبة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة التداخل في الأبعاد الكمية و النوعية.

وعليه جاء اقتراح بابير نحو إيجاد مفهوم استيعاب النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار نظري معين، فالتنمية المستدامة بالنسبة له تمثل التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي[1]. وبذلك فان باربير يعرف التنمية المستدامة بأنها (النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإضرار و الإساءة إلى البيئة) [2] .

ب- **التيار الراديكالي** ويمثله (مايكل ريد كليفت) في كتابه (التنمية المستدامة)، تضمن الكتاب تحليل اقتصادي سياسي بيئي، قام بدراسة العلاقة بين تطوير النظام الرأسمالي وبروز ظاهرة التدهور البيئي في العالم وبشكل متصاعد وبغرض البرهنة على آراءه استعرض بيانات مقارنة حول النشاط الإنتاجي و الاستهلاكي العالمي والأزمات البيئية الحاصلة في العالم. واستعرض التيار الراديكالي نماذج تنموية ومشاريع اقتصادية محلية و عالمية توصل بموجبها إلى أن النظام الرأسمالي العالمي في سلوكياته وأنماطه الإنتاجية والاستهلاكية هو المسبب الأساسي لهذه الأزمات وهو نظام غير مستديم، كما وأن أنماطه التنموية كذلك غير مستدامة [3].

---

[1] د. يوسف حلباوي/ د. عبد خرابشة، المرجع السابق، ص 95

[2] نفس المرجع ص 97

[3] نفس المرجع ص 101

ركز على عمق التناقض القائم بين النشاط الاقتصادي الرأسمالي وقوى السوق من جهة و بين البيئة ومواردها وحدودها من جهة أخرى. وأن مصالح الشركات الرأسمالية الاحتكارية متعارضة ومتناقضة مع المصالح الإنسانية في الإبقاء على بيئة صحية ونظام بيئي متوازن. ويرى من خلال ذلك، أن التنمية الرأسمالية الصناعية الحديثة لا يمكن أن تكون تنمية مستدامة، سيما فيما يخص درجة تأثيرها على دول الجنوب النامي الذي يدفع ثمنا بيئيا باهضا.

انطلقت التنمية المستدامة في بداياتها من تعريفات بسيطة ومختصرة، مثل[1]:

- التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.
- التنمية التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

ثم تطورت إلى تعريفات تعتمد أكثر فأكثر على التحليل العلمي، كونها[2]:

- تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الإيفاء باحتياجاتها الخاصة وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل.
- تنمية اقتصادية و اجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعنى بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي.
- تنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة، دون الإضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية التي تعتمد عليها عملية التنمية.

---

(1) François Perroux : Pour une philosophie du nouveau développement,: Aubier Unesco, Paris 1998, p17

(2) نفس المرجع

- تنمية تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وتخفض من حجم النفايات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية.

ولقد قدم تقرير الموارد العالمية (1992) المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب (20) تعريفا للتنمية المستدامة وتم تصنيف هذه التعريفات ضمن أربع مجاميع أساسية، هي[1]:

التعريفات ذات الطابع الاقتصادي:

تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، العمل على تخفيض متواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم، أما بالنسبة لدول الجنوب الفقيرة، فالتنمية المستدامة تعنى بتوظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

التعريفات ذات الطابع الاجتماعي و الإنساني:

التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية و التعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

التعريفات المتعلقة بالبيئة :

التنمية المستدامة هي التي تحمي الموارد الطبيعية و الزراعية و الحيوانية، وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم لزيادة المساحات الخضراء في الكرة الأرضية.

---

(1) Pierre Chassande : Développement durable , pourquoi, comment ? Edition Sud Ex-PROVENCE, 2002, p32

التعريفات المتعلقة بالجانب التقني :

التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع نحو استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم استهلاك أقل قدر ممكن من الطاقة و الموارد الطبيعية، التي تنتج أقل قدر من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون.

بموجب التعاريف المقدمة، يمكن تحديد مفهوم للتنمية المستدامة على أنها:

"التنمية المستدامة يجب أن لا تتجاهل الضوابط و المحددات البيئية و لا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية و استنزافها و إلى تطوير الموارد البشرية و أخيرا تحدث تحولا في القاعدة الصناعية و التقنية السائدة" [1]. التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باستخدام وسائل مدروسة لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون أن يحصل إضرارا بالطبيعة أوبمصالح الأجيال القادمة، كونها مشروعا للسلام يتضمن في طياته مقومات بموجبها يتم تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع والقضاء على الفقر دون أن يحصل إضرارا بالطبيعة.

تكون هذه التنمية مصالحة شاملة لشتى الجوانب والضوابط التنموية بمختلف أبعادها، مع بلوغ مسار إنمائي يكون الإنسان محوره وجوهره منصفا لمصالح الأجيال القادمة"[2]. لكنها لا تتوقف عند هذه المفاهيم كونها مفهوما حديثا تتنوع معانيه مع التقدم الحاصل في مختلف المجالات العلمية والعملية وتعددت الرؤى فهناك من يراه من منظور أخلاقي والبعضالآخر يراه كنموذج تنموي جديد وكذلك من يرى بأن هذا المفهوم هو عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية

---

(1) Daigereaut R, Nature de la loi et la loi de la nature : « Problème d'application du droit à l'environnement, le discours vert : du mythe à la réalité », actes du 16ème congrès annuel de l'association des biologistes du Québec, collection environnement de l'université de Montréal, vol 14, p 89-90

(2) François Perroux, Pour une philosophie du nouveau développement, Aubier Unesco, Paris 1998, p 40

II - المحاور الأساسية للتنمية المستدامة

II-1 مبادئ التنمية المستدامة

ما ساعد في تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة هو بروز تلك العلاقة القائمة بين النمو من جهة و البيئة من جهة أخرى والتي تقوم على ما يلي [1]:

- **مبدأ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:** يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.
- **مبدأ المشاركة الشعبية:** وهي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية من المشاركة الفعلية في إعداد و تنفيذ ومتابعة خطط التنمية المستدامة.
- **مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية:** ترشيد استهلاك الثروات الطبيعية من حلال الاعتماد على برامج اقتصادية مدروسة.
- **مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد:** الاعتماد على العلوم و التكنولوجيا في إدارة التنمية الاقتصادية.
- **مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي:** تفادي التأثيرات السلبية على البيئة.
- **مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية:** أسلوب الحفاظ على التوزيع العادل للثروات بين الأجيال.
- **مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة من تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك:** أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- **مبدأ القدرة على البقاء و التنافسية:** الحق في الحياة والسعي للعيش في تحسن متواصل.

---

[1] Bernard Bernier, La pensée économique contemporaine, Edition Dunod Paris, 2001, p 33

في حين تشترك مجمل الدراسات والبحوث فيما يخص مبادئ التنمية المستدامة في النقاط التالية[1] :

- **الدمج ومشاركة المجتمع :** بحيث تدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال، لإحراز التقدم نحو التنمية المستدامة .
- **سلوك تشاركي:** لا يمكن تحقيق الاستدامة أو إنجاز أي تقدم نحوها من دون مشاركة ودعم المجتمع بكافة شرائحه .
- **وقائي وسلامة بيئية:** العمل من أجل حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة.
- **العدالة ضمن الأجيال وتحسن متواصل:** الإنصاف و المساواة في الفرص للجيل الحالي و للأجيال المقبلة، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة من أجل أن تصبح المجتمعات أكثر استدامة وسعيا للتحسن المستمر و المتواصل.

وتستند مبادئ التنمية المستدامة على ركائز أساسية، تصب في خمسة محاور هي[2]:

- **التنمية المتوازنة:** فهو يشمل كل من التوازن بين عوامل الإنتاج، بين العرض والطلب في السوق، بين الأنشطة الاقتصادية المتعددة وبين الأنشطة الاقتصادية والمالية والاجتماعية كذلك بين الجيل الحالي والأجيال القادمة والتوازن بين الإنفاق والاستثمار... الخ.
- **يشمل مختلف أنشطة المجتمع**: أي عدم اقتصارها على الجانب الاقتصادي بل تشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والثقافية، كما أنها تشمل مختلف شرائح المجتمع دون تمييز.

---

(1) تقرير المجلس الدولي للتجارة و التنمية والمستدامة (WBCSD) :"العمل على التوفيق بين تنمية المؤسسات و حماية البيئة " 15 ماي 2004، ص 44

(2) جورج القصيفي، مراجعة نقدية للمفهوم و المضمون: برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، التنمية البشرية: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 23

·**الاستثمار الأمثل للموارد و الجهود**: أي الاختيار الأفضل لأنظمة العمل في التخطيط والتنفيذ والمراقبة على كافة المستويات والأنشطة، للوصول إلى مستوى أداء جيد لتحقيق أفضل النتائج من حيث معدلات النمو ونوعيته وبأقل التكاليف واعتماد أنماط في الإنتاج والاستهلاك تنسجم وأهداف التنمية المستدامة.

·**اعتماد مبادئ العدالة**: هنالك ارتباط كبير بين تحقيق التوازن ومبادئ العدالة، إن تطبيق مبادئ العدالة يتحقق بموجبها عملية التوازن للمتغيرات المرتبطة بالعملية التنموية، وفق الأسس والضوابط التي تعتمدها مبادئ العدالة والإنصاف في إدارة العلاقات الدولية بين المجتمعات العالمية.

·**مشروعا للسلام**: وتشمل استخدام الموارد الطبيعية والبشرية في العملية الإنتاجية، وحمايتها من الإسراف وضمان مصالح الأجيال القادمة، دون حصول إضرار في الأنظمة البيئية، ويتم ذلك بتطبيق أفضل التقنيات وأنظمة العمل المتطورة، واعتماد استراتيجيات من شانها تحقق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج والمساواة في الحصول على فرص متساوية للعمل وحصول كافة أفراد المجتمع على حقوقهم من الخدمات الاجتماعية في الصحة والتعليم... إلخ.

II-2 أبعاد التنمية المستدامة

افتتح تقرير بروتلاند بهذه الكلمات: **"الأرض هي واحدة، لكن العالم ليس كذلك"** في إشارة إلى شمولية البيئة عالميا غير أن هذا العالم متنوع من حيث الاقتصاد والاجتماع والسياسة ...الخ، و عليه يتضح أن مفهوم التنمية المستدامة جاء من أجل خدمة البشرية حاضرا ومستقبلا، مست ثلاثة أبعاد رئيسية وهي [1]:

---

[1] د. ضاري ناصر العجيمي، الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت2002، ص 78.

أولا: البعد الاقتصادي

عرفت التنمية الاقتصادية مكانا هاما سياسيا واجتماعيا منذ 1945، فكانت تعنى بمستويات تنحصر في مجملها على ما يلي[1]:

- إشباع الحاجات الأساسية عن طريق رفع الإنتاج والزيادة من كميته من أجل مواجهة الحاجات الأساسية للغالبية العظمة من الشعوب.
- تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخول بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع و العمل على الارتقاء بالجودة في الإنتاج.
- رفع مستوى المعيشة و يستدل عادة على حجم مستوى المعيشة عن طريق متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، كما أنه يقترن بهيكل الزيادة السكانية و طريقة توزيع الناتج القومي وتأهيل العنصر البشري.
- العمل على الحد من مشكلة البطالة.
- زيادة دور القطاع الصناعي في التنمية وفق آليات السوق.

المنظور الاقتصادي الحديث ا تطور نحو اقتصاد إيكولوجي مهتم بالبيئة وذلك بظهور التنمية المستدامة، فقد ظهر بما يسمى بـ "**الرأسمال الطبيعي**"[2] ، والذي يهتم ببعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية، والتي تعتبر بمثابة أساس النظام الاقتصادي، مثل: النباتات والتربة والحيوانات والأسماك، وخدمات النظام البيئي الطبيعية مثل: تنظيف الهواء وتنقية الماء، بهدف تحقيق التوافق بين انعكاسات الاقتصادية الراهنة والمقبلة على البيئة وعلى الاستغلال البشري. معتمدة في ذلك على التكنولوجيا النظيفة التي تعمل على التناغم بين الإنسان و البيئة، مع تقديم الأفضلية للتكنولوجية والمعارف العلمية والقيم التي تضع في الأولية الديمومة والاستمرارية، كما تدافع عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسبانها التوازنات البيئية الأساسية على المدى البعيد وباعتبارها قواعد للحياة للكائنات على وجه الأرض.

---

[1] د. ضاري ناصر العجيمي، المرجع السابق، ص18.

[2] المرجع السابق، ص24.

ثانيا: البعد البيئي

لقد أكدت تقارير البنك الدولي في العقد الأخير على الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية للحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية كما شارك في تحفيز الدول الأعضاء بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة والاهتمام بدراسة علوم البيئة، وهذا كله يتطلب ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، في ظهور مقاربة تسمى **"بالحدود البيئية"** .باعتبار أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها، وبعبارة أخرى يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، وفق الأهداف التالية[1]:

- المحافظة على التوازن البيئي و تحقيق تنوع الحياة وتنوع الأحياء.
- توظيف البيئة المادية بعيدا عن التلوث واستخدام التكنولوجيا النظيفة.
- نشر الوعي بالبيئة الثقافية والاجتماعية والحضرية.
- حماية البيئة من جميع أنواع التلوث والاستنزاف.

ثالثا: البعد الاجتماعي

يعتبر الإنسان جوهر التنمية و هدفها النهائي، فالتنمية المستدامة تهتم بالبعد الاجتماعي [2]، ذلك البعد الذي يهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية، بالإضافة إلى ضرورة مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات اللازمة التي تؤثر في حياتهم اليومية، إن البعد الإنساني يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول.

---

(1) عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى 1998، ص 69.

(2) د. ضاري ناصر العجيمي، المرجع السابق، ص26.

فإن الأجيال الراهنة باعتبارها مدفوعة بهمّ الإنصاف، ستحافظ على اختيارات النمو التي ترغب فيها الأجيال القادمة والدول المختلفة من الشمال إلى الجنوب، تمر عبر عملية المصالحة كونها تمثل "**مشروعا للسلام**"[1] وباعتبارها قاعدة للحوار بين الشمال والجنوب وعلى أنها النموذج الأمثل للحكامة الرشيدة يسمح بترقية الديمومة الاجتماعية من خلال المحافظة على القيم الاجتماعية والتقاليد والمؤسسات والثقافات والعمل على إدماج الشرائح المهمشة، مع احترام حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948:

- الحق في بيئة سليمة.
- الحق في تغذية سليمة و كافية.
- الحق في التربية.
- احترام الثقافات المحلية...الخ.

فكل هذه العناصر وغيرها لها مكانتها في عملية التنمية المستدامة، التي تسير مع التدفق الهائل للأفكار الجديدة والثقافات والقيم والتكنولوجيات، ظهرت آثار البعد الاجتماعي التي مست أنظمة الإنتاج التقليدية والبيئة الاجتماعية، أهمها[2]:

- **الآثار على السكان:** تجلت بعد إقامة المشاريع في مناطق المتخلفة وبعد عملية الاحتكاك الغير كفأة من حيث المستوى والثقافات أصفر على تدمير النسيج الاجتماعي وظهرت أمراض جديدة.
- **الترفع المادي:** ظهر في كيفية منح التسهيلات من أجل البناء الذي أدى إلى تدمير مواقع الثقافة والآثار القديمة و الاستعمال السلبي للأموال.

---

(1) E/CN4/2003/W.G18/2 daté du 6 décembre 2002- Étude préliminaire de l'Expert indépendant sur le droit au développement, Mr Arjun Sengupta, concernant l'incidence des questions économiques et financières internationales

(2) الإعلان العربي عن التنمية المستدامة لوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية و التخطيط و البيئة جامعة الدول العربية القاهرة ، 24 أكتوبر 2001 الموجه إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بمدينة جوهانسبرج في جنوب إفريقيا أيام 02-11 سبتمبر 2001.

- **الآثار الديمغرافية:** إن خسارة شعب ما تأتي من فقدانه للمعرفة والممارسات المرتبطة بالقوة العاملة لنظم الإنتاج التقليدية وظهور تجمعات سكنية جديدة غابت عنها العادات و التقاليد و الأعراف، الأمر الذي أدى بتفشي العنف... إلخ.
- **الاعتماد على المساعدات الخارجية:** الدخول في نفق المديونية والتبعية الأجنبية، نتيجة سوء الإدارة والتسيير وانعدام الاستراتيجيات العلمية والمدروسة، زاد من تعقيد تحقيق البنية التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية.

II-3 مؤشرات التنمية المستدامة

إن المؤشرات تعتبر من أدوات قياس التنمية المستدامة والتي ظهرت تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة، أين أكد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى "بالبيئة والتنمية" بأهمية وجود مؤشرات التنمية المستدامة وذلك لتوفير أسس واضحة تشمل كل المستويات وللمساهمة في استدامة للنظم البيئية والإنمائية على حد سواء، إذ أن هذه المؤشرات تسمح بتحديد الإجراءات الواجب إتباعها، كما تساعد على اتخاذ القرارات تماشيا واستراتيجيات تقدم و تطور التنمية المستدامة.

وفي نفس الإطار أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض مرجعاً حول مؤشرات التنمية المستدامة تضمنت ما يقارب (130) مؤشراً مصنفاً حسب فئات اجتماعية، بيئية، اقتصادية و مؤسسية[1].

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها والتي سميت بأجندة القرن 21، صممت بموجبها استراتيجيات شاملة لمواجهة أهم التحديات التي تواجه البشرية في القرن الواحد والعشرين مع بيان أهم التدابير والإجراءات العملية لتحقيق التنمية المستدامة والتي أقرت بوجود علاقة قوية بين "البيئة والتنمية" وحددت جملة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية و البيئية الكفيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2011

ومن أجل إعطاء دفعة جديدة تسمح بالإسراع في تنفيذ أهداف هذه الأجندة، جاء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي تبنى خطة عمل سميت خطة جوهنسبرغ، في إطار التعاون والتضامن الدولي والإقليمي، لتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تتعارض مع أهداف التنمية المستدامة، لتتضمن مؤشرات التنمية المستدامة القضايا الرئيسية التي تتمحور حول توصيات لأجندة 21 وتشمل المؤشرات الأساسية التالية[1]:

أ- **المؤشرات البيئية:** و تشمل المؤشرات البيئية ما يلي:

أ-1- **الأراضي**: تعتبر الأرض المصدر الأساسي لحياة الكائنات بما توفره من غداء من خلال النشاط الزراعي و مصدرا للأكسجين من خلال الغلاف النباتي والغابات ومصدرا للطاقة من خلال الثروات الطبيعية الموجودة في سطح وباطن الأرض، (فالأراضي الزراعية تنحسر بمعدل (70) ميل مربع يوميا نتيجة سوء الاستعمال وإلى زيادة معدلات التصحر بسبب فقدان خصوبتها. ضف لذلك أن الغابات تتعرض للتدمير المستمر بسبب استغلال مادة الخشب، وتمثل الغابات رئة الحياة لكوكب الأرض، لدورها المهم في حفظ التوازن البيئي، إذ يبلغ معدل التدمير السنوي بحدود (17) مليون هكتار) .

☜**أهم المؤشرات القياسية المستخدمة: الزراعة، الغابات و التصحر[2].**

أ-2- **المياه العذبة**: هي مصدر حياة الكائنات على وجه الأرض، مما يستلزم حماية الموارد المائية على اختلاف أوجهها من التلوث و التبذير في الاستهلاك، نظرا لأهمية المياه الصالحة وضرورتها للحياة البشرية، فلا حياة ولا تنمية مستدامة بدونها.

☜**مؤشر قياسها: نوعية وكمية المياه [3].**

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2011، المرجع السابق، ص111.

[2] المرجع السابق، ص116

[3] المرجع السابق،

أ-3- **البحار والمحيطات و المناطق الساحلية:** تكتسي الضفاف أهمية بالغة، إذ يستوجب حماية السواحل من التلوث والحفاظ على القدرة الإنتاجية للمصائد السمكية، وعدم الإفراط في النشاط الصيدي.

☜**أهم مؤشراتها القياسية: المناطق الساحلية وكمية الأسماك المنتجة[1].**

أ-4- **التنوع الحيوي**: ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي و حياة الكائنات الموجودة في الطبيعة وتفادي الإفراط في استهلاكها، لما لها من دور في الحفاظ على توازن الطبيعة.

☜**المؤشر المستخدم: نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض، ومساحة المناطق المحمية [2].**

أ-5- **الغلاف الجوي:** نجد فيه التغير المناخي و ثقب الأوزون و نوعية الهواء، لقياس تركيز الملوثات فيه، واستهلاك المواد المستنفذة له وتحكمه "اتفاقية فيينا" و" بروتوكول مونريال" ففي كل يوم يزداد تلوث الهواء نتيجة لانبعاث الغازات السامة، التي تعرف باسم "غازات الاحتباس الحراري" وتعتبر الدول الصناعية هي المصدر الأساسي للفضلات والنفايات خاصة السامة والنووية جراء الصناعات الثقيلة.

أ-6- **التغير المناخي**: يؤثر بشكل مباشر على حياة الكائنات وعلى علاقتها مع مظاهر الحياة ويعادل حجم خطورتها حرب عالمية نووية شاملة وتحكمه (اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي) و(بروتوكول كيوتو).

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق..

[2] المرجع السابق.

ب- **المؤشرات الاقتصادية:** و تشمل المؤشرات الاقتصادية ما يلي[1]:

ب-1- **البنية الاقتصادية:** تشمل المؤشرات التي تسمح بقياس معدل النمو الاقتصادي الحاصل وتوزيع الثروات بين الأفراد، من خلال النشاط الاقتصادي ومدى تأثير السياسات الاقتصادية وعلى استثمار الموارد الطبيعية.

- **أهم المؤشرات القياسية المستخدمة: الأداء الاقتصادي المتمثل بمعدلات النمو في الناتج القومي وحصة الفرد منها. التبادل التجاري بالتصدير والاستيراد للسلع والخدمات. و الوضع المالي يقاس بحجم الديون و المساعدات الخارجية ونسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي و حصة الفرد منها[2].**

ب-2- **أنماط الاستهلاك والإنتاج :** ترشيد أنماط الإنتاج والاستهلاك والتي تختلف من دولة لأخرى، خصوصا بين دول الشمال والجنوب ومحاربة الفقر المتفشي في أوساط بعض الطبقات الاجتماعية، فهذه الأنماط المتبعة في طريقة الإنتاج والاستهلاك ستأثر على نصيب الأجيال القادمة.

- **أهم المؤشرات القياسية المستخدمة: مدى كثافة استخدام مواد الخام في الإنتاج/ حصة استهلاك الفرد من الطاقة /كمية النفايات الصناعية والمنزلية وفي كيفية إعادة تدويرها/النقل والمواصلات لكل فرد سنويا[3].**

ب-3- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** فهو مؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي و حجمه ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا و يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة.

ب-4- **نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:** و يقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة الاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة، المرجع السابق، .

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

ج- <u>المؤشرات الاجتماعية</u>: و تشمل المؤشرات الاجتماعية ما يلي:

ج-1- **المساواة الاجتماعية:** وهي تتمثل في العدالة الاجتماعية وترجمة للمساواة وشمولها عند توزيع الموارد وفي الحصول على فرص متكافئة لكل فرد من المجتمع من: الصحة، التعليم، العمل وتحقيق الإنصاف تجاه الأجيال الحالية والمستقبلية. كما تناولت الأجندة21 في نفس السياق المشاكل التالية: الفقر، أنماط الإنتاج والاستهلاك، شؤون المرأة، الطفولة، الشباب وغيرها ويلاحظ أن أغلب الدول لم تصل إلى المستويات المرغوبة في توزيع الموارد.

ج-2- **السكن** : كون توفير السكن اللائق و الصحي يعتبر من ضروريات العيش الكريم، مما يستدعي و ضع مخططات و مشاريع عمرانية و حضرية للمدن، بحيث تكون خطط ناجعة لاستيعاب الحاجة و الطلب المتزايد على السكن.

☜ **ويقاس مؤشر السكن بحصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية[1].**

ج-3- **الصحة العامة** : أو الرعاية الصحية، إذ هنالك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن تطور الخدمات الصحية و البيئية له تأثير في نجاح أوفشل خطط وبرامج التنمية المستدامة وقد وضعت الأجندة21 الأهداف الخاصة بالرعاية الصحية و القضاء على الأمراض وتوفير الغذاء والمياه الصالحة للشرب، باعتبارها من الأمور المهمة لأغراض الصحة، حيث كان نتيجة عدم مراعاة الشروط الصحية سببا لوفاة ملايين الأطفال جراء سوء التغذية والمجاعة وانتشار الأوبئة والأمراض المعدية.

ج-4- **التعليم :** يعتبر من المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة، نظرا لارتباط مستويات التعليم بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي المحقق في أي مجتمع، صنفت أهداف التعليم النقاط التالية: تحقيق التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين، ربط التعليم بحاجات التنمية المستدامة، زيادة فرص التدريب والتكوين وفي توعية وإعلام المواطنين.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة، المرجع السابق.

ج-5- **النمو السكاني** : إن ارتفاع معدلات النمو السكاني في تزايد مستمر، والتي تنتج عنهما بالضرورة خلل تنجم عنه مشاكل اقتصادية واجتماعية، كتفاقم مشكلة الفقر والتدهور البيئي و مشاكل اجتماعية متعددة، مما يستدعي إيجاد حالة من التوازن في مؤشرات النمو الديمغرافي.

☜ **المؤشر المستخدم للقياس يتمثل بالنسبة المئوية لنمو السكان[1].**

ج-6- **الأمن** : يعتبر الأمن شرطا أساسيا لكل عملية تنمية ويتمثل بتحقيق الأمن الاجتماعي للناس و حمايتهم من الجريمة بمختلف أنواعها وأصبحت من الأمور ذات الأهمية في المجتمعات العالمية، خصوصا بعد انتشارتطبيقات العولمة وتفاقم حالات التعدي على حقوق الإنسان.

☜ **مؤشر القياس المعتمد هو نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع[2].**

د- **المؤشرات المؤسسية:** و تشمل ما يلي:

د-1- **خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة**: يعد أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية و اللاسلكية في أي بلد.

د-2- **المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة:** يشير عدد مستعملي الهواتف النقالة والمشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية العمومية القائمة على إحدى التكنولوجيتين الخلويتين المتماشية أوالرقمية.

د-3- **الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة**: إن عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته.

د-4- **مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة:** يقيس مدى مشاركة الدول في عصر المعلومات ويتم تقدير المشاريع وتقيم إنجازات المؤسسات المكلفة بتحقيق التنمية المستدامة في المجلات التي تشملها ومقارنتها مع الأطراف الأخرى.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة، المرجع السابق.

[2] المرجع السابق.

III- محددات التنمية المستدامة

1-III مقومات التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على تكامل مجموعة من المقومات الأساسية ويمكن تحديدها في [1]:

ا- **الإنسان** : من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 08 ملايير نسمة في حدود سنة 2025 [2]، وعليه يتحتم وضع استراتيجيات التنمية اللازمة التي تتعامل وفق سيرورة النمو الديمغرافي وصحة النظام البيئي ووسائل التكنولوجيا واستخداماتها المتقدمة، كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية للتنمية في محاربة الفقر، وتأمين الحياة البشرية والسعي لنوعية حياة جديدة متضمنة تحسين أوضاع المرأة وتأمين الحاجات الأساسية، كالغذاء والمأوى والخدمات الضرورية كالتعليم وصحة الأسرة وإعادة تشجير الغابات وتوفير فرص العمل والرعاية البيئية. وعليه يجب على الدول الاهتمام بالبرامج السكانية فيما يخص استراتيجيات التنمية المستدامة.

تهتم أجندة القرن 21 بالقدرات الاحتمالية للموارد الطبيعية للدول، مع إعطاء اهتمام خاص للموارد الحساسة، كالمياه والأرض والعوامل البيئية الأخرى، كصحة النظام البيئي، و التنوع البيولوجي. فالقدرة الاحتمالية تعني مقدرة الموارد على إعالة وتقديم احتياجات البشر بدون إهدارها أواستنزافها، كما تنبه (أجندة 21) إلى أن العالم يحتاج إلى دراسات جادة للتنبؤ بالنتائج المحتملة للأنشطة البشرية حاضرا ومستقبلا، متضمنة اتجاهات السكان و نصيب كل فرد منهم من الناتج الإجمالي للدخل وتوزيع الثروة والهجرة نتيجة للتغيير المناخي والكوارث الطبيعية.

---

[1] إبراهيم سليمان عيسى،"تلوث البيئة"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط2، 2000 ، ص 28

[2] هاني حبيب، الشراكة الأورو- متوسطية مالها و ما عليها: وجهة نظر غربية. سوريا ، 2003الدار الوطنية للنشر و التوزيع، ص 146.

مما يحتم على الدول مرة أخرى سياسة سكانية وفق برامج تخطيط النمو السكاني في إطار شامل ومنظم، كما نجد أن تأثير الزيادة يختلف من بلد لآخر حسب الظروف المحلية واحتياجاته، وموارده وتطلعاته، فهناك دول تحتاج إلى الزيادة السكانية وعندها من الموارد الكافية لاستيعابها وهناك دول قد تؤدي الزيادة السكانية فيها إلى آثار سلبية، لقلة الموارد وسوء التخطيط، فمن الضروري أن يكون للدولة سياسة سكانية مدروسة وأن لا يترك النمو الديمغرافي فيها بدون تخطيط ودون إحصائيات.

ب-الطبيعة/المحيط الحيوي: وهو خزان الموارد و الثروات المجددة وغير المتجددة [1]:

- ✓ **المـــوارد المـــتجددة** والمتمثلة في الغـــابات، مصـــائد الأســـماك، المـــراعي والمزارع ويعد الإنسان عنصراً رئيساً من عناصر استهلاك تلك الموارد، وإنتاج الموارد السابقة هو إنتاج متجدد ما إدا استمرت صحة النظام البيئي.
- ✓ **الموارد غير المـــتجددة** وهي الثروات المخزنة في باطن الأرض تكونت وتجمعت على مر الزمن، ما يستهلك منها لا يعوض ولا يتجدد، وتضم هذه المجموعة خامات البترول والفحم والغاز الطبيعي وواسب المعادن والمياه الجوفية. وأن ترشيد وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة أصبح أكثر من ضرورة. فأي تجاوز لقدرة النظم البيئية سيأثرعلى عطائها وقد يؤدي بإحداث خلل في توازن النظام البيئي، فإن عملية الترشيد هي الطريقة من أجل تنمية مستمرة و مستدامة.

ففي عصر الثورة الصناعية كانت تعتمد مقومات الاقتصاد على الأرض بمواردها وثرواتها السطحية والباطنية والعمالة ورأس المال والآلات، أما مع عصر الثورة العلمية يعتمد على الفكر والعلم والابتكار حيث استطاع العلماء عن طريق التكنولوجيا

---

[1] عبدالله تركماني: التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي، ورقة قدمت في الدورة السنوية لمعهد العلاقات الدولية/جمعية الدراسات الدولية ، تونس سبتمبر 2006

الجديدة في خلق بما يسمى بالصناعات البديلة و النظيفة تدخل فيها المعرفة والعلوم والتكنولوجيا المتطورة والدقيقة، كبديل للنفط و الأيدي العاملة والأرض والمواد الخام.

ج-التكنولوجيا: طغت التكنولوجيا على كل مظاهر الحياة، وأصبحت نتائج التكنولوجية الجديدة عالية الجودة وباهضة الثمن وعظيمة المنفعة، إلا أنه ومع تطور المعارف العلمية والتكنولوجية، خاصة مع استعمال بعض الصناعات الجديدة، كالصناعة الكيماوية والصناعة النووية، ظهرت بعض العيوب التي تضر بطبقة الأوزون والأستراتوسفير، قد تسحق العالم بأكمله إن لم يتم التحكم فيها.

ولتدارك ما ترتب من مشاكل على الصعيد الصناعي، البيئي والاجتماعي والتي سادت في الزمن الحديث عن ظهور فكرة الحلول التكنولوجية لسائر المشكلات الصناعية والبيئية والاجتماعية، والاعتماد على إصلاح النظم وإيجاد طرائق تتصل بالعناصر الثلاثة لتحقيق الاتزان في تفاعلاتها بطرق متكاملة تجمع بين الوسائل التقنية والوسائل الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية، حسب سياسات واستراتيجيات مدروسة ومعدة مسبقا من أجل بلوغ التنمية المستدامة.

III-2 ضوابط التنمية المستدامة:

لقد قدمت وثيقة الاستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة 1980، ضوابط التنمية المستدامة من ناحية النظم البيئية والنظم الاجتماعية، في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1978 والتي كانت بمثابة حجر الزاوية في مداولات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة ولتنمية1992 .

وتتمثل هذه الضوابط في:

ا-ضوابط التنمية المستدامة البيئية:

- المحافظة على العمليات البيئية الأساسية التي هي أساس صحة النظم و التي تعتمد عليها الأحياء من (خصوبة التربة ، دورة عناصر الغذاء، نقاء الماء ونقاء الهواء).
- صيانة الموارد الوراثية أي المكونات الوراثية الموجودة في الكائنات، (الأنواع و السلالات من نبات و حيوان) وهو التنوع الذي تعتمد عليه برامج تربية الأنواع و استنباط السلالات المحسنة، وتعتمد عليها فرص استكشاف مواد جديدة تدخل في التطور التكنولوجي بصفة عامة[1] .
- تأمين الاستخدام المتواصل للأنواع (الكائنات الحية) والنظم البيئية وخاصة صيد الأسماك وغيرها من الكائنات البرية والغابات.

ب-ضوابط التنمية المستدامة الاجتماعية:

- ضبط النظم التي يديرها الإنسان على النظم الطبيعية وتقتضي التنمية المستدامة أن يراعي الإنسان هذه الضوابط ويراعي أهمية حماية النظام البيئي، بحيث يصبح قادراً على الإنتاج والعطاء وأن يخطط لمعدلات استهلاكه في الحدود المعقولة. وذلك، حفاظا على التوازن بين الإنسان وبين الطاقة الاحتمالية للنظم البيئية وأيضا

---

(1) احسان علي محاسنة: البيئة والصحة العامة في الدول العربية ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، 2003 ، ص62

على مدى قدرتها على التحمل والاستيعاب، فهوعامل رئيسي من عوامل الضبط الاجتماعي.

- أن تتضمن سياسات التنمية المتواصلة أهدافاً تتصل بالسكان: أعدادهم وتوزيعهم وخصائصهم والعمل من أجل التوازن على المديين القصير والبعيد بين الموارد حاليا وحاجات البشرية في الحاضر والمستقبل وعلى أن يكون الهدف هو تحقيق تنمية بشرية متواصلة وشاملة.

فالتنمية البشرية المستدامة تقوم على أربعة عناصر، تسعى إلى توسيع عملية اختيارات البشر، وفق ما يلي[1]:

- الإنتاجية « Productivité »: بذل الجهود اللازمة من أجل توفير الظروف للبشر حتى يتوصلوا إلى الرفاه وتحسين الإنتاج وذلك بإشراكهم بشكل فعال في عملية توليد الدخل وفي العمالة بأجر.
- الإنصاف و العدالة الاجتماعية « Egalité sociale »: وهي تعني تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص ولبلوغ ذلك لابد من رفع الحواجز التي تحول دون اعتبار اشتراك جميع مكونات المجتمع وفي مختلف الفرص المؤدية إلى التنمية الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية، بحيث تكون متاحة للجميع.
- الاستدامة « Durabilité »: و تحتوي على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون نسيان الأجيال المقبلة وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية وهذا ما تفرضه التنمية في مفهومها الشامل من خلال تعزيز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية.

---

[1] إبراهيم عبد الجليل، البيئة و التنمية، سلسلة اقرأ، القاهرة- مصر، دار المعارف، عدد 673، 2002 ص33-34

جاءت التنمية المستدامة معناها الواسع من أجل إعطاء عناية خاصة للأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي، الذي يتوقف عند توفير ودعم ما يلي[1]:

- نظاماً إنتاجيا يحافظ على الموارد الطبيعية، ويبحث عن التكنولوجيات المتوافقة بيئيا.
- نظاماً اجتماعيا يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المنصفة ويؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين فى صنع القرار.
- نظاماً اقتصادياً قادراً على إحداث فوائض ومعرفة فنية قائمة على أسس الاعتماد الذاتي والتواصل ويرعى الأنماط المستديمة للتجارة والتمويل.

---

(1) SOLAGRAl, Quelle Place Pour L'Aide Au DéVeloppement ? Courrier de la planète n°33, france, mars - avril 2006.

III-3 أهداف التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة حددت لنفسها جملة من الأهداف الإستراتيجية، في إطار علمي محكم الدراسة من أجل بلوغها عمليا، يمكن أن نلخصها فيما يلي[1]:

أ- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان و البيئة، و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الإنسان، و ذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل و انسجام.

ب- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة:** وكذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

ت- **احترام البيئة الطبيعية:** وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستديمة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية و العمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

ث- **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة، بشكل تحول دون استنزافها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

ج- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع:** وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته التي تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على جميع المشكلات البيئية.

---

(1) عبدالله تركماني: التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي، ورقة قُدمت في الدورة السنوية لمعهد العلاقات الدولية/جمعية الدراسات الدولية – تونس سبتمبر 2006

ح- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى إلحاق الضرر بالبيئة، و ضرورة العمل على إيجاد حلول علمية مناسبة لها

خ- **تحقيق نمو اقتصادي تقني:** بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.

ناهيك عن الأهداف التي خرجت بها الأجندة21، المعروفة بـ "**أهداف الألفية**"[1]، والتي حددت في ثمانية أهداف رئيسية، و هي كالتالي:

- تقليص حالات الفقر و المجاعة.
- ضمان الدراسة في الطور الابتدائي للجميع.
- ترقية العدالة بين الجنسين و استقلالية المرأة.
- تخفيض نسبة وفيات الطفولة.
- توفير الرعاية الصحية للأمومة.
- القضاء على السيدا.
- ضمان بيئة مستدامة.
- وضع شراكة عالمية للتنمية.

---

[1] RAPPORT PRÉSENTATION GÉNÉRALE RELATIVE À LA RÉALISATION DE L'AGENDA 21 RCOSOC 18/12/2001- PRÉPARÉ PAR LA COMMISSION DU DÉVELOPPEMENT DURABLE (2002).

IV- الأطر الدولية و الوطنية للتنمية المستدامة

1-IV المؤسسات الدولية للتنمية

تهيكلت مؤسسات دولية جديدة تعمل باستمرار على تحسين دورها وأدائها في مسايرة التنمية المستدامة، وهذا ببذل كل الجهود اللازمة من خلال:

أ- **تدعيم المهارات العلمية:** باستخدام أدوات علمية للتنمية المستدامة لمواجهة حالات الطوارئ وذلك بتكوين فريق من خبراء المناخ ما بين الدول يجمع عددا من العلماء، وهذا لا يمكن تحقيقه دون وجود اتفاق إطار حول التغيرات المناخية [1]، فهناك جملة من الاتفاقيات المتعددة الأطراف،لاسيما "الاتفاقية المتعلقة بالتعدد البيولوجي" مثل مخاطر انتشار المورثات المرتبطة بالأعضاء المعدلة وراثيا.

ب- **توظيف الأدوات الاقتصادية و المالية:** يحتاج تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة الاستعانة أكثر فأكثر بالأدوات الجبائية والاقتصادية، ويمكن دون شك تدعيم فعالية هذه الأدوات إذا تم تبادل الخبرات والتجارب فيما بين المؤسسات.

ج- **إدماج القطاع الخاص مع منظمات المجتمع المدني:** لقد أحرزت عملية إدماج المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في العملية الدولية لاتخاذ القرار تقدما ملحوظا، فهناك اقتراحات تتعلق بإنشاء وظيفة الوساطة الدولية للبيئة، التي يمكن أن تتيح للمنظمات الغير حكومية التدخل لإشراك الدول في تطبيق الاتفاقيات المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى اقتراح آخر يتعلق بإنشاء شبكات دولية للكفاءة التي تعمل على إدماج كل من ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات.

---

(1) Daigereaut R, Nature de la loi et la loi de la nature: Problème d'application du droit à l'environnement, le discours vert: du mythe à la réalité, actes du 16ème congrès annuel de l'association des biologistes du Québec, collection environnement de l'université de Montréal, vol 14, p227

فرصدت لها العديد من الهيئات و الاتفاقيات و الندوات من أجل تنظيم هندستها داخل منظمة الأمم المتحدة، وباشرت هذه الأخيرة بإعادة هيكلية أجهزتها داخل الأمم المتحدة، وتم إنشاء عدة وكالات لها، تتكفل بقضايا البيئة و التنمية.

وفي هذا الصدد، يمكن ذكر "منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة "(FAO) "المنظمة العالمية للصحة" (OMS) ، "برنامج الأمم المتحدة للتنمية"، ويضاف إلى ذلك عدد من البرامج والمنظمات الدولية والأمانات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالتغير المناخي والتصحر.

كل هذه المؤسسات انبثقت من الجمعية العامة للأمم المتحدة كهيئات فرعية مهمتها تشجيع النشاطات التي تصب في صالح البيئة، تتمثل في "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" (PNUE) واقترحت أيضا فكرة منظمة عالمية للبيئة والتي تمثل دعامة حقيقية بالنسبة "لمنظمة التجارة العالمية" (OMC) ولهذا الغرض فقد أنشئت: "لجنة التنمية المستدامة"،" البنك العالمي"، " منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"،" المنظمة العالمية للبيئة"[1]

كما قامت منظمة الأمم المتحدة انطلاقا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ببلورة العديد من الاتفاقيات الدولية مثل:

- " اتفاقية حماية المياه الإقليمية"،

-"بروتوكول مونريال حول طبقة الأوزون"،

-" اتفاقيات بال حول حركة النفايات السامة"، كما كان لهذه الهيئة دورا فعالا في عقد العديد من الندوات كالندوات "حول التنوع البيولوجي".

---

(1) Rapport de la Commission Mondiale sur l'Environnement et le Développement de l'ONU, présidée par Madame Harlem Brundtland / Préoccupations communes "Renforcement des capacités techniques dans les pays en développement / ONU-New-York 2006.

وعليه يمكن حصر مؤسسات التنمية المستدامة في منظمة الأمم المتحدة في:

1- لجنة التنمية المستدامة :

كان للجنة التنمية المستدامة فضلا في بلورة ورقة طريق مشتركة للعمل بين الدول المتطورة و الدول السائرة في طريق النمو، أسندت لها مهام ضمان تقييم وتطبيق **"أجندة 21"** وتعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات في كافة المجالات وقد ركزت اللجنة على بعض المواضيع ذات الأولوية أهمها[1] :

- معايير ديمومة التنمية.
- مصادر التمويل وآلياته.
- التربية، العلوم وتحويل التكنولوجيات الملائمة للبيئة.
- الهياكل المقررة ودور الأطراف الفاعلة في ميدان البيئة.

تم اتخاذ إجراءات عملية ملموسة لحصول التكامل بين أركان التنمية المستدامة المتمثلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، فاستحدثت غالبية الدول الأعضاء لجنة وطنية للتنمية المستدامة تأخذ على عاتقها الاستراتيجيات الوطنية، كما سمحت لجنة التنمية المستدامة بخلق مجال للمناقشات لتمثيلها بشكل واسع في منظمات حكومية ومؤسسات اقتصادية عديدة.

فكان من بين أهم النتائج التي خرج بها "لمؤتمر العالمي للتنمية المنعقد في"جوهانسبورغ"، هي التركيز على أهم المواضيع التي تحقق التنمية المستدامة، المتعلقة بـ " الطاقة، المياه، الصحة، الزراعة، والتنوع البيولوجي". وحث المؤتمر على ضرورة تركيز الجهود في هذه المجالات الخمس في إطار منهج دولي ضمن أهداف واعدة بمستقبل أفضل والعمل على رفع الوعي وتغيير أنماط الإنتاج وسلوكيات الاستهلاك وذلك بعقلنة استنزاف الثروات الطبيعية وتحقيق العدالة والقضاء على الفقر

---

(1) RAPPORT PRÉSENTATION GÉNÉRALE RELATIVE À LA RÉALISATION DE L'AGENDA 21 RCOSOC 18/12/2001- PRÉPARÉ PAR LA COMMISSION DU DÉVELOPPEMENT DURABLE (2002).

الذي يتطلب جهود دول العالم والمجتمع الدولي بتوحيد وتنسيق السياسات لمواجهة كل هذه التحديات. وهذا ما تجلى في:

- **الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة** التي انعقدت في" نيويورك" للفترة من (16-27 مارس 2001) أوصت الدورة بضرورة الاهتمام و دعم نشاط الأبحاث والتطوير وبناء التقنيات و تبادل المعلومات وتوفير الموارد المالية اللازمة لها وتفعيل الأسواق ودفع جميع الأطراف للمشاركة في العملية التنموية مع إبراز أهمية الطاقة وما تلعبه من دور في تحقيق التنمية المستدامة والتي حددت الدورة خمس أهداف تتعلق بمساهمة الطاقة في التنمية المستدامة وهي:
  1. زيادة قدرة الخدمات المتطورة للطاقة.
  2. تحسين كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة.
  3. تنوع وتطوير استخدامات الطاقة المتجددة.
  4. تطوير تكنولوجيات أكثر نظافة.
  5. تحسين كفاءة استخدام الطاقة في النقل.
- **الدورة الحادية عشر للجنة التنمية المستدامة** المنعقدة في الفترة من (28 مارس إلى 09 أفريل 2003)، التي أكدت على ضرورة تخفيف الفقر وفي تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام من أجل حماية الموارد الطبيعية والعمل على إدارتها بأساليب مستدامة وطالبت الدول والحكومات بوضع استراتيجيات وبرامج وطنية لتحقيق التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة ضمن أساليب أكثر تطورا. هذا ما حثت الهيئات والمنظمات العالمية والإقليمية بضرورة دعم الجهود الحكومية المختلفة والمتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة.

---

(1) Ouvrage Précedent.

كما أوصت" قمة جوهانسبرغ" باختيار أحد المواضيع الخمس في كل دورة التي مدتها سنتين، وعليه فقد اختيرت الطاقة كموضوع رئيسي لدورة (2006-2007)، وتضمن برنامج العمل تقييم التقدم المتحقق في مساهمة الطاقة في التنمية المستدامة والتغيير المناخي وتلوث الهواء والتنمية الصناعية.

2- المنظمات الاقتصادية الدولية من أجل التنمية المستدامة :

أهم المنظمات الاقتصادية الدولية من أجل تدعيم مشروع التنمية المستدامة،هي:

2-1- **البنك العالمي:** أين اقترحت فكرة أن يجعل من التنمية المستدامة مبدأ لإعادة تنظيم نشاطاته، خصوصا على مستوى الأوساط الإيكولوجية وطريقة معالجة القضايا البيئية، كما هو الحال بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية [1].

2-2- **منظمة التجارة العالمية:** التي صادقت على "اتفاقية مراكش" والذي تم بموجبها إنشاء جهاز مختص بموضوع البيئة، سمي "بجهاز لجنة التجارة والبيئة"، لإعادة تنظيم طرق التبادل السلعي بين النظام التجاري المتعدد الأطراف وفقا لمتطلبات "الأجندة21".

2-3- **منظمة التعاون و البيئة:** التي تسعى من خلال النتائج المتوصل إليها من طرف فريق من الخبراء الذي اقترح أن تكون التنمية المستدامة هي المبدأ الموجه لأعمالها، فإن التعديل المقترح من الأمانة ليس مجرد يقظة سياسية لمؤسسة قلقة على مستقبلها فحسب، بل هو تعبير عن انشغالات المؤسسات الكبرى للصناعة، لتحقيق تجانس في السياسات الاقتصادية الرامية إلى توجيه الاقتصاد العالمي الجديد بعد تعدد الأطراف الاقتصادية العالمية، فإن أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ترى في التنمية المستدامة وسيلة لإعطاء مؤسساتها الدعامة والشرعية في إنصاف الأجيال القادمة.

---

[1] Samuelson Nardhans, Economie et Développement, 6eme édition, économico, Paris2000, p 45.

3- المنظمات العالمية للبيئة :

إن إنشاء هيئات عالمية جاءت من أجل التكفل بالمسائل العالمية المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة التي تسمح بتجميع و إقامة المعايير البيئية العالمية وتمكنها من رفع التحدي في مجال الأحكام التي تطرحها القواعد التجارية العالمية والضغوطات التنافسية و هذا ما ركزت عليه **"ندوة ريو"** في أن تكون التنمية المستدامة مشروع دولي يتم من خلاله تحديد وترتيب الأولويات من طرف مفاوضي مختلف الهيئات الدولية. سيما في مجال التغير المناخي بالنسبة للقضايا البيئية، فالمنظمات الدولية هي التي تتعزز بكفاءة ذات المسؤوليات المتنوعة بخصوص التنمية المستدامة[1]، فكفاءة هذه المؤسسات تسمح بتنسيق الأجهزة التنظيمية والاقتصادية التي تتوسع تدريجيا، وتم تدعيمها كلما كانت هناك قضايا جديدة تتطلب معالجة دولية، وهذا ما جاء في:

3-1- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** (PNUE)، يتمثل دوره في تنسيق الاتفاقيات المتعددة الأطراف للبيئة على الأقل تلك التي تأوي الأمانات وتطالب بإنشاء منظمة عالمية للبيئية، حيث يكون فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة عنصرها الأساسي يمكنه أن يلعب دورا مساندا للإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وفي تنسيق الأدوات الاقتصادية و المالية.

3-2- **منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية** (OCDE) ، التي تتولى تدعيم الخبرة البيئية على مستوى الهيئات المعنية، مع الإلحاح على زيادة الدعم المالي لها والذي تعتبره كفيل بالإبقاء على الأنشطة البيئية في مستويات عالية.

3-3- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** (PNUE) يلعب دورا فعالا في مراقبة وتحليل سير الأنظمة البيئية ودراسة انعكاسات الأنشطة الاقتصادية على الطبيعة، بغية إعداد المعايير اللازمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

---

(1) إعلان مالمو الوزاري الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية السادسة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (المقرر د.إ - 1/6، المؤرخ 31 أيار/مايو 2000).

IV-2 المنظمات الدولية للتنمية المستدامة

أدركت هذه المنظمات الدولية من خلال الدراسات العلمية مدى هشاشة التوازن البيئي، فحاولت تعديل قواعد العمل الدولية الجاري العمل بها، سواء على المستوى الدولي أوعلى المستوى القومي وأصبحت هذه المنظمات تشكل جماعة ضغط، وتعاظم دورها مع تزايد الطلب الاجتماعي على التنمية وظهور المنظمات الغير حكومية المدافعة عن البيئة التي تعمل على نشر الوعي بالمشاكل الإيكولوجية والتجنيد لصالح المحافظة على البيئة، مستلهمة إيديولوجياتها من مفاهيم التنمية المستدامة، مساهمة بذلك في نشر مبادئها الداعمة للسلام الأخضر، الصندوق الدولي للطبيعية أوأصدقاء الأرض وأحزاب الخضر[1].

وهذا ما دعت إليه توصيات معاهدة مارس 1992 للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة التي تصب في صالح أهداف التنمية والبيئة.

كما انتقلت أغلبية أحزاب الخضر من مجرد إدانة النظام الرأسمالي إلى مواقف أكثر إصلاحية وأصبحت **النقابات العمالية** طرفا في ترجمة الطلب الاجتماعي للبيئة على المستوى السياسي لدليل على ذلك.

وأصبح للمنظمات الدولية للتنمية المستدامة دور مهم في تشكيل وعي بيئي بخصوص التنمية المستدامة، إذ ساهمت بشكل فعال في إعداد و متابعة كبريات الندوات الدولية، مثل **شبكة عمل المناخ**، التي تتابع تنفيذ إجراءات **بروتوكول كيوتو** حول التغير المناخي وتقدم تحاليل من أجل اتخاذ الإجراءات الممكنة للكفاح ضد الاحتباس الحراري وغيرها من الإنجازات الهامة التي عرفت تطورا في مجال التوعية حول مشاكل البيئة سواء على مستوى البرامج الوطنية والدولية. كما أصبح لها وزنا بارزا في عدد من ندوات الأمم المتحدة، وأصبحت عاملا جوهريا في تحديد الخيارات والتوجهات الاقتصادية الدولية.

---

(1) إبراهيم سليمان، مرجع سبق ذكره، ص111.

وهذا إن دل فإنما يدل على بروز تطورات مركزية[1]، حسب المراحل التالية:

أ- **الاعتراف بعمل المنظمات الغير حكومية:** مثل **المركز العالمي لقانون البيئة والتنمية والمؤسسة من أجل التنمية للدولة والقانون** المختص في ميدان القانون الدولي للبيئة والتي تقدم خبرة ذات مستوى عالي، كإدراج قواعد البيئة في المنظمة العالمية للتجارة. هده لأخيرة لها قدرة على التحليل والتفكير والاقتراح، بعدما كانت في السابق مهمتها تنحصر على برامج المحافظة على الطبيعة وأصبحت تهتم بالمسائل السياسية والاقتصادية للتنمية المستدامة.

ب-**الاعتراف المؤسساتي**: مثل **المركز العالمي للتجارة و التنمية المستدامة** يترأسها مدير سابق لبرامج الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة، الذي يقوم بتنسيق تبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمة العالمية للتجارة، أين أصبحت قواعد سير المؤسسات الدولية منفتحة على المنظمات غير الحكومية. فمنظمة الأمم المتحدة أعطت للمئات من هذه المنظمات مكانة المراقب في النقاش الدولي، وبروز الانفتاح التدريجي لكبريات المنظمات الاقتصادية الدولية على المجتمع المدني من أجل تدعيم الحوار. كما وضعت **الغرفة الدولية للتجارة** برنامج يهدف إلى:

1. ترقية سياسات بيئية متوافقة مع الإبقاء على نظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف.
2. الإعلان عن انطلاق حملة دولية لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعالم كله للانضمام إلى ميثاق الغرفة الدولية للتجارة من أجل البيئة والتنمية.
3. تدعيم وتقوية العمل التقليدي للغرفة الدولية للتجارة عن طريق وضع قواعد السلوك حول المبادلات الدولية للنفايات السامة والتأمين على المخاطر الصناعية.
4. وضع برامج التكوين في ميدان البيئة لصالح المؤسسات.
5. ترقية اتفاقيات التعاون التقني في ميدان البيئة بين مؤسسات الدول الصناعية والدول السائرة في طريق النمو.
6. التزام القطاع الخاص بالعمل لصالح التنمية المستدامة.

---

[1] المرجع السابق ، ص115.

ج- **احترافية المنظمات الغير حكومية**: حيث انتقلت من موقف الاحتجاج إلى موقف أكثر دقة وفعالية، سيما في دواليب المنتظم الأممي الذي ربطت معه علاقات متينة منذ **ندوة ستوكهولم**.

ولم يعد الأمر يتعلق بإدانة ورفض العولمة والتلوث، بل تطور إلى اقتراح حلول مقبولة والبحث عن تسوية بالتراضي وإيجاد أرضية للتفاهم والدفاع عن المبادئ الأخلاقية في حل المعضلات الدولية.

د- **معادلة المؤسسات بين الربح و المواطنة:** أظهرت عدد من المؤسسات في السنوات الأخيرة اهتماما بقضايا التنمية المستدامة وتشكلت في هذا الصدد شبكات وطنية ودولية من المؤسسات، ساهمت في إرساء دواليب التنمية المستدامة. بشكل يمكن تفسيره بوجود إرادة واعية لـممارسة ضغط قوي تجاه السلطات العمومية لبناء نمو اقتصادي منصف و إذا كانت بعض هذه الشركات معادية أساسا لسياسات التنمية المستدامة، فإن البعض منها يرى فيها إمكانية جديدة للنمو.

هذا ما أدى إلى ظهور تيارين هما:

- **التيار الأول** يرى في السياسات الوطنية والدولية للتنمية المستدامة عائقا في وجه حريتها للاستثمار والابتكار و بالتالي للتنمية.

- **التيار الثاني** يرى في التنمية المستدامة إمكانية انفتاح أسواق جديدة، تحاول أن تقيم تحالفات مع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة ولاسيما، في إطار تطبيق الاتفاقيات الطوعية[1].

---

(1) MR ARJUN SENGUPTA ÉTUDE PRELIMINAIRE DE L'EXPERT INDEPENDANT SUR LE DROIT AU DEVELOPPEMENT, CONCERNANT L'INCIDENCE DES QUESTIONS ECONOMIQUES ET FINANCIERES INTERNATIONALES E/CN4/2003/W.G18/2, NEW-YORK, DATE DU 6 DECEMBRE 2002-

IV-3 المؤسسة الوطنية المخططة والمنفذة للمشاريع

تعتبر الدولة هي الطرف الأساسي المعني مباشرة بوضع السياسات ووضع البرامج و تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية في أي دولة من دول العالم ، إلاّ أن الكثير من الدول أظهرت تطبيقات متباينة سواء في السياسات الوطنية أوحتى بالنسبة للسياسات الدولية للتنمية المستدامة[1].

ويرجع سبب هذا التباين لتفاوت قدرات امتلاك الدول للوسائل المادية، ومستوى تطورها وقدرات مؤسساتها، ويعبر هذا التباين عن تأثير جماعات ضغط متنوعة صناعية واجتماعية وبيئية، تحاول فرض تصوراتها في إعداد السياسات العمومية للدولة.

و لقد كانت **ندوة ريو** بمثابة تعبير سياسي هام على إرادة الدول في رفع التنمية المستدامة ضمن **الأجندة 21** وتبنيها كشعار تنفيذي والتي كانت الدول ممثلة فيها رسميا برؤساء دولها أو رؤساء حكوماتها والتي أقرت على وجود علاقة بين البيئة والتنمية. كما استحدثت وزارة خاصة تكون مسايرة لمشاريع التنمية المستدامة ومراقبة وتقييم نشاطات مختلف الدوائر الحكومية الأخرى المرتبطة بالتنمية المستدامة.

أما فيما يخص التحكيم بين مختلف الوزارات أو بين مصالح القطاع العام والخاص، كشفت النقاشات الجارية في العديد من الدول حول مختلف قضايا البيئة عن وجود تضارب في المصالح على المستوى المحلي وغالبا ما تنتهي هذه النزاعات إلى تحكيم خاضع إلى ضغوطات مختلفة ومتناقضة قد تتعارض مع المصالح الجماعية المعترف بها، فعلى سبيل المثال فإن الترخيص الجديد بتسويق المنتوجات المحتوية على "أجسام معدلة وراثيا" في مختلف الدول الأوروبية، قابلته معارضة شعبية شديدة.

---

(1) الإعلان العربي عن التنمية المستدامة لوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية و التخطيط والبيئة جامعة الدول العربية القاهرة ، 24 أكتوبر 2001 الموجه إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بمدينة جوهانسبرج في جنوب إفريقيا أيام 02-11 سبتمبر 2001.

للاقتصاديات في تعقيد الموضوع، فالدول تجد نفسها أمام صعوبة تنفيذ إجراءات أوسياسات وطنية مندرجة ضمن استراتيجية التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب تنسيقا للسياسات العمومية أولتصرفات الأطراف الفاعلة، يكون هذا التنسيق خاضعا لقواعد قانونية ضمن المؤسسات الدولية، التي ينبغي تدعيمها أوإنشاؤها لهذا الغرض، كالحرص على حسن تسيير النفايات وإجبار المؤسسات الصناعية على احترام جملة من القوانين، الهدف منها حماية البيئة، تقديم وتحسين الخدمات الاجتماعية، بإنصاف بين المواطنين، ترشيد النفقات العمومية ...الخ. كما تقدم هذه الدول تقارير عن الاستراتيجيات المنتهجة من طرف هذه الدول أمام المجتمع الدولي في إطار الندوات والمؤتمرات والقمم ذات الصلة.

IV-4 الأطر الإجرائية للتنمية المستدامة

الإجراءات القانونية للتنمية المستدامة تهدف إلى الحفاظ على النوعية البيئية التي تنتهجها السلطات العمومية، التي قد تفرض على الأنشطة الإنتاجية سقفا محددا للتلوث أو أن تفرض اعتماد أنظمة إنتاج غير ملوثة ولكي يكون احترام هذه القواعد فعالا يجب أن تخضع إلى رقابة صارمة، مع تسليط عقوبات جبائية على المتحايلين في حالة اختراق القانون [1]. وهناك أربعة أنواع من المعايير:

1- معايير النوعية البيئية: تضع هذه المعايير الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناءا على قدرات الوسط (كالحد الأقصى لنسبة ثاني أكسيد الكربون جو).
2- معايير الإنبعاثات: تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها للنفايات الملوثة في مكان معين.
3- معايير خاصة بالمنتوج: توضح هذه المعايير الخصائص المميزة للمنتوج (كنسبة مادة الرصاص في البنزين).
4- معايير خاصة بالطريقة: تحدد هذه المعايير الطرق التقنية للإنتاج الواجب استعمالها و التجهيزات المقاومة للتلوث الواجب تنصيبها

---

[1] د. ضاري ناصر العجيمي، مرجع سبق ذكره.، ص70.

لقد عرفت المقاربة المعيارية انتقادها لاذعا من طرف الليبراليين الذين يفضلون استخدام الأدوات الاقتصادية.

و من أهم الانتقادات الموجهة لها هي[2] :

- غياب البعد الاقتصادي: إذ لا تؤدي الإجراءات القانونية إلى إدخال " المؤثرات الخارجية في العمليات الإنتاجية".
- تحديد تعسفي: تصدر الإجراءات القانونية عن قرار سياسي لا يمت بصلة إلى البحث عن النجاعة الاقتصادية ولا يأخذ بعين الاعتبار المعطيات العلمية، غالبا ما تصدر هذه القرارات عن اتفاق ضمني بين الحكومة والصناعيين الملوثين.
- إجراءات غير تحفيزية: لا تنجم الخسائر البيئية عن تجاوز لمستوى المعايير، كون المؤسسات التي تسهر على حمايتها قدرتها التنافسية ولا تلتزم بأي جهد من أجل تخفيض مستوى التلوث دون العتبة القانونية.
- إجراءات غير تدريجية: يخضع كل المستعملين إلى ضرورة تقليص التلوث بنفس الطريقة وحسب حجم واحد.
- خطر التشجيع على الغش: يتم التحايل على القوانين بارتكاب الغش في التعاملات والتصريحات.

رغم هذه التحفظات، تكون الإجراءات القانونية ضرورية في حالات كثيرة، خاصة عند الخسائر البيئية التي لا يمكن تعويضها، أو حين تكون صحة البشر مهددة (كإفراز المعادن الثقيلة والغازات السامة).

---

(1) د. ضاري ناصر العجيمي، المرجع السابق.، ص71.

(2) د. رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

من ناحية أخرى، يعتبر وضع هذه القوانين شرطا أوليا لتفعيل الأدوات الاقتصادية لتحديد المستوى الأنسب للرسوم وفقا لمعيار يعكس قدرة الوسط على التطهير الذاتي [1].

- **الإجراءات الاقتصادية للتنمية المستدامة:** تسعى إلى تشجيع وتحفيز الأشخاص والمؤسسات على اعتماد سلوك لا يضر بالبيئة، إذ تنعكس هذه الإجراءات بشكل مباشر على النفقات والأسعار بهدف إعادة هيكلة ظروف التبادل السلعي أين تكون نفقات إنتاجها وتسويقها مكلفة نوعا ما. ومن أهم هذه الإجراءات، هي:

أ- الرسوم و المستحقات:

فهي أداة تسعى إلى ترشيد و إعادة جدولة آليات السوق خاصة التي تتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة و البشر. ويمكن للرسوم والمستحقات أن تتدخل في المراحل المختلفة لعملية إنتاج ملوثة. وهذه الرسوم تعني[2]:

- الرسوم الأكثر استعمالا في عمليات الإنبعاثات الملوثة (الهواء، الماء، الضجيج)
- رسوم حقوق الاستعمال التي تغطي نفقات الجمع والمعالجة.
- الرسوم على المنتجات الملوثة عند صناعتها واستهلاكها ثم إتلافها (كالرسوم على الأسمدة، مبيدات الحشرات، البطاريات ورسوم حماية البيئة على الطاقة).
- الرسوم والمستحقات على رخص الصيد البحري والصيد وعلى حقوق الدخول إلى الحظائر الطبيعية والجباية على الزراعات القابلة بتعجيل الانجراف.

كما تم سن مبدأ الملوث القائم بالدفع وحدوده وهو مبدأ اعتمدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على " أن الملوث يجب أن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة".

---

(1) د. رمزي زكي، نفس المرجع السابق

(1) عباس محرزي : اقتصاديات الجباية والضرائب ، دار هومة ،الجزائر، 2003، ص 101.

ولقد قبلت الحكومات ومنظمات إلى حد بعيد هذا المبدأ، غير أن طابعه العام لا يسمح باختبار الإجراء المناسب والأكثر مردودية، مثلا حين تتسرب الانبعاثات، يصعب تحديد هوية الملوثين ومراقبتهم، كما أن تلويث المياه بالنتراتات تتسبب فيه طرق الزراعة في منطقة معينة إلا أن بعض المزارعين يتحملون مسؤولية أكبر في التلويث من مزارعين آخرين، لهذا النوع من التلوث عوامل إضافية، وعواقب التلوث يمكن أن تظهر سنين بعد التسبب فيه، وعموما يبدو صعبا التعرف على مستوى التلوث الذي تتسبب فيه كل مستثمرة زراعية.

بالإضافة إلى ذلك، يمس تلوث منطقة عابرة للحدود في هذه الحالة الذي يجب إلزام البلدان المتسببة في التلوث بدفعها للرسوم و على إتباع سلوك إيكولوجي جيد، فمثلا حالة الأمطار الحامضية فإن تأثيرها يضر التنوع البيولوجي وصحة الغابات ودرجة تحميض البحيرات إلى ما وراء حدود البلد الملوث[1].

كذلك تنتشر الآثار السلبية عند تلويث الأنهار إلى البلد الواقع في أسفلها، عندئذ تأتي الحلول لهذه الوضعيات عن طريق التعاون بين البلد المتسبب في التلوث والبلد الضحية الذي يقبل بدفع جزء من نفقات إزالة آثار التلوث، في هذه الحالة يتحول مبدأ الملوث مسؤول عن الدفع إلى مبدأ الضحية مجبرة على الدفع. وتفيد الرسوم والجبايات في زيادة نفقات منتجات الملوثين وبالتالي حملهم على تقليص نشاط التلويث أو إيقافه، إنها تتجسد عموما في زيادة الإيرادات الجبائية باستثناء حالة ارتفاع هذه الإيرادات إلى درجة لا تشجع مرتكب المخالفة على اللجوء إلى الممارسات الملوثة.

غير أن الرسوم والمستحقات تحتوي على عيوب كثيرة من ناحية، يصعب تحديد مبلغها الأنسب. ويجب على الخصوص، السهر على ألا تؤثر سلبا على القدرة التنافسية للمؤسسات ذات الحجم الصغير[2].

---

(1) عباس محرزي، نفس المرجع السابق.

(2) نفس المرجع السابق.

في الواقع يهدف عدد من الأنظـمة الجبائية الحالية إلى توفير الوسائل لتمويل عمليات حماية البيئة قبل كل شيء ولا يهدف إلى تـصحيح عدم التناسب القائم بين النفقات الخاصة والنفقات الاجتماعية للنشاطات الاقتصادية ومن ناحية أخرى ،كثيرا ما يعني الرسم إيرادا جبائيا دون مقابل فعلي في مجال السياسة البيئية مثل الرسم حول استعمال المحروقات الذي يستخدم عادة لسد عجز الميزانية[1] .

ب- الإعتمادات

تسعى الإعتمادات من جهتها إلى ترقية أساليب استهلاك المنتجات والخدمات التي لا تمس بالبيئة و ترتكز على مبدأ التحفيز بدل الحظر وعلى سبيل المثال:

- ✓ اعتماد مالي خاص بالمحروقات المستعملة في التدفئة والطبخ باستثناء مادتي الخشب والفحم.
- ✓ اعتماد مالي خاص بالطاقة المتجددة (الهوائية والشمسية) برصد اعتمادات مالية خاصة بالأسمدة بهدف تقليص الزراعات المعممة التي تهدد الأنظمة البيئية.

يتمثل النقد الرئيسي الموجه إلى الاعتمادات في أنها تثقل النفقات العمومية وتساهم في خلق فرص الاختلاسات والتجاوزات.

وإذا جمعنا بين الرسوم والاعتمادات، تكون فعالة وأكثر نجاعة في أغلب الأحيان مثل مبلغ الرسوم المقتطعة من المؤسسات الملوثة يمكن تقديمه إلى المؤسسات التي اختارت الاستثمار في النشاطات الإيكولوجية. وتدفع المنافسة المؤسسات إلى تغيير ممارساتها وجعلها مطابقة للمعايير البيئية المعمول بها.

---

(1) إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتلات الاقتصادية العربية، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة **مدبولي**،القاهرة، الطبعة الأولى 2002، ص 64.

ج- أسواق حقوق التلويث

تسعى أسواق حقوق التلويث إلى توزيع جهود مقاومة التلوث بين مختلف الفاعلين، إذ تقوم السلطة العمومية بتوزيع رخص التلويث ببيعها بسعر ثابت أوبيعها بالمزاد أوعن طريق توزيعها على المؤسسات المعنية حسب إنتاجها، ففي هذه الحالة يسمح لكل مؤسسة أن تلوث في حدود حقوق التلويث التي تملكها[1] . يتم معاقبة كل تلويث إضافي باستثناء حالة شراء المؤسسة حقوق تلويث جديدة من مؤسسة أخرى أكثر "نظافة" منها، أومازالت لم تستنفذ حقوقها في التلويث، وكمرحلة أولى ستقام هذه الأسواق في إطار وطني ولكنها مدعوة إلى التوجه نحو تسيير عالمي للقضايا البيئية لتسمح بظهور أسواق عالمية في مرحلة لاحقة.

د- المقاربات الطوعية للتنمية المستدامة

تعتبر بمثابة الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية، إذ تسعى المقاربات الطوعية إلى تفعيل النجاعة البيئية، إذ تعمل هذه الأدوات على تثمين التفاوض والحل الوسط والتنظيم الذاتي للقطاعات الاقتصادية بمعية السلطات العمومية وأحيانا بمعية المنظمات الغير حكومية ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية[2] :

1- **الالتزامات الأحادية للمؤسسات**: تعلن مؤسسة لمساهميها وزبائنها والرأي العام عن إقامة تنظيمات ذاتية، أي خطتها البيئية الخاصة بها وتشكل مدونات سلوك المؤسسات مثل جمعية الصناعات الكيميائية التي تعتبر مثالا على ذلك تلتزم المؤسسة عند انضمامها، بانتهاج سلوك مسؤول إزاء الأخطار الإيكولوجية.

---

(1) عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى 1998، ص82

(2) YVETTE VEYRET, LE DEVELOPPEMENT DURABLE: APPROCHE PLURIELLES, HATIER, PARIS, 2005, P 39

2- **الاتفاقات البيئية التي تم التفاوض حولها**: تعني العقود المبرمة بين السلطة العمومية والمؤسسة والمتفق عليها، التي تشتمل على الأهداف الإيكولوجية الواجب تحقيقها مثلا تقليص كمية معينة من الانبعاثات وعلى رزنامة لإنجازها وفي مقابل التزام المؤسسة تتعهد السلطات العمومية بإعفائها من أحكام التشريع الداخلي، في هذه الحالة لا تلزم السلطة العمومية المؤسسة باحترام أي تشريع عام، بل تلزمها فقط باحترام شروط العقد.

3- **الأنظمة الطوعية العمومية**: وتتمثل في دفاتر أعباء تضعها السلطات العمومية ويمكن للمؤسسات أن تنضم إليها طواعية مقابل اعتماد منتجاتها المسوقة أوعنونتها النوعية. يمكن أن تتناول دفاتر الأعباء للنجاعات البيئية أهداف تقليص الانبعاثات مثلا أوالتكنولوجيا أوطرائق الإنتاج المستعملة.

تنتمي أنظمة تسليم العلامات البيئية التجارية (العنونة البيئية) إلى هذه الآليات، تتيح الوكالات الوطنية لتوحيد المقاييس مثل "الوكالة الفرنسية" لتوحيد المقاييس الخاصة بالمؤسسات التي تستجيب لشروطها الاستفادة من اعتراف خارجي.

من منافع هذه المقاربات يتجلى فيما يلي: كونها تسهل إشراك الشركات في عملية الصياغة السياسية وتزيد من تحفيز رؤساء المؤسسات على إنجاز الأهداف البيئية[1]، سريعة جدا، حيث يمكن للمستهلكين أن ينتقوا بين مشترياتهم والمنتجات التي تصنعها المقاولات التي تعمل طوعا على حماية البيئة، فالمؤسسات التي تبدي رغبة واضحة في حماية البيئة يتم مكافأتها بطلبات خضراء متزايدة.

لا تشكك هذه الأدوات في منطق سير السوق وتبدو أقل تكلفة من الأدوات التقليدية وبشكل عام إن فعالية المقاربات الطوعية تتوقف جزئيا على نشاط وفعالية السلطاتالعمومية والتي يجب أن تسهر على احترام الديمقراطية أثناء المفاوضات أي

---

(1) ENVIRONNEMENT ENJEUX ET DÉFIS, REVUE DES COLLECTIVITES LOCALES, PUBLICATION PERIODIQUE, FRANCE, N° 12, JUIN 2007

أن يكون تمثيل الفاعلين (مقاولات، مستهلكون و جمعيات) تمثيلا واسعا، وأن تحذر من استراتيجيات الملوثين الذين يرغبون في تحميل المجتمع نفقات التلوث[1].

ومن ناحية أخرى، يجب أن تنتبه السلطات العمومية إلى مشاكل القدرة التنافسية التي قد تطرح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تحتوي المقاربة الطوعية على إنفاق ثابت يمكن أن يكون أكثر عبئا بالقياس مع المؤسسات الكبرى، وبالنسبة لهذه الأخيرة فقد يعتبر التسويق الأخضر استراتيجية تجارية تفوق قدراتها وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة التي لا تملك قوة مالية كافية للخوض في غماره.

بما أن التنمية هي الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة، معتمدة في ذلك على جملة من العمليات الهادفة والمبنية على مجموعة من المبادئ والمقومات، لإحداث التغير نحو الأفضل داخل المجتمع بشكل متواصل ومستدام.

---

(1) Ouvrage précedent, P26

خـــــلاصة

عرف مفهوم التنمية المستدامة في الآونة الأخيرة، اهتماما متزايدا، مؤكدا على ضرورة تقنين السلوك تجاه البيئة، رافقه ظهور منظمات عالمية حكومية وغير حكومية أخذت على عاتقها مسؤولية نشر واشعاع الوعي بأهمية العلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعيمن جهة وبين المجتمع وتنميته من جهة أخرى، من خلال برامج ومشاريع وخطط تنموية مستدامة.

وهذا ما تجلى لنا من خلال دراسة وتحليل أهمية هذا المفهوم الجديد، وفقا لمختلف المعاهدات والاتفاقيات التي ساهمت في بلورة وتحديد مفهوم واضح للتنمية المستدامة، لا من الناحية الاصطلاحية فحسب، بل أيضا من الناحية العملية بإتباع الالتزامات الدولية الصادرة عن مختلف منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، وكيفية تطبيق واحترام الإجراءات المتفق عليها على المستوى الدولي والوطني وذلك بالاعتماد على جملة من الإجراءات القانونية والتدابير الاقتصادية التحفيزية.

والتي تشكل في مجملها، الأطر التي تعمل باستمرار على تحسين أدائها ضمن أدوات قانونية تتغير وتتطور باستمرار، إلى أن ظهر حاليا جيل جديد من الأدوات يطلق عليه اسم المقاربات الطوعية، التي تواكب تنامي الوعي الإنساني الذي يتطلب إرادات سياسية يكون الجميع طرفا فيها والتي تسعى من خلالها السلطات العمومية على تطبيقها وتنفيذها على جميع الأصعدة وفي شتى المجالات.

الفصل الأول: المدخل المنهجي والإطار النظري للدراسة

أولا: الإشكـالـــية

ثانيا: الفرضـــيات

ثالثا: مبـــررات اختيار موضوع الدراسة

رابعا: أهـمية و أهـــداف الدراســـة

خامسا: المحاور الرئيسة لهذه الدراسة

سادسا: صـــعوبـــات الدراســـة

سابعا: ضبط و تحديد أهم المفـــاهيم المتعلقة بالدراســـة

ثامنا: المقـــاربة المنـــهجية و النـــظرية للدراســـة

أ- الإطار المنهجي

ب- الإطار النظري

الفصل الثاني: السياق المفاهيمي للتنمية المستدامة وأطرها

I– الســـياق التـــاريخي لمفـــهوم التنمية الـــمستدامة

I-1 - عوامل ظهور مفهوم التنمية المستدامة

I-2 - كرونولوجيا لأهم القمم و المؤتمرات العالمية للتنمية المستدامة

I-3 - تطور مفهوم التنمية المستدامة

II– الـــمحاور الأســـاسية للـــتنمية الـــمستدامة

II-1 - مبادئ التنمية المستدامة

II-2 - أبعاد التنمية المستدامة

II-3 - مؤشرات التنمية المستدامة

III- الـــمحددات الرئيســـية للتنـــمية المـــستدامة

III-1 - مقومات التنمية المستدامة

III-2 - ضوابط التنمية المستدامة

III-3 - أهداف التنمية المستدامة

VI- الأطـــر الـــدولية و الوطـنية للتنـمية المـــستدامة

VI- 1 - المؤسسات الدولية للتنمية المستدامة

VI- 2 - المنظمات الدولية للتنمية المستدامة

VI- 3 - المؤسسات الوطنية المخططة والمنفذة للمشاريع

VI- 4 - الأطر الإجرائية للتنمية المستدامة

البـــــــاب الأول:

رهان التنمية المستدامة أمام تجليات مجتمع المعرفة

البـــاب الأول: رهان التنمية المستدامة أمام تجليات مجتمع المعرفة

تمـــــهيد:

أصبحت التطورات العلمية والمعرفية خلال النصف الثاني من القرن العشرين السمة الأساسية للحضارة الإنسانية المعاصرة و التي تميزت بتحقيق إنجازات مذهلة وإن غالبية الدول الصناعية المتقدمة تبنت طريق التقدم المتنامي في العلم، والتقنية، وأساليب الإنتاج مما أدى إلى بروز ما أصبح يعرف بمجتمع المعرفة الذي لم يعد يعتمد على نشاط الأفراد ولا على المجتمع ككل بقدر اعتماده على فرضية قدرة البشر على السيطرة على ذلك التقدم، لكنها في الوقت نفسه أهملت المشاكل المتعلقة بقرص بقاء الإنسانية مع تنامي الأزمات البيئية الكونية كالتدهور البيئي، التصحر، الاحتباس الحراري، الانفجار السكاني وهشاشة الأنساق والعمليات الحيوية التي لا يمكن استبدالها بغيرها مما استوجب التفكير في شكل جديد من التنمية تكون الاستدامة بشتى ابعادها غاياتها.

وللوقوف على ذلك تنولنا في هذا الباب رهان التنمية المستدامة أمام تجليات مجتمع المعرفة، بغرض إيجاد إطار شامل للمحددات الرئيسة التنمية المستدامة وما تحمله من تحديات وأهداف وتعرضنا إليها في الفصل الأول بتحديد وتعريف مختلف أدوات التنمية المستدامة وتحدياتها الكبرى وعرض مختلف المشاكل والمعوقات خاصة ما يتعلق بمصادر التمويل ثم تطرقنا إلى رهانات واستراتيجيات التنمية المستدامة، وذلك في حيز المشروع الفكري والمعرفي.

ثم حاولنا ربط هذا الفصل بالمفاهيم الجديدة التي أفرزتها معالم مجتمع المعرفة من خلال الفصل الثاني والذي خصصناه لدراسة المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في إطار الجهود التنموية المستدامة وذلك بالتطرق إلى ماهية مجتمع المعرفة في إطار الجهود التنموية المستدامة مع تحديد من جهة، الدعائم البنيوية لهذا المجتمع وآليات اكتساب المعرفة وتوطينها وعرض وسائط نشر وتعميم الاستهلاك المعرفي من جهة أخرى.

الفصل الأول: رهان التنمية المستدامة: بين التحديات والأهداف

نظرا لاستمرار تأثير بعض الأزمات العالمية وبروز مشاكل جديدة، سيما تفاقم الهوة بين الشمال والجنوب، ما أدى بضرورة تعجيل الاهتمام بالتنمية المستدامة والتي عقدت لأجلها اللقاءات للإلمام بها من خلال المناقشات على أعلى المستويات الدولية، من خلال عقد القمم والندوات تحت مظلة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والتي أسفـرت عن مجموعة من الاستـــراتيجيات لمعـــالجة أهم المعضلات والمشـــاكل التي تضعف وتعرقل العملية التنموية، مع ضرورة إيجاد السبل الواجب إتباعها نحورسم أهداف لابد من بلوغها وفق استراتيجيات قصيرة أوطويلة المدى وبشكل خاص القضاء على الفقر والتهميش والوصول إلى مستويات رفاهية لائقة وشاملة تمس كل جوانب الحياة. بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للجانب المعنوي لتطبيق إستراتيجية التنمية، وفقا للمفاهيم ولمبادئ السائدة في المجتمع ومدى توفر التوافق والانسجام بين مفاهيم التنمية المستدامة مع المبادئ والمعالم التي يتبناها المشروع الفكري لإجراء عملية التنمية المستدامة.

I– الأدوات الدولية للتنمية المستدامة

تنقسم الأدوات الدولية الى نوعين منها ما هو قانوني ومنها ما هو اقتصادي ويمكن حصرهم في ما يلي:

I-1 - الأدوات القانونية الدولية للتنمية المستدامة

بغض النظر عن حداثة مفهوم التنمية المستدامة إلا أنه أحدث تحولا حقيقيا في تفعيل حماية البيئة على المستوى الدولي، إذ تعتبر المعاهدات الدولية من أهم أدوات القانون الدولي[1].

---

(1) أحمد رشيدي، الجوانب القانونية والتنظيمية للبيئة، مقالة الحماية الدولية للبيئة، جريدة السياسة الدولية،عمان العدد110، أكتوبر2002، ص56.

ومن بين أهم المعاهدات [1] نذكر:

1- **المعاهدات الأحادية:** جاءت هذه المعاهدات في النصف الأول من القرن العشرين، من أجل طرح وحل مشاكل المجموعات البشرية على مستوى محلي أووطني، ففي بداياتها كان يعتبر نمو التقنيات بطيئا وانعكاسات الأنشطة البشرية على البيئة ضعيفا، لكنها تزايدت إلى درجة أن الأضرار التي يتسبب فيها مواطن دولة ما قد تعيق حق المواطنين الآخرين في دولة أخرى.

وعليه تعتبر المعاهدات الدولية الأولى بمثابة اللبنة الجوهرية التي وضحت الصورة فيما يخص خطورة الانعكاسات على البيئة العابرة للأقاليم، أين تناولت في بداياتها مسألة الاتفاق على ممارسات مشتركة ترمي إلى حماية الموارد الحيوانية البحرية أوالبرية وإلى توزيع عادل للاستفادة من مورد مشترك.

ومن أهم المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت في هذه المرحلة هي:

- اتفاقية حماية الطيور المفيدة للزراعة
- اتفاقية حماية أنواع عجول البحر المهددة بالانقراض
- معاهدة المياه الحدودية بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية

2- **المعاهدات الثنائية:** جاءت المعاهدات الدولية الثنائية في النصف الثاني من القرن العشرين من أجل مواكبة العولمة و المشاكل المتعلقة بحماية البيئة، فتزايدت المعاهدات الدولية المهتمة بحماية البيئة والتي ساهمت بشكل واضح في تطور القانون الدولي للبيئة، الذي كان في بداياته متعلق بتكريس القوانين الثنائية والتزام الدول بعدم الإضرار بالبيئة خارج أقاليمها والتعاون والإعلام المتبادل حول التلوث وأخطاره، مثل **"تصريح ستوكهولم"** الخاص **"بالتلوث العابر للحدود"**، الذي أولى عناية بالغة لهذه القوانين الثنائية، من خلال تكامل وتوافق الممارسات الثنائية التقليدية والتي انبثقت عنها لاحقا الترتيبات المتعددة الأطراف.

---

[1] أحمد رشدي، المرجع السابق، ص57-58.

3- **المعاهدات المتعددة الأطراف:** جاءت المعاهدات المتعددة الأطراف ابتداءا من السبعينات، إذ عرفت ثلاث مراحل متعاقبة[1]، هي:

- المرحلة أولى: تزايدت الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة وتطورت هذه المقاربة نحو مواجهة المشاكل القطاعية لحماية البيئة، إذ كانت تأثيراتها واضحة على المستوى المحلي، مثل حماية البحار والمياه القارية والغلاف الجوي والحفاظ على النباتات والحيوانات المتوحشة.
- المرحلة الثانية: عرفت هذه المرحلة تطورا في القانون الدولي للبيئة، باللجوء إلى صياغة مدونات حسن السلوك أو توجيهات غير إلزامية بمشاركة الفروع الصناعية المعنية، و هذا بعد الوعي بضرورة إقامة قوانين خاصة بالمواد الملوثة والمضرة للبيئة انطلاقا من صناعتها، نقلها، تسويقها إلى غاية إتلافها.
- المرحلة الثالثة: تتمثل في صياغة تشريع حقيقي له طابع وقائي لمعالجة المشاكل الشاملة مثل حماية طبقة الأوزون والحفاظ على التنوع البيولوجي ومقاومة الاحتباس الحراري.

كما تشير كافة الاتفاقيات الجديدة التي تنص على إقامة مناطق التبادل الحرإلى ضرورة حماية البيئة حسب الأدوات القانونية والمعاهدات الثنائية والمعاهدات المتعددة الأطراف التي تعمل على تشجيعها ويمكن الإشارة إلى أهمها في شتى المجالات كالتالي:

أ- في مجال تلويث البحار والمحيطات، الوسط البحري والموارد البحرية:

- واشنطن1946: الاتفاقية الدولية لحماية سمك الحوت.
- ماربول 1973 : الاتفاقية للوقاية من تلويث السفن.
- منتيقوباي1982: الاتفاقية الدولية حول قانون البحار.
- ريودي جانيرو1986: الاتفاقية الدولية للحفاظ على "التونيات" الأطلسية (ايكات).

---

(1) زيمرمان، مايكل، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 332، الكويت، 2006.ص87

- 1993: الاتفاق الخاص باحترام الإجراءات الدولية المتعلقة بالحفاظ على موارد الصيد البحري وتسييرها من قبل سفن أعالي البحار. تمت المصادقة عليه في نطاق مدونة السلوك الدولية من أجل صيد بحري مسؤول التابعة لمنظمة التغذية والزراعة.
- نيويورك1995: الاتفاق حول مخزونات الأسماك التي تتنقل في الأقاليم البحرية.

ب-في مجال المياه القارية

- هلسنكي1992: الاتفاقية حول حماية واستعمال مجاري المياه العابرة للحدود والبحيرات الدولية.
- صوفيا 1994 : الاتفاقية حول التعاون لحماية نهر الدانوب واستعماله الدائم.
- 1995 الاتفاقية حول التنمية المستدامة لحوض نهر "ميكونغ- شيان- راي".

ج- في مجال الغلاف الجوي

- 1979: الاتفاقية حول التلويث الجوي العابر للحدود ذي المسافة البعيدة.
- فينا 1985: الاتفاقية حول حماية طبقة الأوزون (أدرجت هذه الاتفاقية مواد برتوكول منريال الخاص بالمنتجات التي تستنفد طبقة الأوزون لسنة 1987) [1].
- ريودي جانيرو1992: الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية، (أدرجت مواد برتوكول تقليص إنبعاثات غاز الاحتباس الحراري الموقع بكيوتو سنة 1997).

د-في مجال التنوع البيولوجي

- واشنطن 1973: الاتفاقية حول التجارة الدولية لأنواع النباتات والحيوانات المتوحشة المهددة بالانقراض (سيتس).
- بون 1979: الاتفاقية حول الأنواع المهاجرة للحيوانات المتوحشة.
- روما1983: الالتزام الدولي حول الموارد الوراثية للنباتات برعاية منظمة التغذية.
- ريو دي جانيرو1992: الاتفاقية حول التنوع البيولوجي.

---

(1) زيمرمان، مايكل، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 333، الكويت، 2006.ص62

ه- في مجال حماية التربة والمناظر الطبيعية والأنظمة البيئية المهددة:

- واشنطن 1959: المعاهدة حول حماية القطب الجنوبي.
- رامسار 1971: الاتفاقية حول المستنقعات ذات الأهمية الدولية بخاصة سكن الطيور المائية.
- باريس 1994: الاتفاقية حول مقاومة التصحر[1].

و- في مجال المواد الكيميائية :

- روما1985: مدونة السلوك الدولية حول توزيع المبيدات واستعمالها برعاية منظمة التغذية و الزراعة.

- روتردام1998: الاتفاقية حول طرق الإعلام والتراضي الضروريين في حالة مواد كيميائية خطيرة محل تجارة دولية.

ز-في مجال النفايات:

- بال 1989 : الاتفاقية حول الرقابة على حركة النفايات العابرة للحدود و إتلافها.
- باماكو 1991 : الاتفاقية حول حظر الاستيراد و حول الرقابة على حركة النفايات الخطيرة العابرة للحدود وحول تسييرها في إفريقيا.
- باناما 1992: الاتفاق الجهوي الخاص بحركة النفايات الخطيرة العابرة للحدود.

س-في مجال الأخطار الصناعية والنووية:

- هلسنكي1992: الاتفاقية حول تأثيرات الحوادث الصناعية على المناطق الحدودية.
- فينا 1994: الاتفاقية حول الأمن النووي.

---

(1) عبد الله عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث ودراسات، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، العدد 07 الصادر في 29 جويلية 2002 ، متحصل عليه من:
www.ngoce.org/content/nseer.doc

I-2 - الأدوات الاقتصادية الدولية للتنمية المستدامة

تطورت الاستراتيجيات الدولية لحماية البيئة انطلاقا من ندوة ريو، في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة من ناحية استعمال أدوات السياسة التجارية ومن ناحية أخرى اللجوء في إطار المفاوضات التي تخص أدوات مثل الرسوم والاعتمادات والأسواق الخضراء، التي تتضمن أدوات اقتصادية وتجارية[1]، أهمها:

أ. أدوات السياسة التجارية

تتضمن الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة جملة من الإجراءات التجارية التي تتمحور حول أهداف أساسية، هي :

1- الحصول على حظر شامل أو جزئي لتجارة المنتجات المستخلصة من الأنواع المهددة بالانقراض، مثل المواد العاجية أو الجلود و الفرو (**اتفاقية سيتس**).

2- معاقبة وحظر النقل الدولي لمنتوج ملوث أو خطير (**اتفاقية بامـاكو**)، تكون الإجراءات المستعملة لتحقيق هذين الهدفين (حظر تجاري، تحديد حصص الإيراد والتصدير والترخيص بهما).

3- إبلاغ البلدان المشترية بالخصائص "**الإيكولوجية**" أو عكسها الخصائص المضرة للمنتوج المتبادل والإجراءات المتعلقة بهذا الهدف فتعتبر أكثر حداثة: (مثل طرائق الإعلام و التراخيص الأولي وخطورة منتوج متبادل وطرائق العنونة الايكولوجية لمنتوج ممنوع حسب دفتر أعباء يتم التفاوض حوله على مستوى متعدد الأطراف).

4- العنونة الايكولوجية على هامش الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة: دارت نقاشات كثيرة حول هذه الأداة، إلا أن أية اتفاقية متعددة الأطراف حول البيئة لايتوقع تطبيقها ولتطبيقها يجب أن تحدد الأطراف المعنية بالاتفاقية مقاييس الاستدامة ومؤشراتها.

---

(1) Daigereaut R, Nature de la loi et la loi de la nature : « Problème d'application du droit à l'environnement, le discours vert : du mythe à la réalité », actes du 16ème congrès annuel de l'association des biologistes du Québec, collection environnement de l'université de Montréal, vol 14, p 93-95

كما يجب أن تحترمها مؤسسات البلدان الموقعة عليها لكي تتمكن من الحصول على عنونة بيئية للمنتجات التي تسوقها، و بقيت المفاوضات تتعثر في غالب الاجتماعات، خاصة في البند المتعلق بتحديد المعاملات الدائمة.

لهذا السبب و غيره لم يتم التوقيع على أية اتفاقية دولية بهذا الخصوص لحد الآن رغم المفاوضات المتواصلة منذ **ندوة ريو**، بحيث يتم التعامل حاليا بالعلامة البيئية على المستوى الوطني أو الجهوي فقط، كونها تثير إشكالات تتعلق بالمنافسة الدولية، غير أن مبادرات غير حكومية ظهرت على المستوى الدولي، إذ أجرت مجموعات صناعية و حركات إيكولوجية و منظمات اجتماعية تحالفات هامة؛ كالتحالفات التي بادر بها الصندوق العالمي للطبيعة بهدف الإشهاد على التسيير الدائم للأنشطة الاقتصادية الحساسة بيئيا، مثل شهادات التسيير الدائم و المقاييس.

✍ مقاييس وشهادات التسيير الدائم:

☜ شهادات التسيير الدائم:

نظرا لتسارع إتلاف الغابات الاستوائية (تجاوز نسبة 0,8% سنويا) من جهة ولأن الإجراءات المتخذة أثناء ندوة ريو لحماية الغابات ليست سوى مجموعة من المبادئ العامة غير إلزامية من جهة أخرى، اقترح **الصندوق العالمي للطبيعة 1992**، إقامة مجلس لحسن تسيير الغابات، وتأسس المجلس في أكتوبر 1993 من قبل جمعية تضم 130 مشاركا قدموا من 25 بلدا ويتألف من أعضاء يمثلون المنظمات غير الحكومية، و الشعوب الأصلية و فروع الصناعة والتوزيع في قطاع الغابات.

ثم وضعت اللجنة المديرة قائمة المبادئ والمقاييس[1] التي صادق عليها الأعضاء المؤسسون والقابلة للتطبيق في كافة الغابات التي تقع في المناطق المدارية والمعتدلة

---

(1) Gendron Charles, La gestion environnementale et la nature et la norme ISO 14.000, Montréal, presse de l'université de Montréal 2004, p 347

والشمالية التي تستغل لإنتاج الخشب. خلال سنة 1995، كشف **تقرير منظمة التغذية والزراعة** عن حصيلة مقلقة للمخزون العالمي للأسماك: قرابة 70% من المخزون تم استنفاذه أواستغلاله استغلالا مفرطا، أوبشكل كامل، أوهو في طور التجديد.

ونظرا لإخفاق إجراءات التسيير المعمول بها وقتئذ، دعت منظمة التغذية و الزراعة المجموعة الدولية إلى المصادقة على مدونة سلوك من أجل صيد مسؤول، و في هذا الصدد تم اقتراح إقامة مجلس حسن تسيير المسمكات، تتمثل مهمته في تحديد مقاييس التسيير الدائم التي تنطبق على المسمكات و انتقاء التنظيمات المؤهلة لإشهاد المسمكات التي تحترم هذه المقاييس.

☜ **مقاييس أو مواصفة إيزو/14.000** :

خلافا لهذه المقاربة، تفضل الدول و المنظمات الدولية المقاربة التي طورتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (إيزو)، التي انكبت حديثا على رسم المقاييس الدولية الخاصة بالمسائل البيئية والتي جمعت تحت اسم "جدول إيزو 14.000"

تعتبر مواصفات إيزو 14.000 ردا على الضغوط التي تمارسها فئة متنامية من المستهلكين يرغبون في الاستفادة من نوعية المنتجات (نوعية إيكولوجية) دون دفع تكاليفها[1].

- تمكن هذه الأداة للمؤسسات من مراعاة التشريعات الوطنية الخاصة بحماية البيئة و من تحسين مردوديتها الإيكولوجية.

- تنطبق مقاييس إيزو 14.000 حصريا على أنساق تقييم الإجراءات و لا تفرض على المنتجين أية مردودية ايكولوجية أعلى من الحد الأدنى المطلوب.

---

(1) Gendron Charles, Ouvrage précédent, p 348

ب. الرسوم البيئية و تبادل حقوق الملكية:

استعملت أدوات الرسوم البيئية في إطار وطني، للحث على تحسين إدخال المؤثرات البيئية الخارجية على الصعيد الدولي، تم إدراج تبادل حقوق الملكية و الرسوم البيئية وفقا للاتفاقيات المتعددة الأطراف في مجال البيئة كأدوات اقتصادية في الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة و المناقشات بين الأطراف المعنية بالاتفاقية حول التغيرات المناخية، و في هذا الصدد نجد بروز تيارين، هما:

✓ التيار الأول: فهو ذو اتجاه تدخلي، يفضل الرسوم على البيئة كوسيلة للحث على مقاومة الاحتباس الحراري، على المستوى الدولي، في هذا الصدد أيد الاتحاد الأوروبي هذا الاقتراح خلال المناقشات التحضيرية لصياغة **برتوكول كيوتو**.

✓ التيار الثاني: فقد دافعت عنه الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى و يعني تنظيم سوق حقيقية للأملاك البيئية، و أخيرا انتصر الاقتراح الثاني وبالتالي التوجه نحو سوق عالمية للهواء.

وعليه تم التفاهم على فرض الآلية الدولية لتبادل حقوق الانبعاثات نفسها وأصبحت الوسيلة المركزية لبرتوكول كيوتو، الذي تمت المصادقة عليه خلال شهر ديسمبر 1997 وتمحور هدفه الأساسي في تقليص إنبعاثات غاز الاحتباس الحراري بنسبة 5,2 % في الدول المتطورة ما بين 2008 و2012 قياسا إلى مستوى الانبعاث لسنة 1990[1]. غير أن الأطراف المعنية لم تتفق على تحديد دقيق للقواعد المنظمة لتبادل رخص الانبعاث القابلة للتفاوض.

---

(1) محمد فايز بوشدوب، مرجع سبق ذكره، ص143.

I-3 - التقنين الدولي للتنمية المستدامة

لا يزال يعرف القانون الدولي المتعلق بالتنمية المستدامة تطورا مستمرا، تجسد في محطتين من أجل التوجه نحو تجسيد قواعد دولية تضمن الحق في البيئة والحق في التنمية المستدامة[1] وفقا لما يلي:

أ- **الحق في البيئة: أكدت الندوة الأولى للأمم المتحدة حول البيئة** المنعقدة بستوكهولم سنة 1972، على وجود حقل خاص من القانون الدولي يهتم بالبيئة ووضعت نصوص أساسية حوله، مثل خطة العمل و تصريح ستوكهولم، التي حددت التوجهات الكبرى، باعتبار هذا التصريح قاعدة الحق في بيئة نوعية، هذا الحق ارتقى إلى صف حق من حقوق الإنسان، و يستعرض في ستة وعشرين مبدأ حدود استغلال البيئة.

مقطع من تصريح ستوكهولم: " للإنسان حق أساسي في الحرية و المساواة وفي ظروف معيشة مرضية في ظل بيئة تتيح له نوعيتها العيش في كرامة ورفاهية. وله واجب صريح في حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية" في حين اعتبرت بعض البلدان النامية نفسها غير معنية بهذا النص.

إذ أنها اعتقدت أن التلوث حصيلة الأنشطة الصناعية للدول المتطورة و خشي البعض أن يكون تمويل حماية البيئة على حساب التنمية وتغيرت الوضعية تدريجيا إذ أخذت الدول النامية تنظر بعين الاعتبار إلى الرهانات الاقتصادية والسياسية الكبرى للبيئة ومن ناحية أخرى أعطت دعوة للتعاون الدولي التي أعلنت عنها الدول المصنعة في ظل الأزمة الدولية (الأزمة المالية) قدرة تفاوضية مساعدة للدول النامية.

شهد القانون الدولي للبيئة انفتاحا أكثر فأكثر على قضايا التنمية ومع نهاية الثمانينات عمل الإتحاد الدولي من أجل الحفاظ على الطبيعة على إقامة "حلف من أجل البيئة والتنمية" وتمت صياغة سنة 1994 وهو حاليا محل تقنين شامل للأحكام العرفية في إطار منظمة الأمم المتحدة.

---

[1] صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية، المشكلة، الأثر، الحل، دار الفكر العربي، مصر، 2003، ص14-13.

ب-الحق في التنمية المستدامة: ابتدءا من ندوة ريو لسنة 1992، شرعت النصوص الدولية الهامة تدرج مفهوم التنمية المستديمة بصورة شبه مطلقة، يمكن اعتبار المبادئ السابعة والعشرين لتصريح ريو و كذا الأربعين فصل (الأجندة 21)، نصوصا مرجعية فسحت المجال للسياسات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة وكرست **ندوة ريو** المبادئ المعلنة **بستوكهولم**، إذ تحولت إلى قوانين عرفية بشكل خاص، والالتزام بتقييم آثار الأنشطة المضرة بالبيئة -دراسات تتعلق بالمخلفات- و مبدأ مسؤولية الضرر البيئي (قوانين تتيح لضحايا الآثار الإيكولوجية الحصول على حق التعويض)، إلا أن النصوص التي تمت صياغتها بريو تجاوزت هذا الوضع وتميل إلى مبدأ الاحتراز وتحدد الالتزام بإخطار الدول الأخرى بكل وضعية خطيرة وإبلاغها بالأنشطة المضرة بالبيئة.

مقطع من تصريح ريو: "تأكيدا لتصريح ندوة الأمم المتحدة حول البيئة المصادق عليه بستوكهولم، وسعيا وراء تحقيق توسيعه، تعلن ندوة الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية ما يلي : " يحتل البشر مركز الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ولهم الحق في حياة سليمة و منتجة في انسجام مع الطبيعة".

كانت من نتائجه تدعيم هذه المبادئ العامة بشكل خاص، كما أدرج مبدأ الاحتراز منذ بداية العشرية، في غالبية المعاهدات أكانت تعني قضايا البيئة أم كانت ذات طابع عام، على سبيل المثال، أدرج هذا المبدأ ضمن "معاهدة ماستريخت" حول الاتحاد الأوروبي 1992 وضمن الاتفاقيتين الموقعتين في إطار ندوة ريو حول "التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي" وبالمقابل نلاحظ تغييب هذا المبدأ في المعاهدات الأساسية الخاصة بالتنظيم الاقتصادي الدولي و في معاهدة مراكش 1994، التي أسست المنظمة العالمية للتجارة دون أن تكون إلزامية، يمكن للفاعلين أن يعتمدوا على هذه المبادئ لإجبار الحكومات الموقعة عليها على احترامها. ورغم عدم إدراجها مباشرة في القوانين الوطنية والقانون الدولي تعتبر هذه المبادئ خطوطا توجيهية يتم تقويتها تدريجيا بالممارسة.

II– التحديات الكبرى للتنمية المستدامة

II-1 - تحديات التنمية المستدامة

يعرف الوضع الحالي تفاقما لوتيرة التدهور البيئي و تزايد معدلات الفقر وتنامي حالات الركود في ممارسة أنماط إنتاجية واستهلاكية مدروسة ومعقولة، ونمو معدلات صافي الدخل القومي للبلدان الصناعية واستمرار الشركات عبر القومية في التوسع وهيمنة البرامج الاقتصادية على أجندة الاستدامة الدولية والوطنية، فحال الحياة المستدامة التي وجدت نفسها أمام تحديات مختلفة و متعددة لابد من مواجهتها ولابد من إيجاد طرق وكيفيات منطقية وموضوعية للوصول إلى تطوير أسلوب مستدام للحياة بإمكانه تلبية متطلبات واحتياجات البشرية وذلك بطبيعة الحال بمراعاة العلاقة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي التزم بها المجتمع الدولي في قمة ريو.

مع أن المجتمع الدولي لم يتمكن من الإيفاء بوعوده وبالتزاماته تجاه توصيات قمة ريو و تنفيذ ما ورد في "الأجندة 21"، وهذا ما أظهرته قمة جوهانسبورغ، أين تبين حدوث تدهور واضح في توازن الأنساق البيئية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتزايد وتيرة التدهور البيئي الكوني الذي أصبح يسجل يوما بعد يوم مع تزايد معدلات الفقر والفشل في التوفيق بين نشاطات النمو الاقتصادي والأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية من أجل حدوث تنمية مستدامة[1]، التي تتطلب تحقيق التكامل والانسجام من خلال ثلاثة معادلات تبدو نظريا بسيطة لكنها معقدة التنفيذ، وهي:

- معادلة التوازن بين الأنساق البيئية.
- معادلة التوازن بين المناطق و خاصة بين الشمال و الجنوب.
- معادلة التوازن بين الأجيال.

---

(1) د. يوسف حلباوي/ د. عبد خرابشة، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض،2002 ص 77-80.

غير أنه تبقى العديد من التحديات التي تقف في وجه العملية التنموية والتي قد تحد من نجاعتها، يمكن الإشارة إلى أهمها[1]:

- التحكم في أنماط السلوك الإنتاجي: والذي يقصد به ذلك السلوك الصناعي والزراعي مع ضرورة العمل على السيطرة على الملوثات البيئية المختلفة.
- ضرورة ترشيد أنماط السلوك الاستهلاكي: الذي يؤكد أهمية الترشيد والتوجيه والحماية بعيدا عن الملوثات في الغذاء والدواء والشراب...إلخ.
- احترام أنماط السلوك الاجتماعي: ضرورة الحفاظ على القيم والعادات والتقاليد والقيم التي ينتمي إليها الفرد والأسرة معا.
- احترام أنماط السلوك الأسري: تتمثل في أهمية الربط بين القيم والحضارة والثقافة.
- احترام السلوك الثقافي: يشمل ضرورة احترام الثقافات.
- التحكم في التسيير الإداري: أهمية تجنب الصراعات و المشكلات التي تقلل من فعاليات تشغيل الموارد البشرية في العمل.
- التحكم في التسيير المؤسساتي: يتمثل في أهمية فرض الضوابط والعقود في انتشار التلوث البيئي ضمانا لانطلاقة التنمية المستدامة.
- التحكم في البرامج الاقتصادية: من خلال تجنب تقليد الاقتصاديات الدولية وتطبيق آليات اقتصادية وطنية لمواجهة المنافسة العالمية.
- العمل على نشر ثقافة إدارة الجودة الشاملة: باحترام التقييس المعمول به عالميا.
- الاستعداد لمواجهة الصراعات و المنافسة الخارجية.
- العمل على توفير حقوق الأجيال القادمة: من خلال التنمية المستدامة والاستفادة من الموارد الطبيعية المختلفة.

---

(1) Pierre Chassande : Développement durable , pourquoi, comment ? Edition Sud Ex-PROVENCE, 2002, p38-36

وتتميز التنمية المستدامة بكونها:

- تنمية تعتمد أساسا على البعد الزمني، فهي بالضرورة تنمية طويلة المدى، تقيم وتقدر إمكانات الحـــاضر التي يتم التخطيط لها إلى غاية التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية.
- تنمية تهتم بتلبية احتياجات الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية.
- هي تنمية تضع في أولوياتها تلبية الحاجات الأساسية والضرورية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشرية.
- تنمية تسير وفقا لاستراتيجيات المحافظة على التوازن البيئي.
- تنمية تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية التي تخل بالتوازن البيئي والتي يتم بواسطته انتقال الموارد الطبيعية وتفعلها بشكل يضمن استمرار الحياة.
- تنمـية منسـجمة ومتكاملة تقوم على التـتحكم في استـخدام الـموارد المختلفة، وتوجيه برامج الاستثـمارات والاختيار التكنولـــوجي الذي يجعلها تعمل داخل المنظومة البيئية بالشكل الذي يهدف إلى إرساء التنمية المستدامة.

بعد التطرق إلى خصائصها، نجد أن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد **المبادئ** التي يجب مراعاة فحواها لتحقيق التنمية المستدامة، التي تتمثل فيما يلي[1]:

- اعتماد أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: الذي يعتبر أسلوب متكامل يسعى إلى الحفاظ على حياة المجتمعات الإنسانية من خلال تغطيته لمعظم النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

---

(1) RAPPORT DE LA COMMISSION MONDIALE SUR L'ENVIRONNEMENT ET LE DEVELOPPEMENT DE L'ONU, PRESIDEE PAR MADAME HARLEM BRUNDTLAND PREMIERE PARTIE : PREOCCUPATIONS COMMUNES "LE ROLE DE L'ECONOMIE MONDIALE".

- يعد أسلوب النظم شرطا محوريا لإعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة، كون البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، و عليه تعتمد التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئي.
- الاعتماد على المشاركة الشعبية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل منظم في التسيير، إذ يعد نوعا من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها.

تسمح جملة هذه الإجراءات إلى تكريس المبادئ التالية[1]:

- التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية و المستقبلية.
- الحفاظ على خصائص الطبيعة وتطوير مناهج الإنتاج؛ من حيث الاستثمار والاستهلاك.
- القدرة على البقاء و التنافسية، انطلاقا من التوظيف الأمثل والديناميكي للموارد البشرية و الاقتصادية.
- التوازن البيئي والتنوع البيولوجي واستطالة عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد.

---

(1) Ouvrage Précédent, p69-70

II-2 - مجهودات ومبادرات التمويل الدولي المختلفة للتنمية المستدامة

انطلاقا من تقديرات أمانة ندوة ريو حول النفقات العامة للإنجازات المتوقعة حسب الأجندة21 في البلدان النامية، و التي خصصت معدل سنوي يتجاوز 6100 مليار دولار بين سنة 1993 و2000، تقدم في شكل هبات أو قروض تفضيلية، تقع على عاتق المنظومة الدولية، و التي تقدم حوالي125 مليار دولار، أي حوالي خمس المبلغ الإجمالي، بالرغم من أن هذه الأرقام في الواقع تقديرات تقريبية إلا أنها تساعد على قياس أهمية الجهود الواجب بذلها لتحقيق الأهداف المسطرة للتنمية المستدامة. كما أن البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة على التنمية التابعة لمنظمة التعاون التنمية الاقتصادية هي البلدان الرئيسية التي تمنح ما بين 50 إلى 60 مليار دولار بتقديرات الإعانة العمومية لفائدة التنمية.

و يلاحظ على المدى القصير أن هذا المبلغ أقل من التقديرات التي رصدتها ندوة ريو للإعانة المالية الضرورية، من أجل مواجهة ارتفاع نفقات التنمية المستدامة، فمن مجموع واحد و عشرين عضوا في اللجنة، توجد أربعة دول فقط تحترم هذه الالتزامات بنسبة 0,7% من الناتج الوطني الخام الذي سطرتها الأمم المتحدة برسم الإعانة العمومية لفائدة التنمية، و هذه الدول هي: النرويج، السويد، الدانمرك و هولندا.

فلقد انتقلت نسبة تطور حجم المساعدة العمومية التي تقدمها من نسبة 3% إلى نسبة 4% من الناتج الوطني الخام[1] حيث قدر حجم الإعانة العمومية لفائدة التنمية ب6.47 مليار دولار أي بنسبة 22% من الناتج الوطني الخام لبلدان المانحة وهو أدنى معدل للإعانة.

---

(1) (WBCSD) تقرير المجلس الدولي للتجارة و التنمية والمستدامة : "العمل على التوفيق بين تنمية المؤسسات وحماية البيئة "،15 ماي 2004 ص 12-13

وتعرب عدد من التنظيمات الدولية والمنظمات غير الحكومية عن انشغالاتها المتزايدة أمام هذا التآكل المستمر للإعانة العمومية لفائدة التنمية التي تشمل مختلف قنوات التمويل [1]، نذكر أهمها:

أ- **قناة التمويل عن طريق المساعدة الثنائية:** وهي بمثابة أولى المجهودات والتي انحصرت الإعانة الثنائية فيها على بلدان التي اهتمت بالبيئة، ثم اتسعت فيما بعد إلى جميع الدول المانحين التي تعمل على توجيه الإعانة أكثر إلى حماية البيئة وكثيرا ما تخضع مساهمة الدول المانحة برسم المساعدة الثنائية لفائدة تنمية بلدان الجنوب إلى مصالح اقتصادية و إستراتيجية بمنح إعانة مقيدة [2]، أي دفع البلد المستفيد على شراء سلع و اقتناء خدمات من البلد المانح، كما تمثل الجوانب البيئية للتنمية المستدامة جزءا متناميا من الإعانة التي تقدمها لجنة الإعانة، إضافة إلى ذلك أصبح تمويل حماية البيئة في الجنوب، رهانا من رهانات السياسة الخارجية التي يتبعها عدد من الممولين في إطار المساعدة الثنائية.

ب-**قناة التمويلات المتعددة الأطراف:** وهي المبادرة الثانيية التي تمثلت في الاقتطاعات التي تفرضها البلدان المانحة من حجم المساعدة العمومية على التنمية، بحيث استقرت المساعدة المتعددة الأطراف، ضمن نصاب يتراوح بين 17 و19 مليار دولار منذ سنة 1992 ويبقى الأمر مطروحا فيما يخص صيغ المجهودات المتعلقة بالتمويلات الوطنية الموجهة إلى هيئة الأمم المتحدة وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، مقارنة بالمؤسسات المتعددة الأطراف والتي هي بمثابة أساس المجهودات التي تبذلها المنظومة الدولية من أجل تطوير التنمية.

---

(1) (WBCSD) ،تقرير المجلس الدولي للتجارة و التنمية المستدامة، نفس المرجع السابق، ص 18

(2) عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمّان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2007 ،ص 286 – 287

ج- **قناة البنك العالمي:** يعتبر البنك العالمي من قنوات التمويل الدولي بامتياز فيما يخص الإعانة المتعددة الأطراف، فمنذ مطلع التسعينات عمل البنك على تطوير سياسته فيما يخص التمويل، في الفترة ما بين 1986- 1994، أين قام البنك بتمويل 120 مشروع له علاقة مباشرة بالبيئة، أي ما قيمته 9 ملايير دولار في شكل قروض[1].

إذ يمول البنك أربعة أنواع كبرى من نشاطات التنمية المستدامة[2]:

1- مساعدة البلدان الأعضاء في رسم الأوليات وتدعيم المؤسسات وصياغة السياسات البيئية و إستراتيجيات التنمية المستدامة.
2- العمل على توجيه قروض البنك عند مراحل تحضير و صياغة و إنجاز المشاريع نحو قضايا البيئة.
3- ـ حمل البلدان الأعضاء على الاستفادة من التكامل القائم بين محاربة الفقر وحماية البيئة.
4- معالجة البيئة العالمية عن طريق **"الصندوق من أجل بيئة عالمي"**.

د- **قناة صندوق البيئة العالمي:** يعتبر آخر خطوة توصلت إليها مجهودات التمويل الدولي للتنمية المستدامة، إذ تأسس الصندوق سنة 1990 الذي يتم تسييره من طرف البنك العالمي، يرمي برنامج الصندوق إلى تزويد البلدان النامية بالأموال الضرورية لتمويل النفقات وفقا للاتفاقات المتعددة الأطراف حول البيئة، و تتخذ المساعدات التي يمنحها الصندوق للبلدان النامية شكل اعتمادات موجهة لمشاريع استثمارية ولعمليات الإعانة التقنية وهي تمس كذلك نشاطات البحث والإبداع. وللاستفادة من تمويل الصندوق يجب أن يتوفر المشروع على ضمانات تؤكد فعالية التقنية المستعملة فيه من جهة وإعطائه الأولوية للموارد البشرية والتي لا تقل أهمية من جهة أخرى.

---

(1) تقرير عن البنك الدولي، ص196: http://www.worldbank.org/ieq
(2) نفس المرجع، ص201

II-3 - مصادر وآليات التمويل الدولي للتنمية المستدامة

جاء التمويل الدولي للتنمية المستدامة في "الأجندة 21" والتي حددت النفقات العامة للإنجازات والمشاريع التنموية حسب المصادر التالية[1]:

أ- **المساعدات العمومية:** تخصص البلدان المانحة الرئيسية والأعضاء في لجنة المساعدة على التنمية والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال كل سنة إعانة عمومية لفائدة التنمية تحترم وبصفة منتظمة النسبة المحددة[2].

ب- **التمويل متعدد الأطراف:** الذي يساهم في عملية تمويل التنمية المستدامة بنسبة معتبرة، خاصة مع الدور المركزي الذي يلعبه البنك العالمي وصندوق البيئة العالمي، اللذان يسهمان في التمويل والإعانة المتعددة الأطراف منذ مطلع التسعينات، إضافة إلى تمويلات التي تمنحها تنظيمات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة).

بالاضافة إلى ذلك دور البنك على تطوير سياسته التنموية للمشاريع ذات الصلة وفي الواقع يصعب تمييز البعد البيئي الصرف في هذه المشاريع مما يثير ارتياب عدد من المنظمات غير الحكومية حول حقيقة **"التوجيه الأخضر لتمويلات البنك العالمي"**[3]. والتي يتم حسابها بناءا على حالة مرجعية تشير إلى ما كان يجب على البلد إنفاقه بشكل عادي من أجل الحفاظ على البيئة، (ولقد اعتبرت بلدان الجنوب هذا المفهوم وسيلة يستخدمها الممولون لتقليص حصتهم في تمويل حماية البيئة الشاملة).

هذه العملية رفضها الممولون الآخرون لصالح مشاريع تقليدية، إضافة إلى ذلك أعرب الصندوق عن رغبته في العناية أكثر بمظاهر المساواة بين الشمال والجنوب ولهذا كانت المشاريع القابلة للانتقاء من قبل الصندوق إما مكلفة وإما ذات تأثير هامشي، إلى أنه تمت المصادقة على شبكة جديدة أكثر مرونة تتيح تمويل المشاريع.

---

(1) تقرير عن البنك الدولي، نفس المرجع السابق، ص206

(2) رعد الصرن، نفس المرجع السابق، ص325

(3) هاني حبيب ، الشراكة الأورو- متوسطية مالها و ما عليها: وجهة نظر غربية. الدار الوطنية للنشر والتوزيع, سوريا 2003، ص 147.

ومباشرة بعد التطرق إلى مصادر التمويل كان لابد من وضع آليات جديدة لتمويل التنمية المستدامة. وأمام هذا التوزيع الغير متكافئ للثروات العالمية، تجسدت في الرسوم الدولية ومبادلات حقوق التلويث بمشاريع إنمائية متعددة، تمثلت في وضع الآليات[1] التالية:

ج- **فرض الرسوم على حركات المضاربة المالية:** استنادا على الأرقام التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وأمام التوزيع غير المتكافئ للثروات في العالم، الأمر الذي أدى إلى ضرورة وضع آليات تمويل للتنمية المستدامة. فاقترح عدد من علماء الاقتصاد قوانين وأدوات لتوزيع الموارد المالية العالمية، حيث اقترح العالم **جمس ثوبان** الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، فكرة فرض ضريبة على الصفقات المالية الدولية ذات المدى القصير، يمكن اقتطاعها من الصفقات التي تتم بالعملة الصعبة، غير أن هذه الآلية تقلصت بسبب عدم استقرار عمليات الصرف والتي تعيق حركات المضاربة الصرفة ويمكن توجيه إيرادات هذا الرسم لفائدة المساعدة على التنمية. في الواقع تفترض هذه الآليات تنسيقا دوليا يصعب تحقيقه، كما تعارض دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية هذا النوع من الإجراءات التي تعتبرها تدخل في شؤونها وهذا ما يزيد في صعوبة تطبيقها على الصعيد العالمي.

د- **آلية التنمية النظيفة:** هي من المقترحات التي يبدو تطبيقها أقل صعوبة و تعقيد، اقترحت خلال المفاوضات حول التغيرات المناخية، نجد أن البرازيل اقترح إقامة صندوق يمكن تزويده بأموال المخالفات التي تدفعها الدول المتقدمة التي لا تراعي التزاماتها بتقليص الانبعاثات ويستعمل هذا الصندوق في تمويل المشاريع ذات الاستعمال الأنجع للطاقة في بلدان الجنوب، يسير نحو التوجه الذي طرحه مفاوضو **برتوكول كيوتو** حول مبادرة ذات توجه أكثر ليبرالية، هي آلية التنمية النظيفة [1].

---

(1) Solagral, Quelle place pour l'aide au développement ? Courrier de la Planète n°33, mars - avril 2006.

من خلال هذه الآلية يمكن للدول أن ترفع حصة حقوقها في التلويث و في المقابل تستثمر في التكنولوجيات غير الملوثة لصالح البلدان النامية التي لا تملك وسائل الحصول عليها. إذ تقوم الفكرة على منح مرونة أوسع للبلدان المصنعة في تفعيل التزاماتها مع حث البلدان النامية في المساهمة في تعزيز مجهود حماية البيئة مقابل التعهد لها بمكاسب تكنولوجية ومالية[1].

في حين أولت البلدان النامية عناية لهذا المقترح لكنها تتحفظ عند الموافقة عليه، كونها تنتظر رؤية محتويات الآليات التي ستعرض عليها للتأكد من أنها لا تتحول إلى الممول الرئيسي تحت غطاء عمليات مقاومة ارتفاع درجة حرارة الأرض.

ه- **تقليص و تحويل الديون:** حسب **تقرير برونتلاند** الذي يؤكد أن البلدان النامية تعاني من مديونية مفرطة تؤثر سلبا على التنمية المستدامة، فعبء الديون ثقيل إلى درجة أن عددا هاما من هذه البلدان تستغل أراضيه و موارده الطبيعية بشكل مفرط للتخفيف منها، أما خدمة الدين فإنها تقلص بشكل خطير حصة ميزانياتها المخصصة لحماية البيئة والصحة والتربية ...إلخ،

فعلى سبيل المثال مثلت خدمة الدين في بلدان إفريقيا ما وراء الصحراء أكثر من 13 مليار من الدولارات ما بين 1990 و1999، أي ما يفوق المبلغ الضروري لتلبية الحاجات الأساسية في مجالات الصحة والتربية والغذاء والتوليد وطب الأطفال (قرابة 9 ملايير من الدولارات حسب إحصائيات المنظمة العالمية لرعاية الطفولة).

---

(1) Rapport de la Commission mondiale sur l'environnement et le développement de l'ONU, présidée par Madame Harlem Brundtland Première Partie : Préoccupations communes "Le rôle de l'économie mondiale".

أما فيما يخص تحويل الديون، تتوقف التنمية في عدد كبير من البلدان الفقيرة التي تعاني من ثقل المديونية على حركة دولية تضامنية تهدف إلى التخفيف من هذه الديون بطريقة محتشمة، أين قامت الدول الأعضاء في **نادى باريس** (الدائنون العموميون الرئيسيون) بإلغاء جزء من ديون البلدان ذات الدخل الضعيف وهذا إدراكا منها أن القروض التي منحها إلى البلدان الأكثر فقرا يستحيل تسديدها كاملة.

و-**مبادلات الدّيْن مقابل حماية الطبيعة:** جاءت اقتراحات و حلول أخرى تتعلق بتحويل الديون للتخفيف من عبء الاستدانة في البلدان النامية، عن طريق آلية "**تبادل الدين مقابل حماية الطبيعية**"، بحيث أقامت البنوك سوقا ثانوية يتم فيها بيع الديون التي يستحيل تسديدها بسعر أدنى من قيمتها الأصلية، مثلا يباع دين قيمته 10 دولارات حسب قابلية البلد على الوفاء بالدين بسعر 5,1 دولار أي بتخفيض نسبته 85 %، عندئذ يمكن لمنظمة غير حكومية من دول الشمال أن تشتري هذه الديون المخفضة ثم تتنازل عنها لصالح منظمة غير حكومية من البلد المستدين، تبيع هذه الأخيرة بالعملة المحلية الديون المخفضة إلى البنك المركزي، بهذه الطريقة يمكن للبنك المركزي أن يخفف من دينه الخارجي وأن يقلص حاجاته من العملة الصعبة[1].

إذن تقوم هذه الآلية على تحويل دين إلى رصيد مالي لفائدة التنمية المستدامة، تتصرف فيه منظمة غير حكومية محلية، إلا أنه يبقى تأثير هذه الآلية ضعيفا جدا ويمكن التشكيك في جدواها بسبب الضعف النسبي للديون المحولة وبسبب النتائج الضعيفة

---

(1) Rapport de la Commission mondiale sur l'environnement et le développement de l'ONU, présidée par Madame Harlem Brundtland Première Partie : Préoccupations communes "Le rôle de l'économie mondiale".

للبرامج التي مولت عن طريقها. نجد التحويل الذي يعفي البلد المستدين من تسديد ديونه بالعملة الصعبة، إلا أنه ملزم بالدفع بالعملة المحلية، فأقل من 2% من ديون العالم الثالث استفادت من صيغة التبادل دين مقابل الحفاظ على الطبيعة وهذا لأغراض حماية البيئة، مثل الحظائر الطبيعية و المحميات، في حين ترى المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية أن هذه الآلية بمثابة تدخلا تمارسه المنظمات غير الحكومية الايكولوجية في دول الجنوب ولا تكون فائدة التحويل واضحة في كل الحالات بالنسبة للبلد المستدين ومن ناحية أخرى لا تستطيع مثل هذه الآلية تصفية كافة ديون العالم الثالث.

III - مشاكل ومعوقات التنمية المستدامة

III-1 - أهم مشاكل التنمية المستدامة

تواجه التنمية المستدامة مجموعة من المشاكل، لابد من البحث عن الحلول الناجعة والشاملة التي تتوقف أساسا على درجة توسع وطبيعة المشاكل التي تواجهها[1] والتي يمكن تحديدها على الشكل التالي:

أ- **المشاكل البيئية**: تأثير بعض جوانب التدهور البيئي له بعد محلي قبل كل شيء وقد لا تكترث له القوى السياسية ولا تجند المصادر المالية اللازمة من أجل مقاومة المشاكل البيئية التي يتم تمويلها عموما من طرف المساعدات الثنائية للتنمية.

ونذكر من أهم هذه المشاكل:

* ظاهرة التصحر: تعود ظاهرة التصحر قبل كل شيء إلى استغلال الإنسان المفرط للأراضي؛ فحوالي 1,2 مليار هكتار من الأراضي الخصبة فقدت وضاعت خلال الـ 45 سنة التي خلت، أي ما يناهز مساحة الهند و الصين معا، في حين 700 مليون نسمة تسكن في المناطق الجافة أو شبه الجافة و المعرضة للتصحر و التي يتعرض سكانها للفقر و تزايد الهجرة.

---

(1) لسلوس مبارك ، التحليل الاقتصادي لمشكل تلوث البيئة، مجلة العلوم التجارية ، عدد 2 مارس 2003، ص 104.

* نقص المياه: بالنسبة للتنمية المستدامة، يعد الحصول على المياه الصالحة للشرب بمثابة رهانات محلية وعالمية وبشكل خاص لدى الدول النامية وهذا ما تؤكده النزاعات العالمية من أجل الماء التي طرحت مسألة الماء ونوقشت مشاكله في ملتقيات دولية عديدة، حيث تم الإجماع على خطورة ندرة الماء، إذ نجد أن مليارا ونصف نسمة محرومة من الماء، خمسة ملايين نسمة يموتون سنويا من جراء الأمراض المتنقلة من المياه الملوثة وبسبب المياه الغير صالحة للشرب.

* تقلص مساحة الغابات: بالرغم من كل المحاولات لصياغة اتفاقية دولية حول المحافظة على الثروة الغابية، لم يبرز أي اتفاق متعدد الأطراف. ومع ذلك فان الانعكاسات السلبية والأضرار البيئية وتقلص الغابات يتجاوز البعد المحلي وقد تختار بعض الدول إداريا تحطم الأنظمة الايكولوجية الغنية عن طريق هدم مساحات غابية قصد بيع خشبها وتعويضها بأنشطة مربحة وذات المردودية السريعة والآنية (كالفلاحة، والتهيئة العمرانية... الخ)، قد يعود استهلاك هذه الثروات الطبيعية أحيانا إلى إستراتيجية التنمية المطبقة، الذي يستدعي ضرورة تعيين أكبر عدد من الأراضي إلى الفلاحة الغذائية لزيادة الاحتياجات من الخشب المنزلي المتزايد، ففي سنة 1980 غطت الغابات المدارية (الجافة والرطبة) 310.8 مليون هكتار في أسيا و933 مليون هكتار في أمريكا اللاتينية و الكراييب ثم 650.3 مليون في إفريقيا ما وراء الصحراوية، كما بلغت في نفس الفترة عملية نزع الغابات ما يقارب 17 مليون هكتار سنويا وأكثرها عرضة لذلك هي غابات أمريكا اللاتينية من حيث المساحات(8.3 مليون هكتار في السنة) ولكن نجد آسيا تتصدر الدول في نسب التقلص إلى حد الساعة [1].

* انقراض بعض الحيوانات: أهمها الدب الأبيض القطبي بسبب تزايد ذوبان الجليد في القطبا الشمالي.

---

[1] منى عبد الهادي حسين، التصحر، بحث منشور في التربية البيئية للتعليم النظامي، جهاز شؤون البيئة، سوريا، 1999، ص29.

ب- المشاكل الاقتصادية: على الرغم من أن التنمية ساهمت في بناء حضارة متطورة حققت الرفاه والثراء خلال السنوات الأخيرة، لكن هذه المزايا اقتصرت على الدول المتقدمة، مما زاد في اتساع الهوة بين الشمال والجنوب، إذا كان الاندماج الاقتصادي للدول المتطورة والغنية يستمر بوتيرة سريعة فإن ذلك لا ينطبق على اقتصاديات الدول الفقيرة والهشة الذي يتزايد تهميشها باستمرار كون أنها تفتقر للهياكل الإنتاجية والمالية وكذا الهياكل الإعلامية التي أضحت ضرورة حتمية وحاسمة أمام تفشي مظاهر "الاقتصاد المعولم" والذي أدى إلى إقصاء الدول الفقيرة وبقيت دول جنوب شرق آسيا التي تعد المنطقة الوحيدة القادرة على الاندماج وذلك منذ بداية التسعينات في ظل المعطيات الجديدة العالمية.

و لكن الأزمة المالية التي زعزعت المنطقة في نهاية التسعينات تجعلنا نعيد النظر في القدرة الاقتصادية لهذه الدول على الاستيعاب الفعلي للتدفق المالي الضخم والهائل، في حين نلاحظ أن مجمل الدول الإفريقية و جزءا هاما من أمريكا اللاتينية وعددا كبيرا من دول شرق و وسط أوروبا لا تستفيد إلا بالقليل أولا شيء من منافع العولمة، بل بالعكس تسجل يوميا عجزا يتزايد بحدة، إلى جانب ذلك زاد تفشي ظاهرة البطالة خصوصا عند فئة الشباب[1].

كما نجد أن الدول الفقيرة و المقصاة من طرف العولمة الاقتصادية و التي تعاني من المديونية، فقد تم إبرام بما يسمى بعقود المديونية مع هذه الدول في بداية السبعينات والتي تزامنت مع الزيادة على طلب موادها الأولوية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها مصحوبة بضعف في نسب الفوائد التي ارتبطت بأزمة البترول، إن تسديد الديون وأرباحها بالعملة الصعبة مازالت قائمة ومطروحة لحد الآن[2].

---

(1) منى عبد الهادي حسين، نفس المرجع السابق، ص31.

(2) أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، التكافل الاجتماعي البيئي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 53.

مع توجه الطلب نحو المنتوجات المحولة أدى في نفس الوقت إلى زيادة حجم صادرات المواد الأولية مما أثر سلبا على أسعارها، لذا فإن خدمات المديونية لوحدها تجند أغلبية الأرباح المسجلة من عملية التصدير. ولهذا السبب أيضا، فإن انعدام توفر العملة الصعبة أجبر نصف البلدان الأكثر مديونية للخضوع إلى شروط وبرامج التصحيح الهيكلي مقابل الضمانات البنكية للصندوق المالي الدولي، مما أدى بتخصيص البرامج لتسديد الديون التي تتم على حساب الميزانية الموجهة للتغذية، الصحة، التعليم، توفير الماء الصالح للشرب والسكن...إلخ، وذلك جراء تقليص أموال ميزانياتها في الهياكل الصحية والاجتماعية والبيئية[1].

ج- **المشاكل السياسية**: ترتبط المشاكل السياسية مباشرة **بمبدأ السيادة الوطنية**، خاصة لما أرادت الدول المتطورة أن تصنفه في خانة الثروة العالمية المشتركة، ولكن تعرض هذه الاقتراح إلى الرفض المطلق من طرف الدول النامية صاحبة هذه الثروات وذلك انطلاقا من مبدأ السيادة الذي تنفرد به الدولة في حرية التصرف بتلك الثروات واستغلالها، فالتعاون الدولي في مجال البيئة مهما كانت انعكاساته في مجال التدهور البيئي المحلي أو العالمي غالبا ما يقابله مبدأ السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية. مع العلم أن كل المشاكل المختلفة والمتعلقة بالبيئة يتحاشى معالجتها بالرغم من أنها تستوجب عناية خاصة في مسار التنمية. خاصة مع تراكم القضايا البيئية التي تعكس بكل وضوح ميزان القوى السياسية العالمية وبالتالي يمكن إدراك الانعكاسات المختلفة للتصورات الاجتماعية والرغبة في إيصال الرأسمال الإيكولوجي للأجيال القادمة ولكن تترك معالجة القضايا المرتبطة بالإنصاف بين البلدان الغنية والفقيرة معلقة، كما قد تتخذ في آخر المطاف هذه المشاكل أبعادا دولية[2].

---

(1) تامر الطبراني، مشكلات العصر في البلدان المتخلفة، الأردن، دار الملك للنشر، ص 241.

(2) نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة و التنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة ، 2000، ص220

III-2 - أزمة النزاع شمال جنوب

يعتبر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات عبر العالم ظاهرة من ظواهر تفتح الأبواب لعولمة الاقتصاد، عن طريق تحويلات ضخمة للتكنولوجيات وللأموال، في غياب قواعد دولية واضحة، سمحت لبعض المؤسسات التجارية الدولية غير النزيهة إمكانية استغلال واستنزاف الثروات الطبيعية والبشرية للدول السائرة في طريق النمو دون رقيب أو حسيب.

صحيح قد أبرمت العديد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف حول الاستثمار، أين تمت صياغة اتفاق حول الاستثمارات المرتبطة بالتجارة من قبل **المنظمة العالمية للتجارة** (OMC). وفتحت **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** (OCDE)، التي تضم الدول الـ 29 الأكثر ثراءا في العالم وأجريت مفاوضات تهدف إلى إنشاء **اتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمارات** (AMI)، إذ تمثل التدفقات المالية لدول الـ (OCDE) ما يقارب 85% من تدفقات الاستثمارات المباشرة في الخارج فيما يخص الصادرات، و65 % من التدفقات الواردة [1] ولقد أشارت(OCDE) منذ بداية المفاوضات إلى أن الدول غير الأعضاء في (OCDE) وإن كانت لا يحق لها الدخول كطرف في المفاوضات، إلا أنه يمكن لها أن تنخرط في الـ (AMI). الهدف من مشروع الـ (OCDE) هو التأكيد على مبدأ التحرير بدل من الضبط[2] وبالتالي السماح للمستثمرين بحماية أفضل والوقوف ضد الإجراءات التعسفية التي قد تحدث.

هذا ما لا نجده في المعاهدات الثنائية حول الاستثمارات وإن هذه الإجراءات في عمومها، جاءت من أجل خلق الانسجام والتوافق بين القواعد التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي القضاء تدريجيا على التصرفات التمييزية وكذلك من أجل خلق ووضع إطار حقيقي لتنظيم هذه الاستثمارات العالمية.

---

(1) Conseil des Ministres de OCDE, Rapport sur les Échanges et l'Environnement Direction de l'environnement, 5 mai 2002, OCDE, P87

(2) Ouvrage précédent, P92

لقد أثر الاتفاق المتعدد الأطراف على الاستثمار بشكل واضح في تاريخ المفاوضات الدولية، ففي **ندوة ريو**، حاولت المنظمات الغير حكومية تنظيم نفسها، وتحديد مواقف ووسائل عمل مشتركة وبعد ستة سنوات ظهر لأول مرة بما يسمى بـ**"المجتمع المدني العالمي"**، ممثلا بمنظمات غير حكومية وأصبح يتصل فيما وراء الحدود وينتج خطابا مترابطا ومتجانسا حول الرهانات الاقتصادية الدولية الكبرى.

وبفضل تقدم الانترنت الذي ساهم كثيرا في هذا التطور، إذ إنه يسمح بشكل سريع بنشر نصوص رسمية وفي نفس الوقت أصبحت سريتها مكشوفة يوما بعد يوم وملخصات بيداغوجية وانتقادات حول هذه الوثائق، فمواضيع المفاوضات الاقتصادية ورغم طابعها التقني، أصبحت قابلة اليوم للمعالجة والتمحيص من قبل شبكات الخبراء التي تنشطها المنظمات غير الحكومية (قانونيون، اقتصاديون، خبراء ...الخ)، وهذا العمل يؤدي بها فيما بعد إلى صياغة مواقف مؤسسة قانونيا، عكس ما كان سابقا منحصرا في خطابات رافضة وفقط، وأيضا نشرها في العالم بواسطة تطور الشبكات الإلكترونية[1].

وعليه فإن المجتمع المدني سيترك أكيدا بصماته على المفاوضات الاقتصادية المقبلة وبالأخص على الاتفاق الذي سيخلف الاتفاق المتعدد الأطراف حول الاستثمار بما سيخدم التنمية المستدامة بشكل متوازن بين دول الشمال و الجنوب. إن المنظمات الغير حكومية تحاول ضبط الاستثمارات من خلال نضالاتها المتعددة للتعبير عن معارضتها لكل تكفل متسرع بملف الاتفاق المتعدد الأطراف حول الاستثمار، دون الأخذ بعين الاعتبار تطلعات المواطنين من ناحية خيارهم لمشروع مجتمع خاصة عند الدول النامية.

كما ترى أيضا أنه من الضروري إدراج البنود المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية، وكذا المبادئ الموجهة.

---

(1) رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، دمشق، دار الرضا للنشر 2001، ص ص31-32

أمام كل هذه الرهانات الجديدة للتعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة و تعاظم المساعدة العمومية لفائدة التنمية، التي هي محور جل النقاشات بين الشمال والجنوب، والتي غالبا ما تكون المواجهات حادة بين البلدان الغنية العضوة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبلدان النامية المنضمة إلى مجموعة 77، خاصة في المفاوضات الدولية حول البيئة. إذ تعتبر مسألة تمويل التنمية المستدامة خلفية لهذه المواجهات من حيث أولويات البلدان النامية و الشروط الخضراء للمانحين[1]، أين نجد:

أ- **أولويات البلدان النامية**: فمن جهة، تعتبر البلدان النامية إنجاز مشاريع حماية البيئة الشاملة، عملا يستلزم استثمارا تقنيا و علميا و ماليا تعجز عن تحمله وتستشهد في ذلك بالمسؤوليات التاريخية التي تتحملها البلدان المتقدمة في تدهور البيئة مثل: (تقليص غازات الاحتباس الحراري، و الحفاظ على التنوع البيولوجي...الخ).

ومن جهة أخرى تجدد البلدان النامية تأكيد رغبتها في تفضيل القضاء على الفقر والعمل على تلبية حاجاتها الأساسية ويوجد عدد من هذه البلدان لم تحصل على الموارد الأساسية باستثناء الإعانة البسيطة.

- **الشروط الخضراء للمانحين**: يعمل غالبية الممولين بالإعانة الثنائية أوالمتعددة الأطراف على تقييد المشاريع التنموية بشروط خضراء جديدة، يشمل **الشرط البيئي** على غرار شروط المساعدات الأخرى التي تتمحور حول المحور معياري الذي يفرض على البلدان المستفيدة أن تراعي مقاييس حماية البيئة للحصول على التمويلات[2].في حين يبقى المحور الإيجابي الذي يقدم للممولين موارد إضافية تسهل من عملية مراعاة هذه المقاييس.

---

(1) Rapport de la Conférence internationale sur: le financement du développent durable, Monterrey (Mexique), 18-22 mars 2002, publication des Nation Unies 2002

(2) Ouvrage précédent.

غير أنه تعتبر البلدان النامية هذه الشروط الجديدة على أنها تضييق لمجال تحركها عند تطبيق سياساتها التنموية أمام الركود الذي تعاني منه المساعدة العمومية.

III-3 - معوقات الشراكة الدولية للتنمية المستدامة

إن التحدي الكبير الذي يواجه التنمية المستدامة هو تجاوز المعوقات، التي إن لم يتمكن المجتمع الدولي من تخطيها فإن العواقب ستكون وخيمة على مستقبل البشرية ومن هذه المعوقات التي يمكن حصرها في ضمن النقاط الأربع التالية[1]:

أ- **النزاعات حول السيادة**: إن عدم وجود معالم واضحة للهندسة العالمية للنظام القانوني الدولي، خاصة في الاتفاقيات الثنائية والاتفاقات المتعددة الأطراف المختلفة مصدرا للمشاكل و النزاعات حول السيادة، غير أن هذا النوع من النزاعات قد يبرز في غياب حكامة جماعية حقيقية، أي ضرورة إحداث نوع من التنظيم العالمي للبيئة.

كما يطرح الإشكال القائم بين الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة والمنظومات القانونية الدولية الأخرى على القوانين التجارية المتعددة الأطراف الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ الاحتراز لا يشكل مرجعا في النصوص التأسيسية للمنظمة العالمية للتجارة، فاللجوء إلى الأدوات التجارية في نطاق الاتفاقية المتعددة الأطراف حول البيئة قد يتسبب كذلك في تناقض مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

ب- **الفوارق الاقتصادية**: العائق المحوري يرتبط بشكل خاص في تفعيل القانون الدولي للبيئة في درجة الفوارق الاقتصادية القائمة بين الدول (شمال- جنوب)، الذي سرعان ما يتحول إلى عقبة حقيقية في المعاملات بين الضفتين.

إضافة إلى أن المشاركة وحدها في المفاوضات الدولية الرامية إلى صياغة اتفاقية متعددة الأطراف حول البيئة قد تطرح أحيانا إشكالا فيما يخص درجة التحكم التكنولوجي و التقني.

---

(1) محمد كنفوش، الاقتصاد الخفي و آثاره على التنمية المستديمة، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2004-2005 ، ص 102.

ج- **بلدان تتصرف بمفردها**: إضافة إلى درجة الفوارق المسجلة، نجد أن غالبا ما تكون الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة طوعية لا تنطبق إلا على البلدان التي وقعت عليها، فالبلدان التي ترفض المشاركة فيها يمكنها أن تتصرف بمفردها، بعبارة أخرى يمكنها أن تتحرر من الالتزامات والإكراه التي تحددها الاتفاقية وأن تكسب بالتالي فوائد اقتصادية معينة، هكذا قد تستفيد البلدان غير الموقعة على الاتفاقية حول التغيرات المناخية من امتياز تنافسي على المدى القصير يتعلق بالنفقات، على سبيل المثال قد تجبر البلدان الموقعة عليها على تحمل سياسات مكلفة في مجال تقليص الاحتباس الحراري [1].

د- **عدم إلزامية تطبيق المعاهدات و الاتفاقيات**: انحصرت عند التصريحات بالنية، إذ أصبحت الدول تقدم خطابات وعودا عن النية الحسنة دون أن تقدم حلولا عملية على أرض الواقع وغالبا ما يصبح القانون الدولي بدون فعالية بسبب جموده بالإضافة إلى التجاوزات التي يتعرض لها كلما أدرجت فيه أحكاما ملزمة، كما يتعرض لانتقادات الليبراليين الشديدة، إذ ينظر إليه هؤلاء كعائق لحرية الأسواق. إلا أن هذا الموقف يميل إلى الوهن كلما زاد إدخال الأدوات الاقتصادية في الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة.

---

[1] مصطفى العبد الله الكفري، معوقات التنمية المستدامة، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 28 أكتوبر 2003، ص66.

VI- رهانات واستراتيجيات التنمية المستدامة

VI- 1 - أهداف الألفية للتنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف[1] التي لا يمكن إحصاء محاسنها النبيلة والتي يجري السعي إلى بلوغها على جميع الأصعدة، والتي يمكن تقسيمها نظريا إلى شقين هما: أهداف عامة وأهداف الألفية:

ا- الأهداف العامة للتنمية المستدامة:

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.
- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة:** بتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- **احترام البيئة الطبيعية:** وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية والتي تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام التكنولوجيا الجديدة في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة.

---

(1) تقرير التنمية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة، 2003، ص03

- **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة، يجب استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع:** وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته التي تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.
- **تحقيق نمو اقتصادي تقني**: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال.

ب- أهداف الألفية للتنمية المستدامة (الأجندة 21):

قدمت **الأجندة21** الأهداف الإنمائية [1] التي تشكل أصعب التحديات التي تواجه العالم بأسره، حددتها في ثمانية أهداف والتي تتراوح بين تقليل الفقر المدقع بمقدار النصف ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية(الإيدز) وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، كل ذلك بحلول الموعد المحدد في عام 2015 وذلك ضمن مخطط اتفقت عليه بلدان العالم وجميع المؤسسات الإنمائية الرائدة في العالم.

إن هذه الأهداف ثمنت جهودا لم يسبق لها مثيل لتلبية احتياجات أشد الناس فقرا في العالم وبين الغاية و الهدف جاءت الأهداف على النحو الآتي:

- **الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع:** الهدف هو تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة بين 1990 و2015. لقد تحقق هذا الهدف إلى حد كبير في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي ولكن بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و أجزاء من أوروبا و وسط آسيا ما زالت تقصر على بلوغ الهدف.

---

(1) Rapport du secrétaire général relatif à la réalisation de l'agenda 21 RCOSOC 18/12/2001- préparé par la commission du développement durable (Février 2002).P49-56

- **الهدف الثاني: بلوغ هدف تعميم التعليم الابتدائي:** الهدف هو التوصل لتمكين الأطفال في كل مكان من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015. وفي هذا الصدد، تسير كثير من المناطق في الطريق الصحيح نحو بلوغ الهدف بحلول عام 2015 ولو أن مستويات أكثر انخفاضا من الإنجاز والتقدم ما زالت مستمرة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وغربي آسيا وجنوبي آسيا.

- **الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:** الهدف هو إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2010 وفي التعليم الجامعي في موعد لا يتجاوز عام 2015. وفي البلدان النامية ما زالت الفجوات قائمة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم.

- **الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال:** الهدف هو تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة بين 1990 و2015. وفي البلدان النامية يموت في المتوسط ما يقارب 100 طفل قبل سن الخامسة من بين كل 1000 طفل مولود.

- **الهدف الخامس: الغاية تحسين صحة الأم:** الأهداف هو تخفيض معدل الوفيات الأمومة بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة بين 1990 و2015. استنادا إلى أفضل التقديرات لعام 2000، ترتفع معدلات الوفيات الأمومة ارتفاعا كبيرا في جميع المناطق النامية مقارنة بالمناطق المتقدمة، و ترتفع نسبتها 50 مرة في بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء.

- **الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية** (الإيدز، الملاريا والحمى الصفراء...الـخ): الهـدف هو وقف انتـشار فـيروس نقص المنـاعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره منذ ذلك التاريخ. ما زالت معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية تتزايد بين الرجال والنساء في العالم النامي.

- **الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية:** الهدف هو تقليص فقدان الموارد البيئية وتنوعها والتقليل من إنبعاثات CO_2 والغازات الدفيئة. لم يطرأ أي تغير يُذكر في جميع أنحاء العالم ويجري العمل فيما يخص إنبعاثات الغازات الدفيئة حسب نصيب الفرد مما يمثل نجاحا نسبيا حيث تم التحكم في الانبعاثات والحفاظ على نفس المستويات بالرغم من تزايد الأنشطة الصناعية الثقيلة والملوثة.
- **الهدف الثامن: إقـامة شراكة عالمية من أجل التنمية:** الهدف هو معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، تناقص صافي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة في غضون العقد الماضي فوصل إلى رقم منخفض لم يصله على الإطلاق.

VI- 2 - التنمية المستدامة رهان للتعاون الدولي

إن التنمية مشروع دولي نجاحه مرهون بمدى المشاركة الفعالة و تضافر الجهود لكل الأطراف الدولية ولقد كان لهدا التعاون نتائج ملموسة على غرار ما تحقق في الثمانينات إذ تعززت المساعدات لفائدة التنمية لإنجاز مشاريع كبرى وسمحت الجهود التي بذلتها البلدان النامية بمساعدة المانحين، لقرابة 4,1 مليار من الأشخاص الإضافيين الذين حصلوا على موارد من الماء الشروب. فتراجع الثورة الخضراء التي ساهمت في تراجع سوء التغذية قد استفادت بشكل هام من الدعم الدولي الخاص بتمويل البحوث الزراعية و بتطوير أنواع زراعية جديدة و كذا مصادر الري الحديثة... الخ. وحددت سلسلة الندوات الدولية التي أشرفت عليها الأمم المتحدة حول القضايا الكبرى للتنمية (البيئة والتنمية المنعقدة **بريودي جانيرو** سنة 1992، حقوق الإنسان المنعقدة **بفينا** سنة 1993، السكان المنعقدة بالقاهرة سنة 1994، التنمية الاجتماعية المنعقدة بكوبنهاجن سنة 1995، النساء المنعقدة ببكين سنة 1995) عددا معينا من الأهداف الكبرى يمكن معها قياس خطوات التنمية التي عرفتها سنوات التسعينات[1].

---

(1) أمل روجي، "السياسة الإنمائية في النظم الاقتصادية العالمية". مجلة شعاع،لبنان، العدد28،03 فيفري 2008 ، ص 12

فمن أكبر طموحات التعاون الدولي الذي أقرته لجنة المساعدة على التنمية هو تحقيق **التجديد البيئي**، والذي يتمحور برنامجه إلى غاية 2020، أين سيتم العمل والتأكيد على ضرورة تفعيل الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في كافة البلدان النامية بهدف قلب الاتجاه الحالي المؤدي لاستنزاف الموارد الطبيعية على الصعيد العالمي أوعلى الصعيد الوطني. ومهما كانت إرادة البلدان النامية وعزمها على تحقيق التنمية إلا أنها تبقى رهينة المساعدات المختلفة التي يقدمها الفاعلون المختلفون في مجال التعاون من أجل التنمية، بحيث رسمت ندوة ريو للتعاون الدولي رهانات جديدة (حماية البيئة العالمية، تحسين قدرات التسيير الاقتصادي والسياسة الاجتماعية، احترام دولة القانون وحقوق الإنسان).

فلا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا إذا أخذت البلدان النامية بنفسها زمام الأمور وإن كان ذلك بمشاركة و مساعدة برامج الأمم المتحدة التي وضعت لهذا الغرض، غير أن نقل التكنولوجيا وبشكل خاص التحويلات المالية باتجاه بلدان الجنوب تبقى الوسائل الأساسية لمباشرة التنمية المستدامة، كما يعتبر إلغاء الديون الخارجية للبلدان النامية شرطا أوليا لتحقيق التنمية المستدامة[1]. باتباع الأهداف التالية:

أولا/ **الرفاهية الاقتصادية**: التي ركزت على تقليص نسبة سكان البلدان النامية الذين يعيشون فقرا مدقعا بما يعادل النصف.

ثانيا/ **التنمية الاجتماعية**: التي ركزت على تحقيق تربية ابتدائية والتعليم لكافة السكان في جميع البلدان والعمل على تطوير المساواة بين الجنسين وترقية المرأة وتعزيز حقوقها، توفير الرعاية الصحية من تقليص معدل وفيات الأمومة والمولودين الجدد ووفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات، إضافة إلى توفير أنظمة العلاج الأولي الخاص بالصحة التناسلية للأفراد في سن الإنجاب و مكافحة الأمراض المتنقلة.

---

(1) Rapport UNDP/ OCDE, Les stratégies du développent durable, 2002, P186

ثالثا/ **نقل التكنولوجيا:** مند انعقاد ندوة ريو تأكدت ضرورة المساعدة فيما يخص نقل التكنولوجيا لتأكيد التعاون الدولي ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، إذ يواجه إنجاز أهداف التحسين الإيكولوجي لطرق الإنتاج الصناعي مشاكل تعود إلى ضعف تعميم المهارات أكثر منه إلى مشاكل تقنية.

توجد حلول تقنية تساعد على ترقية استعمال الموارد الطبيعية، أي استعمال أكثر نجاعة وحكمة وعلى مقاومة التبذير وإعادة رسكلة النفايات، كما يعتبر حصول البلدان النامية على اختراعات تكنولوجية معينة أمرا حاسما، عندئذ، يمكن للتكنولوجيات البيولوجية أن تلعب دورا معتبرا في مجال الأمن الغذائي على المدى البعيد[1].

رابعا/ **توسيع الإعانات المالية**: الدعم المالي للتنمية المستدامة يبقى أمرا ضروريا لدفع عجلة التعاون والحوار الدوليين، مع تعميم الإعلام حول التكنولوجيات الحديثة ورفع العوائق التي تقف أمام تعميم التكنولوجيات الخضراء وترقية رسكلة النفايات وأنظمة الإنتاج والتكنولوجيات التي تفرز قليلا من النفايات وتلك التي تشكل برنامجا للتعاون التقني الدولي يجب دعمها في البلدان النامية ولأنه غالبا ما يكون تأثيرها محدودا بسبب قلة الموارد المالية.

VI- 3 - رسم استراتيجيات التنمية المستدامة

بعد التعرف على أهم المشاكل التي تواجه التنمية المستدامة والتي لابد من مواجهتها في إطار إستراتيجية دولية منسقة، حددت إستراتيجياتها في جملة من الأفكار المنطقية والموضوعية والتي حددت تحت رعاية **اليونسكو**، بهدف أن تدفع بالمعرفة نحو تمكين الإنسانية من تطوير قدرات البحث وتقديم نظرة شاملة عن حالة التقدم الحاصل والتحديات التي تواجه الإنسانية [1].

---

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمّان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2007 ،ص 286 – 287.

وبالتالي الوصول إلى اختيار الاتجاه الصحيح [1] للتحرك نحو تحقيق التنمية المستدامة، من أهمها ما يلي:

- إستراتيجية النمو التراكمي الذي يربط اتجاهات النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر و تحسين البيئة المحيطة.
- إستراتيجية النمو الاقتصادي النظيف بأقل قدر من الطاقة الكثيفة وبالتوفيق مع التنمية الاجتماعية، أي ربط التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتنمية البشرية.
- توفير الوظائف و فرص العمل من خلال ترشيد الاستهلاك والإعلان عن سلوك استهلاكي جديد يحد من التبذير ويزيد من قاعدة المستفيدين، بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الادخار وتوسيع الاستثمار.
- استراتيجية منتظمة لمعدل زيادة السكان خاصة مع التذبذب الحاصل في مستويات الرعاية الصحية.
- مشاكل المياه النظيفة ومشاكل الصرف الصحي وانعكاساتها على الرعاية الصحية والصحة العامة (الوقاية و العلاج).
- تشجيع الإنتاج كبير الحجم بعيدا عن تلوث الهواء و المياه.
- إستراتيجية إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطرلإطالة أعمار المنتجات والمواد وتخفيض استهلاك الطاقة.
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية كإستراتيجية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- وضع إستراتيجية ترشيد العلوم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج بالجودة الشاملة والمواصفات العالمية والبيئة النظيفة مع الأخذ بعين الاعتبار مشكلة الأمية ومشكلات التلوث الثقافي والأخلاقي ومدى تأثيراتها على معدلات التنمية المستدامة.

---

(1) دوجلاس موسشايت،ترجمة بهاء شاهين مبادئ التنمية المستدامة،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر،2000،ص 167

كلها استراتيجيات تتطلب تطوير مؤسسات مستنيرة وبنى تحتية قائمة على المعرفة والمعلومات التي ترسخ مبدأ المساواة في تقاسم الثروات في سياق الواقع المعاش من خلال التطور التقني والتكنولوجي ومسايرة الاستهلاك الذي تعيشه البشرية، مع الأخذ بعين الاعتبار مصير وحقوق الأجيال القادمة.

وعليه تضاعفت الجهود لخلق التغيرات الضرورية لتطوير المعارف واستغلالها من أجل تحقيق السلام والعدل والحرية والمساواة والانسجام بين الأجيال في الحاضر والمستقبل. وذلك دعما للرأسمال الإنساني في مواجهة القضايا المتعلقة بالاستدامة والتي تخدم استمرارية الحياة في الأرض.

ففي مؤتمر الأمم المتحدة للعلوم الذي عقد في **بيودابست** عام 1999 تم الإعلان عن التزام جديد للعلم في القرن الواحد والعشرين والذي حدد إطارا عمليا يرتكز على المبدأ العام " **العلم من أجل المعرفة والمعرفة من أجل التقدم والسلام والتطور**." ويهدف هذا الإعلان إلى توجيه العلم والصناعة والموارد نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ولكون المعرفة هي أساس كل حضارة، ولا يتحقق المجتمع المستدام بدون المعرفة العميقة الشاملة لكل الفروع المرتبطة بالتنمية المـستدامة والتطور والتقدم في تطبيق المعرفة التي من خلالها يحتاج المجتمع العالمي المستدام إلى ضمان العدالة بشكل تكون فيه تلك المعرفة متاحة للجميع.

لقد ساهم العلم إلى حصول التقدم في التكنولوجيا التي مست كافة مجالات الحياة والتي ساهمت في رفع مستوى الرفاهية والراحة، إلا أن هذا التقدم رافقته فجوة تتسع بين الشمال والجنوب باستمرار. ولأن تكامل مصادر المعرفة ضروري لخلق عالم مستدام

---

(1) دوجلاس موسشيت،ترجمة المرجع السابق،ص 169

على أرضية علــمية جديدة في الوقت الذي تطرح فيه المـقاربات الصحيحة والفعالة تبعا لحاجة المجتمع الإنساني ولإدارة العلوم كي تكون في خدمة البشرية.

كما يجب أن تساهم في إعطاء كل فرد حقه في الطبيعة و في المجتمع، نحو تحقيق نوعية أفضل للحياة، و لخلق بيئة صالحة للأجيال في الحاضر و المستقبل، طبقا لقوله تعالى **"ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون"**[1]" الآية 151" **صدق الله العظيم.**

كما حددت استراتيجياتها في جملة من الأفكار المنطقية والموضوعية تحت رعاية **اليونسكو**، بهدف أن تدفع بالمعرفة نحو تمكين الإنسانية من تطوير قدرات البحث و تقديم نظرة شاملة عن حالة التقدم الحاصل في العالم والتحديات التي تواجه الإنسانية.

وبالتالي الوصول إلى اختيار الاتجاه الصحيح للتحرك نحو تحقيق التنمية المستدامة وفقا لاستراتيجيات مدروسة أصبح حتمية، أهمها حسب تقرير اللجنة العالمية للتنمية المستدامة:

- إستراتيجية النمو التراكمي عن طريق ربط اتجاهات النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيطة.
- إستراتيجية النمو الاقتصادي النظيف بأقل قدر من الطاقة الكثيفة وبالتوفيق مع التنمية الاجتماعية، أي ربط التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتنمية البشرية.

تأكيد معدل منتظم لزيادة السكان مراعاة لتدهور مستويات الرعاية الصحية التي يعيشها العالم.

---

(1) القرآن الكريم، "سورة الشعراء" **الآية 151**

- توفير الوظائف وفرص العمل من خلال ترشيد الاستهلاك والإعلان عن سلوك استهلاكي جديد يقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين ويؤدي ذلك إلى زيادة الادخار ثم الاستثمار
- تشجيع الإنتاج كبير الحجم بعيدا عن تلوث الهواء ومشاكل المياه النظيفة وأزمات الصرف الصحي وانعكاساتها على الرعاية الصحية والصحة العامة (الوقاية والعلاج).
- وضع إستراتيجية إعادة توجيه التكنولوجيا الجديدة وإدارة المخاطر لإطالة أعمار المنتجات والمواد وتخفيض استهلاك الطاقة.
- العمل بإستراتيجية ترشيد العلوم والتقنية الحديثة لخدمة الإنتاج نحو الجودة الشاملة طبقا للمواصفات العالمية.
- الأخذ بعين الاعتبار مشكلة الأمية ومشكلات الغزو الثقافي والأخلاقي ومدى تأثيراتها على معدلات التنمية المستدامة.
- التنبه لمشاكل التلوث البيئي[1] والعمل على مواجهة أخطاره على طبقة الأوزون وإدارة النفايات المنزلية والصناعية.

---

[1] عبد الله عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث ودراسات، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، العدد 7 الصادر في 29 جويلية 2002،عمان، متحصل عليه من:
www.ngoce.org/content/nseer.doc

خـــــلاصـــة:

يسعى المجتمع الدولي جاهدا ، في إطار تحقيق تنمية مستدامة، لمواجهة التحديات والعمل من أجل آفاق مستقبلية أفضل، إلا أن نجاعة كل المجهودات مرهونة بمدى مشاركة جميع الأطراف الفاعلة وتظافر جهود الجميع التي تطمح إلى تنمية اقتصادية، اجتماعية وتوازن بيئي ونقل التكنولوجيا ودعم مالي، من خلال مصادر وآليات التمويل وكل المجهودات الدولية التي سخرت لذلك، بعقد الاتفاقيات والندوات وتوفير الإمكانيات والتمويلات اللازمة وذلك قصد توفير كل الأدوات المواتية لتحقيق الأهداف المرجوة.

إلاّ أن نجاحها يرتبط إلى حد كبير بالمزج بين هذه الأدوات المختلفة بغرض المرونة التجارية ضمن الأطر الدولية وكذلك من خلال الأدوات الوطنية المسطرة في البرامج التنموية ومدى خضوعها لرقابة صارمة عن طريق تسليط العقوبات، الجبايات والرسوم التي تسمح بتحقيق الرهانات المستقبلية وعلى أساسها يمكن تحديد الخيارات والتوجهات التي تتطلع إليها التنمية المستدامة.

غير أن كل هذه الجهود تواجه جملة من المشاكل البيئية، الاقتصادية والسياسية ونزاعات حول السيادة وأزمة لا تزال قائمة بين الشمال والجنوب، أحدث فجوة عميقة ومعيقة في نفس الوقت، أصبحت بمثابة عقبة أمام مختلف خطط وبرامج التنمية المستدامة والتي اعتبرت مع مطلع القرن 21 كدليل قاطع لابد من تداركه لإحداث التطور المنشود في العالم، نظرا للتحولات الإستراتيجية في مختلف الميادين التي ترتب عليها تحرير التجارة وفتح الأسواق العالمية إلى درجة أن أصبحت هناك منافسة شرسة وغير نزيهة بين الدول بسبب توزيع غير متكافئ للثروات العالمية من جهة وضغوطات اجتماعية، اقتصادية، بيئية، سياسية ثقافية وأمنية من جهة أخرى.

الفصل الثاني: المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة

أصبحت المجتمعات المعاصرة تتعامل بالمعرفة وبشكل متطور وفعال، تحولت العولمة إلى قوة إيديولوجية فرضت نفسها بدون منازع، أين أثبتت القدرات العلمية العالية والتكنولوجية المتطورة تأثيرها الجلي على معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي المبني على المعرفة. إن مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبح يلعب دوراً محوريا في التوجه نحو ما يسمى بالاقتصاد الجديد أو بالاقتصاد المبني على المعرفة، الأمر الذي أدى بالدول إلى توجيه الاستثمار في البحث والتطوير العلمي، خاصة مع زيادة أهمية الميزات التنافسية المبنية على المعرفة بشكل خاص. وللوقوف على المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة، نتناول في هذا الفصل جملة من المواضيع المتعلقة بتحديد ماهية مجتمع المعرفة في إطار الجهود التنموية المستدامة والدعائم البنيوية لهذا المجتمع وآليات اكتساب المعرفة وتوطينها من جهة وعرض وسائط نشر وتعميم الاستهلاك المعرفي من جهة أخرى.

I- ماهية مجتمع المعرفة في إطار الجهود التنموية المستدامة

I-1 - مفهوم مجتمع المعرفة

انتشر واتسع الحديث عن مجتمع المعرفة بإطناب في ضوء التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية الحاصلة في الوقت الراهن والتي تمارس تأثيرا واضحا على مختلف جوانب الحياة المعاصرة، هذه الأخيرة التي أصبحت ترتكز على المعرفة[1] والتراكم المعرفي في تسيير شؤون المجتمع على مختلف الأصعدة والقطاعات التي تتيحها شبكات الاتصال والرقمنة في إطار حركة ديناميكية، من خلال تفعيل آليات الفكر والإبداع والتجديد والاخـتراع، بتأهيل أفراد المـــجتمع بدون استثناء

(1) نجم عبود نجم،إدارة المعرفة(المفاهيم والاستراتجيات والعمليات)،الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع الأردن،2008،ص12

حتى يصلوا إلى درجة من الفعالية داخل مؤسساتهم وبالتالي تحقيق الاستفادة المتكاملة والشاملة من المواد المعرفية باستثمارها وتوظيفها بالشكل المناسب لوصول مستويات متقدمة من البحث العلمي والتنمية التكنولوجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. فمن التعاريف التي تناولت مفهوم مجتمع المعرفة نجد ما يلي:

- **التعريف الأول:** " هوالمجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي من الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد أي إقامة التنمية البشرية [1].
- **التعريف الثاني:** " هو المجتمع الذي تستخدم فيه المعلومات بكثافة كوجه للحياة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والسياسية ويعتمد في تطوره بصفة رئيسة على التقنية الفكرية والمعلومات وشبكات الاتصال التي تضم سلعا وخدمات جديدة مع التزويد المستمر للقوى العاملة، التي تقوم بإنتاج وتجهيز و معالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات، بالمعلومات" [2].
- **التعريف الثالث:** " لمجتمع المعرفة مجموعة خصائص ينفرد بها عن باقي المجتمعات منها؛ استخدام المعرفة كمورد اقتصادي من خلال استغلالها والانتفاع بها خاصة بتواجد اتجاه متزايد نحو استخدام المعرفة للعمل على تحسين الاقتصاد الكلي للدولة، كذلك الاستخدام المتناهي للمعرفة بين الجمهور الذي يستخدم المعرفة لممارسة حقوقه ومسؤولياته، فضلا عن إنشاء نظم المعرفة التي توسع من إتاحة التعليم والثقافة لكافة الأفراد وبهذا تكون المعرفة عنصرا لا غنى عنه في الحياة اليومية لأي فرد" [3] .

---

(1) تقرير التنمية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة، 2003، ص03

(2) عبد الهادي محمد فتحي، أسس مجتمع المعلومات و ركائز الإستراتيجية العربية في ظل عالم يتغير، دراسات عربية في المكتبات و علم المعلومات، مجلد 4، عدد 3، سبتمبر 1999، ص 08.

(3) محي الدين حساسنة، إقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات،2004 ص01.
www.doc.abhatoo.net/article.php3

نستنتج من جملة هذه التعريفات أن مجتمع المعرفة[1] يتميز بعدة سمات تحدده ومن أهمها:

- أن مجتمع المعرفة يتحدد بمدى قدرته على نشر المعرفة و تخزينها و توظيفها.
- استخدام المعرفة كمورد اقتصادي.
- الاستخدام اللامتناهي للمعرفة بين الجمهور الذي يستخدم المعرفة لممارسة حقوقه.
- استخدام المعرفة للعمل على تحسين الاقتصاد الكلي للدول.
- هو المجتمع الذي يتعامل مع المعرفة بأسلوب مستمر، متطور وفعال.
- هو مجتمع الثورة الرقمية التي أسهمت في تغيير العلاقات في المجتمعات المتطورة، حيث أصبحت المعلومة والمعرفة سمة ومقياسا لمعنى القوة والتفوق في صياغة أنماط الحياة وضاعفت من سرعة التراكم المعرفي.
- هو الإحاطة بالشيء وإدراك حقيقته، كما أنها مزيج من المعلومات التراكمية التي يمكن استخدامها في مجالات الحياة لتحقيق أهداف معينة ، كما يعرف المجتمع على أنه ذلك الإطار الذي ينمو فيه الفرد فيؤثر فيه ويتأثر بحراكه وديناميكيته.
- هو المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي؛ الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة وصولا لترقية الحالة الإنسانية و بالتالي إقامة التنمية الإنسانية.
- هو في نفس الوقت منظومة وحركة ديناميكية في الفكر والإبداع والعمل، من أجل تحقيق التنمية، يتفق ذلك مع توجهات البنك الدولي في تقريره عن التنمية الدولية سنة 1988 والذي كان عنوانه " المعرفة من أجل التنمية".

---

(1) المسلم لؤي بن أحمد، أهمية الحفاظ على المعرفة والخبرات المكتسبة، 2004، ص 11.

www. Arabiyat.com/forums/archive/topic/9038

- هو ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره واتخاذ القرارات السليمة، كما أنه ذلك المجتمع الذي يتعامل أفراده ومؤسساته مع المعلومات بشكل عام وتقنية المعلومات والاتصالات بشكل خاص في تسيير أمور حياتهم في مختلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية.
- في مجتمع المعرفة يحظى التعليم والثقافة والاتصال واستخدام الذكاء الاصطناعي وتأهيل الإنسان بمناهج ومحتويات برامج الرقمنة بمكانة أساسية حتى يصبح فعالا ومبدعا في مؤسسات تعمل على زيادة الإنتاج وتفعيل آليات التفكير والتجديد والاختراع.
- هو ذلك المجتمع الذي يقوم بنشر المعرفة عبر التعليم و تقنيات الاتصال الحديثة وإنتاجها عبر مراكز البحوث المتعددة وتوظيفها في جميع مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتربوي والسياسي.
- هو المجتمع الذي تتاح فيه الاتصالات الكونية وتنتج فيه المعلومات بكميات ضخمة، كما توزع توزيعا واسعا وتصبح فيه المعلومات والمعارف قوة لها تأثيرا على الاقتصاد وهو الذي يعتمد في تطوره ونموه بصورة رئيسة على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال، أي أنه يعتمد على ما يسميه بعضهم بالتقنية الفكرية، تلك التي تضم سلعا وخدمات جديدة مع التزايد المستمرللقوة العاملة المعلوماتية التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات.

فإن المقصود بمجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع المبني على المعرفة[1] انطلاقا من:

- نشر المعرفة من خلال مجموعة من الآليات و في مقدمتها التعليم و التدريب.
- اعتماد مناهج التعليم المؤدي إلى الإبداع وبراءات الاختراع توسيع المكتبات.
- استيعاب المعرفة، تعميمها وتوظيفها.

---

[1] نجم عبود، المرجع السابق، ص 14

- نمو قاعدة البحث العلمي والتكنولوجي بتدعيم وتشجيع النشر العلمي.
- الإعلام الهادف من خلال شبكة المعلومات وقاعدة الاتصال المتاحة للجميع.

ناهيك عن ركائز لابد من توفرها في بناء مجتمع المعرفة تتمثل في:

أ- **الانفجار المعرفي:** يتسم مجتمع المعرفة بتوافر وتشجيع مستوى عال من التعليم والنمو المتزايد في قوى العمل التي تملك المعرفة وتحقق سرعة الابتكار والتجديد والتطويركما يتسم بالاحتفاظ بأشكال المعرفة المختلفة في بنوك للمعلومات، وإمكانية إعادة صياغتها وتحويلها إلى خطط تنظيمية معقدة، بالإضافة إلى استغلال مراكز البحوث، بحيث تكون قادرة على إنتاج المعرفة بشكل متكامل يحقق الاستفادة الشاملة من الخبرات المتراكمة داخل المجتمع.

ب- **سرعة الاستجابة للتغير:** يتسم مجتمع المعرفة بالتحول في أدوار مؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتبتعد عن أدوارها التقليدية، بحيث تصبح تمارس دور هيئات المراقبة التي تسهر على اكتشاف وعرض التيارات والاتجاهات السلبية التي تهدده المجتمع، الذي أصبح متفتحا وقد تحوله بعيدا عن أهدافها، كما يتسم مجتمع المعرفة بتغير طبيعة الوظيفة والعمل، الذي يشمل مفاهيم متطورة مثل الجامعة الافتراضية و العيادة التي تقدم الاستشارات والعلاج عن بعد، والتجارة الإلكترونية والعمل في المنزل على أن تتصف بأعلى مستوى من الجودة والكفاءة.

ت- **التطور التكنولوجي:** إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من أساليب والنظم المقدمة تلعب الدور الرئيس في مجتمع المعرفة، فهي التي تساعد على قيام مجتمع المعرفة وتدعم خصائصه ومقوماته، حيث يتسم مجتمع المعرفة بسرعة اكتساب القدرات والمعارف الجديدة بالإضافة إلى توافر نمط من التكنولوجيا الأحدث والأحسن آداءًا والأقل سعراً والأصغر حجماً والأخف وزناً والأكثر تقدماً وتعقيداً والتي تتطلب نمواً متزايداً في القدرات البشرية التي تضم العلماء والمطورين والتقنيين، إن مجتمع المعرفة هو مجتمع قادر على إنتاج

البرمجيات وأشكال المعرفة المختلفة وليس فقط استخدام أوحتى إنتاج المعدات أوالأجهزة في الحصول على المعرفة.

ث- **التنافسية وزوال الحدود الجغرافية**: التنافس في عاملي الوقت والعمل في كل من مواقع مجتمع المعرفة هو السمة الأبرز له ولا توجد به حدود زمنية أوفواصل جغرافية لتوفير الخدمات والمنتجات.

وفي ضوء ما سبق وحسب التقرير العالمي لليونسكو[1] " نحو مجتمعات المعرفة " يمكن استخلاص ما يلي:

- لا تقتصر مجتمعات المعرفة على مجتمعات الإعلام ولا يمكن اعتبار المعرفة مجرد سلعة فقط.
- الحد من الفجوة الرقمية، إذ أن الفجوة الرقمية غالباً ما تقترن بفجوة معرفية.
- ستلعب المعرفة دوراً متزايداً في النمو الاقتصادي في بلدان الشمال كما في بلدان الجنوب كما أنها تشكل أحد أسس التنمية البشرية المستدامة.
- يشكل ازدهار مجتمعات المعرفة فرصة جديدة للتنمية بالنسبة إلى بلدان الجنوب، طالما أنه لا يؤسس لوضع يصب في مصلحة بلدان الشمال فقط.
- ليس هناك من نموذج وحيد لإنشاء مجتمع المعرفة، بل يجب أن تكون مجتمعات المعرفة تعددية و أن تعترف بتنوع الثقافات المعرفية، كما يقع على كل مجتمع التركيز على قيمة المعارف المحلية و الأصلية التي يكتنز بها.
- لن تؤدي مجتمعات المعرفة رسالتها ما لم تؤسس فعليا قاعدة لأخلاقيات التعاون وتتحول إلى مجتمعات لتقاسم المعرفة.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة 2009، مرجع سبق ذكره،ص76-79

وعموما يتسم مجتمع المعرفة بالخصائص التالية[1]:

- مجتمع المعرفة يعني تأسيس نمط إنتاج المعرفة عوضا عن هيمنة نمط الإنتاج الريعي الذي تشتق القيمة الاقتصادية أساسا من استغلال المواد الخام.
- تتضمن مجتمعات المعرفة سياقا مجتمعيا مواتيا لنشاط منظومة المعرفة، بحيث يتأسس فيها "ثقافة معرفية" تسمح باكتساب المعرفة وتوظيفها ونشرها.
- في مجتمع المعرفة يعتبر نشر وإنتاج المعرفة استثمارا استراتيجيا.
- إقامة بنية مجتمعية مواتية لاحتضان نشوء رأسمال معرفي وتوظيفه بكفاءة الأمر الذي يتطلب توطين العلم كسبيل لإنتاج المعرفة.
- ضرورة توظيف كل هذه المعطيات في إطار يخدم الإنسان والمجتمع وبالتالي البشرية جمعاء، من أجل تحقيق التنمية الشاملة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

I-2 - متطلبات بناء مجتمع المعرفة

لابد من توفر بعض المتطلبات من أجل بناء مجتمع المعرفة وتتمثل في الآتي [2]:

- كل مؤسسات الدولة مدعوة للإسهام في التمهيد وتيسير الطريق نحو المجتمع المعرفي وذلك بمساهمة كافة قطاعات المجتمع دون استثناء على أن ألا تكون المعرفة حكرا على فئة بعينها.
- وضع سياسات تتسم بالشفافية وتشجع على المنافسة في بعض المجالات المهمة مثل التعليم و التدريب وإقامة مراكز بحثية لإنتاج وابتكار أفكار جديدة.
- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى من خلال تشجيع وتحفيز جهود الترجمة، من وإلى وجود ثقافة معرفية متميزة في المـجتمع تساندها وتشجـعها وتبرزها وتـحترم قـدرات التـفكير والإبـداع.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة، نفس المرجع السابق. ص82
(2) المرجع السابق ص84

- توطين العلم في جميع النشاطات المجتمعية، بوضع أهداف طموحة بما يسهم في تقوية ودعم التماسك والتجانس في المجتمع وتأهيل أفراد المجتمع من أجل استثمارها و استخدامها في المعرفة.
- الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وأجهزة الحاسوب وشبكة الإنترنت وإتاحته للأفراد والمؤسسات والأجهزة الحكومية بتكاليف معقولة واستغلالها في مجالات اقتصاديات المعرفة والتجارة الإلكترونية العالمية والحكومة الإلكترونية.
- تشجيع المشاركة الإيجابية للشباب وتسليحهم بالمعارف والمهارات وتوفير التعليم ولتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إعدادهم للمشاركة الكاملة والفعالة في مجتمع المعرفة.
- التنبه لمواجهة جرائم القرصنة وانتشار فيروسات الإعلام الآلي وإساءة استخدام واستغلال المعلومات الشخصية التي تشكل تهديدا خطيرا للاقتصاديات القائمة على المعلومات في مجتمع المعرفة بالإضافة إلى حماية الخصوصية وضمان وجود بنية تحتية آمنة، أي مواجهة الجريمة الالكترونية.
- تعزيز فعالية السياق التنظيمي لإنتاج المعرفة بما يضمن قيام نسق للابتكار يقوم على الإدارة التي ترتكز على الكفاءة والتأهيل العالي لنقل التقنية واستيعابها وزيادة الإنتاج المعرفي.
- تعتمد قدرة بلد ما على الاستفادة من مجتمع المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى مجتمع تعليمي، حيث يكون الأفراد والشركات قادرين على إنتاج الثروة حسب قدرتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع والتنمية البشرية.
- .إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده و إجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، انطلاقا من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم العالي والتعليم المتواصل، مع توجيه الاهتمام نحو مراكز البحث العلمي.

I-3 - ملامح مجتمع المعرفة

تطورت المجتمعات الإنسانية حتى وصلت إلى مجتمع المعرفة، فكانت أولى مراحل التطور مرحلة المجتمع الزراعي، ثانيا مرحلة المجتمع الصناعي وثالثا مرحلة المجتمع ما بعد الصناعة وها هي تحمل في طياتها ملامح أخذت بالظهور والبروز بشكل متسارع عن طريق التقدم التكنولوجي وتفشي المنفعة المعلوماتية الذي أدى إلى انفجارا المعرفيا مكثفا وسريعا، ما أنشأت عنه بنية تحتية معلوماتية تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأجهزة الحاسوب وشبكة الإنترنت التي أصبحت متاحة للجميع وطورت صناعة المعلومات التي هيمنت على البنى الجديدة على مستوى اقتصاديات الدول وحققت درجات متقدمة خاصة في ميادين الإبداع المعرفي الذي أريد منه المساهمة في إعادة النظر في طرق الاستهلاك وإنتاج الطاقات المتجددة من أجل بلوغ التنمية المستدامة، كل هذه الملامح مهدت الطريق بقيام مجتمع المعرفة والذي يمكن أن نلخص أهم ملامحه في الوقت الحالي في النقاط التالية [1]:

- الانتقال إلى عصر الإنتاج الكثيف و المكثف للمعرفة.
- العمل على توجيه الاستراتيجيات نحو بلوغ المعرفة.
- الاجتهاد في تطوير الإدارة التعليمية و المدرسية على جميع الأطوار.
- يتميز مجتمع المعرفة بتواجد فئات كبيرة تتعامل مع المعلومات وتعمل بها والتي أصبحت مطلوبة بشكل واسع، كما تمثل الآن أغلبية القوى العاملة.
- التحول النوعي الواضح في تركيبة الموارد البشرية.
- زيادة الاهتمام بالرأسمال الفكري.
- الزيادة المطردة في كمية المعلومات المنتجة التي أصبحت تحمل داخل أوعية كالأقراص المضغوطة والأوعية الممغنطة وغيرها من الأجهزة المتطورة بعيدا عن الأشكال التقليدية.

---

(1) د. ربحي مصطفى عليان،مجتمع المعرفة، قسم علم المكتبات و المعلومات، كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية-عمان، الأردن،2008، Rebhi1954@ yahoo.com

- تنظم أجهزة المعلومات المعاصرة وتدار عن طريق استخدام التقنيات المتطورة بدلا من المهام اليدوية أوالميكانيكية.
- الانفتاح على الأدوات المعلوماتية بشكل ملحوظ.
- التراكم المعرفي بمعدلات هائلة و سريعة.
- تجدد المعرفة الإنسانية في دورات قصيرة.
- لم تعد المعرفة حبيسة الكتب والمكتبات ودوائر المعرفة.
- العمل على توجيه الاستراتيجيات نحو بلوغ المعرفة.
- الاجتهاد في تطوير الإدارة التعليمية المدرسية على جميع الأطوار.
- التواصل الغير منقطع بين الأفراد والجماعات والمؤسسات في مجال التبادل المعرفي.
- التوجه شيئا فشيئا نحو منظومة إلكترونية.

II– الدعائم البنيوية لمجتمع المعرفة

II-1 - إعداد الرأسمال بشري

مهما أنعم الله علينا من ثروات طبيعية فستظل الثروة البشرية -العقل- هي الأسمى وهي المحرك الأساسي لتسيير شؤون البشرية، و لذلك أنعم الله علينا في أول آية أنزلت على الخلق، في قوله تعالى: " **اقرأ باسم ربك الذي خلق...**"سورة العلق.

يُعد الاستثمار في الطاقة البشرية وتطوير التعليم السبيل الأمثل للحصول على ثمارٍ من العقول البشرية المؤهلة وذلك من خلال العمل على خلق وتطوير الرأسمال البشري كمًا ونوعًا و ليه تسعى معظم الدول اليوم إلى خلق وتطوير المناخ المناسب للمعرفة[1].

من جهته يحتل التعليم مكانة بالغة الأهمية في التنمية سواء من الناحية الاقتصادية أوالاجتماعية وذلك برفع الإنتاج والارتقاء بجودة السلع والخدمات وتكوين الأفراد

---

(1) سليمة حافيظي، التكوين الجامعي و احتياجات الوظيفة، دراسة حالة الإطارات الجامعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2005، ص 119.

والذين من جهتهم يلعبون دورا فعالا في تطبيق المشاريع والبرامج التنموية انطلاقا من المعرفة التي يكتسبها الأفراد في التحكم في العلوم والتكنولوجيا بكفاءة وفاعلية وذلك برفع مستويات التكوين والتوظيف وبناء قوى عمل تتسم بالجودة وبالتالي رفع مستويات معيشية وبلوغ التنمية الشاملة. ولأن الموارد البشرية هي القاعدة والركيزة المحورية في كل التعاملات الحاصلة والمطلوبة في هذا العصر، زاد الاهتمام والإنفاق على التعليم وتطوير برامج التكوين واكتساب المهارة العلمية والفنية من أجل تشكيل رأسمال بشري والذي يمثل مؤشراً على الأهمية والضرورة في نفس الوقت التي توليها الدول بغرض إيجاد مكانة لها في هذا العالم وعليه وضعت معظم الدول والحكومات ميزانيات سخية لتمويل التعليم وبخاصة التعليم العالي ولأن إنتاج وجودة العمل تدل على نوعية التعليم والتكوين كماً ونوعاً، التي تدخل في تحديد أوجه النشاط المعرفي التي تصحب مجتمع المعرفة، وهي ثلاثة مراحل [1]:

أولا/ نشاط توليد المعرفة: وهو البحث العلمي، الإبداع، الابتكار والإسهام المعرفي.

ثانيا/ نشاط نشر و اكتساب المعرفة: وهو التعليم، التدريب وتعميم المعرفة.

ثالثا/ نشاط توظيف المعرفة: وهو توظيف المؤهلين وتوظيف الإنتاج المعرفي.

فكان لابد على الدول من بلوغ أهداف الألفية من أجل تكوين الرأسمال البشري الذي يدخل في مرحلة نشاط توليد المعرفة من خلال محاربتها للجهل والأمية لتحقيق تنمية شاملة، بالإضافة إلى التركيز على الحق في التعليم ومعرفة القراءة والكتابة وتوسيع المدارس للجميع وتلقين التعليم الفني والمهني، ثم الدخول في مرحلة نشاط نشر واكتساب المعرفة وذلك بالقدرة على الترجمة ومعرفة اللغات وبناء المكتبات وفتح المجال للانترنت مع التركيز على تطوير التعليم العالي ومراكز البحث المتخصصة في العلوم والتقنية والاهتمام بالطلبة النوابغ في مجال الرياضيات والعلوم والهندسة...إلخ.

---

[1] الشمري هاشم و الليثي ناديا، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر و التوزيع،لبنان ط 1، 2008، ص 260.

و بالتالي لابد من الاهتمام بعاملين مهمين في صناعة المعرفة، و هما[1]:

- **العامل الأول** هو التعليم المستمر: بحيث يجب توافر المهارات التربوية والتعليمية بدرجة عالية بجانب معرفته القوية واستيعاب العميق للمحتوى وطرق التدريس.
- **العامل الثاني** هو التقييم المستمر: يتمثل في تجديد وتطوير الذات لأن تكون على دراية بالممارسات التربوية العالمية وحتى تصبح قادرة على تبنّي أفضل الممارسات.

لكن ذلك يتطلب توفر مجموعة من القواعد الضرورية لقيام المعرفة وهي[2]:

- جودة نظام التعليم.
- جودة مخرجات العلوم والرياضيات.
- جودة كليات الإدارة.
- استخدام الإنترنت في المدارس.
- وجود مراكز بحث و تدريب محلية متخصصة.
- مدى الاهتمام بتدريب الموظفين.
- الاهتمام بهجرة الأدمغة.
- وجود المهندسين والعلماء.
- جودة المعاهد والمخابر البحثية.

ولأنه لا توجد تنمية بشرية بدون تنمية معرفية، فالتعليم والتنمية المعرفية يجب أن تبدأ من الطفولة المبكرة، كما يجب صقلها ومتابعتها باستمرار وذلك بالاعتماد على مدى تفعيل ومستوى فاعلية النشاطات المعرفية؛ من توليد للمعرفة عن طريق البحث العلمي ونشرها بالتعليم والتدريب المستمر والاعتماد على الإمكانيات التكنولوجية ووسائل الاتصال المتطورة، ثم توظيف المهارات والاستفادة من معطياتها في تقديم المنتجات والخدمات الجديدة أوالمتجددة بغية بلوغ التنمية المنشودة.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2009 ،ص102

(2) نفس المرجع السابق. ص111

ونحن نعيش في عصر التطور التكنولوجي والانفجار المعرفي والتغير المستمر والمتسارع، سيما مع انتـشار نظم الاتـصالات والاستـعمال المتزايد للحـاسوب والتوسـع في اسـتخدام شبكة الإنـــترنت، مما أدى إلى تزايد الأهمية بالـتربية المعلوماتية ومحو الأمية الرقمية من خلال توفير بيئة معرفية تعليمية تدريبية ذات جودة عالية.

كما أصبح من الضروري توظيف تقنية المعلومات والأنترنت في التدريب والتعليم، الأمر الذي ساهم في زيادة الاهتمام بالمعرفة والتقنية والمعلوماتية، بوضع برامج ومناهج قائمة على آليات واضحة ومتطورة تنسجم مع المتغيرات المتسارعة من جهة و التفتح على الرأسمال الفكري من جهة أخرى، كون الرأسمال البشري يقوم على الكفاءة وإدارة المعرفة، من خلال تنفيذ الهياكل والعمليات ونظم المعلومات وتنمية مهارات البحث العلمي وتنمية الموارد البشرية المؤهلة وتحديث التعليم من أجل بلوغ مجتمع معرفي.

II-2 - استخدام التكنولوجيا و توجيه التطور التكنولوجي

أ- **استخدام التكنولوجيا**: يشهد العالم ارتفاعاً حاداً في الكثافة المعرفية على جميع الأصعدة مدفوعاً بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسارع خطى التقدم التكنولوجي والتي طورت الأنشطة الاقتصادية على وجه الخصوص سيما أمام عولمة الشؤون الاقتصادية وذلك يرجع إلى سببين رئيسيين هما:

- ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أدت بزوال الحدود الجغرافية.
- لتخفيف من القيود التجارية على المستويين الوطني والدولي التي عززت من التنافسية الاقتصادية المعرفية.

فانتشر ما يعرف باقتصاد المعرفة الذي يعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنه وعلى العكس من الاقتصاد التقليدي المبني على الإنتاج، أين تلعب المعرفة دورا أقل وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج

التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أي الاعتماد على الرأسمال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة. ففي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع فيه المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة، متمثلة في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والرفيعة وتعد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات القاعدة التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المرتكزة على المعرفة وتتألف عناصر هذا المحور من أدوات المعلومات والاتصالات حيث الهواتف التقليدية، و المحمولة وعدد الحواسيب الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية والتي تعد معيارا على مقدار توظيف تقنية المعلومات في الدخول إلى الإنترنت أوالتطبيقات الميدانية في مجال استخدام التكنولوجيا. يضاف إلى ذلك أنواع تقنيات المعلومات السائدة في البيئة الوطنية التي تسهم في الاستثمار الأمثل لتدفق المعلومات. كذلك يؤخذ بعين الاعتبار مستوى سيادة خدمات الحكومة الإلكترونية وحجم الإنفاق عل البنية التحتية للمعلومات.

إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت تشكل كثافة عالية في الإنتاج بحيث زاد اعتماده بصورة واضحة على المعلومات والمعارف؛ فنحو أكثر من 70 في المائة من العمال في الاقتصاديات المتقدمة هم عمال معلومات فالعديد من عمال المصانع صاروا يستخدمون عقولهم أكثر من استخدامهم أيديهم.

ففي هذا الإطار، جدير بالذكر أن مجموعة البنك الدولي كانت قد طرحت في نهاية جويلية 2012 إستراتيجية[1]جديدة طموحة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك لمساعدة البلدان النامية على استخدام هذه التكنولوجيا في تغيير خدماتها الأساسية وتدعيم الابتكارات ومكاسب الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية. تعكس هذه الإستراتيجية ما شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تغييرات سريعة خلال العقد الماضي، بما في ذلك الزيادة في استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت

(1) البنك الدولي: http://www.worldbank.org/ieq،ص162

والانخفاض الكبير في أسعار أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الإنترنت المحمولة، وزيادة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي.

ووفقا لهذه الاستراتيجية الجديدة فإن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ستتيح قدرتها في مجال التأمين لتسريع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالبلدان ذات الاقتصادات الهشة، لا سيما البلدان الفقيرة والبلدان السائرة في طريق النمو، حيث ستكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملاً أساسياً للتنمية من مكافحة الفقر ومحاربة البطالة وتوفيرالصحة و محاربة الأمية ونشر التعليم وتبادل المعارف.

وعليه تم توجيه مساندة مجموعة البنك الدولي إلى ثلاثة مجالات ذات أولوية [1]:

1. التحول الذي جعل التنمية أكثر انفتاحاً وأكثر خضوعاً للمساءلة وتحسين الخدمات، على سبيل المثال فسح المجال للمواطن بالقيام بتقديم معلومات تقييمية إلى الحكومة واستقبال المعلومات من مقدمي الخدمات.
2. الربط والتوصيل الذي يسمح بزيادة إمكانية الوصول الميسور التكلفة إلى تكنولوجيا النطاق العريض، بما في ذلك للنساء والمواطنين المعاقين والمجتمعات المحلية المحرومة والسكان في المناطق النائية والريفية .
3. الابتكار الذي يؤدي إلى تطوير صناعات خدمية تنافسية تستند إلى تكنولوجيا المعلومات و تشجيع الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف قطاعات الاقتصاد مع التركيز على إيجاد فرص الإدماج والعمل، خاصة للنساء و الشباب.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت تكنولوجيا تلبي الأغراض العامة وهي بذلك ذات أثر على الاقتصاد بأسره. وهي تدخل نموذجا جديدا لتشكيل الأنشطة الاقتصادية، محدثة تغييرا جذريا في نهج التكنولوجيا من أجل التنمية.

---

(1) الأكسوا، مرجع سبق ذكره، ص206

وعليه، يمكن تلخيص الجوانب الرئيسية لهذا النموذج الجديد على النحو التالي[1]:

أولا: إن الأثر الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون من حيث المؤثرات الخارجية والآثار غير المباشرة بفعل استخدامها وتطبيقها في مختلف قطاعات الاقتصاد أكبر من مساهمتها المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي كقطاع من قطاعات الإنتاج.

ثانيا: إن أحد أهم المؤثرات الخارجية هو النمط الجديد لتنظيم الإنتاج والاستهلاك الذي يفضي إلى خفض التكاليف وتسريع الاتصالات بين الوكلاء الاقتصاديين وتحسينها. وفيما يتعلق بالدول النامية فإن هذه الابتكارات تكون قد أتاحت فرصا جديدة للاندماج في سلم القيمة العالمية لتنويع أنشطة الإنتاج والصادرات. وفي الوقت ذاته تسهل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استحداث شبكات وزيادة تبادل المعلومات محليا وعالميا.

ثالثا: إن وتيرة الاختراعات المتسارعة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد قلصت بشكل كبير تكاليف الحصول على هذه التكنولوجيات. وقد سمح ذلك بإضفاء طابع ديمقراطي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإقبال عليه من قبل الفقراء الذين يستخدمونها لتحسين سبل عيشهم، كما سهل الأخذ بهذه التكنولوجيات في برامج الحد من الفقر.

رابعا: إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أوجدت خدمات جديدة في شكل التجارة الإلكترونية والتمويل الإلكتروني والإدارة الإلكترونية ...الخ. وهذه الخدمات الجديدة يمكن أن تساهم في زيادة الفعالية الاقتصادية، غير أن تحديات أخرى قد تنشأ فيما يخص مسألتي الثقة والأمان في المعاملات التي تولدها هذه الخدمات الإلكترونية الجديدة.

---

[1] الأكسوا، مرجع سبق ذكره. ص209

خامسا: إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطلب مهارات وأن التعليم والتدريب يكتسيان مزيدا من الأهمية في بناء اقتصاد المعرفة الذي تمثل فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة لا غنى عنها.

سادسا: إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدت إلى ظهور أنماط جديدة لتقاسم المعارف والإنتاج الجماعي للأفكار والابتكارات، عادة ما تتخطى نظام تسجيل الملكية الذي تتيحه حقوق الملكية الفكرية. ونماذج "الإتصال المفتوح" هذه سواءا في أنشطة من قبيل المصادر المفتوحة للبرمحيات، أوالابتكارات المفتوحة أواقتران المعارف المشتركة، وأصبحت منتشرة جدا وواعدة من حيث نشر المعارف بسرعة إلى البلدان الأقل تقدما. ففي سنة1990 قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية من جانبه تقريرا عن التنمية البشرية بمبدأ التنمية البشرية الذي أصبح البديل الأساسي لرؤية التنمية التي تتعامل مع النمو الاقتصادي، خاصة وأن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آخذة في التوسع والانتشار في العالم النامي حاملة معها الأمل في تحقيق نهضة تكنولوجية كبرى ستساهم في تحديث اقتصاديات الدول النامية بسرعة .

فكل دول العالم الثالث، تواجه تحديات جديدة إلى جانب القضايا والمشاكل المتراكمة والتي تزيد في اتساع الفجوة العلمية وفجوة نظم المعلومات والفجوة التقنية، مما يستدعي صياغة استراتيجيات جديدة تراعي التركيز على تكنولوجيا المعلومات، كأساس للتنمية الشاملة، خاصة وأن هذه الدول تعاني من ضعف الكفاءة وهذا بدون استثناء، حتى وإن كان بدرجات متفاوتة، فهي بلدان تقع في خانة البلدان المستهلكة للتكنولوجيا، الأمر الذي زاد في مشاكلها الاجتماعية وعرقل مسيرة التنمية المستدامة، والتي تتطلب تفكيرا إبداعيا و مهارات عالية، إلى جانب ضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والمتمثلة في شبكات الاتصال ونظم التقييس واليد العاملة المدربة والمؤهلة.

ضف إلى ذلك عن عدم ملائمة التشريعات للانفتاح على مستجدات العصر وغياب سياسات علمية واتجاهات واضحة المعالم تسير جنبا إلى جنب مع الخطط التنموية، من

أجل استحداث المعارف ونشرها وتوظيفها وهو ما ينبغي أن يشكل الأساس لاستراتيجية ترمي إلى تحقيق النمو المستدام.

ب- **توجيه التطور التكنولوجي:** ينظر إلى توجيه التطورات التكنولوجية اليوم على أنها السبيل الرئيسي في تحسين النمط المعيشي للإنسان، مما جعلها تحظى بأهمية بالغة في العصر الحديث، سيما في مواجهة المشاكل البيئية الراهنة التي خلفتها الثورة الصناعية والتي ترتبت عنها أخطار التلوث والاحتباس الحراري إلى خطر التجارب والحروب النووية، في الخمسينات والستينات، أين كان ينظر للتقدم التقني والتكنولوجي بعين التفاؤل، فكان الاقتصاد العالمي قائما آنذك على التطور التقني والتكنولوجي، كانت البشرية تستعد للقيام بأولى محاولاتها لغزو الفضاء، إضافة إلى اكتساب الطاقة النووية التي أصبحت مصدر للطاقة الرخيصة، فحينها كان للتقدم العلمي والتكنولوجي الدور الأساسي لبلوغ العالم المتحضر. وسريعا ما أصبح التغير التكنولوجي ملحاً في العديد من مناحي الحياة ولذلك لا عجب أن ينشأ جدال بشأن إسهام التكنولوجيا في المشاكل التي تواجه العالم و في إيجاد الحلول الممكنة لها بواسطة التطور العلمي والتكنولوجي، ففي السبعينات مثلا تجلى أثر ذلك حيث اجتاحت الاقتصاد العالمي سلسلة من الهزات وظهرت عدة مشاكل اجتماعية خطيرة وعندما تفاقمت حدة هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، تبين حينها أن هناك ضرورة نحو تغيرات جذرية ينتقل العالم بموجبها من نمو اقتصادي سريع وطاقة وثروات طبيعية إلى سياسات جديدة سوف تفرض على البشرية لا محالة.

كما اتضح أن للتكنولوجيا فوائد ومساوئ، بدأت تظهر آثارها وأصبحت تقابلها تكاليف اجتماعية و بيئية خطيرة، مثل التلوث البيئي و الإفراط في استعمال الطاقة النووية والاعتماد المتزايد على موارد غير قابلة للتجديد التي لحقت بالتوازن البيئي، زيادة على ذلك أن المهارات التكنولوجية أثبتت قصورها أمام المشاكل الاجتماعية والثقافية التي أفرزها التطور التقني والتكنولوجي، خاصة في دول العالم الثالث التي سارعت في استيراد أساليب تكنولوجية لم تكن مستعدة لها وهذا مباشرة بعد استقلالها لتحقيق

نهضتها التنموية الاقتصادية. وسريعا ما ووجهت بحقيقة تلك السياسات التي لم تقدم إلا فائدة قليلة، فبينما ازدادت معدلات النمو الاقتصادي كما كان متوقعا في العديد من الدول النامية، ازدادت معها معدلات الفقر والبطالة، كما ازدادت أيضا المشاكل البيئية والاجتماعية و السياسية والثقافية التي ترتبت عليها لاحقا.

وبالإضافة إلى ذلك وجدت البلدان النامية نفسها في تبعية من نوع جديد غير قادرة على مواجهتها لافتقارها إلى القدرة التكنولوجية الذاتية، إذ نجد أن معظم الدول النامية تستورد الأساليب التكنولوجية اللازمة للتنمية الصناعية والزراعية وتدفع مبالغ مالية كبيرة في مقابل هذه الأساليب وبالتالي تصبح تابعة تكنولوجياً للدول الصناعية، حيث نجد أن هذه الأساليب التكنولوجية تنشأ في ظل المناخ الاقتصادي والحضاري للعالم الصناعي والتي لا تناسب دائماً احتياجات العالم الثالث ومناخه الاجتماعي والثقافي وحتى البيئي. فكان لابد أولا أن يتم الإلمام الشامل والفهم الصحيح لأسلوب تطور التكنولوجيا وتطبيقها من جهة ومن جهة أخرى الأخذ بعين الاعتبار القوى المشكلة لتطور التكنولوجيا، فهي عوامل رئيسية في تحديد نظام المجتمع، حيث تعتبر التكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ من نواحي الحياة، كون التغيرات التكنولوجية تأثر على التغيرات الاجتماعية.

وعليه يجب التفطن لهذه المعطيات والعوامل لتفادي المشاكل التي وقعت فيها الدول النامية بصفة خاصة. ولأن التطور التكنولوجي هو عملية في غاية من التعقيد بالنسبة للدول النامية من ناحية التطورات التقنية والفنية العالية وكذلك من ناحية أن التكنولوجيا تحدد التغيرات الاجتماعية، فلقد اتجهت الصناعات الحديثة في العالم الثالث إلى تقسيم و تدمير الصناعات المحلية الصغيرة ما انجر عنها زيادة فقر هؤلاء الذين لا يعملون بها، فالأساليب التكنولوجية الجديدة التي تعرض على مجتمع ما سوف تغير الطريقة التي يعمل بها هذا المجتمع إيجابا أو سلبا، إذ يعتبر المجتمع نتاجاً لتكنولوجيته. فالتكنولوجيا تنمو وفقاً لديناميكيتها الخاصة وبالتالي تحمل في أعقابها تغيرات اجتماعية. لقد أفرزت التكنولوجيات الجديدة خلق للحوافز الاقتصادية والهيمنة

التكنولوجية في ظل بيئة جديدة تتسم بالمنافسة في زيادة كفاءة الشركات في البحث عن الإمكانات التكنولوجية للمنتجات والوسائل الاستهلاكية الجديدة التي يمكن تسويقها وبيعها لتحقيق الربح، من خلال تطبيق وتطوير الأساليب التكنولوجية التي سوف تقلل من تكاليف الإنتاج وتستحوذ على قدر أكبر من السوق العالمية.

وبالرغم من أن القوى الاقتصادية تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل التطور التكنولوجي، إلا أن جملة هذه المعطيات ساهمت بقدر كبير في التغيير التكنولوجي والعلمي والأساليب التعليمية التي تم تطويرها وتمويل البحث العلمي، فالقوى الاقتصادية وحدها غير كافية لدفع التطور التكنولوجي، لذلك نجد أن للحكومات دور أساسي في توجيه وتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة والقوانين المنظمة وتحديد حصة مالية مباشرة من أجل التطور التكنولوجي، فأجهزة الحكومة تقوم بتمويل جزء كبير من الأبحاث العلمية التي تصب لصالح المشاريع التنموية، كما أنها تقدم دفعة كبيرة لاختراع التكنولوجيات الجديدة، والتي تساهم في تكاليف تعليم وتدريب العلماء والمهندسين، وعليه فإن العصر الحديث يتجه نحو تطوير أنظمة تكنولوجية متزايدة التعقيد و التي سوف تعمق من الهوة بين العالم المتقدم و العالم الثالث. و باعتبار أن التكنولوجيا هي: " جهد إنساني وطريقة للتفكير فى استخدام المعلومات والمهارات والخبرات والعناصر البشرية وغير البشرية المتاحة فى مجال معين وتطبيقها في اكتشاف وسائل تكنولوجية لحل مشكلات الإنسان وإشباع حاجاته وزيادة قدراته " [1] فهي تعرف في الآونة الأخيرة تطورا مذهلا وسريعا لم تعرفه البشرية من قبل، إلى درجة لا يمكن الاستغناء عنها، بل حتى أنها لاقت إقبالا واعتمادا في توفير حاجيات الإنسان المتعددة والمختلفة، إضافة إلى تحقيق مشاريع تنموية هائلة وضخمة أصبحت قاعدة للإقلاع الاقتصـــادي

---

(1) الأكسوا، ورقة عن مؤشرات العلم و التكنولوجيا و الابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، بيروت، سبتمبر 2008 ص21.

وزيادة الإنتاج وتطوير المجتمعات بفضل استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة كونها القوة الدافعة نحو التنمية، وبظهور التكنولوجيا النظيفة في السنوات الأخيرة، تم الانتقال إلى استعمال التقنية النظيفة والتخفيف من استهلاك الطاقة وتخفيض حجم الموارد الخام بهدف تحقيق التحول نحو القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الحديثة، بشكل يسمح بعقلنة استخدام الموارد الطبيعية والحد من التلوث وانبعاث الغازات السامة، ما يسمح هذا التطور التكنولوجي بتحقيق مبادئ التنمية المستدامة عن طريق التخفيف من استعمال الرأسمال الطبيعي وعقلنة أنماط الاستهلاك وترشيد أنماط الحياة مع تنويع مصادر الطاقة والتقليل من نسبة التلوث والحد من التبذير والتكاليف الاستهلاكية المفرطة.

بالإضافة إلى ذلك فإن التكنولوجيا الحديثة تسمح بزيادة الدقة في الإنتاج من خلال الالتزام بالمقاييس العلمية والمحافظة على الموارد القابلة للتجديد وابتكار تكنولوجيا جديدة تستخدم المعرفة العلمية.

ولأن للمجتمع المعرفي له دور في توجيه التكنولوجيا، فلا بد أن توجه توجيها صحيحا، أين يتم تحويل الأفكار إلى نتائج مفيدة تخدم البشرية جمعاء، من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية المنشودة وخاصة عندما تستغل كوسيلة لتنمية قدرات الإنسان، بغرض تمكينه من مواجهة المشاكل البيئية والسيطرة على قوانين الطبيعة وتحقيق الوفرة الإنتاجية والاعتماد على التقدم الصناعي الذي يخدم التقدم الاجتماعي، خاصة بعد أن ساهمت التكنولوجيا من خلال وسائل الاتصال الحديثة في نشر الأفكار والقيم الجديدة داخل المجتمع.

فلقد تطورت التكنولوجية بشكل مذهل و سريع جدا، أين أصبحت تتميز باستقطاب لم تلحظه من قبل، ففتحت آفاق جديدة أمام الإطارات المؤهلة و ذوي الكفاءات المهنية والتعليمية، و بهذا أصبحت العلاقة بين الفرد والتكنولوجية علاقة جد وطيدة ومتبادلة عن طرق اعتماده على الوسائل التكنولوجية الحديثة إلى درجة لا يمكن الاستغناء عنها، نتيجة ما حققته من إيجابيات على شتى الأصعدة، كونها تمثل ناتج التطور الكمي والنوعي عبر العصور وبحلول القرن الحادي والعشرين، طرحت التساؤلات حول

إمكانية المحافظة على النمو الاقتصادي المعتمد على التكنولوجية أمام المشاكل البيئية التي أصبحت تواجه العالم وعليه كان لابد من طرح علاقة التكنولوجية بالبيئة لأجل التنمية المستدامة[1].

فالتكنولوجيا اليوم تنحصر بين التكنولوجية المجسدة التي تتمثل إما في العمالة أوفي المعدات والآلات والتجهيزات الرأسمالية وفي السلع الاستهلاكية وبين التكنولوجية الغير مجسدة والتي تتمثل في المعرفة وتحويل نتائج البحوث العلمية المبتكرة إلى تطبيقات علمية وعملية مفيدة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

فالعمل بأساليب التقنية النظيفة والتي تكمن في التقليل من النفايات عن طريق التحكم في الانبعاثات الملوثة والاحتباس الحراري والتغير المناخي وترشيد استهلاك الطاقة وتخفيض حجم المواد الخام المستخدمة في العملية الصناعية لبلوغ تنمية تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الموارد الطبيعية للمحافظة على حق الأجيال القادمة .

وبالتالي العمل بتكنولوجيا تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة؛ اقتصاديا بخفض في استهلاك الطاقة والموارد بالنسبة للدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر واجتماعيا بالسعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وبيئيا بحماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

وبالتالي الدخول في تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

---

[1] الأكسوا، نفس المرجع السابق ص25.

ومن هنا تتضح الحاجة إلى تكنولوجية جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر، بالشكل الذي تتيح فيه مساهمة الابتكار التكنولوجي في أن يلعب دوره في بلوغ التنمية المستدامة والذي يمكن أن يتحقق من خلال ما يلي:

- يسمح الابتكار التكنولوجي بالحفاظ على الرأسمال الطبيعي باستعمال رأسمال متراكم برفع الفعالية الاقتصادية بالأساليب العلمية و التكنولوجية.
- تحويل أنماط الاستهلاك و أنماط الحياة بطريقة تسمح بتحسين نوعية المعيشة.
- تنويع مصادر الطاقة آنيا وذلك بأساليب نظيفة لتقليل نسبة التلوث وبأقل التكاليف.
- إنتاج بدائل من موارد أكثر فاعلية وبأرخص تكلفة وأقل تلوثا الشيء الذي يساهم في ارتفاع مرونة الجهاز الإنتاجي.
- تؤدي التكنولوجية الحديثة إلى زيادة الدقة في الإنتاج من خلال الالتزام بالمقاييس و المواصفات المحددتين وفق أصول علمية.
- الحفاظ على الاحتياجات الكامنة من الموارد القابلة للتجديد وذلك يساهم في الحفاظ على التكامل البيئي.
- ابتكار تكنولوجية ذات مواصفات للمحافظة على البيئة وذلك بتجنب التلوث.

انطلاقا من الاعتبارات ظهرت فكرة الإنتاج الأنظف لتحل فكرة التكنولوجيات عديمة النفايات وتعتبر فكرة الإنتاج الأنظف بأنه التطبيق المستمر لاستراتيجية بيئية وقائية متكاملة للعمليات الإنتاجية والمنتجات لخفض الأخطار على الإنسان والبيئة من خلال العمل على ترسيخ أساليب الإدارة البيئية في التكنولوجيا الجديدة.

---

(1) سعد حسين فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص 66

II-3 - تبني الاقتصاد المعرفي

قبل الخوض في مقومات الاقتصاد المعرفي، لابد أولا من التطرق إلى الاقتصاد المعرفي الذي يرتكز على المعرفة، التي أصبحت القاعدة الأساسية في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية والإبداع والمعلومات بهدف التنمية وتحسين نوعية المعيشة، باستغلال خدمة المعلوماتية وتوظيف التكنولوجية الحديثة والاعتماد على الرأسمال الفكري القائم على نتائج البحث العلمي والمهارة الفنية. وثانيا معرفة عناصر الاقتصاد المعرفي من أجل إحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أهم العناصر التي يقوم عليها الاقتصاد المعرفي هي [1]:

- بنية تحتية مجتمعية داعمة للمعرفة.
- الربط الواسع ذو الحزمة العريضة.
- الوصول إلى الانترنت.
- مجتمع متعلم.
- عمال وصناع معرفة لديهم المهارة و المعرفة.
- القدرة على التساؤل و الربط بين الاستهلاك و الإنتاج المعرفي
- منظومة بحث و تطوير فعالة.

فمن البديهي أن يتجه العالم نحو اقتصاد المعرفة الذي تزداد فيه نسبة القيمة المضافة المعرفية بشكل واضح، و تم التحول من اقتصاد صناعات إلى اقتصاد المعلومات والتحول من إنتاج البضـائع إلى إنـتاج المعلومات، فأصبـحت تـحتل فيه السـلع

---

[1] الهاشمي عبد الرحمن، العزاوي فايزة محمد، المنهج و الاقتصاد المعرفي، دار المسيرة، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص 320.

المعرفية أو سلع المعلومات مكانة بارزة، كما تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على اكتسابها و توظيفها من خلال الذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا التي انتشرت عبر نطاق واسع.

تقدر الأمم المتحدة اقتصاد المعرفة بـ (7%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتي ينمو بمعدل (15%) سنويا[1]، و قد أصبح يشكل إنتاج المعلومات و جمعها وتجهيزها وتجميعها نشاطاً اقتصادياً كبيراً وواسعا للعديد من الدول المتقدمة.

و في هذا السياق، جاء في "مؤتمر نحو مجتمع معلومات" الذي عقد في "هونك كونك" سنة 1983، أين تم تقديم الأرقام حول دخل إنتاج صناعة المعلومات الذي وصل إلى أكثر من (75) بليون جنيه إسترليني في سنة 1982، هذا الدخل يزداد بنسبة (12%) سنويا، كما تم التوصل إلى استنتاج أن بهذا المعدل في الزيادة السنوية ستكون صناعة المعلومات المورد الأساس للاقتصاد العالمي خلال 25 سنة القادمة، كذلك أشارت الدراسات الحديثة للاقتصاديات المتقدمة أن قطاع المعلومات هو المصدر الرئيسي للدخل القومي للعمالة، إذ قدر في الولايات المتحدة أن قطاع المعلومات ينتج حوالي نصف الدخل القومي وتنتج اقتصاديات الدول الأوربية المتقدمة حوالي (40%) من دخلها القومي[2].

هذا ما أدى إلى العمل و الاجتهاد في هذا الحقل من أجل تحسين ظروف معيشة الأفراد، الذي أتت من أجله أهداف الألفية وبناءًا على ما تقدم فان اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة المورد الرئيسي للنمو الاقتصادي المبني على التعليم، فإن اقتصاديات المعرفة تعـمد على توافر تكنولوجيـات الإعـلام و الاتـصال

---

(1) OECD, COMPETENCIES FOR KNOWLEDGE ECONOMY, PARIS 2001

(2) PAILLARD SANDRINE, LES INDICATEURS DE L'ECONOMIE DE LA CONNAISSANCE, PROGRAMME DE TRAVAIL, PARIS 2004

واستخدام الابتكار والرقمنة واليد العاملة المؤهلة ذات المهارات العالية والتي تتمثل في الرأسمال البشري، فهي أكثر الأصول قيمة للنمو الجديد انطلاقا من استخدام المعلومات كمورد اقتصادي حيث تعمل المؤسسات والشركات على استغلال المعلومات والانتفاع بها في زيادة كفاءتها [1].

فهناك اتجاه متزايد نحو شركات المعلومات لتعمل على تحسين الاقتصاد الكلي للدولة من جهة، مع الاستخدام الواسع للمعلومات في أوساط الجمهور التي تستخدم المعلومات بشكل مكثف وواسع النطاق.

فضلاً عن إنشاء نظم المعلومات التي توسع من إتاحة التعليم و الثقافة لأفراد المجتمع كافة، الذي أتاحها قطاع المعلومات وأصبح له مكانته في بناء اقتصادات الدول، حيث بات إنتاج المعلومات وتجهيزها وتوزيعها نشاطاً اقتصادياً رئيسياً في العديد من الدول، خاصة المتقدمة منها والتي طورت نفسها في مجال المعلومات والحواسيب وشبكات الاتصال، أي أنها تعتمد على التكنولوجيا الفكرية، التي تضم سلعاً وخدمات جديدة مع تزايد القوة العاملة المعلوماتية التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشروتوزيع هذه السلع و الخدمات[2].

لقد ساهم التقدم التكنولوجي المتسارع إلى انبثاق طرق عالية التقنية، الغاية منها تطوير القدرة البشرية في إطار ما يسمى "بالذكاء التكنولوجي" والذي يسمح باقتحام مجال "الذكاء الاصطناعي" وبالتالي تحقيق الاستراتيجية المسطرة من أجل فهم ملكة الذكاء لدى الإنسان، و لكي يتمكن من استيعاب المعرفة والمعلومات وعليه اجتهد العلماء في بناء برامج وتطوير المناهج والمفاهيم المعلوماتية وابتكار الأدوات التكنولوجية بغرض دراسة وفهم جوهر الذكاء الإنساني، ماهية ووظيفته وكيفية استغلاله استغلالا بالشكل

---

(1) RAX J-Y, LE MANUEL DU KNOWLEDGE MANAGEMENT : UNE APPROCHE DE 2EME GENERATION, DUNOD, PARIS, 2003, P477

(2) Ouvrage précédent, P482

الذي يطور به الذكاء الاصطناعي الذي يعتبر فرعا من المعلوماتية ويقوم بإعادة إنتاج بعض مظاهر الذكاء الإنساني من إدراك للعلامات اللغوية وغير اللغوية وفهمها واستيعابها وتخزينها ثم إنتاجها واستخدامها في ظروف جديدة [1].

هذه الظروف هي التي تسمح بخلق المناخ لتوليد المعرفة والإبداع والمعلومات الجديدة وتخزينها وحفظها جاهزة حسب الطلب لدعم ومساندة اتخاذ القرار ومواجهة الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتي تبنى في الأساس على تقنية خزن المعرفة والخبرات الإنسانية المتراكمة في حقل علمي أو تطبيقي محدد.

ويتم تمثيل المعرفة عن طريق مهندس المعرفة الذي يقوم بصقل المعرفة المكتسبة من خبراء المجال وكتابتها في برمجيات يمكن تنفيذها وبالتالي تلبية حاجات المستفيد الخبير أوغير الخبير منها لاحقا [2]. وفيما يخص اكتساب، نشر وخزن المعرفة، تعتبر الأنظمة الخبيرة من أهم الأدوات المستخدمة [3].

عموما، إن هذا الاقتصاد الجديد يتمحور حول أربعة مقومات متكاملة ومعقدة وهي:

- الاقتصاد المبني على المعرفة (الاقتصاد المعرفي)
- الاقتصاد الرقمي (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)
- اقتصاد الإنترنت
- الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة

---

(1) OECD, ECONOMIE FONDEE SUR LE SAVOIR, PARIS, 1996

(2) http://www.wellesley.edu/Economics/joyce/PROM5.pd

(3) Ouvrage précédent, P488

ولكن من أجل بناء اقتصاد يعتمدُ على المعرفة لابد من بلوغ المعرفة الحقيقية التي تسمح بما يلي[1]:

- **النهوض بمختلف مستويات المجتمع:** إن أهم العناصر التي تؤسس لاقتصاد يعتمد على المعرفة هو وجود ترجمة فعلية لمجتمع المعرفة. وفي المجتمع المعرفي يكونُ كل أفراد المجتمع ذو قدر مقبول من المعرفة. وليست المعرفة التي تنحصر في فئة أهل الاختصاص و نخب المجتمع فحسب، بل أيضا أن تكون منتشرة على جميع الأفراد ما تؤهلهم للتعامل مع التقنية حتى يستخدمونها في مجال عملهم.
- **التعليم:** إن المدرسة والجامعة يمثلان ركيزة المجتمع الذي يعتمد على المعرفة كأساس لاقتصاده. فدورهما هو تكوين الرأسمال بشري له كفاءة.
- **البحث والتطوير:** الذي يعتمد على وجود مراكز البحث التي تأخذ على عاتقها إنتاج المعرفة التي تحتاجها المجتمعات، مع وجود أنظمة وقوانين للإبداع والابتكار لتشجيع المبدعين وتحفظ حقوق الملكية الفكرية.

II-4 - الإصلاح المؤسساتي لإنتاج المعرفة

إن الحرية والقانون هما دعامتا السياق السياسي المتعلق بالمعرفة، فكل تضييق في مجال المنظومة المعرفية سوف يؤدي إلى غياب الحريات وهيمنة السلطة السياسية عليها، مما يؤدي إلى تدني مقاييس الجدارة والاستحقاق وتحل محلها معايير الولاء والتبعية وبالتالي من أجل بسط رؤية استراتيجية تطمح إلى إصلاح السياق المؤسساتي لتقوية منظومة المعرفة.

---

[1] أحمد بن دانية : الوعي بالعمليات المعرفية " المنظور المقارن في الوعي المعرفي " حوليات جامعة الجزائر ، العدد 5 ، ديوان المطبوعات الجامعية ن الجزائر 1991-1990 ، ص 237-236

و في هذا الصدد، لابد من توفر بعض الدعائم [1]:

- **الدعامة الأولى: إطلاق حريات الرأي والتعبير** : إن نمت الحريات فهي تنمي بالضرورة حريات أخرى تتضافر مع بعضها البعض لتغذية البحث العلمي والتقدم التقني والتي يضمنها الحكم الراشد بإزالة القيود ورفع الحواجز والرقابة التي تحطم مظاهر الفكر والإبداع، لبناء منظومة معرفية ترتكز عليها البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتفتح على الإبداعات والاختراعات وإحداث التفاعل الحضاري والفكري المنشود.

إن حرية البحث والتعبير من الشروط الأساسية لازدهار الفكر والإبداع فهي التي تهيء البيئة المواتية للمبدعين وللباحثين وتوفر لهم ظروف ممارسة حق التفكير والإبداع بحرية وتفتح لهم فرص التميز والنبوغ. والعكس يحول دون ذلك. فالنظم السياسية الغير متشبعة بالديمقراطية تفقد الثقة في النفس و تكبح القدرة على المبادرة وإحداث التغيير وبالتالي تقلص من حظوظها في التفتح والتقدم من خلال ما تفرضه من رقابة وحواجز وعراقيل والبيروقراطية التي تمارسها في حق من حقوق الإنسان، سيما في ميادين الإبداع الفني والأدبي والفكري التي تتطلب أكثر من غيرها إطلاق العنان للفكر وللخيال. وبالتالي يجب الاهتمام بالإصلاحات المؤسساتية من أجل رفع الحصار والتضييق على الحريات الفكرية وعدم حصرها في مواضيع بالية لاتسمن ولا تغني من جوع.

وحتى يمكن الوصول إلى الهدف ألا وهو تحويل ناتج البحث إلى منتج استثماري من جهة و العمل على تشجيع البحث والتطوير مع المؤسسات الإنتاجية من جهة أخرى مع رفع كل أنواع الخناقات وتوفير المناخ اللازم لدعم البحث والابتكار من أجل دفع عجلة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية وعليه يمكن القول أنه لا يتم ذلك إلا إذا توفرت أولا وقبل كل شيء رغبة سياسية جادة في توطين البنية المعرفية وفتح المجال لحرية الرأي والتعبير والتنظيم.

---

[1] الشمري هاشم و الليثي ناديا، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط 1، 2008، ص260.

- **الدعامة الثانية: البنية القانونية و التشريعية لحماية المنتوج المعرفي:** إن تطوير منتجات و عمليات إنتاج المعرفة يتوقف على نشاط البحث العلمي والتطور التقني القائم على نوعية المنشورات العلمية و عدد براءات الاختراع. ولا يمكن الاستفادة منها إن لم تكن قائمة على بنية قانونية وتشريعية لحماية الملكية الفكرية أمام هذا الزخم والتراكم المعلوماتي والمعرفي الذي تتداوله الدول والمؤسسات ويفتح الباب أمام البشرية جمعاء للاستفادة منه في الوقت الراهن وأيضا مستقبلا بالنسبة للأجيال المتعاقبة كميراث علمي وفكري تكفله القوانين الوطنية والتي تتلاءم مع القوانين والاتفاقات والمعاهدات الدولية المختصة في حماية الملكية الفكرية والسهر على تطبيق قوانينها. وتضم هذه الأخيرة إطارين[1] أساسين هما:

- الإطار المادي: والمتمثل في حماية المنتوج المعرفي المتعلقة بالجانب التكنولوجي و التقني و براءات الاختراع والمعاملات الاقتصادية والتجارية التي تديرها المنظمة العالمية للتجارة وأيضا حماية العلامة التجارية، مثل الأسماء التجارية، المؤشرات الجغرافية، الأسماء الشخصية...إلخ
- الإطار اللامادي: وهويشمل الإبداعات الفكرية، الأدبية والفنية الغير مادية والآثار والعلوم الإنسانية والاجتماعية والمعلوماتية والبرمجيات وهنا يجدر بالذكر حماية الحقوق المادية للإبداعات الفكرية وحقوق المؤلف، في استغلال الحقوق المالية التي تستلزم استغلال إنتاجه الفكري استغلالا ماليا والتي تستند إلى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية.

إن هذه القوانين والتشريعات لا تحمي فقط المنتوج المعرفي بل تسمح بفض المنازعات التي قد تظهر في أي من المجالات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية.

---

[1] الشمري هاشم و الليثي ناديا، المرجع السابق ، ص266.

III- آليات اكتساب المعرفة و توطينها

III-1 - تحضير النشء لمجتمع المعرفة

يشكل التعليم بمختلف أطوره الركيزة الأساسية في مجتمع المعرفة، انطلقت الدول تعمل وتجتهد لتوفير البيئة التمكينية في مجال التربية والتعليم وذلك للدور الذي تلعبه منظومة التعليم في التهيئة لولوج دوائر مجتمع المعرفة ولمعاينة رأسمال معرفي عن رصد وتشخيص ما تقدمه الأنظمة التعليمية في مجال المعرفة ومحاربة مظاهر الفجوة المعرفية التي تعيشها بلدان العالم الثالث وكيفية الوقوف عند مواقع الخلل التي قد تعوق عملية التنمية[1].

إن عملية تحضير النشء يتطلب دراسة لتخطي عتبة التحديات التي تواجه المنظومة التعليمة في أدائها ومنجزاتها وفي علاقتها بمجتمع المعرفة ووضع استراتيجية لمواءمة النظام التعليمي ببرامج التنمية وتعميم التعليم ومحو الأمية والتفتح على مختلف العلوم والاستفادة من مكاسب العلم والمعرفة المعاصرة بمختلف تخصصاتها في مختلف مناحي الحياة وربطها بالاحتياجات التي تفرضها متطلبات التنمية في عصر التكنولوجيا وثورة الرقمنة، فلقد تجلى بوضوح الدور الذي يلعبه التعليم بمختلف أطواره في تكوين الرأسمال المعرفي و إعداد الطاقة البشرية التي أصبحت قاعدة المجتمع المعرفي، فلم يعد دور المنظومة التعليمية يقتصر على تلقين القراءة والكتابة والعمليات الحسابية فحسب، بل على التأهيل العالي والمتواصل في امتلاك قدرات التحليل والنقد والتنظيم واتخاذ القرارات و تنمية الإبداع و الابتكار. ولا تقتصر المعرفة المفترض اكتسابها من النظام التعليمي على الإجابة عن السؤال : "ما ذا تعرف؟" بل تجاوز ذلك إلى الإجابة عن الأسئلة مثل: " هل تعرف كيف تفعل هذا؟"

---

[1] الرفاعي , د. غالب عوض، "اطلالة اكاديمية على ادارة المعرفة" ، مجلة الرابطة ، عدد خاص ، المجلد الرابع، العددان 3 و4 ، تشرين الثاني، 2004

و"أين تجد المعرفة المطلوبة و كيف تجدها؟" و"ما هي قيمة المعرفة المتوافرة لديك؟" وما إلى ذلك ما يجعل المرء عالما ولو بدرجات متفاوتة وعليما بخفايا الأمور وقيمتها وأساليب التعامل معها؛ معلما يساهم في نشر المعرفة وعاملا في محيطه ومجتمعه من خلال اتخاذ القرارات والمواقف بناءا على المعرفة المتوافرة لديه ... [1].

فبات من الضروري محاربة الأمية في شكلها الجديد وامتلاك أفراد المجتمع للمعرفة في مختلف الميادين وعلى أن تشمل المهارات العالية، التي أضحى يحضر لها النشء ليصبح رأسمال فكري، انطلاقا من المعارف اللغوية، الأدبية، الحسابية، العلمية، التقانية، الاجتماعية وغيرها إلى المهارات الذهنية بمختلف أشكالها والوصول للمعلومات والقدرة على التحليل والتقييم ومدى استغلالها وتطبيقها في إيجاد الحلول للمسائل النظرية والعلمية ورصد طرق التخطيط والتنظيم والمشاركة بفعالية في قضايا الشأن العام والريادة والقيادة والتنبؤ والاستشراف والقدرة على التكيف مع المتغيرات ومواكبة المستجدات وإطلاق العنان للإبداع وتحقيق الابتكارات والاختراعات وغيرها من المهارات الذهنية العالية، ناهيك عن القدرات الإنسانية السامية والاجتماعية الراقية القائمة على المعرفة. فإن المعرفة اليوم تجاوزت تلك المعارف التي تلقن في مقاعد الدراسة ولكن يجب الوصول إلى ذلك المناخ التمكيني الذي يسمح للأفراد باكتساب معرفة كمية ونوعية خارج المنظومة التعليمية التي تؤدي إلى تحكم وإدراك لمختلف جوانب الحياة. إن الالتحاق بالتعليم الأساسي يمثل المدخل الأول لتكوين الرأسمال المعرفي وأن عامل التمدرس أي الأشخاص الذين ما زالوا يزاولون دراستهم بالمؤسسات التعليمية مؤشرا يسمح بتقدير المستوى التعليمي الذي يمكن أن يصبوا إليه عندما يصبحون خارج مراكز التحصيل العلمي[1]. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو "ما هي نوعية المعرفة التي تقدمها المنظومة التعليمية للنشء كي تؤهلهم للدخول في مجتمع المعرفة؟"

---

(1) خضري، د. محمد، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي،مجلة الرابطة،المجلد الرابع، العددان 3 و 4، تشرين الثاني،2004 .

إن إتباع المناهج التعليمية والتربوية التي تدرس داخل المنظومة التعليمية نابعة من مشروع التنشئة الاجتماعية التي يريدها المجتمع لأفراده من خلال متابعة نظام تربوي وتعليمي، ابتدءا من التعليم الابتدائي وهذا ما اعتمده المنتدى العالمي للتربية الذي دعت إليه منظمة اليونسكو والمنعقد بالسنغال سنة 2000 بعنوان "التعليم للجميع" الذي تضمن ستة أهداف هي:

- تحسين الرعاية و تحسين الرعاية و التربية في مرحلة الطفولة المبكرة.
- تمكين جميع الأطفال بحلول عام 2015 من إكمال تعليم الابتدائي جيد وإلزامي.
- تلبية حاجات التعلم للصغار و البالغين كافة، من خلال الانتفاع المتكافئ في برامج ملائمة و اكتساب المهارات اللازمة للحياة.
- محو أمية الكبار بنسبة 50 بالمائة بحلول سنة 2015 وتحقيق تكافؤ فرص التعليم المستمر لجميع الكبار.
- تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول سنة 2015.
- تحسين الجوانب النوعية للتعليم كافة.

وهذا إن دل إنما يدل على ضرورة تحضير النشء ذكورا وإناثا والقضاء على الأمية، بإتباع استراتيجيات تسمح بتكوين رأسمال معرفي قادر للدخول في مجتمع المعرفة والعمل بدون هوادة في تحقيق أهداف الألفية التي جاءت في هذا الإطار والتي نصت عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2000، سيما ما تعلق بـهدفين أساسيين هما:

- تمكين جميع الأطفال بحلول سنة 2015 من إكمال التعليم الابتدائي بشكل جيد و إلزامي.
- تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول سنة 2015.

---

(1) نفس المرجع السابق.

III-2 - إدماج و تثمين تكنولوجيات الاتصال

نجد في المجتمعات الحديثة أن مفهوم الأمية تطور وانتقل إلى ما يعرف بالأمية الرقمية والتي أصبح أفرادها يتهافتون على امتلاك المعرفة العلمية وعلى مدى استعمالهم للأدوات التكنولوجية التي حسنت من ظروف معيشتهم، فبات من المستحيل الاستغناء عنها أو العيش من دونها، وأصبحت الجهاز العصبي للمجتمع الحديث.

إن إدماج تكنولوجيا الاتصالات في المواد والبرامج التعليمية سيقدم فرصا للارتقاء بنوعية المنظومة التعليمية، التي تدخل فيها الحواسيب والبرمجيات واستخدام الأنترنت للتواصل المباشر بين الطالب والمعلم وبين المدارس والمعاهد والجامعات الافتراضية، التي تهيء الطالب للارتقاء بقدراته ومهاراته الذهنية باستمرار.

كما تسهل عملية الوصول إلى المحتوى التعليمي بصورة سريعة تتناسب والقدرة الاستيعابية للطلبة دون حواجز زمانية أومكانية من خلال متابعة المحاضرات والاتصال بالمكتبات والمخابر والاستفادة بكفاءة من المصادر المتوافرة على المواقع

التعليمية، فإن واقع التطور التكنولوجي ساهم في تحول أهداف قطاع التعليم نحو محو الأمية الرقمية وأصبح مكانته أبرز أولويات الدول خاصة التي قطعت أشواطا متقدمة في تشييد البنى الأساسية[1].

تمثل تكنولوجيا الاتصال والرقمنة إحدى الدعائم الرئيسية لإكساب المعرفة وتطوير وتسهيل البحث، فبواسطتها أيضا تنشر المعرفة وتتداول على أوسع نطاق ممكن، فكان على الدول أن تستثمر في البنى الأساسية الخاصة بالرقمنة وفي استخدام وإنتاج المحتوى الرقمي وتطويره، برصد النفقات الضرورية لحيازتها.

كل ذلك من أجل فتح المجال للاستفادة منها وكي لا تبقى حكرا على فئة معينة، من توفير خطوط الهواتف الثابت والمحمول وانتشار الحواسيب والنفاذ إلى الإنترنت والتي تعتبر من مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تسمح ببلوغ المعلومات وموارد المعرفة المختزنة والتي يمكن تحميلها على الوسائط الرقمية بسهولة عن طريق شبكات

الانترنت وتعميمها على مختلف الدوائر الرسمية وغير الرسمية وإدماجها بالشكل الذي يثري المعارف المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

نجد أن المؤسسات التعليمية ومعاهد البحث دخلت في هذا العالم بشكل تلقائي وهذا نظرا لما تتيحه من معلومات وفيرة وتدفق معرفي غير مسبوق، فكان من الضروري بذل المزيد من الجهود من أجل مواكبة التقدم الحاصل في هذا الميدان، بتبني أساليب وسياسات مواتية تيسر لجميع أفراد المجتمع بما فيهم (الأميون رقميا) من إمكانية التفاعل مع الحاسوب والنفاذ إلى الانترنت من أجل بلوغ المحتوى المعرفي المراد الوصول إليه ، كما يسمح بالتواصل والتفتح (الإيجابي) على مختلف الثقافات ومعارف العالم والإسهام فيها و أيضا الاستفادة منها.

إن التطور التكنولوجي الحاصل يتيح فرص اكتساب المعرفة، غير أنه يظل مرهونا بتطبيق سياسات واضحة المعالم تتكيف مع ما تتطلبه هذه الوسائط التكنولوجية الحديثة من استثمارات ضخمة من جهة وما تكفله من حق اجتماعي لتنمية القدرات البشرية من جهة أخرى، استوجب على الدول سن التشريعات التي تقنن سبل الاستثمار في هذا مجال، كما أسست هيئات أسندت لها مهمة وضع استراتيجيات وطنية وبرامج استثمارية لتعميم وتوسيع العمل بتقانة المعلومات والاتصالات وتطوير البرمجيات والمحتوى الرقمي في مختلف القطاعات الحيوية كالتجارة، التعليم، الصحة، ....إلخ.

وهذا إن كان على مستوى القطاع العمومي أو على مستوى القطاع الخاص وعليه عرفت إقبالا واسعا، أسفر عن نشوء شركات كبيرة تنشط في هذا الميدان إقليميا و دوليا أصبحت تعرض خدماتها و تقدم برامج تخصص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير تجهيزات متصلة بتقنية المعلومات تتسم بالتطور والتقدم التكنولوجي العالي وظهور في كل مرة بما يسمى "بالجيل الجديد" كالحواسيب

---

(1) الاتحاد الدولي للاتصالات : المجلد 01 البيانات الخاصة بالشرق الأوسط و شمال إفريقيا لعام 2002 (الدول العربية التي شملها التقرير هي: سلطنة عمان، البحرين، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، تونس، الأردن، المملكة العربية السعودية، سوريا، مصر، المغرب، ليبيا، لبنان، فلسطين، **الجزائر**، اليمن، السودان و العراق).

والبرمجيات والمحتوى الرقمي التي من شأنها الوصول إلى المعلومة ومصادر المعرفة بشكل سريع و في أوسع نطاق ممكن.

ونظرا لأهمية الخدمة التي توفرها للدول والشعوب من أجل تحسين الظروف المعيشية وإحراز درجات من التقدم، انتشرت تطبيقات تقانة المعلومات والاتصالات بطريقة متسارعة داخل المجتمعات وأصبح من غير الممكن الاستغناء عنها، فهي أحدت تغييرا اجتماعيا بإنتاج وإعادة تدوير المعرفة ورسخت أنماطا جديدة في التعامل، مما يتطلب بدوره ابتكارا وترسيخ قواعد جديدة وفرصا جديدة للعمل في المجالات المتصلة بالمعرفة، إضافة إلى نشر معايير جديدة تكفل الارتقاء بالمخزون المعرفي كما ونوعا.

وهذا بغرض استغلالها استغلالا يعود بالمنفعة والأثر الإيجابي في نشر وتقييم الأداء المعرفي على جميع الأصعدة.

ويمكن تلخيص الدروس المستقاة من مراجعة التوجهات العالمية في إدماج وتثمين تكنولوجيا الاتصال والرقمنة في قطاع التعليم فيما يلي [1] :

- ✓ إدخال تغييرات جذرية إلى المناهج التعليمية ليتسنى تقديمها على شبكة الأنترنت.
- ✓ محو الأمية الرقمية للعاملين في جميع حلقات التعليم و في إدارة العملية التعليمية.
- ✓ تزويد المدارس بالعتاد الحاسوبي الملائم والنفاذ إلى الشبكة والاستناد إلى برمجيات المصدر المفتوح في المستويات التعليمية كافة.
- ✓ تطوير و نشر المفاهيم و آليات وبرمجيات التعلم الذاتي.
- ✓ تمتين الشراكة بين المدرسة والبيت والمجتمع باستثمار التقانة المتاحة.

---

(1) ناندیه فریدریکو مایور، التعليم على مشارف2020 : عن بُعد أم من دون بُعد ؟ في عالم جديد ، ترجمة خلفات خليل و خلفات علي ، بيروت : دار النهار، 2002

III-3 - ردم الفجوة المعرفية

يعرف العالم تعدد في الفجوات في حقل المعرفة من الفجوة الرقمية، الفجوة العلمية والتكنولوجية، الفجوة التنظيمية والتشريعية وهي آخذت في التوسع بفعل الثورة المعلوماتية وتفاقم الثورة التكنولوجية وسيطرة العولمة. ظهرت الفجوة الرقمية بصبغة تكنولوجية واضحة مست الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فتعريفها هو الذي يتناولها من منظور الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة. والتي تشمل [1] ما يلي:

- النفاذ إلى مصادر المعرفة، أي مدى توفر البنى التحتية من توافر شبكات الاتصالات وعناصر ربطها بالشبكات العالمية ولى رأسها شبكة الانترنت.
- استيعاب المعرفة من خلال مسلسلات التوعية والتعليم والتدريب المتواصل.
- توظيف المعرفة القائمة من خلال الدورة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- توليد المعرفة الجديدة عبر مؤسسات البحث والتطوير ومؤسسات الإنتاج والخدمات.

بما أن المعرفة ترتكز على التعلم فمن البديهي أن تكون الفجوة المعرفية هي في الحقيقة فجوة تعلم بالدرجة الأولى، فالتعليم هوأداة بلوغ غايات الحرية والكرامة الإنسانية، "... فإذا كانت المعرفة هي محرك مجتمع المعرفة، فالتعليم هو وقودها" [2].

ففي سياق النقلة المعلوماتية التي يشهدها العالم الذي جعل من التعلم ركيزة مجتمع المعرفة، من هنا، فإن فجوة التعلم إنما هي "الفارق في مدى توافر فرص التعلم والتدريب والتأهيل المتاحة أمام الفرد بعد استكمال تعليمه النظامي و الذي يصبح فيه الفرد مسؤولا بمعدل متزايد عن سلوكه التعليمي"[3] . إذ تقاس بعدد المدارس وعدد سنوات التعليم الإلزامي وتوزيع الخريجين وتخصصاتهم و هكذا.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، نفس المرجع السابق.

(2) عبد الرزاق الفاضل, التعليم الإلكتروني وآفاق تطوره في العالم العربي,جامعة الزيتونة الاردنية,المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابعإدارة المعرفة في العالم العربي,26-28 أفريل 2004

(3) OECD, COMPETENCIES FOR KNOWLEDGE ECONOMY, PARIS 2001,P207

ومن الطبيعي أن للفجوة أسباب اقتصادية، علمية، تكنولوجية، سياسية، اجتماعية وثقافية، إضافة إلى عدم دقة الاستراتيجيات التعليمية وعليه تعود أسباب الفجوة الرقمية إلى عدم التحكم في الأبعاد التالية[1]:

- البعد التكنولوجي والذي يتمثل في سرعة التطور التكنولوجي الحاصل، تنامي الاحتكار التكنولوجي، وشدة الاندماج المعرفي و تفاقم السيطرة التكنولوجية...إلخ.
- البعد الاقتصادي يتجلى في كلفة التكنولوجيا واحتكارها من طرف الشركات الكبرى على وجه الخصوص.
- البعد السياسي والذي يتمثل في سيطرة الولايات المتحدة تحديدا على المحيط الجيومعلوماتي وضعف سياسات الموطنة بالدول النامية.
- البعد الاجتماعي والثقافي والذي يرجع إلى تدني مستويات التعليم وارتفاع نسب الأمية و الجمود التنظيمي والتشريعي...إلخ.

إذ نلمس حدتها على المستويين العالمي والإقليمي كالتالي:

- على المستوى العالمي حيث يأتي الإقليم العربي مثلا ضمن "الشرائح الدنيا لهذه التوزيعات العالمية"، إذ لا يتعدى نصيب العرب من إجمالي مستخدمي الانترنت،
- على المستوى الإقليمي حيث التباين صارخ فيما بين الدول العربية (دول الخليج تحديدا) حيث نسبة الارتباط بالشبكة مرتفعة نسبيا وبين دول عربية أخرى يقترب فيها استخدام الانترنت من الدرجة الصفر.ناهيك عن الهوة في هذا المجال مع إسرائيل التي تعتبر رائدة في ميدان تكنولوجيا المعلومات رغم تواجدها في نفس المنطقة التي تحتل المرتبة الأولى في نسبة ما تخصصه للبحوث والتطوير ونجد في المرتبة الثانية ألمانيا في عدد المهندسين قياسا بعدد السكان، هذا فضلا عن الجاهزية الشبكية في التدفقات المرتفعة من حيث البرمجيات والمحتويات الرقمية وضخامة النشر العلمي.

---

[1] Aliout Boualem, Analyse empirique de la gestion des connaissances, Colloque internationale sur : l'Économie de la connaissance, université de Biskra, 12- 13 novembre 2005,

فلا يمكن التطرق للفجوة المعرفية دون الحديث عن فجوة المحتوى التي أصبت التحدي الحقيقي، كالمحتوى الخاص بالتعليم الإلكتروني ومحتويات التجارة الإلكترونية والخدمات الصحية والإعلام الإلكتروني.

كلها ميادين أصبحت ترتكز على ما تقدمه الدول المتحكمة بالتكنولوجيا، الأمر الذي زاد من تعقيد الأمور بالنسبة للدول المختلفة و كيف تكيف هذه المحتويات المستوردة مع مجتمعاتها ثقافيا ودينيا من جهة وكيف تتحكم في انتشار ومراقبة السلع والخدمات التي تقدم أصنافا من المحتوى المعرفي عبر البث الجماهيري والوسائط المتعددة والبرمجيات وغيرها من جهة أخرى.

وبالتالي ففجوة المحتوى إنما تتمثل في " مدى توفر عناصر البنى التحتية ومعدل إنتاج صناعة المحتوى ومدى توافر الموارد الخام لصناعة المحتوى ومدى توافر أدوات إنتاج المحتوى" [(1)].

فبات من الضروري مواجهة تحدي الفجوة المعرفية التي فرضت على الدول المتخلفة بإتباع خطوات مدروسة تتمثل[(2)] في:

- في ضرورة صناعة محتوى يكيف مع البيئة المحلية للمجتمع و التقدم العالمي.
- توازي بناء عناصر البنى التحتية مع صناعة عناصر المحتوى المرغوب.
- إعطاء الأولوية للبرمجيات التعليمية و الترفيهية و الثقافية نظرا لتزايد الطلب الاجتماعي عليها.
- تفتح المحتوى الثقافي باعتباره أكثر و أوسع مجالات المعلوماتية من حيث كثافة المحتوى

---

(1) بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل، الاندماج في اقتصاد المعرفة؛ الفرص و التحديات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، 08- 10 مارس 2004.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، مرجع سبق ذكره .

ضف إلى ذلك مواجهة فجوة الاتصالات، أين أصبحت تقاس كفاءة المجتمعات بمدى كفاءة شبكة اتصالاتها ولأن نظم الاتصالات هي أهم عناصر البنى التحتية لإقامة مجتمع المعرفة، هذا من ناحية وأصبح مدى كفاءتها أهم مؤشر لقياس مدى جاهزية المجتمع لدخول عصر اقتصاد المعرفة من ناحية أخرى.

وعلى هذا الأساس فإن ما حققه من تزايد الطلب على الاتصالات سمح لها بأن تكون الركيزة المحورية في قيام اقتصاديات المعرفة وفي تبادل المعطيات و المعلومات على نطاق واسع تبنى به مجتمعات المعلومات والمعرفة. فهي الفجوة التي تكرس مدى توافر البنى التحتية من هواتف، الحواسيب و الأنترنت.

III-4 - الاستثمار في البحث و تحفيز الابتكار

أ- الاستثمار في التعليم العالي و البحث العلمي : إن التعليم العالي يمثل آخر مراحل التعليم الأكاديمي الذي يسمح للفرد التخرج بالشهادة العلمية في الدراسات العليا، فنقول أن ذلك الفرد خريج الجامعة الفلانية أوالمعهد الفلاني وفقا لمجال التخصص والتكوين ولكون التعليم العالي كفيل بإعداد ذلك الفرد وتزويده بالقدرات والمهارات اللازمة لمواجهة المتطلبات والتحديات القائمة والمستقبلية من جهة والتي تتسم بالتغير والتقدم المتسارعين، ومن جهة أخرى فلابد من الاهتمام أكثر فأكثر بالتعليم العالي والاستثمار فيه برسم استراتيجيات التعليم العالي من أجل توليد المعرفة بالبحث والتطوير وتوظيفها والاستفادة منها في تقديم المنتجات والخدمات الجديدة والمتجددة وفي الارتقاء بالإنسان وبإمكاناته الاجتماعية والمهنية.

وإذا نظرنا إلى النشاطات المعرفية بمنظار التعليم العالي، نجد أنّ كلاً من نشاطات البحث العلمي وتوليد المعرفة ونشاطات التكوين والتدريب تدخل في جوهر أدوار مؤسسات التعليم والتي استثمرت فيها الدول المتقدمة فحققت إنجازاً مذهلاً في حركتها التعليمية إضافة إلى توظيف المهارات المعرفية التي تمثل مخرجات نشاطات التعليم والتدريب وهذه كلها خطوات أساسية من مهامها تفاعل مؤسسات التعليم العالي

مع مؤسسات المجتمع الأخرى القائمة على توظيف المعرفة عملياً والاستفادة من معطياتها[1]. ومن الملاحظ أن مؤسسات التعليم العالي خاصة في البلدان المتقدمة تعيش عصر التفجير المعرفي والتكنولوجي وانتشار نظم الاتصالات والاستعمال المتزايد للحاسوب و التوسع في استخدام شبكة الإنترنت. الأمر الذي أدى إلى تزايد أهمية الاستثمار في التعليم العالي ووضع مخططات واستراتيجيات بآليات واضحة من أجل توليد المعرفة من البحث العلمي و الإبداع و الابتكار في عصر يتميز بالتطور المتسارع والتغير المستمر.

فبالاستفادة من المهارات الإنسانية المكتسبة و من مُخرجات البحث العلمي، يمكن أن نجني ثمار توليد المعرفة واستهلاكها؛ ليس كمكسب آني فحسب بل كذلك كمكسب مستقبلي، فالتعليم العالي يعتبر عاملا حاسما وفعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب المهارات اللازمة لمواجهة متطلبات المجتمع الحديث والتي تحتم إعادة النظر في سياسات التعليم العالي بما يمكنها من مواجهة عدد من المشكلات أهمها[2] :

- زيادة الإقبال على التعليم العالي في العصر الحاضر بشكل مطرد و سريع مع قصور المؤسسات في النظم الحالية عن استيعاب هذه الزيادة، حيث الأجيال الصاعدة تدق أبواب الجامعات في أعداد متزايدة،
- زيادة عدد السكان بشكل مرد و ارتفاع مستوى المعيشة،
- عدم زيادة الجامعات و المؤسسات العلمية و العالية بنفس الزيادة السكانية،
- زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، مما يسمى الاستقطاب الحضري،
- ضيق فرص التعليم العالي أمام بعض الفئات في الوقت الراهن،
- العجز الشديد في أعضاء هيئة التدريس و ارتفاع تكلفة التعليم ونقص مصادر التمويل التقليدية.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2009، مرجع سبق ذكره.

(2) د. محمد مصطفى حبشي، إدارة و تمويل سياسات التعليم العالي، ورقة عمل مقدمة للدورة الثالثة وثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية الجامعة اللبنانية، بيروت، ص1

إلا أنه ليست هذه لوحدها التحديات التي تواجه البحث العلمي، ففي الدول النامية هناك أيضا عقبات تقف في وجه استخدام مناهج البحث العلمي وهي[1]:

- نقص كميات و نوعيات المعلومات المطلوبة، بما يؤدي إلى ارتكاب أخطاء في تشخيص المشكلة البحثية وقد يؤدي ذلك بدوره إلى أخطاء في المعالجات المقترحة التي قد يأتي بها البحث،
- النسب العالية من المعلومات المتقدمة، التي يمكن أن تقود إلى تضليل الباحثين و بالتالي الحيلولة بينهم وبين حل المشكلات،
- نقص الإمكانات المادية و التقنية في الأجهزة الإدارية للدول النامية، الذي يعتبر معوقا إضافيا لعمليات البحث العلمي،

بالرغم من تنوع التحديات و الصعوبات و تعدد مصادرها التي يواجهها البحث العلمي، إلا أن هذا لا يعفيه من مسؤولياته أمام المجتمع من أجل تحقيق التنمية وعليه وكما تم ذكره آنفا يتحتم إعادة النظر في سياسات التعليم العالي بتخصيص النفقات الضرورية من ميزانيات الدولة لتنظيم شؤون البحث العلمي وتنسيقه ومتابعة تطويره وتقديم الدعم بتحفيزه ماديا ومعنويا مع تقويم إنتاجية الباحثين.

إن هذا الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي سيعود بالفائدة سواء على المدى القصير أو الطويل المدى في تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي الذي يتم بفضل البحث العلمي وامتلاك المعرفة سيما أمام التقدم الحاصل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتقنية العالية التي أصبحت تتحكم في كافة مجالات الحياة، الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والثقافية...إلخ .

كما أنها تُغذيه و تُسهم في زيادته إذ ترتبط نشاطات توليد المعرفة بمدى الحاجة إليه، و بالدعم الذي تتلقاه.

---

[1] كيرتر ستيفن، دور الجامعة في عالم متغير، ترجمة الدكتور عبد العزيز سليمان، دار نهضة مصر، القاهرة، 1975، ص 62.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإنفاق على البحث العلمي في الدول المُتقدمة يصل إلى حولي 3 % من الناتج القومي[1].

و نجد أن مصادر الإنفاق عموما تأتي من مصدرين رئيسين[2]:

- **المصدر الأول**: الميزانية التي تخصصها الدولة بالاستثمار في التعليم العالي والبحث لعلمي والتي تحرص من خلالها على إعداد الإطارات وتزويدهم بالقدرات والمهارات اللازمة لمواجهة المتطلبات و التحديات القائمة والمستقبلية وتوليد المنتوج المعرفي من أجل الإسهام في الارتقاء بالمجتمع وتعزيز التنمية المُستدامة.

- **المصدر الثاني**: مؤسسات المال والأعمال التي تبحث عن الجديد من أجل تطوير مُنتجاتها وتحسين خدماتها للوصول إلى موقع تنافسي أفضل يؤهلها للبقاء والتواجد بجدارة و استحقاق.

إن للتعليم العالي والبحث العلمي دور فعال وهام جدا لتطوير وإعادة بعث تنمية المجتمع، وهذا من خلال علاقة نفعية قائمة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي الذي تؤكده تقارير اليونسكو وحسب ما جاء به أيضا البنك الدولي بأن التعليم هو أحد العوامل الرئيسية لتحقيق النمو المستدام.

ب- تحفيز الإبداعات والابتكارات: إن بلوغ الميزة التنافسية لا يتم إلا من خلال الاستثمار و تعزيز نقل العلم والتكنولوجيا والتبادل العلمي والمعرفي الرامي إلى تحقيق أكبر عدد ممكن من براءات الاختراع والاكتشافات الحديثة حتى تتمكن مؤسسات ومنظمات المجتمع من تحسين أدائها ودورها والاندماج في المجتمع المعرفي بشكل مستمر، الأمر الذي يتطلب تطوير الأبحاث وتشجيع القدرات الإبداعية وخلق الابتكارات، وهذا ما أصبح يميز الساحة العالمية في ظل التغيرات التقنية والتكنولوجية المتسارعة

---

(1) PAILLARD SANDRINE, LES INDICATEURS DE L'ECONOMIE DE LA CONNAISSANCE, PROGRAMME DE TRAVAIL, PARIS 2004

(2) د. محمد مصطفى حبشي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

إن النهوض بالإبداع والابتكار يتطلب أن تكون سياساته جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية العامة بصفته عملية بناء تكاملية يتم فيها تحويل الفكرة الحديثة إلى منتوج معرفي ملموس. إذ يمثل الإبداع ذلك القسط من التطور في القدرات الذهنية المرتبطة بالفكرة الحديثة التي تشمل الإبداع العلمي، الإبداع الفني والإبداع التكنولوجي...إلخ.

أما الابتكار فهو القسط المادي المرتبط بالمنتوج وبالتالي خلق الابتكارات وتحقيق الفكرة الحديثة على أرض الواقع واستغلالها في التقدم والتنمية التي تعتمد على المعرفة كمصدر للإبداع والتفاعل مع مراحل التطور التي تشهدها الابتكارات التقنية والتكنولوجية المتعددة والمختلفة التي تقوم على جملة من المعايير لقياس ذلك الابتكار التكنولوجي ومعرفة حجم الإبداع التكنولوجي والتي تتمثل خصوصا في:

- **نفقات البحث و التطوير**: والتي تعتبر أهم الركائز التي يعتمد عليها في تحديد سقف قيمة البحث والتطوير كمقياس للاستثمار في مجال الإبداع.
- **تعداد الإبداعات التكنولوجية:** وهي مجموعة الإبداعات التي توصلت إليها مختلف مؤسسات البحث والتطوير وعدد براءات الاختراع كمؤشر للإبداع التكنولوجي.

أما فيما يخص المتطلبات الإبداع والابتكار يجب الأخذ بعين الاعتبار ثلاث عوامل رئيسية هي[1]:

1- العامل التشريعي والقانوني.
2- العامل المؤسساتي والتنظيمي.
3- العامل المالي.

---

(1) دويس محمد الطيب، براءات الاختراع مؤشر لقياس التنافسية المؤسسات و الدول: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2005، ص 145.

ولتحقيق البيئة المواتية لسياسات الإبداع والابتكار لابد من اتباع خطوات استراتيجية، أهمها ما يلي:

- العمل على النهوض بالإبداع والابتكار وجعل سياساته جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية العامة ورفع الحواجز والعقبات.
- تقديم المساعدة والدعم من طرف السلطات العمومية فيما يخص مراكز البحث والتطوير وتقيم النفقات اللازمة لتطوير البحث والابتكارات.
- فتح الشراكة بين القطاع الصناعي والجامعة والقطاع العام والقطاع الخاص.
- تحفيز الباحثين مع التقييم المتواصل لسياسات الابتكار وتسهيل حركة المعارف

ونظرا لأهمية الابتكار والإبداع في خلق الأفكار والمنتجات الجديدة التي تؤدي إلى بلوغ القيمة المضافة والميزة التنافسية اقتصاديا واجتماعيا، يتعين التزود بالمعرفة بالتبادل ونقل التكنولوجيا وتعزيز سياسات الابتكار بتوفير مناخ تحفيزي تشجيعي للأبحاث العلمية والاستثمار فيها مع تعزيز الروابط والتعاون بين البرامج والنظم الوطنية والدولية، بالإضافة إلى إضفاء الشفافية وسن القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

VI- وسائط نشر و تعميم الاستهلاك المعرفي

VI- 1 - الوسائط التعليمية والعلمية في تعميم الاستهلاك المعرفي

إن وفرة التقنيات الحديثة و ظهور التخصصات العلمية الجديدة يرجع إلى وفرة المعرفة في اعتمادها على أنواع متعددة ومختلفة من النشاطات والممارسات والوسائط التعليمية والعلمية، فهي عملية متراكمة ومتنامية غايتها الوصول إلى مجتمع المعرفة.

فالدول اليوم تسعى جاهدة في استدراج التربية العلمية والتقنية ضمن البرامج التعليمية والتربوية، إضافة إلى نشر الوعي العلمي وتزويد الفرد بالمعارف الثقافية والدينية، التربوية، السياسية، الأدبية والفنية وصولا إلى الثقافة العلمية والتقنية من أجل تكوين الأجيال الصاعدة وإعداد الإطارات والكفاءات القادرة على مواجهة التحديات والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

إن حلقة نشر المعرفة تنطلق من المنزل ثم المدرسة عن طريق مختلف القنوات والمؤسسات التعليمية، التربوية، الثقافية ومرورا بمختلف التفاعلات الاجتماعية والفكرية. فالنظم التربوية والتعليمية توفر التعليم الأكاديمي وتهيئ الفرد وتجهزه بالقدر الكافي من المعرفة بالشكل الذي يسمح له بمتابعة تعليم ذاته وتكوينها و التدريب على التعليم المتواصل. فعملية التعليم وتكوين الذات تعتبر القاعدة المعرفية اللازمة للقضاء على الأمية العلمية وتأسيس كيان علمي يتغلغل داخل نسيج الثقافة السائدة ويصبح جزءا مكملا وضروريا لها في عصر الهيمنة العلمية والتقنية[1]. فإن مواصلة البحث في مصادر المعرفة وتوسيع المحتوى المعرفي والنهل منه يقوم على:

1. التعليم الذاتي
2. التعليم عن بعد
3. التعلبم المتواصل

---

[1] أحمد محمد صالح ، ثقافة مجتمع الشبكة ، دمشق : دار الفكر ، 2004 ،ص12

1. **التعليم الذاتي**: يستوجب منا التطور المعرفي المتزايد، المتسارع والمتجدد في نفس الوقت بتدريب الفرد على تكوين ذاته وتكيفها من أجل تحصيل قدر كاف من المعرفة والمهارة لمواكبة التطور المعرفي والتكنولوجي من جهة وظهور أشكالجديدة في التعليم والمعرفة التي أزاحت الحدود المكانية والزمانية، فالفرد أصبح ملزما أكثر ممن مضى على تكوين نفسه بنفسه والاعتماد عليها في بناء قدراته ومهاراته، كون التعليم الذاتي بالنسبة للفرد هو القوة الدافعة له لمواجهة تحديات العصر. ولأنه كذلك يبقي الفرد متواصلا مع زمانه وينمي شخصيته حسب ما يتناسب مع رغباته واتجاهاته وحتى حسب إمكانياته الذهنية، بالشكل الذي يسهل له عملية التفاعل والتعبير عن ما يدور من حوله من تطور وتغير متواصل وعليه فالتعليم الذاتي إن دل على شيء فإنما يدل إلى الحاجة إلى تحقيق الذات، فهنا الفرد بحاجة إلى فرض وجوده عن طريق المعرفة، فهو بحاجة إلى التنمية و التقدم والتي لا تتم إلا بالتجارب والخبرات واكتساب المهارة اللازمة، مما يساهم بالارتقاء بشخصيته و إنماء قدرات الفردية من جهة وتزيده ثقة بنفسه ومن جهة أخرى على المثابرة ومواصلة العمل والاجتهاد في التحصيل المعرفي لتحقيق الأهداف المرغوب فيها.

فمرونة التعلم الذاتي كونه لا يقتصر على فئة بعينها فهو من طرق التعليم المناسبة لجميع الأفراد و يتناسب أيضا مع النظرة الحديثة للإنسان حاضرا ومستقبلا في عصر التطور المعرفي و التكنولوجي.

2. **التعليم عن بعد**: عرف بداياته الأولى عن طريق المراسلة، حتى أنه كثيرا ما يعرف بالتعلم عن طرق المراسلة وبقيت تتطور من حيث المضمون لكنها حافظت على شكلها، أين كانت منذ القرن التاسع عشر تعتمد على نشر المضمون المعرفي عن طريق البريد العادي بإرسال البرامج التعليمية بالمطبوعات ثم تطورت لتتضمن وسائل سمعية بصرية إلى غاية الأقراص المضغوطة. وكان الهدف الأول منها مواصلة الدراسة بالمراسلة للحصول على شهادة تعليمية معترف بها، ولكن و مع مرور الوقت تفتحت العملية و استغلت الوسيلة في

التواصل لإرسال المجلات والكتب من أجل الثقافة ونشر المعرفة، أين يجلس الفرد في منزله و يزاول العملية التعليمية واستكمال دراسته.

بالرغم من بداياته المحتشمة إلا أنه لا يزال يشهد تطورا يوما بعد يوم فهو استطاع أن يحافظ على مبدأ المراسلة لكن بطريقة حديثة كتبادل الرسائل الإلكترونية في نشر المحتوى العلمي بواسطة **التعليم الافتراضي** الذي أصبح يسمح بترقية المهارات ولقد أدخل هذا النوع من التعليم والتكوين في كافة مجالات الحياة وفي مختلف القطاعات. وبالتالي لم يعد يقتصر على الأفراد الذين فاتتهم فرص التعليم أوبعض النشاطات والندوات التحسيسية والتعليمية فقط، بل تعداها لتعتمد كسياسات على مستوى الدول للقضاء الأمية الثقافية والحضارية. فلقد أصبح من الضروريات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتلبية متطلبات العصر المتزايدة والتكيف مع التطور الحاصل في تكنولوجيا المعرفة والتقنيات الجديدة لبلوغ التنمية الشاملة.

3. **التعليم المتواصل**: إن مفهوم التعليم المتواصل هو مفهوم قديم متجدد، فهو قديم قدم الحضارات يعرف أيضا بالتعليم مدى الحياة أو كما يصطلح عليه بالتعليم المستمر أو الدائم، فهو يدل على عملية مستمرة يسعى الفرد من خلالها على تجديد خبراته واكتساب معارف جديدة ومتنوعة تتكيف مع التطور الجاري في جميع المجالات. إن المفهوم المعاصر للتعلم مدى الحياة هو مساندة المهارات وتدعيم الخبرات المكتسبة سابقا بقدرات متطورة لأن التقدم المعرفي والتكنولوجي جعل المجتمعات والأفراد في حالة مواجهة للمتطلبات والتحديات الجديدة عن طريق أدوات متوافقة مع نمط الحياة الجديد الذي ستعيشه الأجيال في الوقت الراهن ومواكبتها بشكل متواصل[1]. ولقد أصبحت الدول المتقدمة تراهن كثيرا على التعليم المـــستمر بحيث قطعت أشـواطا ناجحة و إلى حد بعيد في هذا

---

(1) ج . ر . كيد : كيف يتعلم الكبار ، ترجمة أحمد حاكي ، القاهرة ، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار 1997 ، ص68

المجال أين طورت مفاهيمه إلى مبدأ تربوي ضروري تقوم عليه في مجال تجديد المعلومات والتناسق مع العصر والتكيف معه، ساعية لإيجاد الإمكانيات المناسبة التي تخدم هذا التعليم و تلبي متطلباته لمواجهة الانفجار المعرفي والتكنولوجي ومواكبة التنمية والتطور السريع الحاصل في شتى مناحي الحياة. ويبقى الهدف الأسمى للتعليم المتواصل هو خدمة المجتمع والأخذ به إلى مصاف المجتمعات المتقدمة ومواكبة مراحل التنمية المستدامة وهذا الاتجاه نادت إليه منظمة اليونسكو واعتبرته من أولويات التربية المعاصرة والمستمرة.

VI- 2 - وسائل الإعلام والاتصال في نشر المعرفة

فيما يتعلق بدور وسائل الإعلام والاتصال فإن دورها ريادي في مجال نشر المعرفة لقدرتها على الوصول عبر وسائله المقروءة، المسموعة والمرئية إلى مختلف الشرائح الاجتماعية بغض النظر عن اهتماماتها الحياتية مستوياتها الثقافية ومؤهلاتها العلمية ومداركها الذهنية، فالإعلام تطور في نشر الثقافة والمعرفة على النحو التالي:

- إن الوسيلة الإعلامية عموما عرفت تطورا غير مسبوقا وحجزت لنفسها مكانة مرموقة سيما في عصر العولمة، فقبل الولوج في دورها الحالي، نحاول أن نقدم لمحة تاريخية عن بداياتها الأولى بظهور آلة الروتاتيف في طباعة الصحف وميلاد الصحافة الشعبية بدءا من 1880 والدخول القوي للإعلانات والإشهار كممولين أساسيين للصحف، كل هذه العوامل شجعت الباحثين على وصف الصحافة بالجماهيرية. لقد تعززت هذه الصفة بعد ظهور الإذاعة في العشرينيات والتلفزيون في الخمسينيات.

ثم دخلت وسائل الاتصال تنتشر بين الجماهير إلى غاية ظهور جهاز الكمبيوتر. فهو الذي ساهم بشكل واضح في تنامي استهلاك للمضامين التعليمية، الثقافية والإعلامية؛ إذ يمثل متابعة برامج التلفزيون عبر شاشة الكمبيوتر أبرز صورها. كل هذا رافقه بروز العولمة التوجه نحو إنشاء محطات إذاعية وقنوات التلفزيونية متخصصة

وهكذا ظهرت قنوات تلفزيونية فنية، رياضية، إخبارية وغيرها من القنوات المتخصصة المضمون.

مما أدى إلى إحداث تغيرات طرأت على البرمجة التلفزيونية في القنوات التلفزيونية والإذاعية أمام تصعيد المنافسة فيما بينها سواء كان على الصعيد الدولي أو على صعيد المحلي، إضافة إلى تغيير موقع الجمهور أين أصبح طرفا في المعادلة الإعلامية الحديثة التي فرضتها التطورات التكنولوجية الحديثة[1].

- إن وسائل الاتصال الإلكترونية من خلال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات تعتبر من أخطر وأشمل وسائل الاتصال لإمكاناتها الكبيرة في تجاوز حدود المكان والزمان والوصول إلى الجماهير دون حسيب أورقيب وذلك باستخدام المواقع الإلكترونية المتعددة الأهداف ومتنوعة المحتوى مع قدرتها الهائلة على الجذب والتشويق ولعل أبرز صورها يتمثل في الأدوات الذكية كالآيفون واللوحات...إلخ.

إن مصادر نشر المعرفة ووسائلها في مجال الإعلام والاتصال تساهم بشكل واضح في النشر المعرفي وحتى الترويج لمعلومة دون غيرها، الأمر الذي زاد في الطلب على المعلومة للسهولة والسرعة في الوصول إليها وبالتالي ظهور مجتمع المعلومات، مما جعل كثيرا من الدول أن تستثمر في هذا المجال.

فمن خلاله تستطيع أن تحقق أدوارها، أهدافها، خططها، برامجها وحتى سياستها العامة وهنا يكمن التحدي الكبير في ظل زوال الدولة القومية من جهة ومن جهة أخرى إعداد مجتمع محصن لاستقبال المعارف والثقافات الأجنبية الغازية بخبراتها في عالم أصبح قرية صغيرة[2].

---

(1) عبد الهادي ، محمد فتحي، "أسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية في ظل عالم متغير"، اعمال المؤتمر التاسع للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الانترنت (اكتوبر / 1998) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

(2) كوثر كوجك:اتجاهات حديثة في المناهج وطرق التدريس- التطبيقات في مجال التربية الأسرية(الاقتصاد المنزلي)،عالم الكتب،القاهرة،ط2، 2001، ص32

ومن هنا فإن بناء مجتمع المعلومات من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتحقق من خلال المحاور التعليمية التي صاغتها " **دراسات اليونسكو**" لإعادة هندسة التنمية البشرية وهي أربعة:

المحور الأول: التعليم لاكتساب المعرفة باستخدام التكنولوجيا

- التعليم باعتباره عملية اكتشاف،
- تعليم التمييز بين المعلومات المفيدة و الغير مفيدة،
- كيفية استخدام المعلومات لتحقيق الغايات،
- التعليم الذي يقود إلى المواطنة والديمقراطية.

المحور الثاني: التعلم للتفاعل مع العالم الخارجي، حيث تزداد أهمية التكنولوجيا عندما تستخدم بطريقة مفيدة لضمان الوصول إلى:

- إدراك أفضل للمحيط الخارجي،
- مهارات يمكن نقلها عبر مواقع العمل،
- القدرة على التجديد والإبداع.

المحور الثالث: التعلم للتعايش مع الآخرين ضمن احترام القيم والتعددية، حيث تنتج هذه التكنولوجيا:

- تقاسم المعلومات،
- اكتشاف الآخرين،
- العمل بغية تحقيق الأهداف المشتركة.

المحور الرابع: العمل لتطوير الذات لكي يكون المرء قادرا على العمل بأكبر قدر من الاستقلالية الشخصية، حيث يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تساهم في:

- دعم الدورالأساسي للتعليم وهومنح الناس حرية التفكير والقدرة على التقدير والحكم و الشعور والتخيل الذي يحتاجون إليه لتنمية مواهبهم،
- العمل على بقائهم قادرين على التحكم بحياتهم و توجيهها،
- تسهيل النمو الفردي والتفاعل الاجتماعي.

VI- 3 - شبكة الأنترنت والوسائط الافتراضية

إن تعميم وتحسين استعمال شبكة الأنترنت أو بما يسمى بالشبكة العنكبوتية ساهم في ردم الأمية الرقمية، فإدماج وتوظيف تقنية الأنترنت في التدريب والتعليم قد أصبح من أهم المؤشرات لتحول المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، فزاد الاهتمام بالمعرفة وتشجيع البحث والتطوير لما قدمته تقنية الحواسيب والبرمجيات واستخدام الأنترنت من ارتقاء وسرعة وسهولة في عملية الوصول إلى المحتوى التعليمي بصورة سريعة تتناسب والقدرة الاستيعابية للأفراد دون حواجز زمانية أو مكانية، ليس بين الطالب والمعلم وبين المدارس والمعاهد والجامعات الافتراضية فحسب، بل حتى مع الأفراد من مختلف الشرائح الاجتماعية وبمختلف مستوياتها، فهي الأرضية التي تهيء للفرد القدرة على الارتقاء بمهاراته وتجاربه والاستفادة من المصادر العلمية والتعليمية[1].

إذ يمثل الأنترنت إحدى الدعائم الرئيسية لنشر المعرفة والوصول إلى مصادر المعلومة والتي تعتبر من مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تسمح ببلوغ المعلومات وموارد المعرفة المخزنة والتي يمكن تحميلها عن طريق الوسائط الرقمية بسهولة عن طريق شبكات الأنترنت، فكان لابد من توفيرها على مستوى مختلف الدوائر الرسمية وغير الرسمية وتهيئتها من أجل وإدماجها بالشكل الذي يثري المعارف المتصلة بالتنمية المستدامة وبالشكل الذي يسمح لها أن تنقل وتتداول على أوسع نطاق ممكن.

فالشبكة العنكبوتية يمكن لها أن تنقل المعلومات والتواصل بين الناس عبر جهاز يجب أن يكون بسيطا وغير مكلف. وبدأت الفكرة في الظهور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، من هنا انطلقت الدول في الاستثمار لإنشاء البنى القاعدية لهذه التقنية من استخدام وإنتاج المحتوى الرقمي وتطويره، برصد الميزانيات الضرورية لحيازتها

---

(1) سعادة جودت أحمد والسرطاوي عادل فريزر، استخدام الحاسوب والإنترنت في ميادين التربية والتعليم ، عمان : دار الشروق ، 2003

خاصة وأنها في تطور دائم من جيل إلى جيل، مع ضرورة توفير خطوط الهواتف الثابت والمحمول وانتشار الحواسيب والربط بآخر تقنيات في هذا القرن وهي **الألياف البصرية** من أجل تعميم الأنترنت.

نجد أن شبكة الأنترنت قد عرفت إقبالا تلقائيا في المؤسسات العلمية و البحثية من أجل بلوغ المحتوى المعرفي والاستفادة منه ولما تقدمه من آفاق جديدة للمجتمعات وما تتيحه من فرص لاكتساب المعرفة من جهة وأيضا للتفاعل معها وتبادل المعارف والخبرات التي تسمح بتطوير وتوسيع العمل بتقانة المعلومات والاتصالات وتطوير البرمجيات والمحتوى الرقمي في مختلف القطاعات الحيوية التي من شأنها الوصول إلى مصادر المعرفة ونشرها وتقييم أدائها على أوسع نطاق ممكن من أجل الاستفادة منها و استثمارها في مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

وتحولت المعلومة إلى سلعة يتم عرضها للبيع مثل أي سلعة تجارية أخرى وهذا ما يستدعي تحسين وتطوير المعلومات بشكل مستمر من أجل الحصول على أفضل الأسعار، القائم عليه اقتصاد المعرفة الذي يعتمد أساسا على المعرفة ومن خلال هذه المعرفة يتم بيع المحتوى إلى أطراف مختلفة ومتعددة، ما يعني خلق سوقا واسعة تمتد في كل أرجاء العالم بدون استثناء، فلا يوجد حدود بين الدول لنشر وتبادل المعلومات، شراؤها أوبيعها.

وعليه أصبحت المجتمعات تعتمد على المعرفة في إدارة شؤونها والتحضير للدخول في مجتمع معرفي يصنع لنفسه استراتيجياته المستقبلية وفقا للمؤشرات الحالية ولأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي التحضير لمجتمع معرفي قائم على الاقتصاد المعرفي المتصل بشكل وثيق مع مشاريعه وخططه والتي ساهمت فيها الثورة التكنولوجية الحديثة و التي بدورها مهدت لوجود تكامل وترابط وإنتاجية معرفية ونشر معرفي متجدد في إطار التواصل بين أفراد ومؤسسات المجتمع المعرفي عن طريق شبكة الأنترنت.

خـــــلاصة:

انتقلنا إلى عتبة عصر جديد أصبحت فيه المعرفة محصلة مزج بين تقانة عالية وقدوة إنسانية متطورة، أين يتقاطع فيه كل من الرأسمال الفكري، إسهامات التكنولوجيا والاقتصاد المعرفي خاصة مع التنامي المتزايد للمعرفة، والذي تريد من خلاله الدول رفع الإنتاج وتحقيق التنمية، مما يستدعي زيادة الطلب على اليد العاملة المؤهلة تكنولوجيا وتقنيا، إضافة إلى ذلك ما توفره خدمة شبكة الانترنت في النشر الإلكتروني للمعرفة من خلال التفاعل الفوري بين الإنسان والآلة وأساليب البحث المباشرة وغير المباشرة لضمان الدخول الذكي في حلقة المعرفة التي تمهد الطريق لبلوغ مجتمع المعرفة.

أضحت المعرفة هي القيمة العليا للثروة الحقيقية، فهي التي ترسم الحدود الفاصلة بين الغنى والفقر وبين التنمية والركود فبحشد المعرفة وإنتاجها ونشرها تزدهر وترقى الأمم. ولقد أصبح التعلم نوعا من الإيديولوجيا التي تعيد صياغة المجتمع وعلاقاته وتوجه سلوك أفراده وجماعاته ومؤسساته ويصبح التعلم في ظلها حقا لكل فرد و واجبا عليه في نفس الوقت بالشكل الذي يساهم بدوره في تطوير البحث العلمي لاسيما في ميدان تقانة المعلومات التي أصبحت تتطلبها دورة المعرفة اكتسابا، نشرا وإنتاجا، فهي بحاجة إلى الإدارة والتنظيم من أجل حسن توظيفها واستغلالها، الذي تستدعيه البنية الاقتصادية والاجتماعية من جهة و إلى توفير مناخ سياسي لائق يتيح فرص الإبداع والابتكار لمواجهة تحديات الألفية بذكاء وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة من جهة أخرى.

فأصبحت المعرفة عبارة عن حلقة تسير من خلالها تعرف بالدورة المعرفية، تستند بدورها على حلقات وظيفية محورية،تتمثل أساسا في مدى اكتساب المعرفة وتراكمها. ويعتبر التعليم بمختلف أطواره القاعدة المركزية لمجتمع المعرفة ويجري العمل على تعميم التعليم وتدارك معضلة الأمية المتفشية في بعض المجتمعات التي لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

لذلك تعمل المجتمعات في هذا الاطار على تحضير النشء داخل المنظومة التعليمية، وفقا للاستراتيجية التي ترسمها الدول لنفسها في إطار مشروع التنشئة الاجتماعية وكذا على عملية إنتاج و صناعة المعرفة، والتي تمثل ثاني هذه حلقات الدورة المعرفية، بغرض بتقليص الفجوة المعرفية بين الدول بتوفير الاستثمارات اللازمة والبرامج الاستراتيجية في مجالي التعليم والبحث العلمي والتشجيع على الاستهلاك المعرفي الذي بدوره يولد المنتوج المعرفي ونشره ونقله وهي من العقبات المعقدة التي تتطلب جهود في تعميم و توسيع المحتوى المعرفي بالشكل الذي يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

إن جملة هذه الحلقات هي المكونة للدورة المعرفية في إطار إدارة المعرفة و تنظيمها والتي تضمن ثراء المجتمع وازدهاره وتفتح الطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقق القيمة المضافة للمجتمع التي تأهله على المنافسة بضمان متطلبات النهوض بالإبداع و الابتكار والاستفادة من المنتوج المعرفي.

الفصل الأول: رهان التنمية المستدامة: بين التحديات و الأهداف

I– الأدوات الدولية للتنمية المستدامة

I-1 - الأدوات القانونية الدولية للتنمية المستدامة

I-2 - الأدوات الاقتصادية الدولية للتنمية المستدامة.

I-3 - التقنين الدولي للتنمية المستدامة

II– التحديات الكبرى للتنمية المستدامة

II-1 - تحديات التنمية المستدامة

II-2 - مجهودات ومبادرات التمويل الدولي المختلفة للتنمية المستدامة.

II-3 - مصادر وآليات التمويل الدولي للتنمية المستدامة

III - مشاكل ومعوقات التنمية المستدامة

III-1 - أهم مشاكل التنمية المستدامة

III-2 - أزمة النزاع شمال جنوب

III-3 - معوقات الشراكة الدولية للتنمية المستدامة

VI- رهانات واستراتيجيات التنمية المستدامة

VI- 1 - أهداف الألفية للتنمية المستدامة

VI- 2 - التنمية المستدامة رهان للتعاون الدولي

VI- 3 - رسم استراتيجيات التنمية المستدامة

الفصل الثاني: المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة

I- ماهية مجتمع المعرفة في إطار الجهود التنموية المستدامة

I-1 - مفهوم مجتمع المعرفة

I-2 - متطلبات بناء مجتمع المعرفة

I-3 - ملامح مجتمع المعرفة

II– الدعائم البنيوية لمجتمع المعرفة

II-1 - إعداد الرأسمال بشري

II-2 - استخدام التكنولوجيا وتوجيه التطور التكنولوجي

II-3 - تبني الاقتصاد المعرفي

II-4 - الإصلاح المؤسساتي لإنتاج المعرفة

III- آليات اكتساب المعرفة وتوطينها

III-1 - تحضير النشء لمجتمع المعرفة

III-2 - إدماج و تثمين تكنولوجيات الاتصال.

III-3 - ردم الفجوة المعرفية.

III-4 - الاستثمار في البحث وتحفيز الابتكار

VI- وسائط نشر وتعميم الاستهلاك المعرفي

VI- 1 - الوسائط التعليمية والعلمية في تعميم الاستهلاك المعرفي

VI- 2 - وسائل الإعلام والاتصال في نشر المعرفة.

VI- 3 - شبكة الأنترنت والوسائط الافتراضية.

البـــــــاب الثـــــاني:

رؤية لسياسات إرساء مجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة في الجزائر

البـــاب الثاني: رؤية لسياسات إرساء مجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة في الجزائر

تمـــــهيد:

إن الرأسمال المعرفي بمفهومه الحديث أصبح الثروة الحقيقية التي تتلازم بشكل مباشر مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فالتقدم في مجلات نشرالمعرفة وتوليدها واستثمارها يتطلب وضع خطط واستراتيجيات تنموية لتحقيق رؤية مستقبلية معرفية متكاملة أمام الحراك الاقتصادي والاجتماعي المتغير والمتسارع.

وفي هذا الصدد، حاولنا من خلال هذا الباب عرض رؤية شاملة لأهم السياسات المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال، والتي كان الهدف منها تطوير المنظومة التعليمية بالدرجة الأولى، ثم إسقاطاتها عالمشروع التنموي المستدام والشامل وتحدياته في الوقت الراهن وذلك من خلال فصلين إثنين.

نستعرض في الفصل الأول "الأطر العملية لإرساء مجتمع معرفي في الجزائر" بالتطرق إلى مختلف سياسات تطوير المنظومة التربوية الجزائرية وسياسات الإصلاح في التعليم العالي وسياسات تحفيز البحث العلمي بالإضافة ألى كيفيات إدماج TIC ومحاربة الأمية الرقمية في الجزائر.

أما الفصل الثاني نتناول فيه رهانات التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتطلعات" تطرقنا من خلاله إلى دراسة أهم المعوقات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية التي تواجه الجزائر بشكل جدي، لمواكبة الركب الحضاري والدولي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، ثم نستعرض مختلف الاستراتيجيات المسطرة لتحقيق أهداف الألفية الثالثة في الجزائرمع التطرق إلى مختلف إنجازات ومعالم التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الانفجار المعرفي الراهن قصد تحقيق أهداف الألفية التي قد تفتح آفاق مستقبلية واعدة تحمل الاستدامة لمشاريعها وتلبي متطلبات المجتمع الجزائري المستجدة والمتزايدة مسايرة للتقدم والتطور الحاصلين في العالم.

الفصل الأول: الأطر العملية لإرساء مجتمع معرفي في الجزائر

يمثل التعليم في كل مراحله حجر الزاوية في إعداد النشء لمجتمع معرفي باعتباره هو الذي يخلق الطلب على المعرفة، كما أنه يؤهل الفرد مستقبلا للدخول في مرحلة نشاط توليد المعرفة.

هذا هو التحدي الجديد للتعليم الذي لم يعد ينحصر في القضاء على الجهل والأمية فحسب، بل توسع دوره نحو تلقين التعليم الفني والمهني وفقا لصيغ جديدة، قائمة على التكنولوجيات الحديثة.

هذا ما عملت وسعت إليه الجزائر، بدءا بمحاربة الأمية بكل أنواعها وتوسيع نطاق المحتوى المعرفي وتعميمه، ثم استخدامه ضمن منظور استراتيجي في إطار حزمة من الإصلاحات التي عرفتها وتعرفها الوسائط التعليمية وكذلك الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي، ما يساهم في تكوين المواطن وتنمية الكفاءات لبناء وتشييد الوطن بالشكل الذي يتوافق مع غايات التنمية المستدامة التي التزمت بها الجزائر. وعليه سنحاول عرض مختلف السياسات التي انتهجتها الجزائر لتحيق هذه الغايات.

I– سياسات تطوير المنظومة التربوية الجزائرية

I-1 - المنظومة التربوية الجزائرية وإعداد النشء

يُعد الاهتمام بإعداد النشء إعدادا جيدا من حيث الكم والنوع من أولويات الأمم والشعوب وعليه تسعى الجزائر على غرار باقي دول العالم، إلى خلق وتطوير المناخ المناسب القادر على مواكبة التطورات المعرفية والتكنولوجية الحاصلة وبلوغ تنمية شاملة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تطور المنظومة التعليمية والتكوينية.

وفي هذا الإطار، يحتل التعليم مكانة بالغة الأهمية في التنمية سواء من الناحية الاقتصادية أوالاجتماعية وذلك بالاجتهاد في الإعداد الجيد للنشء وتقديم تكوينا عالي الجودة للأجيال الصاعدة، لرفع التحديات التنموية للمجتمع من خلال التراكم المعرفي المكتسب ومدى التحكم في العلوم والتكنولوجيا بكفاءة ونجاعة.

وفي نفس السياق، باشرت الدولة الجزائرية عدة سياسات وبرامج إصلاحية مست المنظومة التربوية تارة كانت عميقة وجذرية وتارة أخرى جزئية وشكلية، كانت تهدف في مجملها إلى الارتقاء بها إلى مستوى الرهانات التي تواجه المجتمع الجزائري والتي تواجهها الآن رهانات أصعب في بناء مجتمع معرفي يتطلع لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

وتجسدت هذه الإصلاحات بشكل ملموس في إعادة النظر في المنظومة التعليمية بمختلف أطوارها وذلك تماشيا مع المقاييس والبرامج المعمول بها دوليا (**اليونسكو**). ومن أهم ما جاء في سياقها إعادة النظر في البرامج التعليمية من حيث المحتوى بإدراج الأبعاد التي تسمح بتحضير النشء من خلال إثراء البرامج بكل ما يتعلق بمبادئ المواطنة والديمقراطية وحماية البيئة، للتمكين بالاغتراف من القيم السامية للمواطنة العالمية المنشودة.

كما تبذل الجزائر جهودا كبيرة من خلال تسخير الموارد المادية والبشرية لتوفير الشروط اللازمة لخلق البيئة التمكينية المطلوبة لتفجير الطاقات الإبداعية والعلمية بما يسمح بتحقيق الاكتساب المعرفي الفعال وتراكمه لولوج مجتمع معرفي خدمة للمشروع التنموي المجتمعي الشامل والمستدام.

---

(1) عباس مدني: "التربية المقارنة وحاجة النظم التربوية للإصلاح"، المجلة الجزائرية لعلم النفس وعلوم التربية، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد الثالث، الجزائر سنة 1997

ولقد قطعت منظومة التعليم والتكوين أشواطا هامة في "جزأرتها" وذلك في إطار تنفيذ السياسات الإصلاحية بتعريب التعليم ويبقى تحدي تطوير اللغة العربية قائما بما يسمح بتوظيفها بشكل ناجع في الأدورة المعرفية والممارسات التكنولوجية الحديثة واستعمالها في النقل التكنولوجي والعلمي بشكل حي، وتشجيع نشاطات الترجمة بإنشاء "المجمع الوطني للغة العربية"، "المجلس الأعلى للغة العربية" و"المعهد العالي للترجمة"... الخ.

كما تولي أهمية بالغة لحماية اللغة الأمازيغية وتدريسها وتطويرها للحفاظ على الهوية الوطنية وخصوصياتها من خلال دسترتها وإنشاء "المجلس الأعلى للأمازيغية" وبإدراجها في البرامج التعليمية وتدريب الأساتذة المختصين واستحداث قاموس اللغة الأمازيغية... الخ.

إن كل هذه التحولات تتزامن مع كل المجهودات التي تبذل قصد تثمين المكتسبات المحققة منذ الاستقلال والمبنية على أسس تم إعادة تكريسها في مضمون القانون 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 المتعلق بالقانون التوجيهي للمنظومة التربوية[1] والمتمثلة في:

- الحق في التعليم ودمقرطته
- إجبارية ومجانية التعليم
- تكافؤ الفرص دون تمييز جنسي أوجهوي.

وتجتهد منظومة التعليم والتكوين من خلال مختلف المراحل التعليمية في إدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة على تقديم الأفضل والأحسن من أجل إعداد النشء وتكوينه عبر إتباع جملة من القيم التعليمية والبيداغوجية.

---

(1) الجريدة الرسمية، القانون 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمنظومة التربوية.

ويمكن حصر أهمها في مايلي:

- تقديم التعليم الجيد
- إشباع الفرد بالقيم
- تنمية روح الجماعة لدى الفرد
- حب العمل والإتقان
- القدرة على التصرف وحل المشاكل
- التحلي بروح المسؤولية وتقبلها

كل هذه القيم تصب في خدمة استراتيجيات وخطط التنمية وخاصة أن الجزائر تطمح إلى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة والتي تتطلب رفع مستويات الإعداد والتكوين عن طريق منظومة التعليم، إذ من غيرالممكن تحقيق النهوض التنموي ومباشرة المشاريع الكبرى بنجاح دون النهوض بالمؤسسة التعليمية والتكوينية.

ولمواكبة التطورات الحاصلة لم تقتصر جهود الدولة في تحسين الجانب البيداغوجي فحسب بتحديث مناهج التعليم، أيضا خصصت للقطاع موارد مادية معتبرة وذلك بشكل ملموس من خلال :

- بناء المؤسسات التعليمية عبر كل أرجاء الوطن
- تطوير المؤسسات و تجهيزها
- تكثيف توزيع المؤسسات التعليمة والتكوينية عبر كامل التراب الوطني
- تحسين مستوى تكوين المعلمين وتكثيف برامج الرسكلة والتدريب
- التكفل بالجوانب المادية للمعلمين
- تدعيم القطاع بالمكتبات
- إدخال نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستعمال الحواسيب واستخدام الإنترنت و تخصيص قاعات الإعلام الآلي وفضاءات الأنترنت.
- التفتح على اللغات الأجنبية
- استحدث الأقسام الخضراء

كلها جهود تصب في تحسين نوعية التعليم والتكوين والقائمة في مجملها على مجموعة من الدعائم لضمان خدمة عمومية ذات نوعية وذلك حسب المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال. ومن أهم هذه الدعائم نذكر مايلي:

- المنحة المدرسية
- المطاعم المدرسية
- النقل المدرسي
- الصحة المدرسية
- تحسين نوعية التأطير
- توفير الكتاب المدرسي

وتبقى هذه المجهودات متواصلة لتغطية كل النقائص، حيث يجري العمل على تقليص نسبة التسرب المدرسي ورفع نسبة المتمدرسين بفضل توفير المناخ اللازم والمحفز والقائم بالضرورة على مجموعة الدعائم التي تم ذكرها آنفا، حيث تم تسجيل حسب تقرير قدمته مديرية التقويم والاستشراف لوزارة التربية للموسم الدراسي 2010-2011، الإحصائيات[1] التالية :

الجدول02: عدد التلاميذ والأساتذة في القسم في الطور الابتدائي والمتوسط

السنة الدراسية 2010-2011	الطور الابتدائي	الطور المتوسط
عدد التلاميذ في القسم	23	22
عدد الأساتذة	01	01

المصدر: تقرير وزارة التربية الوطنية لسنة 2011

(1) تقرير مديرية التقويم والاستشراف لوزارة التربية ،الجزائر،2011،ص8

وحسب نفس التقرير لسنة 2011، فلقد قدرت نسبة الأطفال في سن 05 سنوات والمعنيين بالمرحلة التحضيرية 3, 73 % ونسبة تمدرس الأطفال في سن 06 سنوات بـ 98,2 %، أما فيما يخص الفئة المتمدرسة بين 06 و15 سنة بلغت 95,8% [1].

وفي نفس السنة تم تسجيل نسب التلاميذ الحاصلين على الشهادات لكل طور، كالتالي[2]:

- شهادة الابتدائي 95.3 %
- شهادة المتوسط 70.1 %
- شهادة البكالوريا 62,45 %

أما فيما يخص المعلمين والأساتذة فهناك تحسن ملحوظ حيث استطاعت الجزائر من تكوين عدد كبير من الأساتذة الجامعيين، إذ يتوقع بلوغ عدد الأساتذة الحاملين لشهادة الليسانس في غضون 2017 ما يقارب 214.000، كما بلغ عدد المؤسسات التربوية من نفس السنة ما يلي[3]:

- المدارس الابتدائية: 17790
- المتوسطات: 4801
- الثانويات: 1749

وهذه النسب والأرقام في مجملها تعكس المجهودات المبذولة من طرف الدولة للنهوض بقطاع التربية والتعليم ويعكس مدى اهتمام المنظومة التربوية بالجانب الكمي والنوعي في إعداد النشء بصفة عامة.

---

(1) وزارة التربية، نفس المرجع السابق،ص12
(2) وزارة التربية، نفس المرجع السابق ،ص14
(3) وزارة التربية، نفس المرجع السابق ،ص16

I-2 - إصلاحات منظومة التعليم والتكوين في الجزائر

نلتمس جليا أنه فيما يخص المنظومة التربوية الجزائرية، أنه كان لابد من إعادة النظر فيها وتبني إصلاحات جديدة، والتي أصبحت أكثر من ملحة في عالم لا يعترف إلا بمدى امتلاك تلك المنظومة القادرة على الإعداد والتكوين لمواكبة التطور الحاصل.

هذا ما سعت إليه فعلا المنظومة التربوية الجزائرية مما جعلها تحظى بأهمية بالغة في برامج الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فكان عليها مواجهة أيضا صراعات الحاضر، فقامت المدرسة الجزائرية في بداياتها عموما، على خمسة مبادئ جوهرية هي:

1. الحق في التربية و التعليم لكل مواطن جزائري
2. إجبارية التعليم لجميع الأطفال من 6 سنوات إلى 16 سنة
3. ضمان المساواة في شروط الالتحاق بالتعليم الأساسي
4. مجانية التعليم في جميع مستوياته
5. التعليم باللغة العربية الوطنية (انطلاقا من سنة 1967)

(وللتذكير، فإنه في سنة 1980 تغيرت معادلة التعليم وظهر التعليم الأساسي الذي شمل تسع سنوات من التعليم والمعروف بـ"المدرسة الأساسية"، لكن سرعان ما تلقى انتقادات من طرف المختصين من حيث محتوى البرامج والمردود وطرق التدريس واعتمادها على وسائل التعليم التقليدي القائمة على التلقين... إلخ). ناهيك عن تزامنها مع مرحلة سياسية صعبة عرفتها الجزائر سيما مع نهاية الثمانينات أثرت عليها بشكل ملحوظ إلى غاية النصف الأول من التسعينات. الأمر الذي استدعى إعادة هيكلة المنظومة التربوية الجزائرية وكان ذلك نهاية التسعينات.

---

(1) بوفلجة غياث، التربية والتكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة سنة 1998، ص12.

ومع بداية الألفية الثالثة وبالتحديد في ماي 1997 صدر تقرير المجلس الاقــتصادي والاجتمــاعي في دورته الثامنة، حيث تم المصــادقة على "المشروع التمهيدي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" والذي تضمن التوصيات[1] التالية :

- إعادة توازن وانسجام مختلف أطوار المنظومة التربوية
- ضرورة تغيير البرامج والمناهج التربوية
- ضرورة التفتح على اللغة العربية والفرنسية
- ضرورة تحسين التأهيل التربوي للأطوار الثلاثة
- إعادة تنظيم البحث التربوي وتحديث محتوى الكتاب
- إعادة الاعتبار للتعليم الثانوي التقني باعتباره من ضرورات الساعة.

من هنا جاءت المرحلة التي تعرف بـ"إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية" والتي كانت تهدف إلى رفع المستوى التعليمي للأجيال القادمة[2].

و في إطار الأجندة21، إلتزمت الجزائربما يلي:

- العمل على تحقيق أهداف الألفية للتنمية حتى سنة 2015.
- العمل على الأهداف الدولية التي تندرج ضمن إطار المخطط التنموي لقطاع التربية حتى سنة 2025.
- العمل على تحقيق الأهداف الستة في إطار تنفيذ إصلاح المنظومة التربوية الرامية إلى تحسين مردوديتها والتي جاءت في قرارات المجلس الوزاري المنعقد في 30 أفريل 2002 .

---

(1) تقرير المجلس الاقــتصادي والاجتمــاعي "المشروع التمهيدي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: التوصيات"، الدورة الثامنة، الجزائر،1997

(2) Algérie, 2ème rapport sur les Objectifs du Millénaire pour le développement, rapport établi par le Gouvernement Algérien, septembre 2010, P45

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- العمل على تعميم تدريجي للتعليم التحضيري لجميع الأطفال البالغين من العمر 05 سنوات.
- ضرورة تمدرس جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة.
- تمكين التحاق 90% من هم في سن نهاية التعليم الإجباري حتى بعد إعادة السنة مرة أو مرتين.
- العمل على تمكين الالتحاق 75% من التلاميذ الذين أنهوا التعليم الإجباري بالتعليم بعد الإجباري بتنمية التعليم المهني.
- توجيه 70% من التلاميذ إلى التعليم الثانوي والتكنولوجي ويتوجب توجيه نسبة 30% المتبقية إلى التعليم التقني والمهني.
- العمل على بلوغ نسبة النجاح في امتحان البكالوريا بـ 75%.

I-3 - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأمية وتعليم الكبار

عرفت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال عبء تراكمات الحقبة الاستعمارية، التي طمست الهوية الجزائرية من كل مقوماتها سيما الدينية والثقافية، فكان لابد من مواجهة الثقافة الفرنكوفونية من جهة وكذلك مواجهة ما يقارب 90% من الأمية[1].

فكان الجزائري محروما من حقه في التعليم والتكوين ومن استعمال لغته، فمن الطبيعي أن يحظى التعليم مباشرة بعد الاستقلال بأهمية خاصة ضمن برامج الدولة التي سطرتها، من خلال مجموعة المخططات والاستراتيجيات التي عكفت على محاربة الأمية التي خلفها الاستعمار.

---

(1) CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL-COMMISSIONDU DEVELOPPEMNT HUMAIN Rapport national sur le développement humain 2006. p21

الأمر الذي استدعى حينها وضع برامج مخصصة لمحو الأمية كونها "أم الآفات" لما لها من علاقة مباشرة بكل أوجه التخلف.

وفي هذا الصدد تم إنشاء " ديوان وطني لمحو الأمية و تعليم الكبار" الذي فتح جميع ملحقاته عبر كافة التراب الوطني لاستقبال كل من فاتته فرصة التعليم، بالإضافة إلى المتابعة عن طريق البرامج التحسيسية والجوارية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني مثل "**جمعية إقرأ**".

كما تم إعطاء الأولوية للمرأة والفتاة وللمناطق الريفية وانتهاج سياسة مكافحة الأمية التي تعمل على[1]:

- تقليص عدد الأمين الجدد بواسطة إلزامية الأولياء على تسجيل أولادهم بالمدارس
- تمكين أطفال الأرياف من الاستفادة من حقهم في التعليم.

إضافة إلى وضع برامج لتعليم الكبار الذين لم يستفيدوا من تعليم مدرسي أو كان تعليمهم غير كاف ويطمحون إلى تحسين مستواهم، فتم إنشاء مؤسسات مختصة لاستقبالهم أو اعتماد طريقة التعليم بالمراسلة أو عن بعد، مما يسمح لهم بالدخول في المسابقات والامتحانات من أجل تحسين مستواهم وبالتالي إدماجهم اجتماعيا ومهنيا.

ويمنح تعليم الكبار من خلال [2]:

- مؤسسات تنشأ خصيصا لهذا الغرض
- المؤسسات الاقتصادية وفي أماكن العمل
- اعتماد الطرق العصامية بمساعدة التكوين عن بعد وبالمراسلة
- المقرات التابعة للجمعيات التي تنشط في الميدان

---

(1) Ouvrage précédent,P29

(2) Ouvrage précédent,P32

كما يمكنهم المشاركة في الامتحانات على مستوى مؤسسات التربية للمشاركة في[1]:

- الامتحانات والمسابقات التي تنظمها الدولة
- مسابقات الدخول إلى المدارس، مراكز ومعاهد التكوين العالي و المهني

ونظرا لكل هذه الجهود المبذولة تراجعت نسبة الأمية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة إذ نجد حسب "الإحصاء العـــام للسكان لسنة 2008" و"إحصاءات الديوان الوطني لمحو الأمية" تسجيل 22% أمية في الجزائر وحسب نفس الإحصاء كان يتوقع أن تصل النسبة إلى أقل من 18% في غضون سنة 2015 وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الجهود الحثيثة المبذولة لمكافحة الظاهرة، حيث تهدف "الإســـتراتيجية الوطنية لمحو الأمية" إلى القضاء عليها نهائيا بحلول سنة 2017 وذلك باعتبار أن محو الأمية من مسؤولية الجميع وأن كل الأطراف معنية[2].

---

(1) وزارة التربية: عن القانون رقم 08-04 مؤرخ في 23جانفي 2008: www.meducation.gov.dz

(2) بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل، الاندماج في اقتصاد المعرفة؛ الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 08- 10 مارس 2004.

II– سياسات الإصلاح في التعليم العالي

II-1 - مسيرة منظومة التعليم العالي في الجزائر

أرسى التعليم العالي معالمه الأولى في الجزائر لخدمة الاحتياجات الاستعمارية بشكل كلي ومطلق، فمنذ أن وضع لاستعمار قدمه في الجزائر قام بإنشاء المدرسة الأولى للطب سنة 1830 والتي صاحبتها مدرسة الأدب والحقوق والعلوم في سنة 1909 لصالح المعمرين، لكن بعد الاستقلال كان لابد من مواجهة التركة الاستعمارية بكل صعوباتها ومخلفاتها.

فقبل الحديث عن تطوير التعليم العالي لابد من التطرق إلى التحديات التي واجهت مسيرة التعليم العالي منذ الاستقلال وكيفية التخلص من الموروث الاستعماري إلى يومنا هذا وكذا معرفة أهم البرامج والمخططات التي قامت بها الدولة الجزائرية من أجل إقامة منظومة تعليم عالي تخدم تنمية المجتمع الجزائري.

انطلاقا من مسايرة مختلف المراحل التي مر بها التعليم العالي لتخطي كل الصعوبات ومواجهة كل التحديات والتي اتسمت في بدايتها بـ:

- التعبئة للخروج من مخلفات الاستعمار
- التبعية الفكرية والإيديولوجية التي خلفها الاستعمار.
- ظهور اتجاه معصرن مفرنس واتجاه محافظ معرب.

غير أن الدولة الجزائرية الفتية وحديثة الاستقلال استطاعت رفع تحدي المهمة الإستراتيجية الملقاة على عاتقها آنذاك، إذ أخذت على كاهلها سياسات عملية، كانت تهدف في مجملها إلى:

- تكوين إطارات مؤهلة لسد الفراغ بعد خروج المعمرين.
- استقدام أساتذة من كل الدول الصديقة والشقيقة.
- إرسال دفعات من الطلبة الجزائريين للتكوين في الخارج.

---

(1) س.كريم، ب. بلمير، "البحث العلمي والجامعي بالخصوص-الماضي والحاضر والمستقبل"، وقائع اليوم الإعلامي حول واقع وآفاق البحث العلمي في الجزائر، الأكاديمية الجامعية، قسنطينة، 1996

وبعد الخروج مباشرة من هذه المرحلة، تم الشروع في تنفيذ المخططات على النحو التالي:

- **مرحلة تنفيذ المخطط الأول 1970-1974**

عرفت هذه المرحلة تعديلات ملموسة أقرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إرساء معالم منظومة جامعية جزائرية، ترمي إلى تشييد جامعة جزائرية قائمة بذاتها. فلقد تم ذلك من خلال صياغة برامج بيداغوجية جديدة، كما تم حينها تقسيم الكليات إلى معاهد وإتباع نظام التعليم الجامعي بمراحله الثلاث: مرحلة الليسانس، مرحلة الماجستير ثم مرحلة الدكتوراه. ومن أهم تحديات هذه المرحلة هي:

- إنشاء مؤسسات التعليم العالي ضمن مخطط التوازن الجهوي
- تكوين إطارات مؤهلة لتلبية حاجيات التنمية

وعرفت هذه الفترة تخرج عدد كبير من الجامعيين.

- **مرحلة تنفيذ المخطط الثاني 1974- 1977**

اقترنت هذه المرحلة بظهور السياسة الاشتراكية وسياسة تأميم الثروات الطبيعية وهنا تم ضخ عدد كبير للإطارات المتخرجة في المؤسسات الاقتصادية التي تم إنجازها من طرف الدولة الجزائرية .

واستطاع هؤلاء المتخرجون من رفع تحدي النجاح في تنفيذ السياسات التنموية للمخطط الرباعي الثاني وبقيت الجامعة الجزائرية تبحث عن المزيد من التطور.

يندرج هذا التطور في استحداث التخصصات العلمية والتكنولوجية اللازمة والضرورية لتلبية المتطلبات التنموية من خلال تشييد العديد من المعاهد المتخصصة ذات التكوين الموجه لخدمة المؤسسات الاجتماعية (كالطب والتعليم...إلخ) والاقتصادية (كالصناعة التحويلية، الفلاحة والهندسة...إلخ) وهذا موازاة مع التغيرات الداخلية و الخارجية.

- **مرحلة الثمانينات**

أهمها إصلاحات 1984، أين تواصلت مجهودات الدولة الجزائرية في إنشاء الهياكل القاعدية وتجهيزها وتكوين الأساتذة والمؤطرين مما قلص بشكل ملحوظ عدد الأساتذة الأجانب وانتهجت الجامعة سياسة إرسال الطلبة المتفوقين إلى الخارج عن طريق البعثات العلمية وتقديم منحة التكوين في الجامعات والمعاهد ذات السمعة الدولية.

والجدير بالذكر أن في هذه المرحلة بدأت منظومة التعليم العالي الجزائرية تواجه تحدي جديد ألا وهو: **ظاهرة هجرة الأدمغة**.

- **مرحلة التسعينات**

لقد استمرت الجامعة الجزائرية في مرحلة التسعينات على نفس الوتيرة مما مكنها من تكوين أعداد كبيرة من الطلبة من خلال توفير الشروط اللازمة لذلك من بناء إقامات جامعية وإنشاء مؤسسات مهدت لظهور الدواوين الداعمة للتعليم العالي مثل ديوان الخدمات الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية...إلخ.

- **مرحلة الألفية الثالثة**

شهدت هذه المرحلة تغيرات داخلية و خارجية مست قطاع التعليم العالي بشكل ملموس وغيرت من دور الجامعة تجاه العملية التنموية المنتهجة حينها، لتواجه تشبع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة بالإطارات من جهة وتراجع.

---

(1) عبد المجيد بن أمبارك، "الإشكال الاجتماعي والسياسي لتنظيم البحث العلمي في الجزائر- الدلالات السوسيولوجية للبحث العلمي في الجزائر .-"رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، جوان، 1987.

(2) Mohamed Belkacem et hassan Bahloul, " 40000 chercheurs Algériens à l'étranger" le point Economique Algérie, (Alger), N56,(Décembre) 2006,p.05

الأداء الاقتصادي للمؤسسات الوطنية من جهة أخرى وأيضا بقاء الطلب المتزايد على التعليم العالي جراء تزايد عدد السكان

مما استدعى إلى إعادة النظر في دور الجامعة تجاه كل هذه المتغيرات، فأصبح الدور الجديد لا يقتصر على ما تواجهه الجامعة الجزائرية، بل أيضا مواجهة كل الإشكاليات التي طرحت على الصعيد العالمي، حسب ما جاء به تقرير اليونسكو لسنة 2003، الذي قدم تصورات علمية لمنظومة التعليم، وفقا لما تفرضه رهانات العصر والتي تمس كل مناحي الحياة الحديثة.

وفي هذا الصدد انتهجت الجزائر على غرار الجامعات العالمية توجها و نظاما جديدين لإصلاح التعليم العـالي بغرض مواكبة التـطورات المعرفية الكـثيفة والمتسارعة.

II-2 - سياسة إصلاح منظومة التعليم العالي

إن الهدف المتوخى من إصلاح منظومة التعليم العالي هو ربطها بالتغيرات الحاصلة لمواكبة تطور الجامعات العالمية في إطار مشروع عالمي قائم على المنافسة في امتلاك المعرفة. فكان لابد من تطوير التعليم العالي في الجزائر بموجب إصلاحات نوعية وشاملة تستجيب لمقاييس عالمية، تمثلت في تبني الحكومة الجزائرية لإصلاح منظومة التعليم العالي بانتهاج" نظام جديد ليسانس ماستر دكتوراه" [1] .

وتجسد ذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 21 نوفمبر سنة 2004 والمتضمن إحداث شهادة ليسانس "نظام جديد" والذي دخل حيز التنفيذ في نفس السنة جنبا إلى جنب مع النظام الكلاسيكي أي بشكل جزئي، متبوعا بقرار 23 جانفي 2005، الذي شرح نظام التعليم في شهادة الليسانس.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 04-371، المؤرخ في 21 نوفمبر سنة 2004 والمتضمن إحداث شهادة ليسانس "نظام جديد".

تم تبني نظام "LMD"[1] كخيار استراتيجي للنهوض بالجامعة الجزائرية ومواكبة الجامعات العالمية. ويهدف هذا النظام الجيد إلى:

- تقديم تكوين نوعي للطالب وتوسيع فرص التكوين
- تطوير تفاعل الجامعة بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية
- تطوير آليات ربط مخرجات الجامعة مع النمو المطرد للمهن الجديدة
- التوجه نحو التطور التكنولوجي وتطوير العلوم
- التفتح على التعاون الدولي وتبادل الخبرات

والذي عرف في بداياته الأولى المراحل التالية :

- **مرحلة التقييم:** وهي مرحلة تقييم الواقع الجامعي و تشخيصه و التفكير في طرق تبني نظام LMD، عن طريق إنشاء لجان متخصصة.
- **مرحلة التحسيس:** وهي مرحلة شرح وتقديم الأهداف المتوخاة من تبني نظام LMD وتم إنشاء خلايا إعلامية وتحسيسية من أجل التحضير للانطلاقة في التنفيذ.
- **مرحلة التنفيذ:** تم تنصيب الفرق التقنية المختصة في إعداد برامج التكوين والمصادقة عليها.

إن نظام LMD يتجلى من خلال وضع هيكلة تشمل ثلاثة أطوار تعليمية (ليسانس، ماستر و دكتوراه) والذي تم تجسيده بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 19 أوت 2008، [2].

---

(1) ليلى زرقان، إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف، العلوم الاجتماعية مجلة العلوم الاجتماعية العدد 16 ديسمبر 2012.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 48. المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 19 أوت 2008 الذي يتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه.

ويشمل نظامLMD الأطوار التالية :

- **الطور الأول ـ شهادة الليسانس**

فيما يخص نظام الدراسات لنيل شهادة الليسانس، تتفرع الدراسة من أجل الحصول على شهادة الليسانس إلى ميادين تضم فروعا موزعة على تخصصات وتشمل مسارا ذا غاية أكاديمية ومسارا ذا غاية مهنية، على أن تتوج الدراسات من أجل الحصول على شهادة الليسانس إما بتحرير مذكرة نهاية الدراسة أوبتقديم تقرير عن تربص حسب أهداف التكوين.

بحيث ينظم التكوين المقدم للحصول على شهادة الليسانس في سداسيات، تتضمن وحدات تعليمية تكتسب وتقيم بنقطة وتقاس بأرصدة ويمكن تحويلها وتشمل وحدات تعليمية أساسية، وحدات تعليمية استكشافية، وحدات تعليمية منهجية ووحدات تعليمية عرضية.

الكل يقوم على تحديد عدد الأرصدة لكل وحدة تعليمية على أساس العمل البيداغوجي الشامل والمطلوب قصد الحصول على الوحدة المعنية، تتميز هذه الوحدات التعليمية بتعليم إجباري أو تعليم اختياري.

أما فيما يخص تسليم الشهادة يجب أن تستوفي مجمل شروط التمدرس والتدرج البيداغوجي في مسار التكوين المتبع والذي تم اكتسابه بحيث توضح الشهادة المسلمة في الميدان والفرع وتخصص التكوين كما تلحق الشهادة بوثيقة وصفية للمعارف والمؤهلات المكتسبة.

- **الطور الثاني ـ شهادة الماستر**

فمن حيث نظام الدراسات فهي تتفرع إلى ميادين تضم فروعا موزعة على تخصصات، بحيث ينظم التكوين في هذا الطور على مستوى مؤسسات التعليم العالي في سداسيات، تتضمن وحدات تعليمية تكتسب وتقيم بنقطة وتقاس بأرصدة

ويمكن تحويلها وتشمل وحدات تعليمية أساسية، وحدات تعليمية استكشافية، وحدات تعليمية منهجية ووحدات تعليمية عرضية.

وهي بدورها تقوم بتحديد عدد الأرصدة لكل وحدة تعليمية على أساس مجمل العمل البيداغوجي الشامل والمطلوب قصد الحصول على الوحدة المعنية وتتميز هذه الوحدات التعليمية بتعليم إجباري أوتعليم اختياري. إلى أن تتوج الدراسات بالحصول على شهادة الماستر بعد تحرير مذكرة و مناقشتها أمام لجنة، ثم تسلم الشهادة التي توضح الميدان والفرع وتخـصص التـكوين وتلحق بوثيقة وصـفية للمعارف والمؤهلات المكتسبة.

- **الطور الثالث ـ شهادة الدكتوراه:** من حيث تنظيم التكوين في الدكتوراه، فإن فرقة التكوين المسؤولة عن الماستر في نفس التخصص تضمن متابعة وتنظيم الدكتوراه ويتم تقديم تكوين معمق في التخصص خلال السنة الأولى وفي شكل ندوات ومحاضرات وورشات دكتوراه وأعمال مخبر أوفي أشكال أخرى تراها فرقة البحث ملائمة للتكوين[1].

أما من حيث المتابعة والمرافقة فإنه يقدم الطالب في الدكتوراه كل سنة، عرضا عن مدى تقدم أشـغاله أمام فرقة التكوين للدكـتوراه وبحضور المشرف عن الأطروحة.

وفيما يخص تسليم شهادة الدكتوراه فهي تسلم بعد مناقشة أطروحة دكتوراه وتقديم نتائج أعمال البحث العلمية الأصلية والمنشورة في مجلات ذات سمعة علمية معترف بها أمام لجنة المختصين.

---

(1) عبد المجيد بن نعمية، دور المخابر العلمية بالجامعة الجزائرية في تنظيم البحث العلمي ومساهمتها في تطوير وسائل وأساليب التعليم العالي، المؤتمر الثاني للتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية 24-27 فيفري 2008.

ومن أجل إنجاح هذا نظام على أرض الواقع، تم وضع جملة من الإجراءات التنفيذية، أهمها:

- الإجراءات التأطيرية: توفير كل الإمكانيات المادية و البشرية الضرورية لاستقبال الطلبة والطرق التعليمية وتحيينها باستعمال وسائل التكنولوجيات الحديثة.
- الإجراءات البيداغوجية: تنظيم هياكل البحث والهدف منها هو تحسين الجودة باستحداث مخابر البحث وتعميمها وإنشاء فرق بيداغوجية لمرافقة الطلبة وفرق التكوين والبحث.

يتضح مما سبق أن انتهاج نظام LMD لإصلاح منظومة التعليم العالي، يعتبر بمثابة الخيار البديل بالنسبة للسياسات السابقة، من أجل تثمين التكوين باعتماد نظام السداسيات التي تجعل من الطالب الفاعل الأساسي في العملية التكوينية، هذه الأخيرة التي أصبحت تتطلب مخرجات بمواصفات عالية، مع ضرورة إعادة ضبط لعلاقاتها وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة[1]من جهة والتأكيد على أهمية استقرار المنظومة الجزائرية للبحث العلمي من جهة أخرى .

III - سياسات تحفيزالبحث العلمي

III-1 - سياسات تطوير البحث العلمي في الجزائر

كلما زاد الاعتماد على البحث العلمي ومحصلاته المعرفية زادت أهميته واستمر التقدم والتطور وتحقق الرفاه وتعززت مكانة تلك الدول التي تسخر البحث العلمي في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالبحث العلمي هو الدعامة الأساسية للتطور.

وإدراكا بقيمة وأهمية البحث العلمي، سطرت الدولة الجزائرية برامج رسمت من خلالها الطرق والوسائل الواجب توفيرها بسن قوانين توجيهية تهدف إلى ترقية البحث

---

(1) إبراهيم توهامي: "أي جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين"مجلة الباحث الاجتماعي، العدد الرابع، جامعة قسنطينة، أفريل، سنة 2003

العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظم نشاطاته في شكل برامج وطنية للبحث، وتشكلت "السياسة الوطنية للبحث العلمي" للمرة الأولى في شكل قانون سنة 1998 ثم تم تعديله وتتميمه سنة 2008 وهو ساري المفعول[1].

جاء برنامج الفترة الخماسية 1998-2002 في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة وحدد هذا القانون التوجيهي، مبادئ ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة للفترة الخماسية.

وتعتبر البرامج الخماسية بمثابة آلية لضـــمان ترقـية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بالتركيز على البحث العلمي الجامعي الداعم للقواعد العلمية للبلاد.

ويهدف هذا القانون إلى رد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث وتحفيز عملية تثمين نتائج البحث، من خلال:

- ⇦ تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و توفيرها.
- ⇦ دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- ⇦ تثمين المنشآت المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي.

كما يجب التأكيد على أن البحث العلمي والتكنولوجي من الأولويات الوطنية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية للبحث والتنمية بمفهومها الواسع.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية/ العدد 62. "القانون رقم 98- 11، المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، يتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي 1998 – 2002.

ويتم تحقيق ذلك من خلال:

- برمجة نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي تقوم عليها مختلف مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي التابعة للدوائر الوزارية المعنية ومؤسسات البحث الأخرى.
- تمويل نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال تخصيص اعتمادات التسيير والتجهيز كما تتضمن الاعتمادات الموجهة لتمويل البرامج الوطنية للبحث.
- إحداث قنوات تسمح للمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص الاستثمار في المجهود الوطني لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ويستفيدون مقابل ذلك من تحفيزات وتشجيعات.
- تحدد التمويلات سنويا بموجب قانون المالية، مما يسمح بربط الجامعة ومراكز البحث بالمؤسسات الاقتصادية وعالم الشغل.

إن تنظيم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في شكل برامج وطنية يهدف إلى[1]:

- تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة.
- تحقيق الانسجام بين مختلف البرامج و ضبطها.

مع التأكيد على أن تعكس البرامج الوطنية للبحث إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، في شكل مجموعة متماسكة من الأهداف والأعمال الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وفي هذا الصدد، يقوم المجلس الوطني للبحث العلمي بترتيب البرامج الوطنية للبحث

---

(1) القانون رقم 08-05، المؤرخ في 16 صفر عام1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11، المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام1419 الموافق 22 غشت الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية/ العدد 10.

العلمي سواء كانت هذه البرامج ذات طابع قطاعي أوذات طابع مشترك بين القطاعات ويقوم بإنجاز كل مشروع أو مشاريع البحث، فرقة بحث أو أكثر تنشأ لهذا الغرض.

وفي هذا الصدد يعتبر المجلس الوطني للبحث العلمي الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتحديد الأولويـات بين البـرامج الوطنية للبـحث وتنسيق تطـبيقاتها وتـقييم تنفـيذها وفقا للاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة.

III-2 - سياسات دعم البحث العلمي في الجزائر

إن الدولة الجزائرية لم تدخرأي جهد فيما يخص الاهتمام بالموارد البشرية والمادية من أجل دعم البحث العلمي، من خلال تحديد كيفية برمجة مشاريع البحث وتحديد التنظيم والوسائل المؤسساتية وطرق تمويلها وتوفيرالاعتمادات والموارد المالية لها.

ومسايرة لكل ذلك، يجب الاهتمام بتطوير الموارد البشرية وتكوين العاملين في البحث العلمي، بالإضافة إلى ترقية دور مصالح الخدمات العلمية والتقنية. ناهيك عن تقييم وتثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وعليه جاء القانون التوجيهي في البرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي[1] للفترة الخماسية 1998-2002 والذي عرف:

- ارتفاع حصة الناتج الداخلي الخام المخصصة لنفقات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من 0,2% في سنة 1997 إلى 1 % في سنة 2000.
- ارتفاعا متوازنا فيما يخص الاعتمادات المخصصة لميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

---

(1) طيابة محمد الشريف، برمجة النفقات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومكانتها في سياسة الميزانية أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر،2008

وتأتي الموارد المخصصة من :

- ميزانية الدولة
- موارد ذاتية عمومية أو خاصة
- عقود بحث وتقديم خدمات
- التعاون الدولي
- مداخيل ناتجة عن المساهمات المختلفة، هبات ووصايا...إلخ.

ويتم تخصيص الاعتمادات المرصودة أساسا الى:

- البرامج الوطنية للبحث ذات الصبغة القطاعية والمشتركة بين القطاعات والخصوصية.
- هيئات ومؤسسات البحث والتطوير، قصد الحفاظ على شروط البحث وتعزيزها.
- مؤسسات التعليم و التكوين العاليين من أجل تطوير البحث التكويني.
- رد الاعتبار للبحث في المؤسسات الوطنية، عمومية كانت أم خاصة، التي تساهم في نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- تحفيز مختلف نشاطات الابتكار والإبداع.

ومن أجل بلوغ الأهداف المذكورة، تم تجنيد الكفاءات العلمية الوطنية، لا سيما بواسطة:

- إشراك مكثف للمستخدمين الباحثين في مؤسسات التعليم و التكوين العاليين.
- الاستعمال الفعلي للموارد البشرية المؤهلة في المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة لصالح نشاطات البحث، حسب ما تقتضيه التحولات الاقتصادية والاجتماعية.
- التكوين بواسطة البحث من أجل البحث والتعليم العالي.

- الاستعمال الأمثل للباحثين المقيمين في الجزائر والعمل على إشراك الكفاءات العلمية الجزائرية العاملة في الخارج في ميادين التكوين والتعليم والبحث.
- تكوين شبكات تتكون من فرق البحث لتحقيق تطوير البحث المشترك.
- وضع ترتيبات ملائمة تسمح بتنقل الباحثين بين مؤسسات التعليم والتكوين العاليين وهيئات البحث ومؤسساته.
- إعداد دليل وطني للعاملين في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- الاستعمال الفعلي للموارد البشرية المؤهلة والقدرات البشرية في مجال الخبرة من طرف المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة في الأنشطة المباشرة استجابة للمقتضيات المترتبة على التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

ويمكن القول أن البرنامج الخماسي 1998-2002 وتعديلات البرنامج الخماسي 2008-2012، جاءت لإعطاء دعم أكبر للبحث العلمي.

وإن هذا البرنامج يهدف إلى ما يلي:

- المساهمة الفعالة للأسرة العلمية في التكفل بقضايا التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد التي تكفله قوانين الدولة.
- تكوين عدد معتبر من الباحثين لبلوغ الحد الأدنى اللازم لبحث علمي فعال يعتمد على وجود مراكز البحث التي تأخذ على عاتقها إنتاج المعرفة التي تحتاجها المجتمع الجزائري ولا يتم ذلك إلا بوجود أنظمة وقوانين للإبداع والابتكار لتشجيع الباحثين.
- حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية.

لقد ظهرت الملكية الفكرية نتيجة التطور والتقدم العلمي وضمانا لوجود بنية تحتية آمنة لمخرجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على وجه الخصوص والابتكارات والاختراعات والإبداعات بصفة عامة، كان لابد من وضع سياق تنظيمي يكفل طرق استغلال والاستفادة من المنتوج المعرفي، بما يضمن قيام نسق لحماية الملكية الفكرية التي ترتكز على الكفاءة والتأهيل العالي مما يسمح بنقل الأعمال الفكرية، علمية أوأدبية أوتقنية كانت وبالتالي استيعابها داخل بيئة معرفية آمنة، سيما ونحن نعيش في عصر التطور التكنولوجي والانفجار المعرفي والتغير المستمر والمتسارع.

إن الملكية الفكرية أصبحت مؤشر تقدم أو تخلف الدول وبالتالي زاد الاهتمام بنتائج النشاط الفكري في مجالاته المختلفة، الصناعية، العلمية، الأدبية والفنية وذلك بسن التشريعات والقوانين لحمايته والتي تكفلها منظمات وهيئات متخصصة وهذا على الصعيد الدولي والوطني ومن حقوق الملكية الفكرية[1] نجد:

- الحقوق المادية الذهنية: حق الملكية الأدبية والفنية، حقوق ملكية الرسائل، حق المخترع أوالملكية الصناعية أوحق المؤلف والحقوق المجاورة...الخ.
- الحقوق الغير مادية: حقوق الرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية، حقوق الملكية التجارية والصناعية...الخ.
- براءات الاختراع: هناك جهود مبذولة من طرف الدولة الجزائرية لحماية براءات الاختراع وتشجيع البحث العلمي من خلال زيادة عدد مخابر البحث.

إن مشاريع البحث التي تهدف إلى رفع القدرات المعرفية في مختلف المجالات العلمية، نذكر على سبيل المثال:

- البرامج الوطنية للبحث (P N R)
- مشروع الإبداع (PROJET D' INNOVATION)

---

(1) Organisation de la Propriété Intellectuelle,Rôle de la propriété intellectuelle dans le développement socio-économique dans les pays en voie de développement, Genève,2012.

VI- إدماج TIC ومحاربة الأمية الرقمية في الجزائر

VI- 1 - الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة

لقد أدركت الجزائر ضرورة الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة لما لها من دور في التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي، أين أصبح تطوير البنية التحتية اللازمة لبناء المجتمع المعرفي والرقمي مرتبط بمدى تطوير البنية التحتية للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

فبعدما كانت المعرفة تقتصر على الجامعات والمعاهد ولكن مع تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أصبحت العملية المعرفية أكثر تفتحا[1] ، بفضل ما تقدمه هذه الوسائل من تسهيلات في توفير المعرفة وبنماذج جديدة وخلق طرق حديثة للتفكير الإبداع التي ساهمت في تطوير إنتاجية العمل وبالتالي تحقيق مصادر ربح جديدة تكون في شكل عوائد اقتصادية.

إن الاستثمار في هذه التكنولوجيات الحديثة ساهم في تلبية الاحتياجات المتزايدة للأفراد وبتكاليف ضئيلة مقارنة بالأساليب التقليدية القائمة أساسا على كثافة رأسمال ووفرة الموارد الطبيعية.

وهذا الذي ينطبق على الجزائر التي تعتمد في عائداتها على ما تقدمه المؤسسات البترولية بنسبة فاقت 90% من الريع من إجمالي المداخيل، الأمر الذي استدعى التسريع في وضع خطط وبرامج تنموية لتطوير مؤسساتها وتنويع مصادر الدخل القومي والتي تسمح لها بالاندماج في هذا الاقتصاد القائم على المعرفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ومن أجل تسريع تحول الجزائر نحو اقتصاد معرفي، تعمل الجزائر جاهدة من أجل تحفيز وتوسيع استعمال التكنولوجيات الحديثة نحو بناء مجتمع المعرفة.

---

[1] أ.د. سيد البواب، الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة (الثورة الصناعية الثالثة) ماهيتها – محاورها – نتائجها – تأثيرها، (البيان للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001)، ص2

فلقد باشرت بتنفيذ برامج الجزائر الإلكترونية في آفاق 2013 والتي تسمى بـ: "الجزائر-e"[1]، ما يستدعي التوجه نحو تطوير استعمال التكنولوجيات الحديثة وتعميمها، يهدف إلى:

- امتلاك تكنولوجيا الإعلام والاتصال
- تطوير عرض الخدمات الإلكترونية الموجهة للمؤسسات
- تطوير التطبيقات من أجل تحسين آداء المؤسسات

كما ترتكز هذه الإستراتيجية على إشراك وتفعيل مختلف القطاعات والمؤسسات والتي تتمحور حول 13 محورا أساسيا، بالإضافة إلى الأطر التنظيمية المتعلقة بالإطار القانوني ومصادر التمويل ومن أجل بلوغ الأهداف المسطرة لهذه الإستراتيجية، تم رصد أغلفة مالية تعادل 397,5 مليار دج[2].

أما في مجال تطوير المعاملات الإلكترونية التي تساهم في تحسين نوعية حياة المواطنين تبقى فتية جدا في الجزائر، مثل:

- الاعتراف بالوثائق الإلكترونية
- التوقيع الإلكتروني...إلخ

ولتجسيد هذه الأنشطة تم إنشاء الحظائر التكنولوجية والمعلوماتية، كالحظيرة المعلوماتية سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة والتي تعد بمثابة فضاء ديناميكي للنشاط والبحث القائم على تكنولوجيات الإعلام والاتصال، إذ تحتوي هذه الحظيرة على معهد عالي للاتصالات، وكالة اتصالات و وكالة انترنت...إلخ.

---

(1) وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ،إستراتيجية الجزائر الإلكترونية، مخطط عمل، الجزائر2009-2014

(2) نفس المرجع السابق.

تستقبل هذه الحظائر مختف الفاعلين من مؤسسات تعليمية ومعاهد البحث والتطوير وكذا المؤسسات العمومية والخاصة من أجل إحداث قطب تكنولوجي قادر على تحسين موقع تنافسية الجزائر باستعمال التطور التكنولوجي.

كما تبنت الدولة خطوات عملية من أجل تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة على مستوى مختلف القطاعات الإدارية والاقتصادية والتعليمية[1]، من خلال:

أ- تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت والمحمول، تضاعف عدد المشتركين في الهاتف الثابت بما يقارب هاتف محمول لكل فرد وهذا راجع إلى الطفرة النوعية التي قفز إليها قطاع الاتصالات.

ب-تطور عدد مستعملي الأنترنت، بالإضافة إلى القطاعات الإستراتيجية الأخرى، إلا أنه تركزت الجهود خصوصا على المدارس والجامعات.

ت-تطور عدد أجهزة الإعلام الآلي وهو عدد في تطور مستمر ويتوقع أن يرتفع هذا العدد نظرا للبرامج التي سوف تعممها الدولة الجزائرية، كمشروع برنامج حاسوب لكل طالب دكتوراه.

ث-الاعتماد على مركز البحث العلمي و التقني "CERIST"، من خلال تنمية البرامج وبناء المواقع الإلكترونية وتحضير البنية التحتية لها، مع العلم أن هذا المركز هو الذي يشرف على إدارة الموقع الجزائري الرسمي:". DZ"

وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ، نفس المرجع السابق.

VI- 2 - مشروع الأقسام الإلكترونية (e- classe)

اتخذت الدولة الجزائرية جملة من التدابير من أجل إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال كخطوة عملية من أجل عصرنة قطاع التعليم، إذ تعتبر أداة إستراتيجية من شأنها النهوض بقطاع التعليم ومسايرة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

فكان لابد من اكتساب التكنولوجيا والعمل بها والتي تعتمد على الابتكارات الدائمة والتقنية العالية والتي تمكن الإنسان من التحكم في قوانين الطبيعية وتحقيق الوفرة الإنتاجية وبالتالي تحقيق التقدم الاجتماعي، فهي أصبحت بمثابة مكسب إنساني يطمح إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ومسايرة لهذه التحولات، قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات في هذا الصدد وكخطوة أولية شملت عمليات هامة فيما يخص التجهيز بالوسائل المادية أكبر عدد ممكن من مؤسسات التعليم، بحيث استفادت الثانويات بـ 23,176 حاسوب ومؤسسات التعليم المتوسط بـ 26,914 وبما يفوق 1000 حاسوب للمؤسسات التربوية الابتدائية وهذا ما يعطي النسب التالية [1]:

- آلة حاسوب لكل 44 تلميذ في الطور الثانوي
- آلة حاسوب لكل 125 تلميذ في الطور المتوسط
- آلة حاسوب لكل 4463 تلميذ في الطور الابتدائي.

---

[1] التقرير الوطني الثاني لتحقيق أهداف الألفية لسنة 2010، ص 126.

ومن أجل تحسين هذه العملية صاحبتها خطوة لاحقة من خلال تزويد كل مؤسسة بمخبر الإعلام الآلي مجهز بـ: 10 حواسيب بكل لواحقها والعملية لا تزال جارية، والتي تسعى إلى رفع النسب على النحو التالي[1]:

أ- توفير آلة حاسوب لـ 18 تلميذ في الطور الثانوي و لـ 44 تلميذ في الطور المتوسط، و بطبيعة الحال تهدف هذه العملية إلى تكوين البنية التكنولوجية التي تمكن من إرساء التعليم الإلكتروني من خلال الربط بالشبكة الرقمية في إطار العمليات اللاحقة.

ب- أن تكون المؤسسات مكتفية بتوفير ما يسمى بـ: "قاعات الإعلام الآلي وفضاءات الانترنت" على مستوى المتوسطات والثانويات، لكنها تبقى مقتصرة في نفس الوقت على إجراء البحوث دون التعليم، وفقا للجداول التالية:

الجدول 03 : تقدم النسب المئوية للحواسيب والربط بالانترنت في الطور الابتدائي

التعليم الابتدائي	2009	2010	2011	2012	2013
الأنترنت	10	20	50	75	100
مخبر ثابت	20	40	60	80	100
مخبر متنقل	10	20	50	75	100
حاسوب معلم	10	20	50	75	100
حاسوب تلميذ	10	20	30	40	50
Site web	10	20	50	75	100

المصدر: التقرير الوطني الثاني لتحقيق أهداف الألفية لسنة 2010، ص 127.

---

[1] التقرير الوطني الثاني لتحقيق أهداف الألفية لسنة 2010، مرجع سبق ذكره، ص 127.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن سياسات تدعيم تعميم الأنترنت في المدارس الابتدائية وفقت إلى حد بعيد بفضل الجهود المبذولة بحيث وصلت نسبة التوصيل بالانترنت إلى 100% ونسبة الحواسيب إلى 50 % في سنة 2013، بعدما أن كانت لا تتعدى 10 % في سنة 2009.

الجدول 04 : تقدم النسب المئوية للحواسيب والربط بالانترنت في الطور المتوسط

التعليم الابتدائي	2009	2010	2011	2012	2013
الأنترنت	30	75	100	-	-
مخبر ثابت	100	-	-	-	-
مخبر متنقل	10	20	50	75	100
حاسوب معلم	10	20	50	75	100
حاسوب تلميذ	30	20	30	40	50
Site web	100	20	100	-	-

المصدر: التقرير الوطني الثاني لتحقيق أهداف الألفية لسنة 2010، ص 128.

يبين هذا الجدول أنه فيما يخص سياسات تدعيم تعميم الأنترنت في المتوسطات وصلت نسبة توصيل الأنترنت والحواسيب إلى 50 % في سنة 2013، بعدما أن كانت لا تتعدى 30 و10 % على التوالي في سنة 2009.

(1) التقرير الوطني الثاني لتحقيق أهداف الألفية لسنة 2010، مرجع سبق ذكره، ص 128.

الجدول 05 : تقدم النسب المئوية للحواسيب والربط بالانترنت في الطور الثانوي

التعليم الابتدائي	2009	2010	2011	2012	2013
الأنترنت	50	100	-	-	-
مخبر ثابت	100	-	-	-	-
مخبر متنقل	30	60	50	-	-
حاسوب معلم	10	20	50	75	100
حاسوب تلميذ	10	20	30	40	50
Site web	50	100	-	-	-

المصدر: التقرير الوطني الثاني لتحقيق أهداف الألفية لسنة 2010، ص 128.

يبين هذا الجدول أن سياسات تدعيم تعميم الأنترنت والحواسيب في الثانويات قفزت في غضون سنة واحدة 2010/2009 فيما يخص توصيل الأنترنت إلى 100% ونسبة الحواسيب إلى 50 % .

أما فيما يخص مؤسسات التكوين والتعليم المهني، استخدمت وسائل الإعلام والاتصال الحديثة بشكل أوسع، فهي تشهد تطورا ملحوظا بالرغم من أنه في خطواته الأولى.

وهذا ليس من منطق الخدمات التعليمية فحسب، بل في إمكانية استعمال الشبكات من حيث توفير المعلومات المتعلقة بتقديم التكوين والتواصل مع باقي المؤسسات.

---

(1) التقرير الوطني الثاني لتحقيق أهداف الألفية لسنة 2010، مرجع سبق ذكره، ص 128-129.

ونجد حاليا أن كل مؤسسة تكوين تحتوي على قاعتين للإعلام الآلي، أي بمعدل 11 آلة حاسوب في كل قاعة و إجمالا تحتوي مؤسسات التكوين المهني على مجموع يقارب 20 ألف حاسوب مخصصة لـ: 16,137 متربص و10445 مكون أي تمثل نسبة آلة حاسوب لكل 5,8 متربص.

ومن أجل تعميم إدماج وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة، جاء مشروع "أسرتك"، أي آلة حاسوب لكل أسرة، ثم سرعان ما تم إعادة توجيهه ومنح الأولوية للمدرسة ولكل الفاعلين فيها (تلاميذ، أساتذة و مسيرين) من خلال منحهم تسهيلات في اقتناء الحواسيب بطريقة مواتية[1].

كما شملت المنظومة التربوية إعادة التوجيه في برامجها وإدراج مادة الإعلام الآلي من أجل بلوغ أهداف المدرسة الإلكترونية، كما يستفيد المعلم من أدوات تكوينية في مجال الإعلام الآلي، أما فيما يخص المشاريع المستقبلية التي يجري العمل من أجل بلوغها فهي تتمثل في الآتي:

- استخدام TIC من أجل تحسين المحتوى البيداغوجي، الذي سوف يساهم بالضرورة في رفع مستوى التعليم بتوفير برامج تكوين متواصلة في هذا المجال من جهة ودعم و سائل محاربة الأمية الرقمية من جهة أخرى.
- تحقيق عملية حاسوب لكل معلم يربط بشبكة ADSL[2] وهي مبادرة من طرف المتعامل "اتصالات الجزائر" كخطوة ملموسة تجاه وزارة التربية الوطنية.
- تتوخى هذه العملية من ربط 05 ملايين عائلة على الأقل بشبكة الأنترنت من خلال قطاعي التربية التكوين والتي تمثل لوحدها 10 ملايين و380 ألف مشترك.

---

(1) Algérie, 2ème rapport sur les Objectifs du Millénaire pour le développement, rapport établi par le Gouvernement Algérien, septembre 2010, P128

(2) Ouvrage précédent, p129

يلاحظ أن إدماج تكنولوجيا الاتصالات والإعلام الحديثة في الطور الابتدائي والمتوسط والثانوي لم ترقى بعد إلى استخدامها ضمن العملية التعليمية وهي نفس الملاحظة بالنسبة للتعليم العالي[1]، فالتعليم الإلكتروني في الجامعة الجزائرية لا يزال بعيدا عن المستوى المطلوب، فالجامعة الجزائرية عموما حتى يومنا هذا لا تزال حبيسة التعليم التقليدي، ومن أهم العوائق التي تعرفها في هذا المجال، نذكر منها:

- في أحسن الأحوال يجري الاقتصار على اقتناء التجهيزات دون التحكم فيها.
- إلقاء المحاضرات على الطلبة بالطرق التقليدية - التلقين- خاصة على مستوى أقسام العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- عدم توفير للطالب وسائل البحث الإلكتروني داخل المكتبات.
- انعدام المكتبات الإلكترونية ومواقع نشر البيانات والمحتوى العلمي والمعرفي بالنسبة للأستاذ أوللطالب على حد سواء.
- ضعف أوانعدام تدفق الأنترنت داخل الفضاءات الجامعية.
- شبه انعدام في التواصل بين الأستاذ والطالب بالبريد الإلكتروني.

عدم امتلاك الطالب لآلة الحاسوب وإن وجدت فهي غير موصولة بالانترنت.

وعموما فيما يخص الجامعة الجزائرية، لا توجد أرقام أونسب مضبوطة عن مدى إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال والعمل بها وتبقى الجهود مقتصرة عن اجتهادات محدودة تختلف من جامعة إلى أخرى. إذ يبقى هذا المشروع في مراحله الأولى لبلوغ تعليم إلكتروني بأتم معنى الكلمة حتى يرقى إلى مستوى التحديات الراهنة.

---

(1) محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي بالجزائر والعالم العربي، دار الجيل، ط1، الجزائر، ماي 2006،ص10

VI- 3 - التوجه نحو إرساء مقومات الاقتصاد المعرفي

إن سلطة المعرفة أصبحت تحل محل سلطة المال من حيث القدرة على تحريك الاقتصاد وأصبح للمجتمع المعرفي دور في توجيه التكنولوجيا، فباعتبار المعرفة أحد أهم عناصر الإنتاج كان لابد من أن توجه توجيها صحيحا من حيث تحويل الأفكار والابتكار إلى نتائج ووسائل لتحقيق المشاريع التنموية المستدامة، بالاعتماد على التقدم العلمي و التكنولوجي الذي يخدم التقدم الاجتماعي.

وذلك بتوجيه أدوار التعليم حسب مقتضيات مجتمع المعرفة والرهانات التي يفرضها الاقتصاد المعرفي الجديد، فدور التعليم بصفته مؤسسة معرفية لا يقتصر على تقليص الفجوة المعرفية فحسب، إنما أيضا القضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي وهذا ما يستدعي إرادة قوية للاهتمام بشكل فعلي في تطوير التكنولوجيا وتعميم استعمالها والتركيز على تدعيم مؤسسات التعليم والبحث بكل الموارد المادية والبشرية المؤهلة القادرة على فك العزلة المعرفية والتكنولوجية مع تطوير البيئة التشريعية فيما يخص التعاملات الإلكترونية في عالم اشتدت فيه التنافسية وزالت الحدود الجغرافية، مما يستدعي التوجه نحو[1]:

أ- تكوين الرأسمال المعرفي:

إن جل سياسات الإصلاح التي باشرتها الدولة الجزائرية على مستوى منظومة التعليم والتكوين على مستوى جميع الأطوار وتوفير تطوير المناخات المناسبة للحصول على معرفة، تصب بالدرجة الأولى في تطوير الرأسمال البشري.

إن الارتقاء به إلى رأسمال معرفي قادر على رفع الإنتاج وتحسين جودة السلع والخدمات، يستدعي رفع مستويات التعليم والتكوين، التي سوف تساهم في بلوغ أهداف الألفية والتي التزمت الجزائر بتحقيقها.

---

(1) ALIOUT BOUALEM, ANALYSE EMPIRIQUE DE LA GESTION DES CONNAISSANCES, COLLOQUE INTERNATIONALE SUR : L'ÉCONOMIE DE LA CONNAISSANCE, UNIVERSITE DE BISKRA, 12- 13 NOVEMBRE 2005

وعليه، كان لابد من محاربة الأمية مع الحق في التعليم وتعميمه للجميع و فتح أبواب التعليم والتكوين المهني، مع التركيز على تطوير التعليم العالي[1] والتكوين المتواصل والاهتمام بمراكز البـحث المتخصصة في العــلوم والتــقنية والاهتمام بالمــشاريع الاقتصادية و تحسين الخدمة العمومية.

ب- استحداث التعليم الإلكتروني:

أصبح من الضروري توظيف تــكنولوجيا الإعــلام والاتــصال في برامــج ومناهج التكوين والتعليم، من خلال استحداث التعليم الإلكتروني[2] الذي ينسجم مع المتغيرات المتسارعة، الذي تسايره عملية مدى تنفيذ سياسات الإصلاح في هذا الشأن من أجل تنمية مهارات البحث العلمي وتنمية الموارد البشرية المؤهلة تحديث التعليم لبلوغ مجتمع معرفي.إذ يشهد العالم ارتفاعاً حاداً في المحتوى المعرفي على جميع الأصعدة والذي طور الأنشطة الاقتصادية على وجه الخصوص أمام عولمة الشؤون الاقتصادية، فهو لم يعد خيارا.

وعليه فالجزائر، على غرار دول العالم، تواجه ما يعرف باقتصاد المعرفة الذي يعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة، الأمر الذي يستدعي وضع إستراتيجية جديدة لاستحداث التعليم الإلكتروني في الجزائر فيما يخص توفير الحواسيب ولواحقها للتوصيل بالانترنت والتشجيع وحماية الابتكارمع الاستخدام الأمثل لتكنولوجياالمعلومات والاتصال وأجهزة الحاسوب وشبكة الإنترنت سريعة التدفق وذلك بإتاحتها للعاملين في مؤسسات التربية والتكوين بتكاليف معقولة، حتى يتم

---

(1) إبراهيم توهامي: "أي جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين"مجلة الباحث الاجتماعي، العدد الرابع، جامعة قسنطينة، أفريل، 2006

(2) عبد الرزاق الفاضل, التعليم الإلكتروني وآفاق تطوره في العالم العربي, جامعة الزيتونة الاردنيةالمؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع إدارة المعرفة في العالم العربي,26-28 نيسان (ابريل) 2004

استغلالها في مجالات اقتصاديات المعرفة والتجارة الإلكترونية العالمية والحكومة الإلكترونية، مما يسهل استحداث شبكات جديدة تسمح بالدخول وبالزيادة في تبادل المعلومات على المستوى الوطني والعالمي.

جـ - توجيه التعليم نحو تبني مقومات الاقتصاد المعرفي:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطلب كفاءات ومهارات، كون أن التعليم والتكوين أصبحا يكتسيان مزيدا من الأهمية في بناء اقتصاد المعرفة، لأن المعرفة تمثل القيمة المضافة له، أما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل فيه أداة لا غنى عنها.

نجد في الاقتصاد المعرفي أنه يرتكز على الرأسمال الفكري القائم على نتائج البحث العلمي والمهارة الفنية والتقنية العالية، فالمعرفة هي الركيزة الأساسية التي أنشئ عليها الاقتصاد المعرفي وهي عاملا حاسما ومحددا للتفوق والتقدم باعتبار أنها مكونة من جملة من الدعائم تنحصر أساسا في مجموعة العلم والعلماء والتراكم المعرفي.

فإن الإستراتيجية الجديدة في توجيه التعليم نحو تبني مقومات الاقتصاد المعرفي، تستدعي تـطوير منـظومة البـحث في الـجزائر وفقا لطبيعة المحيط الاقتصادي الجزائري وإعادة تنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات الألفية الجديدة ويبقى التحول من اقتصاد مبني على الريع إلى اقتصاد مبني على المعرفة من أهم التحديات التي تواجه الجزائر[1].

---

(1) أحمد عمراني، واقع و آفاق مساهمة البحث العلمي في التنمية بالجزائر في ظل السياسة الوطنية الجديدة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، المؤتمر الثاني للتخطيط و تطوير التعليم و البحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية 24-27 فيفري 2008.

خـــلاصـــة:

يشكل التعليم بمختلف أطواره وونواتجه قاعدة مركزية في بناء مجتمع المعرفة، فعمليات التعليم الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة التي أصبحت القوة الدافعة نحو تحقيق المشاريع التنموية.

إن هذا التوظيف الصحيح والجيد في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة هو قاعدة للإقلاع الاقتصادي وزيادة الإنتاج وتطوير المجتمعات، بحيث أصبح ينظر لها على أساس أنها تمثل كل شيء يوفر الرفاه للإنسان وتلبي كل احتياجاته المادية التي تستخدم المعرفة والمهارة العلمية التي تكون وراء الإبداع والابتكارات.

لقد أصبح إعداد الرأسمال المعرفي من أهم التحديات التي يجب الوصول إليها من خلال امتلاك التكنولوجيا والتحكم فيها والتي تلعب دوراً أساسيا في التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وبالتالي التطلع إلى مستويات تنموية واعدة.

وبالرغم من أن الجزائر باشرت في برامج وسياسات إصلاحية على مستوى منظومتها التربوية والتعليمية بمختلف أطوارها للنهوض بالمحتوى المعرفي الداعم للاقتصاد الوطني، إلا أنها تعتبر خطوات تبقى غير كافية وبطيئة أمام التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة والتي تتطلب المزيد من الاهتمام والعمل الجدي في المجال المعرفي الذي يخدم المشاريع التنموية ويضمن النجاح في تجاوز صعوبة التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق سياسات الإصلاح المنتهجة والتي تساعد في تمهيد الطريق لبلوغ مجتمع معرفة حقيقي.

الفصل الثاني: رهان التنمية المستدامة في الجزائر: بين الواقع والتطلعات

تبذل الجزائر جهودا معتبرة سعيا منها لمسايرة متطلبات التنمية المستدامة، بقيامها بإصلاحات عميقة وشاملة مست البرامج التنموية، باعتبارها حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف عن الركب الحضاري الدولي الحاصل.

فبالنسبة للدولة الجزائرية وبالرغم من المشاكل والصعوبات التي تواجهها، إلا أنها التزمت بإقامة توازن بين واجب حماية البيئة وتلبية متطلبات التنمية، برصد كل الموارد البشرية والمادية والتي أدرجتها ضمن أولوياتها السياسية فيما يخص البرامج الوطنية بمحاولتها إنتهاج سياسة " الحكم الراشد" والذي تم من أجله اتخاذ كل الإجراءات العملية التي من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن.

ويتم تجسيد كل ذلك ضمن مجموعة من المشاريع المنجزة وأخرى في طريق الإنجاز تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية...إلخ، من أجل رفع التحديات الكبرى للتنمية المستدامة والعمل على بلوغ أهداف الألفية التي تصب في مجملها في إطار استراتيجية السياسة الوطنية للتنمية المستدامة تطلعا إلى مستقبل أفضل.

و في هذا الصدد، تعيش الجزائر تجربة تنموية جديرة بالاهتمام بالنظر للجهود التي تبذلها والإمكانيات التي لا زالت تسخرها وهذا على مدى أكثر من 50 سنة من البرامج التنموية والإصلاحات، إلا أن هذه الجهود التنموية واجهتها جملة من الصعوبات والمعوقات. وقد ركزنا في بحثنا على جزء مهم من التجربة الجزائرية التي تمس جملة من القضايا المتعلقة بالتحديات الكبرى التي تواجهها اليوم، سواء لتحقيق التنمية المستدامة أو لبلوغ أهداف الألفية الثالثة.

I - معوقات التنمية المستدامة في الجزائر

I-1 - المعوقات الاقتصادية

إن أهم المعوقات التي تكبح عجلة التنمية المستدامة في الجزائر تمس على وجه الخصوص ثلاثة مجالات رئيسية على سبيل الذكر لا الحصر، هي معوقات ذات طابع اقتصادي، اجتماعي وبيئي. فيما يخص الجانب الاقتصادي تواجه الجزائر اليوم صعوبات كبيرة، وهي تتعلق بضعف معدل النمو الاقتصادي، بينما يعتبر هذا الأخير مؤشرا من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل وثروة الأمة ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو[1].

فالاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار النفط و تغيرات المحيط الدولي، ضف لذلك زيادة حدة حجم التضخم وارتفاع نسبة البطالة ونقص موارد العملات الأجنبية[2].

فقد عمدت الجزائر على تطبيق إصلاحات اقتصادية قصد توجيه الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد السوق، من خلال الإجراءات التالية:

- تشجيع المؤسسات الوطنية على التصدير باعتماد صيغة ميزانيات العملة الصعبة، وبالتالي الاستفادة مباشرة من عائدات التصدير في تغطية وارداتها.
- منح المؤسسة العمومية الاستقلالية وتحريرها وإخضاعها مباشرة للقانون التجاري.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص من خلال قانون الاستثمار الجديد.
- استحداث قانون جديد للشركات ذات رأس المال المختلط باعتبار هذه الشركات أداة لجلب رؤوس الأموال.
- تحرير نظام الأسعار الذي يرتكز على قواعد السوق.

---

(1) محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر.، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 28.

(2) نفس المرجع السابق، ص 32.

كما رافقت هذه الإجراءات جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من خلال برنامج التعديل الهيكلي والمتمثل في تحرير التجارة الخارجية وتدعيم الاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية وكذلك إصلاح النظام الجبائي والمصرفي وفتح باب الخوصصة للمؤسسات العمومية[1].

لكن رغم تحسن معدلات النمو الاقتصادي الجزائري، بفضل مداخيل البترول التي رافقت الإصلاحات المنتهجة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مستوى بعض القطاعات المنتجة، كالفلاحة والصناعة وأيضا قطاع الخدمات، إلا أنها بقيت في مستويات لا تساهم بالقدر الكافي واللازم في دفع وتيرة النمو الاقتصادي بحيث بلغ معدل النمو6.7 [2].

وإن كان هناك نوع من التحسن يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الاعتماد بشكل أساسي على مدا خيل النفط بنسبة تقدر بحوالي97 % [3].

I-2 - المعوقات الاجتماعية

فيما يخص الجانب الاجتماعي تواجه الجزائر اليوم معوقات كثيرة، أهمها تفشي ظاهرة البطالة في وسط الشباب الذي يمثل الشريحة الكبرى من المجتمع، يعود سببه إلى الانكماش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر والذي انعكس مباشرة على ارتفاع حدة البطالة والتي أرجعها الخبراء إلى نقص الموارد المالية التي أدت إلى تراجع حجم الاستثمارات وبالتالي أحدث الإخلال في التوازن بين العرض والطلب في السوق.

---

(1) BEN BITOUR Ahmed, l'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités, Ed Marinor, Alger 1998, P 77-78.

(2) Ouvrage précédent, p82-83

(3) Ouvrage précédent, p83

ولدفع وتيرة الشغل عملت الجزائر من أجل النهوض بمجال الاستثمار على مستوى المؤسسات المصغرة، القرض المصغر ودعم النشاط الحر، تشجيع أكبر للاستثمار في قطاع الفلاحة و الصناعة سيما الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل، كما تم استحداث الشبكات الاجتماعية لتشغيل الشباب على المستوى المحلي؛ كعقود ما قبل التشغيل والتأمين عن البطالة [1].

وبالرغم من هذه البرامج إلا أنها تبقى إجراءات مؤقتة وفي أغلبها دون توفير للحماية الاجتماعية. وما يلازم اليد العاملة المحلية من عراقيل هو النقص الفادح في مستوى التأهيل والمهارات المواتية في جميع المجالات الإنتاجية، الخدماتية والإدارة والتسيير مما يستدعي من جانب آخر الاهتمام بالتكوين والمتابعة لإمداد القطاعات باليد العاملة المؤهلة التي تتطلبها معطيات السوق الراهنة بالتنسيق مع المعاهد والجامعات ومراكز التمهين والتكوين المهنيين.

وما زاد في حدة هذه الصعوبات هو تفاقم الفقر وصعوبة محاربته، نتيجة الانكماش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بسبب سياسات التعديل الهيكلي وما انجر عه من تداعيات سلبية كاعتماد إجراءات التصفية للمؤسسات المفلسة، إقرار الخوصصة، تسريح العمال، رفع الدعم عن السلع الأساسية، تحرير الأسعار، بهدف الوفاء بالالتزامات التي تربط الجزائر بمختلف الهيات الدولية المالية المانحة دون إعطاء الأهمية للاعتبارات الاجتماعية مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وما انجر عنه من تقلص مستويات النمو وانخفاض القدرة الشرائية وتدني المستوى المعيشي بشكل ملحوظ..." [2].

---

(1) مراد ناصر، التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها، مجلة التواصل، العدد 26، الجزائر، جوان 2010، ص141- 144

(2) كلمة السيد طيب لوح، وزير العمل و الضمان الاجتماعي، المكتب الدولي للعمل،مؤتمر جنيف للعمل ماي2007

فقامت الدولة بإجراءات مختلفة لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي تتولاه وزارة التضامن الوطني بمنح مساعدات مباشرة للفئات المحرومة والطبقات المعوزة عن طريق الشبكة الاجتماعية والتي تبقى غير كافية. بالرغم من تسجيل في السنوات الأخيرة لمؤشر الفقر في الجزائر تحسنا كبيرا بارتفاع نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام، نتيجة لسياسات الإنعاش الاقتصادي جراء ارتفاع مداخيل البترول.

ومواصلة الدولة دعم بعض المواد الأساسية لتامين الأمن الغذائي وتوفير المياه الصالحة للشرب لتفادي الأمراض المتنقلة والاهتمام بسياسات التعليم والعلاج للجميع، إلا أنها سياسات غير قادرة على تحقيق التغطية الكاملة والمستمرة لبلوغ مستوى معيشي للمواطن الجزائري يرقى به إلى المستوى المطلوب.

I-3 - المعوقات البيئية

فيما يخص الجانب البيئي تواجه الجزائر اليوم صعوبات التلوث البيئي في وقت أصبح الرهان البيئي على رأس الأجندة السياسية والاقتصادية، الذي استوجب ضرورة وضع مخطط بيئي وطني يدرج ضمن المخططات التنموية، لكن أول ما يجلب للانتباه فيما يخص التلوث البيئي في الجزائر هو تدني مستوى جمع النفايات المنزلية وأيضا كيفية تسييرها من طرف الجماعات المحلية التي تلجئ إلى الحرق، مما يؤثر سلبا وبشكل مباشر على البيئة.

كما هناك تخاذل في وضع استراتيجية واضحة وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة فيما يخص عملية تدوير النفايات ورسكلتها للاستفادة من النفايات القابلة للاسترجاع[1].

---

(1) Ministère de l'Interieur et des collectivités locales, Environnement –Enjeux et Défis, revue de collectivités locales, Alger, publication périodique, n° 12, Juin 2007.

ضف لذلك ضعف عملية إعادة تطهير مياه الصرف الذي يؤدي إلى تفاقم تلوث المحيط، خاصة مع الضغوطات والتمركز الديموغرافي والبناءات العشوائية والفوضوية سيما في المدن الكبرى.

كما هو معروف أن الجزائر تعتمد على مصادر الطاقة الملوثة بالدرجة الأولى من نفط وغاز طبيعي وبالتالي زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو وما لهذه المشاكل من انعكاسات على البيئة والصحة.

وعليه يجب إرساء ثقافة بيئية تهتم بإعلام ونشر الوعي البيئي في المجتمع ورفع مستوى الثقافة البيئية والإحساس أكثر بالمسؤولية لحماية البيئة والمحيط وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

لقد تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق، يصاحبه نمو سكاني متزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن، والعناية الصحية، الطاقة والمياه والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية.

فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 5 مرات ما بين عامي 1962- 2002 أي من 6 مليون إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 0.3 % سنويا، حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020.

كما تعاني الجزائر من مشكل تلوث الهواء، الذي تشكله السيارات خاصة القديمة منها باعتبارها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال[1].

---

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، "تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000"، مطبعة النخلة، ص 104.

إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب ويقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 220 ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة و29 ألف طن فضلات سامة[1].

كذلك تلوث المياه، أين يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض أي "الماء الصالح للشرب"، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه.

ومن أهم عوامل تلوث المياه [2]:

- قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مخلفاته .
- التخلص من مخلفـــات الـــصناعة بدون معالجتها وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي ومكلف.
- تسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية..

كما يخلف تلوث المياه آثارا صحية مميتة، نتيجة الإصابة بأمراض معوية منها: الكوليرا، الدفتيريا، الالتهاب الكبدي الوبائي، الملاريا وأمراض جلدية، والسرطان، إضافة إلى آثاره على الحياة البيولوجية للكائنات الحية الأخرى .

---

(1) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة البيئة في الجزائر، الجزء الأول 2004، ص32

(2) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المرجع السابق، ص43

ومن جانب آخر وبالرغم من أن الجزائر بذلت الكثير من أجل مكافحة مشكل التصحر، إلا أنها ليست في منأى عن التغيرات المناخية حيث تواجه مخاطر كبرى تتعلق أساسا بظاهرة التصحر خاصة الأراضي السهبية الأكثر عرضة للتصحر. إذ تم وضع **"خريطة للمناطق الأكثر عرضة للتصحر"** التي أعدتها المديرية العامة للغابات تتضمن 500.000 هكتار من الأراضي مسها التصحر في حين تعد حوالي 11 مليون هكتار مهددة بهذه الظاهرة[1].

إن التصحر لا يعني زحف الرمال فحسب ولكن الأمر أيضا يتعلق بتدهور الأراضي بالمناطق الجافة وشبه الجافة والتي تقع بالمناطق شبه الرطبة والجافة بسبب تذبذب المناخ، لكن المشكل أن الظاهرة تنتشر بسرعة كبيرة حيث أن عدد كبير من المناطق شبه الجافة ستصبح جافة[2].

وعملية مكافحة التصحر لن تأتي بثمارها إلا بعد تسوية مشكل التغذية الحيوانية خاصة وأن انجراف الأراضي على مستوى السهوب سببه مرتع المواشي التي لازالت تعاني من سوء التغذية.

ففي الوقت الذي تشكل فيه الماشية صلب الإنتاج الفلاحي التي تمثل 50 بالمائة من الإنتاج الفلاحي للبلاد وأن الاحتياجات في مجال تغذية المواشي أكبر من الطاقات التي تتيحها المناطق السهبية[3].

ولمكافحة التصحر تقوم محافظات الغابات بعمليات عديدة عبر التراب الوطني في إطار "سياسة التجديد الريفي 2009-2014" وتتمثل في التعاون مع سكان الريف لخلق نشاطات جديدة وتحسين ظروف المعيشة واستصلاح الأراضي وتوسيع

---

(1) منى عبد الهادي حسين، التصحر، بحث منشور في التربية البيئية للتعليم النظامي، جهاز شؤون البيئة، 2001

(2) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة، 2001، ص 30.

(3) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير المديرية العامة للغابات، (25 جانفي 2009)

الغابات ومساحات زراعة الحلفاء وبالخصوص حماية الأحواض المنحدرة ومن مجموع 102 حوضا منحدرا من السدود بإجمالي 13 مليون هكتار تم الانتهاء من دراسته وهذا بخصوص تسيير 34 حوضا منحدرا في إطار عقود النجاعة على مدى خمس سنوات[1].

وسيشمل تسيير هذه المساحات التي تعتبر 12 مليون هكتار منها مهددة بالتصحر وبالتالي سوف تؤثر على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون في 26 ولاية سهبية وجبلية[2].

وبخصوص تسيير الغابات التي تقدر مساحتها ب1,4 مليون هكتار منها 1 مليون فقط منتجة يتم بذل جهود كبيرة في هذا المجال لا سيما من خلال تثمين 68 بالمائة من الغابات[3].

ناهيك عن مشكلة التوسع العمراني على حساب الأرضي الزراعية، فهناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق والطفيليات وحتى الإهمال.

ولقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، من 1.1 هكتار في عام 1962 إلى 0.35 هكتار في عام 1980 ويتوقع أن تقل عن 0.15 مع منتصف القرن الحالي[3].

---

(1) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة البيئة في الجزائر، ملحق للجزء الأول 2004 ،ص68

(2) نفس المرجع السابق،ص53

(3) لسلوس مبارك ، التحليل الاقتصادي لمشكل تلوث البيئة في الجزائر ، مجلة العلوم التجارية (م.و.ت) ، عدد 04، مارس2006.

II–الاستراتيجيات المسطرة لتحقيق أهداف الألفية الثالثة في الجزائر

II-1 - التحديات الكبرى لتحقيق أهداف الألفية

بالاعتماد على المؤشرات المرجعية التي حددها برنامج الأمم المتحدة في قائمة ما يعرف بالتحديات الكبرى للألفية الثالثة والتي يجب مواجهتها، نستعرضها وفق مايلي [1]:

أ- حالات الفقر القسوة والمجاعة، فخلال السنوات الأخيرة وبفضل إنعاش التطور الاقتصادي فقد تم القضاء على حالات كثيرة من الفقر المتقع في الجزائر، فمثلا في استعمالنا لمعيار دولار يوميا فان نسبة الأشخاص اللذين يعيشون في حالة فقر قسوة انتقل من 1,9% في سنة 1988 إلى 0,8% في سنة 2000، بالرغم من الإنجازات المحققة فإن نسبة البطالة خاصة في أوساط الشباب والمرشحين الجدد للعمل تبقى مرتفعة وأن المعطيات العملية تحجب الفوارق بين الأوساط والنواحي والتي تكشف الفوارق في الحصول على عمل وونوعية الخدمات الاجتماعية، أما أهم جيوب الفقر فهي موجودة في المناطق الريفية وضواحي المدن الكبرى.

ب- ضمان الدراسة في الطور الابتدائي للجميع، في هذا الصدد نجد أن الجزائر لم تدخر أي جهد لضمان الدراسة لكل الأطفال في الطور الابتدائي وهذا بفضل السياسات المنتهجة على مستوى منظومة التربية والتعليم، كما أن جل المؤشرات توضح بأن هذا الهدف يمكن تحقيقه في حدود سنة 2015 مع فارق طفيف في الزمن بالنسبة للإناث.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2008،الجزائر. مرجع سابق ذكره،ص149

ج- ترقية العدالة بين الجنسين واستقلالية المرأة، لقد تحققت نتائج معتبرة من حيث تحسين وضيعة المرأة في الجزائر ونتيجة التزام سياسي مدعم لصالح حقوق المرأة، سيما مع إعادة النظر الأخيرة في قانون الأسرة والجنسية، نتج عن هذا التعديل تقدم لصالح حقوق المرأة.

يتضح جليا في عدم وجود تمييز ضد النساء فيما يخص الحصول على المصالح العمومية الموارد أوالمسؤولية، لكن مازلت هناك بعض الممارسات الاجتماعية والثقافية تشكل العراقيل الأساسية لإضفاء العدالة والإنصاف بين الجنسين، فمثلا في قطاع التربيةفإنّ الإنصاف بين الجنسين أصبحت أمر مكتسب في كلّ الأطوار من التعليم الابتدائي، الثانوي إلى الجامعي[1] وكذلك التمثيل السياسي للنساء في البرلمان الذي بلغ 30 %.

د- تخفيض نسبة وفيات الطفولة، تعمل الجزائر من أجل تطوير قطاع الصحة بشكل عام وصحّة الطفولة بشكل خاص، غير أنها جهود تبقى غير كافية، فمن سنة 1990 إلى 2004، نسبة وفيات الأطفال الأقل من سنة واحدة انتقلت من 46,89% إلى 30,4% .

ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع في عدد الوفيات بعد الولادة، بينما تبقى الوفيات قبل الولادة أو شهر واحد بعدها محل قلق. كما يمكن تسجيل فوارق شاسعة حسب الأوساط، وخاصة بين الريف والوسط الحضري. وما زالت جهود كبيرة منتظرة لتحقيق هدف تقليص ثلثي الوفيات للأطفال الذين أعمارهم لا تتجاوز خمس سنوات في إطار نظام الأمم المتحدة وكذلك دور السلطات الوطنية في مجال تقليص وفيات الطفولة الذي يلقى دعم خاص من طرف "المنـــظمة العـــالمية للصـــحّة" و"اليونيسيف".

---

[1] وزارة العلاقات مع البرلمان، المرأة و التمثيل السياسي، مجلة الوسيط 2009. ص 27.

ه- تخفيض وفيات الأمهات، هذه النقطة بالذات لا تزال على المحك لأن وفيات الأمومة و الطفولة تشكل مشكلاً عويصًا للصحّة العمومية في الجزائر. فبالرغم من الجهود التي بذلت منذ 1970 في ميدان صحّة الأم و الطفل، فإن نسب وفيات الأمهات في مرحلة بعد الولادة تبقى مرتفعة نوعا ما، رغم أن هناك اتجاه نحو التحسن، نلاحظ أن في 2004 تم تسجيل 99,5 وفيات بالنسبة 100.000 ولادة حيّة بينما أكثر 90% من الولادات تتم في وسط مدعم بوسائل طبية. وفيات الأمهات تشكل لوحدها 10% من مجموع وفيات النساء اللواتي أعمارهن يتراوح ما بين 15 إلى 49 سنة، كما تمتاز الوفيات بفوارق جهوية واسعة على سبيل المثال نسبة وفيات الأمومة تصل إلى 230 لمجموع 100.000 بأدرار[1].

و- القضاء على داء السيدا، في القضاء على الأمراض المتنقلة خاصة داء السيدا تواجه ضعف في نظام مراقبة الأمراض الجنسية وداء السيدا، فان كلّ المؤشرات تأكد على ارتفاع نسبة انتشار فيروس فقدان المناعة، حسب توقعات منظمة الأمم المتحدة للسيدا والمنظمة العالمية للصحة العمومية يتضح أن نسبة تواجد فيروس السيدا في الجزائر عند الكهل تصل إلى0,1%. وكشف الحالات لحاملي الفيروس تبقى ناقصة، كما أن انتشار داء السيدا لا يمكن استبعاده لسبب وجود مؤشرات مساعدة منها الانتقال المحلي بنسبة 43,08% من الحالات وعن طريق العلاقات الجنسية بنسبة 40,63% إضافة إلى التزايد المتواصل لعدد النساء الحاملات لفيروس السيدا، حسب النتائج الشاملة للتحقيقات التي أنجزت في سنة 2000 على مستوى خمس مدن توضح أنّ الداء انتشر في ولاية وهران 1,70% وتمنراست 2% [2]، مما يصعب الخوض في هذا الموضوع كونه لا يزال من الطابوهات الاجتماعية في الجزائر.

---

[1] Algérie, 2ème rapport sur les Objectifs du Millénaire pour le développement, rapport établi par le Gouvernement Algérien, septembre 2010, P81-89

[2] معهد الصحة العمومية، تقرير حول السيدا في الجزائر، بن عكنون 2008.

ي- أخطار الكوارث الطبيعية تبقى مرتفعة بنسبة عامة والتمركز المكثف للسكان والنشاطات على الساحل ساهمت في تدعيم عناصر الأخطار الطبيعية والصناعية، فالجزائر وقعت على اتفاقية دولية حول البيئة وبالتالي هيئت تدريجيًا الإطار القانوني للإجابة عن الالتزامات الموقعة وتمّ وضع استراتيجيات فعلية لتسيير المحيط والموارد الطبيعية، كما وضعت الجزائر أيضًا آليات ضرورية للتسيير الأحسن للأخطار الطبيعية، الصناعية وحتى التكنولوجية التي تواجهها.

ز- ضرورة وضع شراكة عالمية للتنمية، إذ لا يمكن تحقيق أهداف التنمية للألفية إلاّ إذا تمّ وضع شراكة عالمية للتنمية داخل كلّ بلد وبين البلدان. فصندوق الأمم المتحدة للتنمية بمعية الوكالات الأخرى لنظام الأمم المتحدة المعتمدة في الجزائر تعمل من أجل ترقية أهداف التنمية للألفية لدى أصحاب القرار في الجزائر وكذلك بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي يساهم في متابعة أهداف التنمية [1].

---

(1) Algérie, 2ème rapport sur les Objectifs du Millénaire pour le développement,Ouvrage précédent , P115-120

II-2 - مشاريع التنمية المستدامة في الجزائر

خصصت الدولة الجزائرية في إطار "البرنامج الموجه لدعم النمو و تهيئة الإقليم مبلغ يقدر بـ 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية[1] :

- مشروع حماية الساحل
- مشروع حماية التنوع البيولوجي
- إنجاز مشروع خاص بالبيئة
- وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم
- مشاريع خاصة بتوفير الماء الصالح للشرب
- عمليات تحسين المحيط الحضري
- مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية.

ويمكن القول في تقسيم هذه المشاريع، أن هناك مشاريع منجزة ومشاريع في طريق الإنجاز وأخرى لم تنطلق بعد، تصب في مجملها حول ما يلي:

أ- في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قررت الوزارة إنشاء 600 ألف مؤسسة في آفاق سنة 2020، بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية والإنتاجية وتحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها للدخول الأسواق العالمية.

---

(1) Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable(PNAE-DD), Janvier 2002,P71-74

ب- في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، تم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10مراكز لدفن النفايات في أهم المراكز الحضرية للبلاد إضافة إلى هذا، هناك أعمال هي قيد الإنجاز نذكر منها:

- ⇦ تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها
- ⇦ وضع جهاز مراقبة للهواء

ج- مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية "دنيا" والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر العاصمة والمدينة الجديدة سيدي عبد الله.

د- إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط "Pam" و الذي يهدف إلى الحماية والاستعمال العقلاني والدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة.

ه- تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان اتفاقية رام سار "ramsar" في أحواض نموذجية بولاية الطارف.

و- الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى سبعة مناطق نذكر منها[1]: غابات الأرز بخنشلة، واحات تيوت بالنعامة، منطقة تين هنان بتمنراست، منطقة واد الطويل بتيارت وغابات السنبلة بالجلفة.

ي - العمليات الموجهة لحماية التراث الثقافي الأثري فتتعلق بالقصبة الجزائر، قصر الداي بوهران وقسنطينة، حظيرة طاسيلي والأهقار، منطقة الميزاب، قلعة بني حماد، قصور تمنطيط ومتليلي.

---

(1) Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement,Ouvrage précédent,P74-77

II-3 - أهم السياسات الاستراتيجية المنتهجة في الجزائر

إن إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية أصبح من أولويات السياسات الاستراتيجية للحكم الراشد[1] من خلال الإدارة الحكيمة للموارد ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية الاقتصادية، الاجتماعية والصحية للمواطن مع صون بيئته.

وسوف نتناول ما جاءت به هذه السياسات المنتهجة[2] والإجراءات المتخذة؛ سيما في ضرورة حماية البيئة وحماية المحيط، فلقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الهواء والماء.

ولأن الجزائر من بين الدول النفطية ولا يخفى على أحد ما للصناعة النفطية من آثار سلبية على البيئة، بالإضافة إلى كون معظم المناطق الصناعية تتمركز في الشريط الساحلي وهي تقذف سنويا بملايين الأطنان من النفايات السامة في المسطحات المائية.

غير أن الجباية على التلوث في الجزائر لم ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك في غياب الإحصاءات التي من شأنها أن تكشف عن حقيقة الأرقام من جهة و من جهة أخرى تتميز الأدوات الجبائية المفروضة في الجزائر بطابع عقابي أكثر منه تحفيزي، بالإضافة إلى عدم كفاية مردوديتها لتغطية الأضرار البيئية.

---

(1) عزي الأخضر وجلطي غالم، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد(إسقاط على التجربة الجزائرية)، دراسات إستراتيجية، العدد الأول،جانفي 2006، ص26. 2006.

(2) عمراني كربوسة ، ورقة حول الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة،2006

و من أهم الأدوات الجبائية المستخدمة :

- **الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة :**

انطلاقا من قانون المالية لسنة 1992، رسم مخطط سنوي على النشاطات الملوثة أوالخطيرة على البيئة بمعدلين أساسيين، بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين يقدر الرسم بـ 30.000 دج إذا كان لهذه المؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء الترخيص و3.000 دج إذا كان للمؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح، فإن بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين فينخفض المعدل الأساسي إلى 6.000 دج بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للترخيص وإلى 750 دج للمؤسسات الخاضعة للتصريح[1]. إن المؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص هي تلك التي ينجم عن نشاطها الاستغلالي أخطار ومساوئ قد تكون لها تأثيرات على ملائمة الجوار والصحة، الملائمة الصحية العمومية، النظافة والأمن والفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة، المحافظة على الآثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية. أما المؤسسات المصنفة الخاضعة للتصريح فهي تلك التي لا تسبب أي خطر أومساوئ للمصالح المذكورة ويكون مبلغ الرسم الواجب تحصيله من طرف الإدارة الضريبية المحلية (قباضة الضرائب للولاية) مساويا لحاصل المعدل الأساسي ومعامل مضاعف يتراوح بين 1 و6 عن كل نشاط من النشاطات الخطيرة أوالملوثة، حيث يحدد المعامل من طرف التنظيم حسب طبيعة وأهمية تلك الأنشطة.

في قانون المالية لسنة 2000 تم تعديل المادة المتعلقة بتأسيس الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة وقد تمثل التعديل في إحداث تغييرين، الأول يتعلق برفع المبلغ السنوي للرسم والثاني يتعلق بفرض مبلغ رسم لكل صنف من أصناف المؤسسة الخاضعة للترخيص.

---

(1) عباس محرزي : اقتصاديات الجباية و الضرائب ، دار هومة ، 2003 ص 26.

(2) نفس المرجع السابق، ص 28-32

يرتب هذا المعامل حسب درجة الأخطار أو المساوئ التي تنجم عن استغلالها إلى ثلاثة أصناف : منشآت خاضعة إلى ترخيص الوزير المكلف بالبيئة، منشآت خاضعة لترخيص الوالي المتخصص إقليميا ومنشآت خاضعة إلى ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، فإن هناك ثلاث معدلات لكل حجم من أحجام المؤسسة (الحجم هنا يقاس بعدد الأشخاص المشغلين) إضافة إلى معدل رابع خاص بالمؤسسات الخاضعة للتصريح بصفتها قد صنفت أقل خطورة من الأصناف الثلاثة المذكورة سابقا.

- **إتاوة المحافظة على جودة المياه** :

سن قانون المالية لسنة 1996 إتاوة على جودة المياه لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية وهي تحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها (بلدية، ولائية و جهوية) أولدى دواوين المساحات المسقية (ولائية وجهوية) وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة أوالخاصة التي تملك وتستغل آبارا أوتنقيبات وتوجه هذه الأتاوى لضمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها .

وتطبق المعدلات على النحو الآتي:

- (4 %) من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أوالصناعة أو لفلاحة بالنسبة لولايات شمال البلاد، بالنسبة للإتاوة الخاصة ونفس المعدل هذه المرة من السعر الأساسي مضروب في كميات المياه المقتطعة بالنسبة للإتاوة العادية[1].

---

[1] Hadji T., Plan National d'Actions Environnementales, 1ère Phase: bilan et diagnostic. Rapport d'expert n°3, État des ressources en eaux, Algérie, Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement 2007.

- (2 %) من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات الجنوب الآتية: (الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، إيليزي، تامنراست، أدرار، بسكرة وورقلة) بالنسبة للإتاوة الخاصة، ونفس المعدل هذه المرة من السعر الأساسي مضروب في كميات المياه المقتطعة بالنسبة للإتاوة العادية [1]. ومن أجل أخذ الشروط الخاصة بكل منطقة بعين الاعتبار (حجم المدن، كثافة المياه المصرفة، نوعية مياه مجاري الصرف، المناطق الخاصة الواجب حمايتها من آثار التلوث، هشاشة وسط استقبال المياه).

- **رسوم أخرى**: بخصوص رسم التطهير و الرسم على البنزين غير الخالي من الرصاص، فقد حدد مبلغ رسم التطهير كما يلي[2]:

- (375ج على كل منزل واقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة 100 دج على كل منزل واقع في بلدية يبلغ عدد سكانها 50.000 نسمة أوأكثر و1000.دج على كل محل تجاري أوغير تجاري والواقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة ورسم 1.250دج على كل محل تجاري أو غير تجاري واقع في بلدية عدد سكانها 50.000 نسمة أو أكثر).

- أما فيما يخص خطر مادة الرصاص على الصحة العامة تسعى السلطات العمومية مؤخرا إلى تعميم استعمال البنزين الخالي من الرصاص على اعتبار أنه غير ملوث بالمقارنة مع أنواع الوقود الأخرى، بالإضافة إلى محاولة تخفيض سعره كسياسة تحفيزية. وفي المقابل تم سن قانون المالية لسنة 2000 للـــرسم على الوقود

---

(1) Hadji T., ouvrage précédent .

(2) Chalal, H., Plan National d'Actions Environnementales, 1ère Phase: bilan et Diagnostic, Rapport d'expert n°1, Pollutions par les effluents liquides et les déchets, Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement 2007.

المحتوي على الرصاص، بحيث يفرض بـ01 دج لكل لتر وهو يحصل لحسابي التخصيص الخاصين بالصندوقين: الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة والصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث مناصفة.

- **تطوير الجباية البيئية**:

سمح قانون المالية لسنة 2002 ببداية تطبيق مبدأ الملوث الدافع، فإشراك المسؤولين عن الأضرار المتسبب فيها للبيئة في تحمل جانب من تكاليف التغطية التي تقتضيها عملية إعادة التأهيل وتعميم الموارد المالية الإضافية لصندوق البيئة وإزالة التلوث من خلال ترتيبات إيجابية عديدة[1] تشمل:

- رفع قيمة رسم إخلاء النفايات المنزلية لكي يقارب تكاليف التسيير
- فرض رسوم تشجيعية تحث على عدم تخزين النفايات الخطرة والنفايات ذات الصلة بأعمال العلاج
- رفع قيمة الرسم المفروض على الأنشطة الملوثة وفرض رسم تكميلي على تلويث الجو الصناعي.
- تأسيس رسم على أنواع الوقود الملوث (البنزين المشوب بالرصاص).

(1) عبد المجيد قدي، الدور الجديد للدولة في ظل المستجدات الاقتصادية الحالية : مداخلة في ملتقى 11 ديسمبر 2001، جامعة هواري بومدين2011.

III- إنجازات ومعالم التنمية المستدامة في الجزائر:

III-1 - إنجازات الجزائر لتحقيق أهداف الألفية

بذلت الجزائر جهود حثيثة لتحقيق أهداف الألفية الثمانية بفضل سياسات الإنعاش الاقتصادي والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل هدفا بهدف كما يلي:

☜ **الهدف الأول: تقليص حالات الفقر والمجاعة**

فيما يخص هذا الهدف الذي يعنى بحرمان الفرد من عناصر الحياة الأساسية التي تكفل له كرامته، تمكنت الجزائر وبفضل الاهتمام بالجانب الصحي والاجتماعي، خاصة التكفل بالمواليد الجدد ووضع حد لسوء التغذية ومشكل نقص الوزن لدى الأطفال. من خلال المعطيات المتوفرة، يتضح أن نسبة سوء التغذية المتوسطة تقلصت بثلث مرات مقدار ما كانت عليه من سنة 1995 إلى غاية 2006 وذلك على حد سواء بين الذكور والإناث وبين أطفال المدن والأرياف، كما أن سوء التغذية الحادة فتقلصت بخمس مرات، مايعادل 3% سنة 1995 إلى 0,6 سنة 2006 [(1)]. وذلك حسب ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 06: نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية حسب نقص الوزن (%)

نسبة تحسن حالات سوء التغذية لدى الأطفال الأقل من 5 سنوات ،حسب الوزن	1995	2000	2006
الذكور	10	5.6	3.8
الإناث	8	6.5	3.6
أطفال المدن	8	4.8	3.1
أطفال الأرياف	10	7.8	4.4

المصدر: التقرير الوطني الثاني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

---

(1) Algérie, 2ème rapport sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement, rapport établi par le Gouvernement Algérien, septembre 2010, P21-42

وتبين المعطيات آثار عمل جدي يترجم الخيارات الإستراتيجية للدولة من خلال تطبيق برامج هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي ساهمت في تحسين المستوى المعيشي للأسر بشكل ملحوظ، بفضل النفقات الاجتماعية للدولة التي سجلت معدل نمو قدره 18% خلال هذه الفترة نجم عنه تحسن المداخيل، فيما يعرف معدل الفقر في العام تراجعا مستمرا منذ سنة 1998 [1].

☜ الهدف الثاني: ضمان الدراسة في الطور الابتدائي للجميع

الغاية منه هو ضمان الدراسة والتعليم في الطور الابتدائي للجميع، فالجزائر بفضل السياسات والإصلاحات التي انتهجتها على مستوى منظومة التربية والتعليم، فقد نجحت في ضمان الدراسة بشكل واسع لكل الأطفال في الطور الابتدائي وبنسب عالية، تمكنت من ضمان الدراسة لكل الأطفال في الطور الابتدائي، فبالنسبة للسنة الدراسية 2010/2009 فان نسبة التمدرس لأطفال ستة سنوات* بلغت حوالي 98 % ، كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 07: تطور النسبة الصافية للتمدرس في الطور الابتدائي (%)

العام / السن	2001-2000	2006-2005	2010-2009
06 سنوات	94.04	96.85	97.96
6- 15 سنة	90.67	94.07	95.11

المصدر: التقرير الوطني الثاني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

---

[1] Algérie, 2ème rapport sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement, ouvrage précédent, P45-48

* مؤشر 06 سنوات هو المؤشر الأنجع لتقييم التمدرس في الابتدائي.

يبين هذا الجدول أن نسبة التمدرس للأطفال في الجزائر تتطور بشكل ملحوظ، حيث قفزت من 43 من المائة سنة 1966 إلى 93 من المائة سنة 1999 لتصل إلى نسبة 97.96 في المائة سنة 2009.

تم بلوغ هذا التقدم نتيجة انتهاج السياسات الإصلاحية والتدابير المتعلقة بالإجراءات التحفيزية والمدعمة لعملية التمدرس خاصة في الطور الابتدائي والتي اتخذت من طرف الدولة الجزائرية في هذا الشأن عبر جملة الإجراءات التي من شأنها ضمان تكافئ الفرص للتلاميذ وتحسين التحصيل العلمي، نذكر أهمها:

- تقديم منحة التمدرس
- توفير الكتاب المدرسي
- التكفل بالنقل والإطعام والتكفل الصحي
- دعم القطاع بالموارد البشرية المؤهلة
- تطوير المناهج التعليمية والبيداغوجية
- تعزيز قطاع التربية بالهياكل التعليمية

إن نجاح المنظومة التعليمية مرتبط بالقدرة على مواكبة متطلبات التجديد والتطورات الحاصلة في العالم وفي هذا الصدد، تتطلع الجزائر إلى إمكانية تحقيق هذا الهدف بصفة كلية في حدود سنة 2016.

---

(1) Algérie, 2ème rapport sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement, ouvrage précédent, P48-52

☜ الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة

تطورت وضيعة المرأة في الجزائر وتمكنت من الحصول على مكانة اجتماعية محترمة من خلال تجسيد لحقوقها المنصوص عليها في كل الدساتير الجزائرية التي تكرس مبدأ المساواة بين الجنسين ومبدأ المساواة بين كل المواطنين وحمايتهم من كل أشكال التمييز.

ونتيجة التزام سياسي مدعم لصالح حقوق المرأة و الإصلاحات الأخيرة في قانون العائلة والجنسية من خلال التعديل الدستوري سنة 2008 المادة 31 مكرر وقانون الأسرة والجنسية (2005) وأيضا القانون الخاص بالنفقة (2014)، ما سيساهم في تكريس هذه الحقوق مع عدم التمييز ضد النساء فيما يخص التقرب من المصالح العمومية والحصول على الموارد وأيضا بلوغ المسؤولية وكذا تعزيز التمثيل السياسي للنساء بعد دخول القانون العضوي حيز التطبيق.

إلا أنه هناك بعض الممارسات الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الجزائري (العادات والتقاليد) ما زالت تشكل بعض العراقيل لإضفاء العدالة والإنصاف في العلاقات بين الجنسين[1].

(يسعى برنامج الأمم المتحدة من خلال جملة من المشاريع أن يساهم في الإنصاف بين الجنسين و استقلالية المرأة، ضمن تعاون الأمم المتحدة، كما يقوم صندوق الأمم المتحدة للتنمية بتنسيق نشاطه مع الصندوق الأممي للسكان و المرأة لهذا الغرض).

---

[1] Algérie, 2ème rapport sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement, ouvrage précédent, P57-62

☜ الهدف الرابع: تخفيض نسبة وفيات الطفولة

هناك جهود كبيرة منتظرة لتحقيق هدف تقليص وفيات الأطفال في الجزائر، بالرغم من أن صحّة الطفولة عرفت تطورات محسوسة غير أنها تبقى غير كافية، فمن سنة 2004/1990 نسبة الوفيات للأطفال الأقل من سنة واحدة تقلص، بحيث انتقل من46,89 % إلى 30,4 % ، فالجدول الموالي يوضح تطور نسبة الوفيات للأطفال الأقل من سنة واحدة.

جدول رقم 08: تطور نسبة الوفيات للأطفال الأقل من سنة واحدة

السنة / النسبة	1990	2004
%	46,89	30,40

المصدر: التقرير الوطني الثاني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

والذي يظهر انخفاض في عدد الوفيات بعد الولادة، لكن تبقى الوفيات قبل الولادة أوشهر واحد بعدها محل قلق واهتمام في برامج الأمومة والطفولة، كما أنه تبقى فوارق كبيرة بين الجنسين وحسب الأوساط الاجتماعية، بالإضافة إلى دور السلطات الوطنية في مجال تقليص وفيات الطفولة الذي يلقى دعم خاص من طرف المنظمة العالمية للصحّة واليونيسيف[1].

جهود كبيرة ما زالت منتظرة لتحقيق هدف تقليص ثلثي الوفيات للأطفال الذين أعمارهم لا تتجاوز خمس سنوات في إطار نظام الأمم المتحدة ودور السلطات الوطنية في مجال تقليص وفيات الطفولة يلقى دعم خاص من طرف المنظمة العالمية للصحّة واليونيسيف.

---

[1] Algérie, 2ème rapport sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement, ouvrage précédent, P73-74

☜ الهدف الخامس: تخفيض وفيات الأمهات

رغم أن هناك اتجاه نحو التحسن لتحقيق هذا الهدف من خلال جهود الجزائر نحو تخفيض وفيات الأمومة والطفولة في إطار برامج الصحّة العمومية. إلا أنه تم تسجيل ارتفاع نسب وفيات الأمهات في مرحلة بعد الولادة، ففي سنة 2004 تم تسجيل 99,5 وفية بالنسبة 100.000 ولادة حيّة بينما أكثر 90% من الولادات تتم في وسط مدعم بوسائل طبية ووفيات الأمهات تشكل لوحدها 10% من مجموع وفيات النساء اللواتي أعمارهن يتراوح ما بين 15 إلى 49 سنة، كما تمتاز الوفيات بفوارق جهوية واسعة[1].

تبقى مساعي الجزائر في هذا الصدد بعيدة عن الأهداف المرجوة وتبقى برامج الصحة العمومية تسعى لتدارك هذه الفجوة في إطار نظام الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للصحة العمومية و اليونيسيف اللذان يساهمان في مختلف البرامج الوطنية.

☜ الهدف السادس: القضاء على داء السيدا

بالرغم من العمل والحملات التحسيسية والتوعية من طرف السلطات أوالجمعيات التي تنشط في هذا المجال، إلا أنه حسب كلّ المؤشرات التي تأكد على ارتفاع نسبة انتشار فيروس فقدان المناعة.

وحسب توقعات منظمة الأمم المتحدة للسيدا والمنظمة العالمية للصحة العمومية يتضح أن نسبة تواجد فيروس السيدا في الجزائر ما زال يعرف انتشارا ولا يمكن استبعاده كليا بسبب وجود معطيات مساعدة، خاصة مع تسجيل تزايد متواصل لعدد النساء الحاملات لفيروس السيدا [2].

---

(1) Algérie, 2ème rapport sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement, ouvrage précédent, P81-82

(2) Même ouvrage, P89

☜ الهدف السابع: ضمان بيئة مستدامة

وضعت الدولة الجزائرية سياسات استراتيجية فعلية لتسيير المحيط والموارد الطبيعية، كما وضعت أيضًا آليات ضرورية للتسيير الأحسن للأخطار الطبيعية، الصناعية والتكنولوجية التي قد تواجهها الجزائر.بحيث تعرف تمركزا مكثفا للسكان وللنشاطات على الساحل التي تساهم في زيادة عناصر الأخطار الطبيعية والصناعية. فسياسات حماية البيئة والكوارث الطبيعية أصبحت تشكل التحديات الكبرى لتطور البلاد، كما وقعت الجزائر على اتفاقية دولية حول البيئة والتي هيئت تدريجيًا الإطار القانوني للالتزامات الموقعة، كما أن البرامج الأممية تصب في تحقيق وإنجاز أهداف التنمية الألفية التي توجد بصفة دقيقة في مجالات التعاون الطاقة، البيئة والوقاية من الكوارث الطبيعية[1].

إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر يساهم في وضع اتفاقيات دولية متعلقة بحماية التنوع البيئي والتغيرات المناخية، مكافحة التصحر وكذلك متابعة بروتوكول كيوتو، كما أنّ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ينشط في مجال تسيير الأخطار والوقاية من الكوارث الطبيعية.

☜ الهدف الثامن: وضع شراكة عالمية للتنمية

تحقيق أهداف التنمية للألفية مرهون بمدى الالتزام بالشراكة العالمية للتنمية داخل كلّ بلد وبين البلدان، فصندوق الأمم المتحدة للتنمية بمعية الوكالات الأخرى لنظام الأمم المتحدة المعتمدة في الجزائر تعمل من أجل ترقية أهداف التنمية للألفية على مستوى الحكومة الجزائرية من جهة وكذلك توعية السكانمن جهة أخرى بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي يساهم في متابعة أهداف التنمية [2].

---

(1) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية للألفية- التقرير الثاني، 2010، ص 99-104

(2) نفس المرجع، 115-117

III-2 ـ الإجراءات العملية لمتابعة وتقييم أهداف الألفية

للتمكن من تقييم ومتابعة مدى تحقق أهداف الألفية للتنمية، لا بد من توفر نظام معلومات والذي غالبا ما يكون منعدم الوجود في كثير من الدول، ففي الجزائر تتنوع مصادر البيانات اللازمة لمتابعة أهداف الألفية للتنمية أهمها البيانات الإدارية والتعدادات حول السكان والسكن المتخصصة التي ينجزها الديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وبعض الهيئات الأخرى، بغرض تقييم الوضع بالجزائر من خلال مدى تقدم مجرى أهداف الألفية من أجل التنمية، وفقا لما يلي:

- موقف الجزائر والتزامها بتحقيق أهداف الألفية.
- الجهود المبذولة من أجل بلوغ أهداف الألفية وكذا النتائج المتحصل عليها، وتقديم عرض تقديري لما تبقى من إنجازه وعن إمكانيات الجزائر في تحقيق مثل هذه الأهداف في الآجال المحددة.
- نظام المعلومات الخاص بتحديد المؤشرات من أجل تقييم ومتابعة إنجاز أهداف الألفية.

فلقد بادرت الجزائر في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، في إطار متابعة و معرفة النتائج المتوصل إليها والتي تم التسطير لها مجموعة من خلال المشاريع والإجراءات العملية بغية تحقيق أهداف الألفية المدرجة مع حلول 2020، والتي نذكر منها [1]:

- إرساء برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي لبعث الآلة الاقتصادية الجزائرية.
- التحكم في نسب التضخم

---

(1) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية للألفية- المرجع السابق ص،139

و فيما يخص تقليص جيوب الفقر قامت الدولة الجزائرية بمجهودات كبيرة أهمها:

- أنشئت وزارة للتضامن الوطني من أجل تقديم المساعدة للفئات الاجتماعية الهشة والمهمشة والتي تعيش في وضعية صعبة.
- رصد آليات وبرامج التشغيل المختلفة تشرف عليها الدولة من أجل تقليص البطالة، خاصة لدى فئة الشباب وتمكينهم من الحصول على منصب عمل لائق أو إنشاء مؤسساتهم.
- تعزيز الجزائر لاستراتيجياتها في مجال التنمية من خلال انتهاج مسعى محاربة الفقر المدقع والتهميش بداية من شهر أكتوبر 2005 من خلال إنشاء لجنة وزارية مشتركة لمتابعة التوصيات المنبثقة عن الندوة الوطنية لمحاربة الفقر والتهميش التي أنشئت سنة 2005، حيث مكنت هذه الندوة من تبني اســـتراتيجية وطنية، تحدد الأهداف الواجب بلوغها وتضع آليات عملية، تندرج في إطار تحقيق الهدف الأول لمعاهدة الألفية من أجل التنمية.

و في هذا المجال قامت الجزائر بانتهاج سياسات على عدة أصعدة منها :

- بذل جهد متوا صل في مجال التكوين على كافة الأصعدة و المستويات
- ترقية النمو الاقتصادي بمستوى معتبر و متواصل بهدف إعطاء دفعة ملموسة من أجل توفير عروض العمل.
- وضع سلسلة من الآليات التشجيعية على صعيد الاندماج المهني وتوفير القروض لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- نشأ مرصدا للشغل ومحاربة الفقر لتقييم الوضع في مجالي الشغل والفقر

وتقديم المقترحات من أجل تحسين وضعية المواطن .

---

(1) د.ناصر مراد، ورقة حول: تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر،جامعة سعد دحلب البليدة، 2010،ص05

لقد ساهمت مختلف هذه الآليات وأخرى من تقليص نسبة الفقر، أما بالنسبة للحد الأدنى للفقر (1 دولار واحد لكل شخص يوميا)، فإن نسبة الفقر قد تراجعت إلى النصف سنة 2000 عما كانت عليه في 1998.

أما فيما يخص تحقيق تعميم التعليم الابتدائي فقد سبق للجزائر أن ركزت سياساتها التعليمية و التربوية على:

- تكريس حق التربية والتعليم للجميع.
- تكفل القانون بالحق في التعليم.
- توفير التعليم للجميع بالمجان لكافة المستويات كيفما كانت طبيعة المؤسسة العمومية التربوية و التكوينية.
- إجبارية التدريس لمدة 9 سنوات وتحسين جودة التعليم وتقليص الأمية بمنح التعليم كافة الموارد و الإمكانيات الضرورية من أجل التكفل بالطلب الاجتماعي في مجال التربية و التعليم.
- ضمان التعليم الابتدائي والطور الثانوي للجميع.
- تخصيص الدولة الجزائرية ما لا يقل عن 3 مليار دينار في سنة 2007 من أجل تقليص الأمية وفي هذا الإطار يجري الاجتهاد لفتح المؤسسات الدراسية والتكوين المهني أبوابها بعد ساعات الدوام التلاميذ والكبار.

قد تكلفت به الدولة الجزائرية كليا وهذا منذ 1976 ولقد كانت النتائج معتبرة عموما. أما فيما يخص الهدف الثالث المتمثل في "ترقية المساواة بين الجنسين"، ما تجدر الإشارة إليه هو أن الدستورالجزائري[1] يكرس ذلك، حيث ينصصراحة على ما يلي: (كل المواطنين سواسية أمام القانون دون تمييز بسبب الولادة أو العرق أو الجنس أو بسبب الرأي...الخ)، كما توضح نفس الوثـــيقة بأن غاية المؤسسات هو ضـــمان المساواة في

---

[1] المادة 29 من الدستورالوطني/2008

الحقوق و الواجبات لكل المواطنين والمواطنات ومن جهة أخرى فإن كافة التشريعات السارية في مجال العمل والصحة تترجم هذا المبدأ العالمي.

لفقد تمت المصادقة على المعاهدة الدولية الخاصة بإزالة كافة أشكال التمييز إزاء المرأة (جانفي 1996) ومن ذلك أن نسبة تمدرس البنات لا يقل عن نسبة الذكور إلا بنسبة ضئيلة. وفي مجال التشغيل، فالمرأة الجزائرية تحتل خمس(5/1) مناصب العمل، أما فيما يتعلق بارتقائهن إلى ممارسة النشاط السياسي يجب الإشارة إلى:

- ضمان الدستور والنصوص المرتبطة بذلك مبدأ تكافؤ الحظوظ، فهذا المبدأ الدستوري يكفل للمرأة مركزا اجتماعيا كاملا في ممارسة حق المواطنة.

أما فيما يتعلق بتخفيض الوفيات عند الأطفال دون 5 سنوات، يمكننا أن نلاحظ أن الحالة الصحية العامة للسكان قد تحسنت بشكل كبير[1] وهذا التحسن هو ثمرة ما يلي:

- لتطبيق برامج محاربة الإمراض الوبائية وعمليات تلقيح الأطفال والوقاية من الأمراض وتباعد الولادات.
- مضاعفة الهياكل الصحية خاصة تلك المتعلقة بحماية الأم والطفل.
- تحسين التغطية الصحية للسكان.

سمحت كل هذه الجهود من تحقيق مؤشرات لا بأس بها، خاصة تلك المتعلقة بالأمل في الحياة عند الولادة و في تقليص نسبة الوفيات لدى الأطفال.

أما في ما يتعلق بتحسين صحة الأمومة، يجب أن نشير إلى أن وفيات الأمهات قبل وعند الولادة تشكل مشكلة أساسية لقطاع الصحة العمومية بالجزائر، فقد باشر قطاع الصحة خلال التسعينيات ومطلع الألفية بتطبيق برامج لتدارك النقص خاصة ماتعلق بصحة المرأة الحامل للمساهمة في تقليص نسبة الوفيات.

---

(1) Conseil National Économique et Social, Rapport National sur le Développement Humain, Algérie 2006.

وتتمثل هذه المجهودات في:

- تعزيز الرعاية الصحية للحمل، والتغطية الأوسع للولادات في الوسط الإستشفائي والمتابعة الصحية ما بعد الولادة.
- مضاعفة الهياكل الصحية.
- توفير الكوادر الطبية.

و فيما يتعلق بمحاربة داء السيدافلق تم الشروع في تكثيف العمل الصحي في منتصف التسعينيات من خلال :

- تفعيل اللجنة الوطنية لمحاربة داء السيدا.
- القيام بتدخلات قطاعية على مستوى التصور الاستراتيجي.
- إنشاء آلية ملائمة وإطار تشريعي للتكفل بالمرضى.
- إنشاء على المستوى الوطني لآلية التعاون بين الجزائر والأمم المتحدة ودائرة مكافحة السيدا، التي أظهرت أن نسبة انتشار هذا الداء بالجزائر يعد نوعا ما ضعيفا.

أما فيما يتعلق بالهدف المتمثل في "تأمين بيئة سليمة"[1] نشير إلى أن الجزائر تواجه أزمة إيكولوجية (بيئية) رئيسية تهدد الصحة والنظافة العمومية وهذا الوضع هو نتيجة لغياب سياسة في التهيئة الإقليمية ولنمو ديمغرافي غير خاضع للرقابة واكبته عملية تركيز للمناطق الصناعية على الشريط الساحلي من البلاد، فهذا الوضع أفضى إلى نشوء وعي بالرهانات البيئية والتهيئة الإقليمية وتسيير المدن.

---

(1) Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Rapport National De L'Algerie 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19) Mai 2011,P04-05

ومن أجل الانسجام مع منظمة التنمية المستدامة.أعدت الـــجزائر على أساس المـــعاينة التي توصل إليها التقرير الوطني حول البيئة، استراتيجية وطنية للبيئة ترتكز على ثلاث محاور:

- إنعاش النمو الاقتصادي على أسس مهيكلة وموسعة وهذا من أجل إنشاء مناصب الشغل وتقليص الفقر.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة (الماء، الأرض، الغابة والتنوع البيئي...) وهذا لتحقيق تنمية على المدى البعيد.
- تحسين الصحة العمومية للمواطن من خلال تسيير أفضل للنفايات وتطهير المياه .

إن دراسة وتفحص الواقع بالنسبة لأهداف الألفية الثمانية من أجل التنمية، تظهر بأن الجزائر باستطاعتها تحقيق تقدما يتلاءم والتعهدات الواجب تجسيدها مع آفاق 2017 وهذا بالنظرإلى مختلف المؤشرات المرتبطة بمحاربة الفقر وترقية التربية والتعليم والمساواة بين الجنسين والصحة العمومية وكذا المسائل المتعلقة بالبيئة. أما فيما يخص الشراكة الدولية، فإن الشروط التي من شأنها التشجيع على أكبر قدر من الانفتاح الاقتصادي لتيارات المبادلات العلمية، قد توفرت اليوم لتحقيق أهداف الألفية[1] .

---

(1) Algérie, 2ème rapport sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement, ouvrage précédent, P119

III-3 - معالم التنمية المستدامة في الجزائر

إن هذا المسعى التنموي يرتكز على مبادئ الحكم الراشد و المشاركة في تشكيل العناصر الأساسية لسياسة التنمية المستدامة، قصد الوصول إلى الحد اللازم من مستوى التطلعات التي جاءت بها السياسات الإستراتيجية في إطار تنمية اقتصادية واجتماعية مدعمة وموزعة بالتساوي عبر التراب الوطني وترجمتها تتم عبر سلسلة من العمليات، سطرت من خلال قوانين وبرامج إستراتيجية لتكريس أهدافها، نذكر[1]:

أ- قانون تهيئة الإقليم الجزائري: إن القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الذي صدر في2001 ، يهدف اساسا إلى :

- إعداد إستراتيجية لإعادة توازن وتوزيع النشاطات، السكان ووسائل التنمية
- مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة
- المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية
- وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة مدينة
- دعم الشراكة ودمج البعد المغاربي والمتوسطي
- ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي

ب- دعم الإستراتيجية الوطنية ل التنمية المستدامة عن طريق ثلاث محاور:

1- بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، مناصب الشغل و مكافحة ظاهرة الفقر.

2- الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحة والتنوع البيئي.

3- تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات وتطهير مختلف شبكات الصرف.

---

(1) بيان السياسة العامة المقدم من قبل رئيس لحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني، 22ماي 2009.

ومن أجل تحقيق هذه المحاور، تم وضع برنامج عمل يتمثل في "المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة في الجزائر".

إن ترجمة هذا المخطط تطلبت وضع تدابير قانونية ومؤسساتية وكذا طرق المتابعة والمراقبة كي تتكيف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة و التنمية المستدامة. لهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها:

- قانون تتسيير ومراقبة وإزالة النفايات،
- قانون المحافظة وتثمين الساحل،
- قانون المحافظة على البيئة،
- قانون المحافظة على المناطق الجبلية.

وتدعيما لهذه السياسة البيئية تم وضع أدوات اقتصادية ومالية وترتيبات جبائية تضمنتها قوانين المالية لسنوات: 2003/2002/2000 تتعلق بالنفايات الصلبة، والسوائل الصناعية وتسرب الغازات والنشاطات الملوثة أوالخطيرة على البيئة

لهذا الغرض شرع في تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية[1] انطلاقا من سنة 2001 والتي رافقتها عمليات التحسيس اتجاه المواطنين قصد الحفاظ على البيئة وهو ما يفسر أيضا الزيادة الملحوظة في عدد الجمعيات الإيكولوجية النشطة في هذا الميدان وتصب جميع الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا المجال لأن تجعل هذه المفاهيم ثقافة عامة وممارسة يومية وهو ما يؤكد عزمها الحقيقي بإدراجها في المناهج التربوية كمواد تدرس لتلاميذ، كذلك المصادقة على مشروعي قانوني التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية. وإن سن القانونين المذكورين ما هو إلا تأكيد للسيـــاسات العـــمومية للمضي في إعـادة بعث للسـياحة الوطـنية وإعادة تأهيلها حسب

---

(1) Stratégie nationale du dévéloppement Durable, Rapprt présenté à 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies, Mai 2011.

المقاييس العمول بها دوليا بما يسمح الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المنتجة للثروة وجعلها كبديل لرفع تحدي التخلي التدريجي عن قطاع المحروقات في الموازنات الاقصادية المستقبلية للوطن.

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية[1] يؤكد على ضرورة إعادة توجيه القطاع ككل وخلق تناسق وظيفي بين التنمية السياحية ودورالمؤسسات السياحية الوطنية، بتبني طرق جديدة فيما يخص تسييرها بما يضمن من جهة نجاعتها في العمل ومن جهة أخرى تثمين واستدامة الثروات الطبيعية، الثقافية والحضارية الوطنية، مع التأكيد على الضرورة الملحة لإعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع مستواها وقدراتها الاستيعابية بالوسائل ومخططات التحسين النوعي وتوفير الجودة لرفع قدرتها التنافسية.

وجاء هذا المخطط في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،لرفع القدرات الوطنية للاستقبال مع تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة من الأنشطة السياحية وعصرنتها. إن قراءة الاستراتيجية التنموية الوطنية الشاملة تظهرالأهمية القصوى التي تكتسيها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة وتحدد الأولويات وأشكال السياحة المراد تطويرها وكذا تطمح من خلال هذا المخطط التوجيهي إلى إدراج الجزائر كمقصد سياحي في السوق الدولية للسياحة حتى تأخذ حصتها من المداخيل المالية الناجمة عن التدفقات السياحية على المستوى الدولي.

إن هذا المخطط التوجيهي يأخذ بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة وتسييره تسييرا عقلانيا وناجعا بوضع حد للفوضى وعدم الانسجام السائدين في التنمية السياحية الذين تعرفهما المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات بضمان الاستمرارية في العمل وتثمين الثروات الطـبيعية والثقــافية والحضــاريةالمتـــــاحة[2].

---

[1] قانون رقم 03/01 مؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق 17 فبراير 2003 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة

وبادرت وزارة المـــالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية:

- مشروع حماية الساحل
- مشروع حماية التنوع البيولوجي
- إنجاز مشروع خاص بالبيئة
- وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم
- مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب
- عمليات تحسين المحيط الحضري
- مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية

في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، تم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10مراكز دفن النفايات في أهم المراكز الحضرية للبلاد

إضافة إلى هذا هناك أعمال هي قيد الإنجاز نذكر منها :

- تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها.
- وضع جهاز مراقبة للهواء
- مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية " دنيا " والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر العاصمة و المدينة الجديدة سيدي عبد الله.
- إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط والذي يهدف إلى الحماية والاستعمال العقلاني والدائم لموارد الشواطئ .
- تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان اتفاقية رام سار في أحواض أبيرة العصافير وملاح طونقا بولاية الطارف.

كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى 7 مناطق نذكر منها :

- غابات الأرز بخنشلة
- وحاتن تيوت بالنعامة
- غابات السنبلة بالجلفة
- منطقة واد الطويل بتيارت
- منطقة تين هنان بتمنراست

كما تم وضع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية[1] يهدف إلى تحديد العقار السياحي وتسييره كونه حجر الزاوية لجلب الاستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن. بالإضافة إلى وضع آليات المراقبة لاسيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية والاستثماروتفعيل دور البنوك ووسائل الإعلام في الإشهار والتعريف بالمناطق السياحية داخل الوطن، مع مراعاة التوازن الجهوي فيما يخص الاستثمارات السياحية والسهر على عدم انحصارها في الشريط الساحلي فقط.

أما في مجال الصرف الصحي للنفايات، فالجزائر تنتج سنويا ما يقدر بـ 200 ألف طن من النفايات الخاصة الخطرة، الناتجة أساسا عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية، هذه الأخيرة كانت تخزن ضمن وحدات إنتاجها أويتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة أساسا للنفايات المنزلية وفي هذه الحالة تكون مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية والجوفية[2].

---

(1) قانون رقم03/03 مؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق17 فبراير 2003،يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية

(2) Hadji T., Plan National d'Actions Environnementales, 1ère Phase: bilan et diagnostic. Rapport d'expert n°3, État des ressources en eaux, Algérie2002

وقد شرعت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في وضع استراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة[1]، بحيث تتمكن من تسيير النفايات الخاصة تسييرا جبريا يخضع للمقاييس البيئية العالمية.

هذه العملية المعلن عليها في كل ولايات الوطن ستسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير المواد الكيميائية الخطرة والنفايات الخاصة وقد انطلقت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة[2]، من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات، بقيامهم بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة وبالفعل، شهدت كل من: (الجزائر العاصمة، سكيكدة، غرداية، تلمسان، مسيلة وباتنة)، تنظيم ورشات تحت إشراف خبراء دوليين، وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة.

وفي نطاق موازي، تم إشراك مسؤولي الخلايا البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة وقد تضمن جدول عمل الورشات الوضعية الحالية لتسيير النفايات الخاصة في الجزائر بالإضافة إلى التسهيلات التي يقدمها القانون الجديد وكذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات قد صادق المجلس الشعبي الوطني، أثناء مناقشة قانون الميزانية لسنة 2002، على "مشروعي قانون مراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها"وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني للنفايات الخاصة سيسمح بتقدير كميتها وخصـــائص النفـــايات التي يمـكن إعادة تدويرها وتلك التي يتم

---

(1) Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable /(PNAE-DD) 2002

(2) Chalal, H., Plan National d'Actions Environnementales, 1ère Phase: bilan et diagnostic. Rapport d'expert n°1, Pollutions par les effluents liquides et les déchets, Algérie,2002

التخلص منها، كما سيسمح بتحديد عدد مراكز ومواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد ومن ثم استنتاج الأولويات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة واختيار أنظـــمة الجمع والتفريغ والفرز، مع الأخذ بالإمكانيات المالية والاقتصادية بعين الاعتبار في مجال الصناعة التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد أضحت الصناعات التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا للتنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي ولاجتماعي وذلك باعتبارها قطاعا منتجا للثروة وفضاءا حيويا لخلق فرص العمل.

ولكن كل هذه الجهود لن يكون لها الأثر المرجو، إلا إذا كانت مقرونة باقتراح سياسات رشيدة مدعمة بآليات وميكانيزمات فعالة قابلة للتنفيذ تبادربها الوزارة على سبيل المثال مشـروع إستراتـيجية جديدة لتـنمية المؤسـسات الصغـيرة والمـــتوسطة والصناعات التقليدية.

وقد شمل مشروع هذه الإستراتيجية أربعة محاور[1]:

1. يتناول تشخيص الوضعية الحالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أبعادها وإبراز المعوقات التي تقف عقبة في تنميتها.
2. يحدد الأهداف، الخيارات والعناصر المستهدفة من وراء وضع هذه الاستراتيجية.
3. يتطرق إلى الوسائل الكفيلة بدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف الأصعدة، سيما في مجال التمويل.
4. يبرز أهمية الشراكة و التعاون الدولي وهذا لما لها من آثار وانعكاسات على المؤسسة الجزائرية على المدى البعيد والمتوسط.

---

(1) القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما في مجال حماية التراث الثقافي الذي يمثل سندا للذاكرة الجماعية وبالنظر إلى المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع من سلب المنحوتات وتهريبها إلى الخارج ونهب للصخور المنحوتة والأواني والقطع الثرية فلقد تم فتح ورشات كبيرة بالارتكاز على خبرات دولية، تعمل على ترميم التراث التاريخي وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية والتي خصت بالتحديد ولايات: الجزائر، الأغواط، سطيف، قسنطينة، تلمسان، وهران وغرداية.

وفيما يخص مجال التربية والتحسيس فإنه تم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني مع فتح نوادي نموذجية للبئة والثقافة الخضراء على مستوى المدارس وبعض الفضاءات الخضراء على مستوى دور الشباب على المستوى الوطني وفتح مسابقات علمية وثقافية للأطفال المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة بشكل دوري ودائم.

بالإضافة لتأسيس برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة قي معالجة ونشر المواضيع المتعلة بالتنمية المستدامة وترقية الثقافة الخضراء للمواطن الجزائري.

خـــــلاصــة :

إن مسايرة متطلبات التنمية المستدامة أصبح حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف على الركب الحضاري الدولي وعليه أخذت الجزائر على عاتقها مبدأ ضرورة رفع التحديات المختلفة والمتعددة التي تواجهها.

إذ بات من الضروري، المضي في تطبيق مؤشرات التنمية في إطار مختلف السياسات التي تنتهجها الجزائر سعيا وراء بلوغ التزاماتها تجاه تحقيق أهداف الألفية الثالثة والذى هو مسعى لابد من الوصول إليه.

إن دراسة وتفحص الواقع بالنسبة لأهداف الألفية الثمانية من أجل التنمية، تظهر بأن الجزائر باستطاعتها تحقيق تقدما يتلاءم والتعهدات الواجب تجسيدها مع آفاق 2015 وهذا بالنظرإلى مختلف المؤشرات المرتبطة بمحاربة الفقر وترقية التربية والتعليم والمساواة بين الجنسين والصحة العمومية وكذا المسائل المتعلقة بالبيئة.

أما فيما يخص الشراكة الدولية، فإن الشروط التي من شأنها التشجيع على أكبر قدر من الانفتاح الاقتصادي لتيارات المبادلات العلمية، متوفرت اليوم لتحقيق أهداف الألفية.

وتديعما للسيسات العمومية التي انتهجتها الجزائرفإنه قد تم وضع أدوات اقتصادية ومالية وترتيبات جبائية لغرض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية شاملة برصد وتسخير كل ما أتيح من إمكانيات بشرية ومادية مع اتخاذ كل الإجراءات العملية اللازمة

وذلك من خلال فتح ورشات كبرى وسن قوانين من شأنها أن تسهر على إنجاز المشاريع والبنى التحتية للتنمية الشاملة، انطلاقا من برامج وخطط سطرت وفقا لهذه القوانين والسياسات التي ترمي إلى تحقيق طفرة تنموية نوعية على المديين القصير والمتوسط والتي رافقتها عمليات التوعية والتحسيس تجاه المواطنين قصد الحفاظ على

البيئة وهو ما يفسر أيضا الزيادة الملحوظة في عدد الجمعيات الإيكولوجية النشطة في هذا الميدان وتصب جميع الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا المجال لأن تجعل هذه المفاهيم ثقافة عامة وممارسة يومية وهو ما يؤكد عزمها الحقيقي بإدراجها في المناهج التربوية وإعداد النشء، والتي تصب في الغاية الجوهرية ألا وهي بلوغ تنمية شاملة ومستدامة تطمح من خلالها الجزائر إلى رسم مستقبل زاهر ومستدام لكل الأجيال المتعاقبة.

الخـــــاتمة

الخـــــاتمة

توصلنا من خلال دراستنا وتحليلنا للمقاربات والإشكالات المطروحة في هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

- عرف مفهوم التنمية المستدامة في الآونة الأخيرة، اهتماما متزايدا، مؤكدا على ضرورة تقنين السلوك تجاه البيئة، رافقه ظهور منظمات عالمية حكومية وغير حكومية أخذت على عاتقها مسؤولية نشر وإشعاع الوعي بأهمية العلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي من جهة وبين المجتمع وتنميته من جهة أخرى، من خلال برامج ومشاريع وخطط تنموية مستدامة. علاوة على الإجراءات القانونية والتدابير الاقتصادية التحفيزية المتبعة بهذا الصدد.

- أن التنمية المستدامة هي توجه يتطلب تغيرات جذرية نحو أنماط إنتاجية جديدة وسلوكات استهلاكية ذكية لخلق الانسجام بين الطبيعة والإنسان لبلوغ رفاهه وتحقيق التوازن والعدالة من أجل ضمان حقوق الأجيال القادمة وتمكين الجيل الحالي وتحسين ظروف معيشته والتكيف مع توجهات النموذج التنموي الحديث المبني على المعرفة، القائم على التجديد والديناميكية التي تتناسب والمعطيات والتحولات السريعة الحاصلة، باعتبارها ضرورة ملحة لبلوغ "تنمية مستدامة"، سيما مع دق ناقوس الخطر فيما يخص نفاذ مصادر الطاقة خاصة وكل الموارد الطبيعية غير المتجددة عامة.

- يسعى المجتمع الدولي جاهدا في إطار تحقيق تنمية مستدامة، لمواجهة التحديات والعمل من أجل آفاق مستقبلية واعدة تظل مرهونة بمدى مشاركة جميع الأطراف الفاعلة وتضافر جهود الجميع التي تطمح إلى تنمية اقتصادية، اجتماعية وتوازن بيئي ونقل التكنولوجيا ودعم مالي، من خلال مصادر وآليات التمويل وكل المجهودات الدولية التي سخرت لذلك، بعقد الاتفاقيات والندوات وتوفير الإمكانيات والتمويلات اللازمة وذلك قصد توفير كل الأدوات المواتية لتحقيق الأهداف المرجوة.

- إن الواقع اليوم يدفع أكثر مما مضى إلى البحث وبشكل جدي عن مصادر طاقة بديلة في زمن تراجعت فيه الإيديولوجيات و برزت فيه العلوم والتكنولوجيات، التي ترتكز بالدرجة الأولى على المعرفة. وعلى ما تقدمه تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة لحصول انفجار معرفي، وفير وسريع من تدفق للمعلومات التي فتحت المجالات المعرفية والإبداعية والابتكارية، وأضحت حقيقة واقعة في الممارسات والنشاطات الاجتماعية و لم تعد حكرا على النخبة، بل تعممت وانتشرت بين الجماهير في عالم أصبح قرية صغيرة.

- بالنظر إلى هذا التقدم والتطور الحاصل في العالم، تبقى جهود الجزائر غير كافية أمام كل هذه التحولات والتغيرات المتسارعة التي انعكست على النظام الدولي، ومن ثمة فهي مطالبة بغرض مواكبة الركب الحضاري والتعامل مع المستجدات التكنولوجية ومعطياتها وتطلعا نحو التنمية المستدامة، القيام بإصلاحات ذكية وشاملة ، بتوجيه سياساتها نحو أولويات واضحة المعالم، سيما فيما يتعلق على وجه الخصوص بإعداد الرأسمال البشري وتوفير البيئة التمكينية لإعداد إطارات وكفاءات قادرة على تطوير آليات التكيف مع المقتضيات المستجدة . بما يسمح لها بإعادة ضبط أشكال مشاركتها في حل المشاكل المرتبطة بالطلب الاجتماعي والمحيط الاقتصادي واستحداث كل التفاعلات الممكنة فيما بينها، من خلال الاهتمام بمنظومتها التربوية والتعليمية بمختلف أطوارها وتوفير الموارد البشرية والمادية التي تسمح بتنفيذ الإجراءات والقوانين المتخذة للوصول إلى تكوين نوعي للفرد الجزائري والارتقاء به في ظل المتغيرات الراهنة دون إغفال لمبادئ الهوية والسيادة الوطنية.

- انتقلت المجتمعات المعاصرة إلى عتبة عصر جديد أصبحت فيه المعرفة محصلة مزج بين تقانة عالية وقدوة إنسانية متطورة، أين يتقاطع فيه كل من الرأسمال الفكري، إسهامات التكنولوجيا والاقتصاد المعرفي خاصة مع التنامي المتزايد للمعرفة، والذي تريد من خلاله الدول رفع الإنتاج وتحقيق التنمية، مما يستدعي زيادة الطلب على اليد

العاملة المؤهلة تكنولوجيا وتقنيا، إضافة إلى ذلك ما توفره خدمة شبكة الانترنت في النشر الإلكتروني للمعرفة من خلال التفاعل الفوري بين الإنسان والآلة وأساليب البحث المباشرة وغير المباشرة لضمان الدخول الذكي في حلقة المعرفة التي تمهد الطريق لبلوغ مجتمع المعرفة.

- إن المعرفة تشكل حلقة تعرف بالدورة المعرفية، تستند بدورها على حلقات وظيفية محورية، تتمثل أساسا في مدى اكتساب المعرفة وتراكمها. ويعتبر التعليم بمختلف أطواره، القاعدة المركزية لمجتمع المعرفة ويجري العمل على تعميم التعليم وتدارك معضلة الأمية المتفشية في بعض المجتمعات التي لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

- لقد أصبحت المعرفة مبتغى لابد من بلوغه وأضحى هذا المبتغى المصدر الأمثل لإحداث النقلة النوعية نحو مجتمع مستدام؛ مجتمع قائم على رصيد معرفي ينمو ويتجدد كلما زاد استهلاكه وتنوع استخدامه مع القدرة على رفع تحدي امتلاكه.

- أصبحت المجتمعات تعمل وفق استراتيجيات على تحضير النشء داخل المنظومة التعليمية وكذا الحث على عملية إنتاج وصناعة المعرفة، كحلقات أخرى للدورة المعرفية، بغرض بتقليص الفجوة المعرفية بين الدول بتوفير الاستثمارات اللازمة والبرامج الإستراتيجية في مجالي التعليم والبحث العلمي والتشجيع على الاستهلاك المعرفي الذي بدوره يولد المنتوج المعرفي ونشره ونقله .

- لقد أصبح إعداد الرأسمال المعرفي من أهم التحديات التي يجب الوصول إليها من خلال امتلاك التكنولوجيا والتحكم فيها والتي تلعب دوراً أساسيا في التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وبالتالي التطلع إلى مستويات تنموية واعدة.
- اعتمدت الجزائر برامج وسياسات إصلاحية على مستوى منظومتها التربوية والتعليمية بمختلف أطوارها للنهوض بالمحتوى المعرفي الداعم للاقتصاد الوطني ولا تزال مستمرة في خطواتها.

الخـــــاتمة

- إن مسايرة متطلبات التنمية المستدامة أصبح حتمية لا مفر منها من أجل التكيف ورفع التحديات المختلفة والمتعددة التي تواجهها الجزائر، إذ يأتي المطلوب في تطبيق مؤشرات التنمية في إطار مختلف السياسات التي تنتهجها هدفا ترمي من ورائه تحقيق أهداف الألفية الثالثة وذلك بواسطة اتخاذ كل الإجراءات العملية اللازمة، من خلال فتح ورشات كبرى وسن قوانين ميسرة ومؤطرة من شأنها أن تسهر على إنجاز المشاريع والبنى التحتية للتنمية الشاملة.

- أظهرت الدراسة بأن الجزائر باستطاعتها تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية مع آفاق 2015 وذلك بالنظر إلى مختلف المؤشرات المرتبطة بمحاربة الفقر وترقية التربية والتعليم والمساواة بين الجنسين والصحة العمومية وكذا المسائل المتعلقة بالبيئة؛ كما أن الشروط التي من شأنها التشجيع على أكبر قدر من الانفتاح الاقتصادي لتيارات المبادلات العلمية فيما يخص الشراكة الدولية ، متوفرة اليوم .

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

- نستنتج من هذه الدراسة أن معادلة مجتمع المعرفة و التنمية المستدامة **تضع الإنسان في مركز الفاعل المحوري** والأساسي لها، كون التنمية في الوقت الراهن لا تقوم على وفرة الموارد الطبيعية ولا على وفرة الموارد المادية فحسب، بل تقوم على المعرفة القائمة على الرأسمال البشري، كونه الثروة الحقيقية للأمم. وهذا ما أدى بظهور رؤية جديدة للتنمية بحيث يكون الإنسان في قمة أولوياتها سعيا إلى ولوج مجتمع معرفي.
- من منطلق أن الإنسان هو الجوهر والهدف،استثمرت الدول المتقدمة في قدرات شعوبها لبناء رأسمال بشري قادر على خلق القيمة المضافة، باعتبار **القدرات الفكرية والمعرفية هي الرأسمال الدائم** وذلك من خلال تمكين الإنسان من بناء مهارات و كفاءات معرفية جديدة و توسيع خياراته بالشكل الذي يسمح له بالإنتاج والمساهمة في معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية...إلخ.
- بما أن المعرفة هي قوام التنمية، فإن الاستثمار في الرأسمال البشري يتطلب الإرادة الفاعلة للمعرفة، خاصة وأننا في عصر المعرفة والتكنولوجيا المتطورة بامتياز، لكن هذا التقدم خلق فجوة معرفية تتسع رقعتها كلما زادت الاختراعات والابتكارات التي تنتج وتحتكر من جهة واحدة وتبقى الجهة المقابلة -العالم الثالث- تعاني التبعية المعرفية والتكنولوجية، مما يفرض عليها مضاعفة جهودها في وضع برامج واستراتيجيات ذكية تؤهلها إلى استخدام واستيعاب المعرفة، وتوفير الوسائط اللازمة لها سيما **الاستثمار في التعليم ، لا لكونه حق إنساني فقط، بل كونه القاعدة المركزية للمعرفة.**

- ونحن نعيش في عالم يشهد تدفقا سريعا وغزيرا للمعرفة، من شأنه أن يوسع سبل الوصول إلى المعرفة بشكل أسهل وأسرع يتعين **الاهتمام بمجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال**، اعتبارا للدور الذي تلعبه في نشر وتوفير المعرفة، وضرورة إدماجها واستغلالها استغلالا صحيحا، خاصة ما تعلق بالوسيلة الأبرز في هذا المجال ألا وهي الأنترنت والعمل على إتاحتها للجميع.

- إن **تشجيع نشـــاطات البـــحث العلمي** وتحفيز التطوير المستمر وتعزيز الاكتشافات الجديدة المرتبطة بالعملية الإنتاجية التي تتلاءم واحتياجات المجتمع **هي التي تعزز مكانة المؤسسات في القدرة على المنافسة وتقديم أفضل الإنتاج وتحسين الخدمات التي تحقق الرفاه المجتمعي والتنمية المستدامة.**

ب- التوصيات

- ضرورة العمل على تسخير ومضاعفة الجهود للارتقاء بالواقع وترسيخ الأسس الداعمة للمعرفة لبلوغ تنمية مستدامة من خلال: ترقية مستوى المؤسسات التعليمية والجامعات ومراكز البحث العلمي وتكييفها مع احتياجات المجتمع.

- العمل على استئصال الأمية الأبجدية والرقمية بشكل نهائي.

- مضاعفة تضافر الطاقات من جهة السلطات العمومية وإشراك المواطن في إطار الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد، لرسم السياسات والاستراتيجيات التي توفر المناخ المناسب للتنسيق والمساهمة في بناء الوطن.

- السهر على توفير متطلبات الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي، بالشكل الذي يتوافق ومعايير الجودة العالمية، لدراسة وتشخيص الواقع بما يسمح بتقديم إستشرافات مستقبلية للاستراتيجيات والبرامج التنموية التي يجري العمل من أجل بلوغها.

- الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الجزائري وتدعيم أسس الإنتماء الوطني على نحو متفتح، لتفادي التقليد الأعمى من جهة و احترام التنوع والحوار ما بين الثقافات من جهة أخرى.

- ضرورة استكمال المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للمؤسسات التعليمية والجامعات والمخابر العلمية والعمل على : تدعيمها، تحديثها وتجهيزها بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات الجودة والمنافسة.

- تحفيز البحث والتواصل العلمي على المستويين الداخلي والخارجي، من أجل تنمية القدرات والمهارات وتحيينها مع مستجدات العصر والأخذ بها واستغلالها في البرامج والمشاريع المسطرة لبلوغ التنمية المستدامة.

- إعداد الرأسمال البشري بالتوجه نحو التفتح العالمي وإدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، التي أصبحت تأثر على معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي لابد من إعطاء الأولوية من حيث الاستثمارات الموجهة إلى البنية التحتية فيما يخص تطوير مجال الاتصالات وتحديثها وتوظيف الإنترنت وتعميمه من خلال توفير الإمكانيات والتمويلات اللازمة التي تصمم ضمن استراتيجيات هادفة لصالح تطوير لبحث العلمي والابتكار لتحسين الخدمات وبعث عجلة التنمية.

- التحكم في امتلاك الأدوات والآليات الضرورية لتبني اقتصاد المعرفة، من خلال وضع استراتيجيات مدروسة وسياسات إصلاحية ومشاريع تنموية، ترافقها تشريعات عملية للمتابعة والتمويل، تحقيقا لأهداف الألفية التي التزمت الجزائر ببلوغها في حدود 2015، مع إعطاء دفعة نوعية وشاملة تتوافق مع الحراك الاقتصادي والاجتماعي المتسارع في مواجهة التحديات الكبرى للتنمية المستدامة بما يسمح برسم مكانتها حاضرا ومستقبلا في حيز خريطة المشروع المعرفي والتنموي المستدام.

قائمة المصادر والمراجـــع

1- المراجع باللغة العربية

(1) أحمد يوسف أحمد بشير، إشكالية تحديد المفاهيم والمصطلحات في ضوء المذهبية الاسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 1،2007

(2) ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر بيروت، 1994 عادل هواري وآخرون، "قضايا التغير والتنمية الاجتماعية"، مصر، دار المعرفة الجامعية 1998

(3) أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1،2002

(4) سناء الخولي، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،1978

(5) عاطف غيث محمد، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1998

(6) د. طلعت السروجي، التنمية الاجتماعية، الناشر مركز نشر و توزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان مصر 2002

(7) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية،القاهرة، 2000

(8) كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، التنمية والمجتمع،، ترجمة عبد الله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002

(9) عمرو عبد الكريم، "قضايا العولمة: إشكالات قرن قادم"، سما للنشر،القاهرة،2005

(10) عبد الحي زلوم، نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 2000

(11) قيرة اسماعيل وآخرون، عولمة الفقر، المجتمع الآخر مجتمع الفقراء والمحرومين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2003

(12) إبراهيم سليمان عيسى، تلوث البيئة، دار الكتاب الحديث،الجزائر، الطبعة الثانية، 2000

(13) عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، لبنان،الطبعة الأولى 1998

(14) د. يوسف حلباوي/ د. عبد خرابشة، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض،2002

(15) حسين عجلان حسن، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان 2009

(16) إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، لبنان: بيروت، دار الطليعة للطباعة و النشر، ط 2، 1986

(17) الهاشمي عبد الرحمن، العزاوي فايزة محمد، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2007

(18) د. طه نجم، علم اجتماع المعرفة، دراسة في مقولة الوعي و الإيديولوجية، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007

(19) نجم عبود، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2005

(20) علي راشد، مفاهيم ومبادئ تربوية، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1993

(21) أوزري أحمد، تحليل المضمون ومنهجية البحث، المغرب، الشركة المغربية للطباعة والنشر 1993

(22) سيد الهواري، الإدارة، مصر، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1975

(23) ليلى مرسلي أحمد، مناهج البحث العلمي في علوم الاتصال والإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرط1، 2002

(24) الجوهري عبد الهادي – أحمد وعلي عبد الرزاق ، المدخل إلى المناهج وتصاميم البحوث الاجتماعية، المكتب الحديث، الاسكندرية مصر، 2002

(25) عمار بوحوش ومحمد الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007

(26) د. عواطي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة 5، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2005

(27) محمد عبد المجيد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1985

(28) موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، بوزيد صحراوي وآخرون، ط 1، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004

(29) د. عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 1981

(30) محمد بادوي السيد، المجتمع والمشكلات الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة، 1988،

(31) محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986

(32) إدريس خطاير، التفكير الاجتماعي عند ابن خلدون وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1992

(33) محمد الحميد محمود، دراسات في علم الاجتماع الثقافي: التغير والحضارة، مكتبة نهضة الشرق القاهرة، 1980.

(34) د. عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون" الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، 1981

(35) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006

(36) أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، التكافل الاجتماعي البيئي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001

(37) إبراهيم سليمان عيسى، تلوث البيئة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط2، 2000

(38) د. يوسف حلباوي/ د. عبد خرابشة، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض،2002

(39) جورج القصيفي، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون،برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، التنمية البشرية: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007

(40) د.ضاري ناصر العجيمي، الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت2002

(41) عبد الحكيم الصعيدي، البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996

(42) عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى 1998

(43) هاني حبيب، الشراكة الأورو- متوسطية مالها وما عليها: وجهة نظر غربية. سوريا، الدار الوطنية للنشر و التوزيع،2003

(44) احسان علي محاسنة: البيئة والصحة العامة في الدول العربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، 2003

(45) إبراهيم عبد الجليل، البيئة و التنمية، سلسلة اقرأ، القاهرة- مصر، دار المعارف، عدد 673، 2002

(46) عباس محرزي : اقتصاديات الجباية والضرائب ، دار هومة ،الجزائر، 2003

(47) إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتلات الاقتصادية العربية، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي،القاهرة، الطبعة الأولى 2002

(48) زيمرمان، مايكل، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 332، الكويت، 2006.

(49) صلاح محمود الحجار،السحابة الدخانية،المشكلة،الأثروالحل،دار الفكر العربي،مصر،2003

(50) عثمان محمد غنايم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمّان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2007

(51) تامر الطبراني، مشكلات العصر في البلدان المتخلفة، الأردن، دار الملك للنشر، 2001

(52) نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة ، 2000

(53) رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، دمشق، دار الرضا للنشر 2001

(54) دوجلاس موستايت،ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر،2000

(55) نجم عبود نجم،إدارة المعرفة(المفاهيم والاستراتجيات والعمليات)،الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع الأردن،2008

(56) عبد الهادي محمد فتحي، أسس مجتمع المعلومات وركائز الإستراتيجية العربية في ظل عالم يتغير، دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مجلد 4، عدد 3، سبتمبر 1999

(57) د. ربحي مصطفى عليان،مجتمع المعرفة، قسم علم المكتبات والمعلومات، كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية-عمان، الأردن،2008

(58) سليمة حافيظي، التكوين الجامعي واحتياجات الوظيفة، دراسة حالة الإطارات الجامعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2005

(59) الشمري هاشم والليثي ناديا، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر و التوزيع،لبنان ط1، 2008

(60) الهاشمي عبد الرحمن، العزاوي فايزة محمد، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة، ط 1، عمان، الأردن، 2007

(61) أحمدين دانية ، الوعي بالعمليات المعرفية " المنظور المقارن في الوعي المعرفي حوليات جامعة الجزائر ، العدد 5 ، ديوان المطبوعات الجامعية ن الجزائر 1991

(62) الليثي ناديا والشمري هاشم ، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط 1، 2008

(63) خضري، د. محمد، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي، الرابطة،عمان ،المجلد الرابع، العددان 3 و4، تشرين الثاني،2004 .

(64) خوري نبيل: سياسات تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية (السكان - القوى العاملة - الاستخدام - التعليم) تحرير منشورات جامعة دمشق بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، دمشق 2002

(65) فريدريك هاريسون ، الموارد البشرية والتنمية، ترجمة سعيد عبد العزيز، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1984

(66) ناندينه فريدريكو مايور، التعليم على مشارف2020 : عن بُعد أم من دون بُعد ؟في عالم جديد ، ترجمة خلفات خليل و خلفات علي ، بيروت : دار النهار، 2002

(67) أحمد محمد صالح ، ثقافة مجتمع الشبكة ، دمشق : دار الفكر ، 2004

(68) ج . ر . كيد : كيف يتعلم الكبار ، ترجمة أحمد حاكي ، القاهرة ، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، القاهرة،2008

(69) كوثر كوجك:اتجاهات حديثة في المناهج وطرق التدريس- التطبيقات في مجال التربية الأسرية(الاقتصاد المنزلي)،عالم الكتب،القاهرة،ط2، 2001

(70) سعادة جودت أحمد والسرطاوي عادل فريزر، استخدام الحاسوب والإنترنت في ميادين التربية والتعليم ، عمان : دار الشروق ، 2003

(71) كيرتر ستيفن، دور الجامعة في عالم متغير، ترجمة الدكتور عبد العزيز سليمان، دار نهضة مصر، القاهرة، 1985

(72) أ.د. سيد البواب، الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة (الثورة الصناعية الثالثة) ماهيتها – محاورها – نتائجها – تأثيرها، البيان للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001

(73) محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002

(74) محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي بالجزائر والعالم العربي، دار الجيل، ط1، الجزائر، ماي 2006

(75) بوفلجة غياث، التربية والتكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة سنة 1998

(76) 1997عباس محرزي : اقتصاديات الجباية و الضرائب ، دار هومة ، 2003

2- المراجع باللغة الأجنبية

(1) Bernard Ernard Bernier, La pensée économique contemporaine, Dunod, Paris, 2001

(2) Samuelson Nard Hans, Économie et Développement, 6ème édition, économica, Paris2000

(3) Heber-Suffrin Clair et Marc, les réseaux d'échanges réciproques de savoirs-vers une société apprenante et réactrice, Lyon: Ovadia, 2011

(4) PRAX J-Y, LE MANUEL DU KNOWLEDGE MANAGEMENT : UNE APPROCHE DE 2EME GENERATION, DUNOD, PARIS, 2003

(5) MUCCHIELLI ROGER ; Analyse de contenu des documents et des communications, Paris/ESF.5eme édition/ 1985

(6) Cicourel A. , Methods and measuring in sociology, New York free press, 1964,

(7) Pierre Chassande : Développement durable , pourquoi, comment ?, Edition Sud Ex-Provence , 2002

(8) ZANON Slimane, "Population et environnement au Maghreb", Académie, Belgique, 1995

(9) La Fondation Nicolas hulot, Écolo-guide de A-Z, édition Cherche- Midi, Paris, 2004

(10) François Perroux : Pour une philosophie du nouveau développement,: Aubier Unesco, Paris 1998

(11) Daigereaut R, Nature de la loi et la loi de la nature : « Problème d'application du droit à l'environnement, le discours vert : du mythe à la réalité », actes du 16ème congrès annuel de l'association des biologistes du Québec, collection environnement de l'université de Montréal, vol 14,2006

(12) François Perroux, Pour une philosophie du nouveau développement, Aubier Unesco, Paris 1998

(13) SOLAGRAL, QUELLE PLACE POUR L'AIDE AU DÉVELOPPEMENT ? COURRIER DE LA PLANÈTE N°33, FRANCE, MARS - AVRIL 2006.

(14) Samuelson Nardhans, Economie et Développement, 6eme édition, économico, Paris2000

(15) YVETTE VEYRET, LE DEVELOPPEMENT DURABLE: APPROCHE PLURIELLES, HATIER, PARIS, 2005

(16) Aliout Boualem, Analyse empirique de la gestion des connaissances, Colloque internationale sur : l'Économie de la connaissance, université de Biskra, 12- 13 novembre 2005

(17) PAILLARD SANDRINE, LES INDICATEURS DE L'ECONOMIE DE LA CONNAISSANCE, PROGRAMME DE TRAVAIL, PARIS 2004

(18) Gendron Charles, La gestion environnementale et la nature et la norme ISO 14.000, Montréal, presse de l'université de Montréal 2004

3- أوراق، تقارير، مجلات وقوانين باللغة العربية

(1) بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل، الاندماج في اقتصاد المعرفة؛ الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 08- 10 مارس 2010

(2) عبد الهادي ، محمد فتحي، "أسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية في ظل عالم متغير"، اعمال المؤتمر التاسع للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الانترنت (اكتوبر / 1998) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

(3) عبدالله تركماني: التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي، ورقة قُدمت في الدورة السنوية لمعهد العلاقات الدولية/جمعية الدراسات الدولية – تونس سبتمبر 2006

(4) (WBCSD)تقرير المجلس الدولي للتجارة و التنمية والمستدامة : "العمل على التوفيق بين تنمية المؤسسات وحماية البيئة "،15 ماي 2004

(5) عبد الرزاق الفاضل، التعليم الإلكتروني وآفاق تطوره في العالم العربي،جامعة الزيتونـة الاردنيةالمؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابعإدارة المعرفة في العالم العربي،26-28 أفريل 2004

(6) تقرير التنمية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة، 2003

(7) الاتحاد الدولي للاتصالات : المجلد 01 البيانات الخاصة بالشرق الأوسط و شمال إفريقيا لعام 2002 (الدول العربية التي شملها التقرير هي: سلطنة عمان، البحرين، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، تونس، الأردن، المملكة العربية السعودية، سوريا، مصر، المغرب، ليبيا، لبنان، فلسطين، **الجزائر**، اليمن، السودان و العراق).

(8) الإعلان العربي عن التنمية المستدامة لوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط و البيئة جامعة الدول العربية القاهرة ، 24 أكتوبر 2001 الموجه إلى

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بمدينة جوهانسبرج في جنوب إفريقيا أيام 02-11 سبتمبر 2001.

(9) إعلان مالمو الوزاري الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية السادسة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (المقرر د.إ - 1/6، المؤرخ 31 أيار/مايو 2000).

(10) تقرير مديرية التقويم والاستشراف لوزارة التربية ،الجزائر،2011

(11) تقرير المجلس الاقـتصادي والاجتمـاعي "المشروع التمهيدي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: التوصيات"، الدورة الثامنة، الجزائر،1997

(12) س.كريم، ب. بلمير، "البحث العلمي والجامعي بالخصوص-الماضي والحاضر والمستقبل"، وقائع اليوم الإعلامي حول واقع وآفاق البحث العلمي في الجزائر، الأكاديمية الجامعية، قسنطينة، 1996

(13) د. محمد مصطفى حبشي، إدارة و تمويل سياسات التعليم العالي، ورقة عمل مقدمة للدورة الثالثة وثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية الجامعة اللبنانية، بيروت،2003

(14) عبد المجيد بن نعمية، دور المخابر العلمية بالجامعة الجزائرية في تنظيم البحث العلمي ومساهمتها في تطوير وسائل وأساليب التعليم العالي، المؤتمر الثاني للتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية 24-27 فيفري 2008.

(15) إبراهيم توهامي: "أي جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين"مجلة الباحث الاجتماعي، العدد الرابع، جامعة قسنطينة، أفريل، سنة 2003

(16) ليث عبد الحسن جواد، "المضامين الاجتماعية للعولمة"، مجلة دراسات، السنة الأولى، العدد الرابع، دمشق، 1999

(17) أحمد رشدي، الجوانب القانونية والتنظيمية للبيئة، مقالة الحماية الدولية للبيئة، جريدة السياسة الدولية،عمان العدد110، أكتوبر2002

(18) عبد الله عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث ودراسات، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، العدد 07 الصادر في 29 جويلية 2002

(19) شفيق الطاهر، "العولمة واحتمالات المستقبل"، مجلة دراسات، العدد الأول، القاهرة، 1999

(20) عبد الإله بلقزيز، "العولمة و الهوية الثقافية"(عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة)، مجلة المستقبل العربي، بغداد، العدد234 ، 1998

(21) بوطالب قوادر، بوطيبة فيصل، الاندماج في اقتصاد المعرفة؛ الفرص و التحديات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 08- 10 مارس2010

(22) وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ،إستراتيجية الجزائر الإلكترونية، مخطط عمل، الجزائر2009-2014

(23) عبد الرزاق الفاضل, التعليم الإلكتروني وآفاق تطوره في العالم العربي, جامعة الزيتونة الاردنيةالمؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع إدارة المعرفة في العالم العربي,26-28 نيسان (ابريل) 2004

(24) أحمد عمراني، واقع و آفاق مساهمة البحث العلمي في التنمية بالجزائر في ظل السياسة الوطنية الجديدة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، المؤتمر الثاني للتخطيط و تطوير التعليم و البحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية 24-27 فيفري 2008.

(25) مراد ناصر، التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها، مجلة التواصل، العدد 26، الجزائر، جوان 2010

(26) عباس مدني: التربية المقارنة وحاجة الأنظم التربوية للإصلاح، المجلة الجزائرية لعلم النفس وعلوم التربية، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد الثالث، الجزائر 1997

(27) د.الرفاعي و غالب عوض، اطلالة اكاديمية على ادارة المعرفة" ، مجلة الرابطة ، عدد خاص ، المجلد الرابع، العددان 3 و4 ، تشرين الثاني، 2004

(28) عبد الله عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث ودراسات، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، العدد 7 الصادر في 29 جويلية 2002،عمان

(29) أمال روجاي، السياسة الإنمائية في الأنظم الاقتصادية العالمية، مجلة الشعاع،لبنان، العدد28،03 فيفري 2008

(30)الحسن إحسان محمد الحسن، نظرية التغير الاجتماعي عند كارل منهايم، مجلة العلوم الاجتماعية ، بغداد، العدد 17-18، 2000

(31)لسلوس مبارك ، التحليل الاقتصادي لمشكل تلوث البيئة، مجلة العلوم التجارية ، عدد 2 مارس 2003

(32)منى عبد الهادي حسين، التصحر، بحث منشور في التربية البيئية للتعليم النظامي، جهاز شؤون البيئة، سوريا، 1999

(33) عزي الأخضر و جلطي غالم، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد(إسقاط على التجربة الجزائرية)، دراسات إستراتيجية، العدد الأول،جانفي 20062006.

(34) عمراني كربوسة ، ورقة حول الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة،2006

(35) عبد المجيد قدي، الدور الجديد للدولة في ظل المستجدات الاقتصادية الحالية : مداخلة في ملتقى 11 ديسمبر 2001، جامعة هواري بومدين2011.

(36)أحمد عبد الكريم سلامة، نظرات في اتفاقية التنوع الحيوي، دراسة قانونية لأحدث اتفاقيات حماية البيئة، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد48،1998

(37) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية للألفية- التقرير الثاني، 2010

(38)أحمد عبد الكريم سلامة، "نظرات في اتفاقية التنوع الحيوي، دراسة قانونية لأحدث اتفاقيات حماية البيئة"، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد48

(39) د.ناصر مراد، ورقة حول: تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر،جامعة سعد دحلب البليدة، 2010

(40) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، "تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000"، مطبعة النخلة،

(41) متى عبد الهادي حسين، التصحر، بحث منشور في التربية البيئية للتعليم النظامي، جهاز شؤون البيئة، 2001

(42) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة، 2001

(43) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير المديرية العامة للغابات، (25 جانفي 2009)

(44) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة البيئة في الجزائر، ملحق للجزء الأول 2004

(45) لسلوس مبارك ، التحليل الاقتصادي لمشكل تلوث البيئة في الجزائر ، مجلة العلوم التجارية (م.و.ت) ، عدد 04، مارس2006.

(46) وزارة العلاقات مع البرلمان، المرأة و التمثيل السياسي، مجلة الوسيط 2009

(47) معهد الصحة العمومية، تقرير حول السيدا في الجزائر، بن عكنون 2008.

(48) كلمة السيد طيب لوح، وزير العمل والضمان الاجتماعي، المكتب الدولي للعمل،مؤتمر جنيف للعمل ماي2007

(49) بيان السياسة العامة المقدم من قبل رئيس لحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني، 22ماي 2009.

(50) الجريدة الرسمية، القانون 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمنظومة التربوية.

(51) المادة 29 من الدستورالجزائري لسنة2008

(52) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 04-371، المؤرخ في 21 نوفمبر سنة 2004 والمتضمن إحداث شهادة ليسانس "نظام جديد"·

(53) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية/ العدد 62. "القانون رقم 98- 11، المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، يتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي 1998 – 2002.

(54) القانون رقم 08-05، المؤرخ في 16 صفر عام1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11، المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام1419 الموافق 22 غشت الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية/ العدد 10. 2008

(55) قانون رقم 03/01 مؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق 17 فبراير 2003 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة

(56) قانون رقم03/03 مؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق17 فبراير 2003،يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية

(57) القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- مذكرات و رسائل

(1) صابة محمد الشريف، برمجة النفقات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومكانتها في سياسة الميزانية أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر،

(2) عبد المجيد بن أمبارك، "الإشكال الاجتماعي والسياسي لتنظيم البحث العلمي في الجزائر- الدلالات السوسيولوجية للبحث العلمي في الجزائر .-"رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، جوان، 1987

(3) سليمة حافيظي، التكوين الجامعي و احتياجات الوظيفة، دراسة حالة الإطارات الجامعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2005

(4) دويس محمد الطيب، براءات الاختراع مؤشر لقياس التنافسية المؤسسات والدول: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2005

(5) فتحي عرابي، الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000

(6) محمد كنفوش، الاقتصاد الخفي و آثاره على التنمية المستديمة، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2004-2005

(7) محمد كنفوش، الاقتصاد الخفي و آثاره على التنمية المستديمة، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2004-2005

(8) محمد فايز بوشدوب، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2002.

(9) دويس محمد الطيب، براءات الاختراع مؤشر لقياس التنافسية المؤسسات و الدول: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2005

5– أوراق، تقارير، مجلات وقوانين باللغة الفرنسية

(1) Rapport De La Conférence Internationale Sur: Le Financement Du Développent Durable, Monterrey (Mexique), 18-22 Mars 2002, Publication Des Nation Unies 2002

(2) Conseil Des Ministres De l'OCDE, Rapport Sur Les Échanges Et l'Environnement Direction De L'environnement, OCDE 5 Mai 2002

(3) Rapport Du Secrétaire Général Relatif A La Réalisation De L'agenda 21 RCOSOC 18/12/2001- Préparé Par La Commission Du Développement Durable (Février 2002).

(4) ECD, COMPETENCIES FOR KNOWLEDGE ECONOMY, PARIS 2001

(5) Rapport De La Commission Mondiale Sur L'environnement Et Le Développement De L'ONU, Présidée Par Madame HARLEM BRUNDTLAND Première Partie : Préoccupations Communes "Le Rôle De L'économie Mondiale" UNECA-NA1987 .

(6) E/CN4/2003/W.G18/2 Daté Du 6 Décembre 2002- Étude Préliminaire De l'Expert Indépendant Sur Le Droit Au Développement, Mr ARJUN

SENGUPTA, Concernant L'incidence Des Questions Economiques Et Financières Internationales

(7) Rapport De La Commission Mondiale Sur l'Environnement Et Le Développement De L'ONU, Présidée Par Madame Harlem Brundtland /Préoccupations Communes "Renforcement Des Capacités Techniques Dans Les Pays En Développement / ONU-NEW-YORK 2006.

(8) Rapport Présentation Générale Relative À La Réalisation De L'agenda 21 RCOSOC 18/12/2001- Préparé Par La Commission Du Développement Durable (2002).

(9) MR ARJUN SENGUPTA Étude Préliminaire De l'Expert Indépendant Sur Le Droit Au Développement, Concernant L'incidence Des Questions Economiques Et Financières Internationales E/CN4/2003/W.G18/2, NEW-YORK, Daté Du 6 Décembre 2002-

(10) Environnement Enjeux Et Défis, Revue Des Collectivités Locales, Publication Périodique, France, N° 12, Juin 2007

(11) CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL -Commission du Développement Humain Rapport National Sur Le Développement Humain2006.

(12) Algérie, 2ème Rapport Sur Les Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement, Rapport Etabli Par Le Gouvernement Algérien, Septembre 2010

(13) Organisation De La Propriété Intellectuelle, Rôle De La Propriété Intellectuelle Dans Le Développement Socio-économique Dans Les Pays En Voie De Développement, Genève, 2012.

(14) Algérie, 2ème Rapport Sur Les Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement, Rapport Etabli Par Le Gouvernement Algérien, Septembre 2010, P128

(15) ALIOUT BOUALEM, analyse empirique de la gestion des connaissances, colloque internationale sur : l'économie de la connaissance, université de BISKRA, 12- 13 novembre 2005

(16) BEN BITOUR Ahmed, l'Algérie Au Troisième Millénaire Défis Et Potentialités, Ed Marinor, Alger 1998

(17) Ministère De l'Intérieur Et Des Collectivités Locales, Environnement – Enjeux Et Défis, Revue De Collectivités Locales, Alger, Publication Périodique, N° 12, Juin 2007.

(18) Ministère De l'Aménagement Du Territoire Et De l'Environnement, Plan National d'Actions Pour l'Environnement Et Le Développement Durable(PNAE-DD), Janvier 2002

(19) HADJI T., Plan National d'Actions Environnementales, 1ère Phase: Bilan Et Diagnostic. Rapport D'expert N°3, État Des Ressources En Eaux, Algérie, Ministère De l'Aménagement Du Territoire Et De l'Environnement 2007.

(20) CHALAL, H., Plan National d'Actions Environnementales, 1ère Phase: Bilan Et Diagnostic, Rapport D'expert N°1, Pollutions Par Les Effluents Liquides Et Les Déchets, Ministère De l'Aménagement Du Territoire Et De l'Environnement 2007.

(21) Iéna Claude, de l'Utilité de l'Internet, Revue EU- Franco- Italienne, n°4,2009-2010

(22) Lavoisier, Le développement Durable, Revue Française de gestion, n°125, Hermes Paris, 2004

(23) Conseil National Économique Et Social, Rapport National Sur Le Développement Humain, Algérie 2006.

(24) République Algérienne Démocratique Et Populaire, Rapport National De L'Algérie 19ème Session De La Commission Du Développement Durable Des Nations Unies (CDD-19) Mai 2011

(25) Aliout Boualem, Analyse empirique de la gestion des connaissances, Colloque internationale sur : l'Économie de la connaissance, université de Biskra, 12- 13 novembre 2005

(26) Stratégie Nationale Du Développement Durable, Rapport Présenté A 19ème Session De La Commission Du Développement Durable Des Nations Unies, Mai 2011.

(27) Mohamed Belkacem Et Hassan Bahloul, " 40000 Chercheurs Algériens A L'étranger" Le Point Economique Algérie, (Alger), N56 Décembre, 2006

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
01	جدول المقارنة بين النمو والتنمية
02	عدد التلاميذ والأساتذة في القسم في الطور الابتدائي والمتوسط
03	تقدم النسب المئوية للحواسيب والربط بالأنترنت في الطورالابتدائي
04	تقدم النسب المئوية للحواسيب والربط بالأنترنت في الطور المتوسط
05	تدم النسب المئوية للحواسيب والربط بالأنترنت في الطورالثانوي
06	نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية حسب نقص الوزن
07	تطور النسبة الصافية للتمدرس في الطور الابتدائي
08	تطور نسبة الوفيات للأطفال الأقل من سنة واحدة

قائمة الملاحق

رقم الملحق	المضمون
01	المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (التزام جوهانسبورغ للتنمية المستدامة)
02	إعلان مؤتمر ريو للبيئة والتنمية 1992
03	المحطات التاريخية للتنمية المستديمة
04	النصوص التاريخية للتنمية المستديمة
05	الأهداف الإنمائية للألفية
06	تقرير عن سير العمل في تنفيذ جدول أعمال القرن 21
07	قائمة مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الـ 134
08	مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2005
09	إنجازات الفترة 1999- 2004 مقارنة بالجهد التنموي منذ الاستقلال
10	ملحق إضافي

ملحق رقم (01) : المؤتمر العالمي للتنمية المستديمة

التزام جوهانسبورغ للتنمية المستديمة

A/CONF.199/L.4

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ . جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس

Distr.: Limited
22 August 2002
Arabic
Original: English
230802 230802 02-53039 (A)
0253039

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

التشاركية الأحداث

المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي

والزراعة والصحة والطاقة بالمياه المعني العامل للفريق الإطارية الورقات محصلة البيولوجي و التنوع

اقترح الأمين العام الإسهام بمبادرة المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي)مبادرة ويهاب (في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة .و دف هذه الورقة إلى تركيز العمل في ا الات المواضيعية الرئيسية الخمسة المتمثلة في المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي، وإعطاء قوة دفع لهذا العمل .وهذه ا الات هي جزء لا يتجزأ من ج دولي متماسك إزاء تنفيذ التنمية المستدامة، كما أ ا من بين المسائل الواردة في مشروع خطة تنفيذ مؤتمر القمة.

١٩٩ الذي قامت / وتستجيب مبادرة ويهاب (جزئيا لقرار الجمعية العامة)بموجبه بإناطة ولاية بالعملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة .وتقرر بموجب القرار أيضا أن يركز مؤتمر القمة على آلات التي تحتاج إلى مزيد من الجهود لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وأن تركز القرارات العملية المنحى في تلك آلات على مواجهة٢٢٦ /التحديات واغتنام الفرص .وشجعت الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضا في قرارها ٦٥ المتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة القيام بمبادرات جديدة تسهم في التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١ وغيره من النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من خلال تعزيز الالتزامات على جميع المستويات، بما في ذلك إعادة تنشيط * A/CONF.199/1.

الالتزامات والشراكات العالمية، فيما بين الحكومات، وبين الحكومات من جهة وموعات الرئيسية من جهة أخرى.

وعندما اقترح الأمين العام مبادرة) ويهاب (إسهاما منه في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، سعى في ذلك إلى تحديد تلك الات التي يمكن من خلالها تحقيق تأثير على أوسع وأشمل نطاق من أجل القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت ذاته .وترتبط هذه ا الات أيضا ارتباطا قويا بتحقيق هدف التنمية للألفية والمتمثل في تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ ، مما سيوفر إطار عمل مهما للتنفيذ والعمل أثناء متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وخلال العقد الأخير، قامت مؤتمرات دولية عديدة بمناقشة الخطوات اللازمة للتعجيل في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاق على تلك الخطوات.
وناقش موضوع المياه على الصعيد الحكومي الدولي في الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٨ ، وتم التوصل إلى توافق في الآراء على نطاق واسع بشأن مسائل رئيسية متصلة بالمياه .وقامت الاجتماعات الدولية الأخيرة المعنية بالمياه) المنتدى)العالمي الثاني للمياه في لاهاي عام ٢٠٠٠ والمؤتمر الدولي للمياه العذبة في بون عام ٢٠٠١ بدور منتديات مهمة للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وتمخضت عنها توصيات جديدة بشأن كيفية التصدي للتحديات المتزايدة المتعلقة بالمياه .ورغم أنه لا يوجد هيكل حكومي دولي عالمي شامل للمياه، فإن هناك عملية دينامية للغاية على مستوى الخبراء غير الحكوميين تتمثل في تحسين التفهم والتعاون الدوليين في مجال المياه لأغراض التنمية المستدامة.
وتقود هذه الجهود حكومات مختلفة والقطاع الخاص وأعضاء المجتمع المدني، فضلا عن الأعمال التي تقوم بها شتى الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الإقليمية والحكومية الدولية، وعدة مجموعات منظمة مثل المجلس التعاوني لإمدادات المياه والصرف الصحي، وشركات المياه العالمية، والتحالف الجنساني وتحالف المياه، ومجلس المياه العالمي، وغير ذلك من الهيئات.
وفي مجال الطاقة، نشأ في الآونة الأخيرة توافق حكومي دولي عالمي صريح .وبناء على ولاية الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة لاستعراض وتقييم تنفيذ التزامات ريو في عام ١٩٩٧ ، كرست لجنة التنمية المستدامة دورتها التاسعة لمسائل الطاقة والنقل والغلاف الجوي .وتشكل نتائج مداولاتها حتى الآن الاتفاق العالمي في مجالي الطاقة والتنمية المستدامة .ولكن هناك عددا من الوثائق أو الاتفاقيات الرئيسية التي تحظى بتوافق 02-53039 3
A/CONF.199/L.4
الطاقة لأغراض التنمية . الآراء تتضمن توصيات أو أحكاما ذات صلة بجدول أعمال . . المستدامة وكان موضوع الصحة أحد المواضيع الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر قمة الألفية، وقد اتفق زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي للألفية على أهداف مرتبطة بزمن محدد لتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ . وحددت هذه الاجتماعات الدولية عدة مسائل وتحديات رئيسية، وزادت من تركيزها على ضرورة تحسين الأوضاع الصحية للفقراء والضعفاء .وتناولت مؤتمرات أخرى خلال العقد الماضي أيضا علاقات مهمة بين الصحة والبيئة .وهي تتراوح بين تلك التي تهدف إلى الإلغاء التدريجي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون وتلك التي تتعلق بالنفايات الخطرة والمواد الكيميائية ومبيدات الآفات والملوثاتالعضوية الثابتة.
وفي مجال الزراعة، تم التوصل إلى عدة اتفاقات ومعاهدات وبروتوكولات تؤثر على الجانب الزراعي، إما من خلال المطالبة بإجراء تخفيض جذري لعدد الفقراء والأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بحلول عام ٢٠١٥ ، أو من خلال المطالبة بفتح الأسواق أو بالاتفاق على نظام تجاري دولي أكثر إنصافا في مجال الزراعة؛ أو، أخيرا، لجعل الزراعة أكثر استدامة.
وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، وضعت سلسلة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف . وتتمثل المعاهدة الشاملة الرئيسية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في اتفاقية التنوع البيولوجي التي تضم ١٨٣ طرفا .وهناك معاهدات عالمية أخرى تمثل صكوكا رئيسية أيضا للتعامل مع أبعاد محددة للتنوع البيولوجي .والاتفاقيات الأوثق ارتباطا باتفاقية التنوع البيولوجي هي اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، واتفاقية بون لحفظ الأنواع المهاجرة، والاتفاقات الإقليمية المتفرعة عنها، واتفاقية التراث العالمي، واتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية الاتجار الدولي

بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض .إضافة إلى ذلك، هناك عدد من المعاهدات، والأقاليم، و موعات المحددة من الأنواع أو النظم الإيكولوجية المهمة.وقد تحقق الكثير من هذه الاتفاقات والالتزامات الرئيسية في مجالات المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي منذ مؤتمر القمة في ريو وخلال عقد التسعينات.

ولم يكن سبب عدم إحراز تقدم في القضاء على الفقر ووضع حد لتدهور النظام الإيكولوجي هو عدم وجود اتفاقات ومعاهدات .وعلى غرار عقد التسعينات الذي كانبمثابة عقد للتأمل والتشخيص والبحث عن الحلول، والالتزام بمواجهة التحديات، فإن العقد

الذي سيتلو مؤتمر القمة ينبغي أن يصبح عقدا للتصميم على اتخاذ إجراءات وتنفيذها.

وبعد عشر سنوات من مؤتمر ريو، بات العالم يحتاج إلى أطر عمل عملية لاتخاذ إجراءاتوتنفيذها ـ والأهم من ذلك، فإنه يحتاج إلى أن يتحلى بالإرادة السياسية وأن يؤ من ما يكفي

من الموارد المالية لتنفيذها .كذلك فإن التركيز على مجالات المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي يتيح فرصة لإحراز تقدم فيما يتعلق ببعض أكثر الاحتياجات والمشاكل إلحاحا للفقراء في البلدان النامية .وفيما يلي بعض أبرز المسائل والتحديات الرئيسية في كل من هذه ا الات، فضلا عن أهم مجالات العمل.

المياه

لا تزال موارد المياه في بلدان كثيرة موارد هشة، وذلك بسبب سوء إدارة الموارد أكثر من شح المياه فعليًا .والتدابير المتخذة لتشجيع الاستخدام المستدام للمياه ليست تدابير مرضية .إذ إن نحو ٢,١ بليون نسمة لا يزالون غير قادرين على الحصول على مياه الشرب المأمونة، و ٤,٢ بليون نسمة لا يحصلون على ما يكفي من خدمات الصرف الصحي .وثمة نحو مليوني طفل يموتون سنويا من أمراض متصلة بالمياه .وفي بعض أكثر البلدان فقراً، يموت طفل من أصل خمسة أطفال قبل أن يصل إلى سن خام س سنوات بسبب أمراض معدية متصلة بالمياه بصورة رئيسية وناشئة عن عدم توفر ما يكفي من المياه، من ناحية الكمية والنوعية.

وفي أي وقت من الأوقات، يشغل نصف أسرة المستشفيات في العالم مرضى يعانون من أمراض منقولة بالمياه .وأدت أمراض الإسهال، الناجمة عن الافتقار إلى ما يكفي من خدمات المياه والصرف الصحي، خلال السنوات العشر الماضية، إلى وفاة عدد من الأطفال يزيد عن جميع عدد الناس الذين قضوا نحبهم من جراء النزاعات المسلحة منذ الحرب العالمية الثانية . لذا

فإن توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي إلى أكثر من بليون نسمة خلال العقد المقبل لا يزال يمثل أهم التحديات خطورة التي تواجه البشرية اليوم.

وأخذ تلوث موارد المياه في الازدياد في أماكن كثيرة وأوجه الكفاءة في توزيع المياه واستعمالها منخفضة في كل من شبكات الري والإمداد بالمياه في المناطق الحضرية .وبحلول عام ٢٠٠٥ ، سيتضاعف عدد السكان في المدن في البلدان النامية عن عددهم اليوم وسيصل إلى ٤ بلايين نسمة .ولسوء الحظ، فإن برامج الصرف الصحي والمياه على الصعيد العالمي ليست مهيأة لمواكبة تحرك السكان وازدياد عددهم .وأخذ إيصال الخدمات بواسطة الشبكات الحالية لإمداد المياه يتدهور بصورة متزايدة .وليس للكثير من البلدات والمدن في البلدان النامية شبكات لتوزيع المياه بالأنابيب يعتمد عليها، والإمداد بالمياه معرض للانقطاع، وترتفع معدلات تسرب المياه ولا يعرف مكان التوصيلات.

ويؤثر التنافس المتزايد على المياه على الفقراء أكثر من غيرهم، ولا سيما النساء

والفتيات اللائي يمشين مسافات أطول بحثا عن المياه لتلبية أبسط احتياجات أسرهم المعيشية. وفي أفريقيا، تنفق النساء والفتيات ما مقداره ثلاث ساعات يوميا لجلب المياه، وهذا الصرف للطاقة يزيد عن ثلث استهلاكهن للطعام يوميا .ويتكرر هذا النمط في المدارس :فعندما تكون هناك حاجة للمياه، فإن الفتيات هن اللائي يرسلن لجلبه، فيصرفن بذلك وقتا إضافيا بعيداً عن دراستهن ولعبهن .وعندما يمرض أفراد الأسرة، ويكون مرضهم على الأغلب ناجمًا

عن أمراض تتصل بالمياه، فإن الفتيات هن اللائي يبقين في البيت على الأرجح للاعتناء م. لذا فإن توفير مياه في مكان أقرب إلى المنازل سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الوقت المتاح للأمهات للعناية بأطفالهن والفتيات للدوام في المدارس.

وفي البلدان التي أصيبت بأضرار خطيرة نتيجة جفاف أو تدهور الأراضي أو التصحر أو الفيضانات ـ وكل هذه الظواهر في ازدياد بسبب تغير المناخ والتنوع وبسبب الأنشطة البشرية أيضا ـ فإن الفقراء هم الأكثر تعرضا للأذى وأول الضحايا في أحيان كثيرة، لأم يعتمدون اعتماداً كبيراً على الموارد من الأراضي والمياه لتأمين قوت يومهم .ولا تزال إنتاجية

المياه في الزراعة منخفضة، وتعيق الجهود المبذولة لتوليد الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة .وأسفر وجود عناصر سامة في المياه ـ كالفلوريد في الهند والصين، والزرنيخ في المياه الجوفية في بنغلاديش ـ عن أخطار جدية دد الصحة العامة.

وخلال العقدين الماضيين، ازداد عدد وحجم الكوارث المتصلة بالمياه زيادة كبيرة بسبب تغير المناخ والتنوع وبسبب ازدياد الطلب الناجم عن النمو العشوائي من غير حسن إدارة العرض.

وعندما تقوم الحكومات للتصدي لمسائل المياه وارتباطا ا المعقدة، فإ ا أخذت تعتمد بصورة تدريجية مبادئ أطر الإدارة المتكاملة لموارد المياه والتي تتضمن سياسة واستراتيجيات وقوانين إدارة المياه الوطنية؛ وشبكة معلومات؛ وسيناريوهات التوزيع وخطط العمل، إما على الصعيد الوطني أو على صعيد الحوض؛ وآليات تنسيق وتمويل ورصد لتنفيذ الخطط؛ وآليات الحكم لكفالة الشفافية والمساءلة؛ ومنظمة واحدة مسؤولة عن الشيء برمته.

وبدون مثل هذا الإطار، ستستمر التراعات على موارد المياه المحدودة غير المضمونة بين المستعملين في المناطق الريفية والصناعية والحضرية .ولسوء الحظ فإن البلدان تباطأت في تبني

مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه.

ولا تزال الموارد المالية من أكثر القيود حدة .إذ إن مشاريع البنى التحتية في مجالي المياه والصرف الصحي هي عادة مشاريع تحتاج إلى رأس مال كبير .ويرى الكثير من البلدان

النامية أن تدفق المساعدة المالية من البلدان الغنية والمؤسسات المتعددة الأطراف اتسم ببطء أشد مما يفرضه حجم الأزمة.

ولكن رغم بطء التقدم المحرز، فإن إمدادات المياه وصلت خلال السنوات العشر الماضية، إلى نحو ٩٠٠ مليون شخص ووصلت تمديدات الصرف الصحي إلى ٩٨٥ مليون شخص .وفي الكثير من البلدان، بدأ دور الحكومات يتحول من دور مقدم خدمات إلى جهة توفر البيئة التمكينية للإدارة المتكاملة لموارد المياه والجهة المنسقة للكثير من الاستثمارات الضرورية في قطاع المياه .وازداد إدراك ا تمعات المحلية للأدوار التي يمكن أن تقوم ا في

الإدارة اللامركزية لموارد المياه .وازداد إدراك القطاعين العام والخاص لضرورة تشكيل أنواع
جديدة من الشراكات لمواجهة التحديات المعقدة.
وشغل موضوع المياه أهمية رئيسية في صياغة أهداف التنمية الألفية بسبب دورها في توليد النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين الأوضاع الصحية البيئية وحماية النظم الإيكولوجية .وربما أكثر من أي قطاع آخر، فإن الاستخدام المستدام للمياه، وإمدادات المياه والصرف الصحي، في هذا السياق، كانت تمس جميع المواضيع الرئيسية لجدول أعمال التنمية :أي تخفيف حدة الفقر وقابلية البيئة للاستدامة، والنمو الذي يقوده القطاع الخاص، والتنمية القائمة على المشاركة والحكم الرشيد .وهذا يمثل تحديا هائ ً لا.
الفريق العامل المعني بالمياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي يقترح تسعة مجالات للعمل:
تأمين إمدادات مياه الشرب المأمونة.
زيادة إمدادات مياه الشرب المأمونة.
تحضير خطط العمل المتعلقة بإدارة المياه وتنفيذها.
تحسين إنتاجية المياه في الزراعة.
صون الصحة البشرية.
تعزيز عمليات التخطيط للتأهب لمواجهة الكوارث.
تعبئة الموارد المالية.
تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية.
حماية النظم الإيكولوجية المائية، بما في ذلك نظم المصبات والنظم البحرية.

وسيساعد إحراز تقدم في هذه ا الات لا في تحقيق أهداف التنمية المتصلة بالمياه فحسب، بل وسيساعد أيضًا في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيف حدة الفقر.

الطاقة

تعد خدمات الطاقة عنصراً أساسيًا من عناصر التنمية المستدامة .ويؤثر أسلوب إنتاج هذه الخدمات وتوزيعها واستخدامها على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأي تنمية يراد تحقيقها .ويرتبط انعدام خدمات الطاقة الحديثة ارتباطًا وثيقا بالكثير من مؤشرات الفقر، مثل سوء التعليم ونقص الرعاية الصحية والمشاق المفروضة على النساء والأطفال .وتشكل إمدادات الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها على الصعيدين المحلي والوطني عنصراً أساسيًا من
عناصر الاستقرار والنمو في الميدان الاقتصادي، وفرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.
ومن الواضح أن الأنماط الحالية لإمداد الطاقة واستهلاكها هي أنماط غير مستدامة.
إذ إن الكهرباء لم تصل إلى ثلث العالم تقريبا، وما وصل منها إلى الثلث الآخر يتسم بالضعف .كما أن الاعتماد على مصادر الوقود التقليدية للطهي والتدفئة يمكن أن تكون له آثار خطيرة على البيئة وعلى صحة الناس .علاوة على ذلك، لا تزال هناك فوارق كبيرة في مستويات استهلاك الطاقة داخل البلدان وبين بلد وآخر، علما بأن أغنى شعوب العالم تستهلك قرابة ٢٥ ضعفًا من حجم الطاقة التي يستهلكها الشخص الواحد بالمقارنة مع الشعوب الأكثر فقراً.
ويلزم إنشاء شبكات لإيصال خدمات الطاقة الحالية لكي تصبح الطاقة أداة من أدوات التنمية المستدامة .لذا فإن تحويل نموذج الإمداد الحالي لكي يركز على إيصال خدمات الطاقة سيتطلب تعديلات أساسية في السياسات العامة بغية تشجيع واعتماد الطاقة

المستدامة .ويتيح ازدياد الطلب في البلدان النامية على خدمات الطاقة فرصة تاريخية لتلبية الطلب بوسائل متوافقة مع التنمية المستدامة .فإذا استخدمت الطاقة المتجددة، واتسم استخدامها بالكفاءة فضلا عن استخدام التكنولوجيات التقليدية النظيفة على نطاق أوسع، مع التركيز على الشبكات اللامركزية، فإنه يمكن جني فوائد لمصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

ويمكن أن تكون خدمات الطاقة الحديثة مدخلا حيويا لتحسين وضع المرأة في البيت وا□تمع .فالمرأة هي على الأغلب التي تطهو الطعام، لذا فإن أطفالها أكثر عرضة من غيرهم لتلوث الهواء داخل المترل نتيجة الدخان الذي ينبعث من مواقد الطهي .إضافة إلى ذلك، كلما أصبحت مواد الوقود التقليدية نادرة، تسحب الفتيات عادة من المدرسة لأن جمع

الوقود ونقله يحتاجان إلى وقت أطول .ولهذه الأمور تأثير مدى الحياة على التعليم وحجم الأسرة وسلامة المرأة وفرصها الاقتصادية.

ولم تصل الكهرباء اليوم إلى نحو ٧,١ إلى ٢ بليون إنسان في العالم، ومعظمهم يعيش في المناطق الريفية .وهناك بليونان آخران لا يحصلان إلا على كمية زهيدة للغاية من الكهرباء .ويعتمد ثلث سكان العالم على مواد الوقود التقليدية – كالحطب والروث والمخلفات الزراعية – لتلبية الاحتياجات اليومية من التدفئة والطهي .وسيحتاج تلبية الاحتياجات المتزايدة بسرعة للجيل الحالي وأجيال المستقبل في البلدان النامية استثمارات رأسمالية كبيرة .ويقدر بأن البلدان النامية تحتاج إلى استثمار ما مقداره ٢ إلى ٥,٢ في المائة من إجمالي إنتاجها المحلي خلال العشرين سنة المقبلة لتحقيق الرخاء الاقتصادي.

إن الابتكار التكنولوجي المفضي إلى تطوير واعتماد تكنولوجيات طاقة نظيفة ومتيسرة الثمن لا يجري بسرعة تكفي أو على نطاق يكفي لتلبية الطلب المتزايد في البلدان النامية .وهذا الابتكار ضروري لا ليساعد فقط في توفير خدمات الطاقة للناس الذين يحتاجون إليها بل ولوقف وتخفيف حدة الآثار السلبية لاستخدام الطاقة على البيئة .فحرق الوقود الأحفوري يشكل أكبر مصدر من مصادر تلوث الهواء المضر بالصحة، فضلا عن كونه مصدرا رئيسيا من مصادر غاز الدفيئة .وتشكل المواقد التي تحرق الفحم والحطب وغيرهما من مواد الوقود المكونة من الكتلة الحيوية مصدرا مهما آخر من مصادر التلوث بجزيئيات في المنازل الريفية .فالدخان المنبعث من مواقد الطهي يحتوي على كميات خطرة من مواد سامة ويمكن أن تؤدي أيضا إلى مشاكل في الجهاز التنفسي .وعلى الصعيد العالمي، فإن أخطر المشاكل البيئية اليوم تتمثل في الزيادة المطردة والطويلة الأجل في تركيز غاز الدفيئة

في الغلاف الجوي، الأمر الذي يتسبب في تغييرات في أنماط المناخ.

وركزت لجنة التنمية المستدامة في دور□ا التاسعة تركيزا صريحا على الطاقة واعترفت بوضوح بدورها البالغ الأهمية وبارتباطها بأركان الدعم الثلاثة للتنمية المستدامة :الركن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي .واستنادا إلى النتائج التي توصلت إليها تلك الدورة، بات من الممكن تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه استخدام الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في السنوات المقبلة.

إمكانية الوصول : الوصول إلى خدمات الطاقة المتيسرة الثمن على نطاق واسع هو شرط ضروري لمواجهة تحدي الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ . وتواجه المناطق الريفية حاليا أعظم تحد للحصول على هذه الخدمات، رغم أن هذه المشكلة، بوجود اتجاه

حاليا نحو التوسع العمراني في البلدان النامية، تزداد حضورا في ا□تمعات الفقيرة الأكبر حجما داخل المدن وعلى أطرافها

الطاقة :يمكن أن تتاح فرص استخدام الطاقة بكفاءة في جميع الاستخدامات **كفاءة** النهائية للطاقة تقريبا، وفي جميع القطاعات والخدمات، ولا تزال هناك طاقات هائلة لم تستثمر .وتركز كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة على تحسين المعدات التي توفر الخدمات، مثل التدابير الرامية إلى جعل معدات التدفئة وتكييف الهواء، والأدوات المترلية والإنارة والمحركات أكثر كفاءة .وبالمقابل، فإن كفاءة استخدام الطاقة من جانب العرض تركز على إدخال تحسينات على الأداء تسفر عن توليد طاقة أكثر كفاءة، وتحسين العمليات الصناعية والتوليد المشترك للطاقة ونظم استخلاص الطاقة .وستساعد التدابير الرامية لتحسين الوصول إلى التكنولوجيا وبناء القدرات والتمويل وتنشيط الأسواق والمسائل المؤسسية على مواجهة التحدي المتمثل في كفاءة استخدام الطاقة.

المتجددة :إن تكنولوجيات الطاقة المتجددة تعد بتوفير طاقات هائلة لتلبية **الطاقة** الاحتياجات الأساسية ولدعم عملية تخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة .وثمة طائفة من تكنولوجيات الطاقة المتجددة المتوفرة تجاريا وا□ربة ميدانيا، بما في ذلك الطاقة الشمسية والهوائية والحرارية وطاقة الكتلة الحيوية، والطاقة المائية، ولكنها لا تستخدم بعد على نطاق واسع في سد النقص في الحصول على خدمات الطاقة .وهناك طرق حديثة تستخدم الكتلة الحيوية لتوفير الوقود والكهرباء لمواجهة احتياجات الريف من الطاقة وهذه الطرق واعدة للغاية وتشكل مجالا خصبا لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية .وللإسراع في إدخال نظم الطاقة المتجددة واعتمادها، فإن هناك مسائل رئيسية تتمثل في زيادة الوصول إلى التكنولوجيات وتخفيض تكاليفها .وسيكون تحسين التعاون الإقليمي والدولي عاملا هاما في تحديد المداخل المناسبة لدعم توسيع استخدام الطاقة المتجددة.

المتقدمة :سيظل الوقود الأحفوري الخيار الرئيسي **الأحفوري الوقود تكنولوجيات** لتوفير الطاقة في العالم أجمع عندما ينظر إليه من حيث نسبته في مجموع إمدادات الطاقة على
النطاق العالمي .ويتمثل التحدي في كيفية استخدامه بكفاءة أكبر وكيفية تخفيض آثاره السلبية على البيئة على الصعد المحلي والإقليمي والعالمي .وثمة إدراك بأن عملية الانتقال إلى
تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف والأكثر تطورا شرط لا بد منه لدعم التنمية المستدامة .ولهذا الأمر أهمية بالغة في البلدان النامية، حيث سيؤدي ازدياد الطلب على خدمات الطاقة وازدياد عدد السكان إلى زيادة الطلب زيادة كبيرة على تركيب طاقات جديدة لتوليد الكهرباء وزيادة إمدادات الوقود النظيف .وينبغي أن تركّز الجهود على تحسين

كفاءة محطات توليد الطاقة الكهربائية، وزيادة الوصول إلى نظم الطاقة ومواد الوقود المتطورة
والبحث والتطوير في هذا ا□ال.

والنقل الطاقة :يعتبر النقل – وهو القطاع الأكثر استهلاكا للطاقة - أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة .فالنقل يسبب التلوث الذي له آثار سلبية على البيئة على ال □ صع□د العالمي والإقليمي والمحلي، ويضر بصحة الإنسان .وكثيرا ما يستشهد
بالوصول المحدود إلى وسائط النقل كعامل يسهم في الفقر .والتحديان الرئيسيان اللذان يواجهان قطاعي الطاقة والنقل يتمثلان في اعتماد وقود أنظف على نطاق أوسع، وتحويل

وسائط النقل إلى أشكال أنظف وأكثر كفاءة.

الصحة

سوء الصحة يسبب نشوء الفقر واستدامته، مما يخلق حلقة مفرغة تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،كما يسهم في الاستخدام غير المستدام للموارد وتدهور البيئة. ولذلك فإن جهود حماية صحة البيئة ينبغي أن ترتبط ارتباطا وثيقا ببرامج حماية صحة الناس.

وتبرز العلاقة بين الصحة والبيئة في أوساط الفقراء أكثر من غيرها، إذ إن كثيرا ما يعيشون

في مستوطنات مزدحمة وغير آمنة، في مناطق ريفية لا تصل إليها الخدمات على نحو كاف أو

في أحياء فقيرة على أطراف المدن.

وعلى الرغم أن جهودا متضافرة أدت خلال السنوات الخمسين الأخيرة إلى تحسينات ملموسة في الصحة البشرية - إذ ارتفع متوسط العمر المتوقع ارتفاعا كبيرا وانخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال - غير أن هذه التحسينات لم تصل إلى جميع مناطق العالم بنفس القدر .ولا يزال مليونا طفل دون سن الخامسة يموتون سنويا من جراء أمراض يمكن الوقاية منها بسهولة بواسطة اللقاحات المتاحة حاليا .وفي البلدان النامية يموت ٢٨ طفل صغير في كل يوم .والإصابات التنفسية الحادة على رأس قائمة الأسباب ٠٠٠ المؤدية إلى موت الأطفال الصغار اليوم، إذ تتسبب في زهاء مليوني وفاة .ويقتل الالتهاب الرئوي، وهو أشد هذه الأمراض فتكا، عددا من الأطفال أكبر مما يقتله أي مرض معد آخر. وتأتي أمراض الإسهال في المرتبة الثانية من بين أسباب موت الأطفال، إذ تودي بحياة حوالي

مليون ونصف من صغار الأطفال في كل عام.

وقد تم التحقق من الأسباب الرئيسية للوفيات الممكن تفاديها في البلدان المنخفضة الدخل :وتشمل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل، وأمراض الأطفال المعدية، والأمراض النفاسية والظروف الملازمة للولادة، ونقص المغذيات الدقيقة، والأمراض

الناجمة عن التدخين .ولا شك في أن التحسينات في هذه المجالات فقط سوف تؤدي إلى

ارتفاع الدخل، وزيادة النمو الاقتصادي، وانخفاض النمو السكاني - وهي جميعا عوامل تسهم في التنمية المستدامة.

وتسبب الأمراض المعدية والطُفَيلية حوالي ٢٥ في المائة من مجموع الوفيات، كما أنها من ضمن أكبر الأمراض الفتاكة بالأطفال والشبان البالغين، بمن فيهم كثير من معيلي الأسر

وآباء الأطفال أو أمهاتهم .وتمس هذه الأمراض، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف البيئية وبالفقر، حياة الفقراء بصورة غير متناسبة، وتهدد الصحة والتنمية الاقتصادية بشكل خطير. كما أن التفشي السريع للأمراض غير المعدية يهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يهدد حياة وصحة ملايين السكان .وتقترن هذه الأمراض في الغالب بأنماط الحياة والاستهلاك غير الصحية) نظم التغذية غير الصحية، الخمول الجسدي وتعاطي التبغ والكحول (كما تقترن برداءة نوعية البيئة، مما يحمل البلدان عبئا إضافيا من الأمراض التي يتعين التصدي لها - وهو عبء ليس في ميزانيات الوطنية ما لا يكفي لتحمله ولا تقوى عليه قطاعات الصحية الضعيفة .وإذا استمر تزايد تعاطي التبغ دون وازع، فإن عدد الوفيات الناجمة عنه سوف يرتفع إلى ثلاثة أضعاف تقريبا -من ٤ ملايين سنويا إلى ١٠ ملايين في

غضون ٣٠ عاما .ويحدث أكثر من ٧٠ في المائة من هذه الوفيات في البلدان النامية، كما تزداد نسبها بين النساء.
وترتبط الصحة علاقات وثيقة بالميادين الأخرى لنشاط الفريق العامل المعني بالمياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي .و تسهم الأمراض المنقولة بالماء إسهاما كبيرا
في الاعتلال والوفيات عالميا .وتحدث هذه الأمراض في البلدان على اختلاف مستويات نموها، وفي جميع المناطق، ويتحمل الأطفال العبء الأكبر، خاصة في البلدان النامية .وفيما يتعلق بالعلاقات مع الطاقة، فإن النتائج البيئية للأنماط الحالية لتوليد الطاقة واستخدامها تستأثر بقسط كبير من الآثار الصحية لاستخدام الطاقة، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تدهور نوعية الهواء .وتوجد كذلك صلات وثيقة بين الزراعة والصحة :فصحة السكان تعتمد على ممارسة زراعة منتجة ومستدامة، وتحتاج الزراعة، لكي تستمر في الإنتاج، إلى قوة
عاملة تنعم بالصحة .ويشكل نقص التغذية، بمعنى عدم كفاية السعرات الحرارية، أحد أهم أسباب سوء التغذية، ويتسبب في كثير من الأحيان في الوفاة المبكرة.
ويشكل الفقر سببا رئيسيا من أسباب نقص التغذية وسوء الصحة؛ و يسهم في
انتشار الأمراض وتدهور البيئة، و يضر بفعالية النظم الصحية، ويعوق الجهود الهادفة إلى إبطاء
النمو السكاني .وتصدر عوامل أخرى، مثل النمو السريع وغير المنظم للمدن والصناعة، بنوعية

البيئة المادية والاجتماعية، وقد فاقت قدرة الهياكل الصحية الأساسية على الاستجابة لاحتياجات السكان.
وبوسع التكنولوجيا الجديدة تغيير النظم الصحية وتحسين الصحة .ويمكن أن تؤدي إقامة شراكات أمتن لأغراض تحسين الصحة بين القطاعين الخاص والعام وا تمع المدني إلى
تعزيز العمل المشترك لدعم تحسين الصحة .بيد أن عددا من العوامل عرقلت التقدم في هذا ا ال إلى اليوم، منها نقص الالتزام السياسي، والموارد البشرية غير الكافية، وضعف النظم الصحية، وصعوبة إنجاز العمل المشترك بين القطاعات من أجل الصحة، ونقص التمويل، ونقص الاستثمار في البحث والتطوير فيما يتعلق بأمراض المنطقة المدارية.
وقد نجحت بعض البلدان في معالجة هدف تحسين الصحة للجميع .ويوجد عدد من العناصر المشتركة بين تلك البلدان التي لديها استراتيجيات وتدابير سياسية ناجحة:
التركيز على الأمراض، والأوضاع الصحية وعوامل التعرض للخطر، سواء الحالية أو المستقبلية، التي ddد التنمية المستدامة.
التركيز على ألمح ddات الأوسع نطاقا للصحة والمرض. .
التركيز على حسن الإدارة ونظم الصحة المستدامة. .
إقامة شراكات مع القطاعات المعنية بالصحة وغير المعنية ا. .
وقد تبين عند أول تحليل من نوعه للنظم الصحية، الذي أجرته منظمة الصحة العالمية، أن الأداء يعتمد على أربعة عوامل حيوية :تقديم الخدمات، وخلق الموارد، والتمويل، والإشراف .وقد تبين أن العوامل التالية عوامل جوهرية في تحسين النظم الصحية :توفير الرعاية
الصحية الجيدة طوال حياة الشخص؛ الوقاية من الأمراض واحتواؤها وحماية الصحة؛ التشجيع

على وضع الضوابط والتشريعات التي تدعم النظم الصحية؛ إنشاء نظم للمعلومات الصحية وضمان المراقبة النشطة؛ التشجيع على استخدام الابتكار في العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بالصحة؛ بناء الموارد البشرية المتعلقة بالصحة والمحافظة عليها؛ وتأمين ما يكفي من المال.
ويوصي الفريق العامل المعني بالمياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي بخمسة مجالات عمل تتعلق بالصحة والبيئة:
تخفيف حدة الفقر وسوء التغذية باستخدام الأهداف الإنمائية المحددة الأجل للألفية.
تحسين الوصول إلى خدمات صحية قليلة الكلفة وفعالة، وتخفيض معدل وفيات الرضع.
والأطفال والأمهات أثناء النفاس باستخدام الأهداف الإنمائية المحددة الأجل للألفية

التحكم في الأمراض الكبرى والقضاء عليها باستخدام الأهداف الإنمائية المحددة.
الأجل للألفية تحسين التخطيط للصحة والتنمية المستدامة.
معالجة الصلات بين الصحة والبيئة.
تحسين القدرات على مواجهة المخاطر والاستعداد للكوارث فيما يتعلق بالصحة.
الزراعة تلعب الزراعة دورا بالغ الأهمية في التنمية المستدامة وفي القضاء على الجوع والفقر.
ويعيش حوالي ٧٠ في المائة من الفقراء والجائعين في البلدان النامية في المناطق الريفية، ويعتمدون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الزراعة لكسب أرزاقهم .ويمكن لنمو الإنتاج الزراعي أن يحدث انخفاضا سريعا ودائما في الجوع والفقر، إذ إن إيرادات المزارع تزداد عندما ترتفع الإنتاجية .وخلال السنوات الثلاثين الماضية، أدى ارتفاع الإنتاجية الزراعية الناجم عن نجاح البحث والتطوير في الميدان الزراعي إلى زيادة إنتاج الغذاء في البلدان النامية
بمقدار ثلاثة أضعاف، وفاق نسبة النمو السكاني .وخلال نفس المدة، انخفضت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية من ٣٥ إلى ١٧ في المائة، وانخفض عدد الفقراء.
وقد تحققت هذه النتائج على الرغم من تقلص كمية الأراضي والمياه المتاحة لكل شخص، ولكنها كثيرا ما أدت إلى استنفاد قاعدة الموارد الطبيعية أو تدهورها، مما كان يخلق تكاليف لم يدركها الناس إلا في الآونة الأخيرة .ونتيجة لذلك فإن الزيادات في الإنتاج الغذائي وغيره من أنواع الإنتاج الزراعي ينبغي في المستقبل أن تتأتى بصورة أساسية من استخدام مكثف بشكل مستدام وأكثر فعالية لهذه الموارد المحدودة، وخاصة المياه.
ولكن هناك معوقات شديدة تحول دون استخدام النمو والتكثيف الزراعي وسيلة للحد بصورة مستدامة من الجوع والفقر، ومن هذه المعوقات ما يلي:
عائق الموارد الطبيعية :تقلصت مساحة الأرض الزراعية المتاحة لكل شخص في.
١٩٦٣ إلى ٢١,٠ هكتار خلال - البلدان النامية من ٣٢,٠ هكتار في الفترة ١٩٦١
١٩٩٩ ، ويتوقع أن تنخفض إلى ١٦.٠ بحلول عام ٢٠٣٠ . وفي نفس- ١٩٩٧
الوقت، تسهم عدة عمليات في تدهور نوعية موارد الأرض .وتآكل التربة مسؤول
عن حوالي ٤٠ في المائة من تدهور الأراضي في العالم، بينما تضرر ما مقداره ٢٠
إلى ٣٠ في المائة من الأراضي المروية في البلدان النامية بسبب التشبع بالماء أو
الملوحة .ويدفع الفقر المدقع أو الجوع الناس إلى أراض هامشية ونظم إيكولوجية

أكثر هشاشة تتسم بضغط الجفاف وقلة خصوبة الأرض .وتباطأ خلال التسعينات
نمو المردود، الذي ساهم بأكثر من ٧٠ في المائة من زيادة إنتاج المحاصيل خلال
العقود الأربعة الأخيرة ، وتزايد الإجهاد البيئي.
سوء حال ال بنى التحتية في الأرياف :تواجه المناطق الريفية في أغلب البلدان النامية.

تدهور البنى التحتية الريفية ومستويات غير كافية من الخدمات، مما يقلل من قدرة المنتجين الريفيين على التنافس خارج الأسواق المحلية، ويحد من قدرتهم على الوصول إلى المعلومات الآنية عن السوق .والمناطق الريفية تعوزها الطرق والجسور ونظم الري الصغيرة الحجم ومرافق التخزين بعد الحصاد ومرافق المعالجة والتسويق والمستوصفات الصحية ومرافق الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية.

سوء تسيير الأسواق المالية الريفية :تحتاج الأسر المعيشية الريفية في البلدان النامية إلى نظام مالي ريفي متكامل، يسمح لصغار المدخرين بالادخار بيسر وبكلفة منخفضة، ويوفر التأمين والائتمانات .وللأسف فإن هذه الاحتياجات قلما تسد .ونتيجة لذلك، يواجه الفقراء صعوبة في التعامل مع المخاطر بمختلف أنواعها، ولا يستطيعون

شراء مواد مهمة مثل الأسمدة، والمواد الكيميائية والآلات الزراعية أو تأجير أيد عاملة إضافية، حتى عندما يكون ذلك مربحا.

سوء حالة نظم اكتساب المعارف ونشرها :تعاني البحوث المتعلقة بتكنولوجيا. وأساليب الإنتاج التي تم الفقراء من نقص شديد في التمويل .ويشمل ذلك تطوير معظم أشكال التكنولوجيا المواتية للفقراء، ومعظم النهج المتعلقة بتنمية المزارع التي لا تعتمد على زيادة شراء المواد المستخدمة - مثل الإدارة المتكاملة للآفات والتدابير الرامية إلى زيادة محتوى التربة من المواد العضوية، لتحسين فعالية استخدام الأسمدة)عن طريق التثبيت البيولوجي للنيتروجين مثلا(، أو تلك التي تعتمد على الاستخدام المستدام للموارد الجينية.

السوق والعولمة :تشكل الأسواق حوافز كبيرة على نمو الزراعة، وتضفي جاذبية على المحاصيل النقدية، وتسمح بالتخصص والتنويع الذي يشمل منتجات جديدة.

غير أنه في كثير من البلدان النامية تحول عقبات محلية ودولية في نفس الوقت دون الوصول إلى الأسواق، منها عدم كفاية البنى التحتية، والحواجز الصحية والمتعلقة بصحة النباتات، وعدم استقرار فرص السوق بسبب تقلب الإنتاج، وصغر الأسواق نسبيا، وعدم توفُّر آخر المعلومات عن الأسواق والافتقار إلى المهارات التجارية،

وتقلب بيئة السياسيات، وسرعة تغير النظم التجارية، وفي كثير من الأحيان عدم التمكن من الوصول إلى السوق وصولا تاما.

عدم اكتمال عملية إصلاح السياسات والمؤسسات :قيام المؤسسات والسياسات.

المناسبة شرط ضروري لنمو الإنتاجية الزراعية .فهي تخلق البيئة التمكينية التي توجه فيها الأسواق مجموعة من العوامل تشمل الأراضي والمياه والموارد الجينية الحيوانية والنباتية – مع التكنولوجيا المناسبة، ورؤوس الأموال، والعمالة، والبنى التحتية، على نحو يسفر عن النمو.

وبالنظر إلى التحديات المذكورة أعلاه، يوصي الفريق العامل) فريق ويهاب(

بمجالات عمل أربعة فيما يتعلق بالزراعة:

زيادة الإنتاجية الزراعية، والعمل على إدامة قاعدة الموارد الطبيعية أو تحسينها،

وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما يسهم في جهود القضاء على الفقر وضمان الاستدامة البيئية

التشجيع على اكتساب المعارف ونقل البحوث، والإرشاد، والتعليم والاتصالات.

إقامة شراكات ابتكارية بين القطاعين العام والخاص للحث على ممارسة الزراعة المستدامة وحفظ الموارد الطبيعية

وضع سياسات تمكينية وإدخال الإصلاحات المؤسسية والأطر التنظيمية الملازمة لها، بما فيها البنى التحتية والوصول إلى الأسواق ورؤوس الأموال والخدمات المالية

وقد عانى الدعم المقدم للقطاع الزراعي في السنوات الأخيرة من مجموعة من العوامل

منها تضاؤل الاهتمام العام، وانخفاض الاستثمارات، والميل الشديد نحو تفضيل المناطق الحضرية، وسوء الأداء، والمؤسسات الضعيفة وغير المناسبة .وقد شهدت الثمانينات والتسعينات انخفاضا حادا في التمويل المخصص لهذا المجال، بينما حول المانحون مواردهم إلى قطاعات أخرى، وحولت حكومات البلدان النامية اهتمامها إلى مجالات أخرى . ولحسن الحظ فقد تجدد التركيز على ضرورات التنمية الريفية ذات القاعدة العريضة .ومن المأمول أن
يؤذن ذلك بالاتجاه نحو إعطاء الزراعة مكانة مرموقة على جدول أعمال البلدان النامية.

التنوع البيولوجي

يطلق اسم التنوع البيولوجي على أشكال الحياة المتنوعة على الأرض، من جينات وأنواع ونظم إيكولوجية .وما زالت القيمة الهائلة لهذا المصدر الهائل لم تحصل على

ما تستحقه من اعتراف .فمثلا يشكل التنوع الجيني أساسا لتطور أنواع المحاصيل الغذائية المزروعة والسلالات الحيوانية .كما أنه يساعد الأنواع البرية على التكيف مع الظروف البيئية
المتغيرة .ويؤدي فقدان التنوع البيولوجي إلى نقصان خطير في المنافع) مثل الغذاء والأدوية ومواد البناء (والخدمات) مثل المياه النقية ودورة المغذيات (التي يستطيع النظام الإيكولوجي للأرض توفيرها، والتي تجعل الرفاه الاقتصادي وبقاء الإنسان ممكنين .وباختصار فإن التنوع
البيولوجي هو أساس التنمية المستدامة بعينه .ويستند ما يقدر ب ٤٠ في المائة من الاقتصاد العالمي إلى المنتجات والعمليات البيولوجية .ومن بين ال ٢,١ بليون نسمة الذين يعيشون في فقر مدقع، يعيش حوالي ٩٠٠ مليون منهم في مناطق ريفية؛ وهم بالتالي يعتمدون على التنوع البيولوجي إلى حد كبير لكسب أرزاقهم ويتأثرون إلى أقصى الحدود بفقدان التنوع البيولوجي وتلوث المياه وتدهور الأراضي.

وتملك البشرية معارف قليلة جدا عن التنوع البيولوجي في العالم، حيثُ وُصف أقل من مليونين من الأنواع وصفا دقيقا، من أصل ما يقدر ب ١٠ أو ١٥ مليون نوع) وربما أكثر
من ذلك بكثير .(ولا يزال دور الأنواع الموصوفة في سير النظام الإيكولوجي والخدمات التي تعتمد عليها المجتمعات مجهولا جهلا شبه تام .وعلى الرغم من أن اتخاذ الإجراءات لوقف الخسارة، ينبغي ألا ينتظر جمع معارف شاملة عن التنوع البيولوجي، إلا أن النقص الحاد في المعارف في الوقت الحاضر يشكل عائقا خطيرا أمام الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ويشكل إجمالي فقدان الأنواع بسبب الانقراض مصدر قلق حقيقيا .وقد قُدر بأن معدلات الانقراض الحالية للثدييات والطيور قد تبلغ ١٠٠ ضعف أو أكثر المعدل المتوقع في غياب الأنشطة البشرية .وليس من قبيل الصدفة أن معدلات الانقراض هذه تماثل معدلات انقراض اللغات أو غيرها من أشكال التنوع الثقافي.

غير أن التلاشي التدريجي للتنوع البيولوجي في العالم، وفقدان مجموعات الأحياء المحلية وتشتت الأنواع الموجودة كثيرا ما تتسم بأهمية أكبر بكثير .ومن شأن اختفاء هذه العناصر من التنوع البيولوجي أن يؤثر تأثيرا مباشرا على مصادر رزق السكان، وعلى الأخص الفقراء من سكان الأرياف في العالم والمحرومين .ويسهم فقدان مجموعات الأنواع المحلية، بالإضافة إلى التغير المادي المباشر، للأراضي أكثر من غيره في تدهور النظام الإيكولوجي.

وترجع الأسباب الرئيسية للفقدان إلى عدد من السمات الاقتصادية والسياسية

والثقافية والتاريخية الجوهرية للمجتمع .والقوى الدافعة كثيرة ومتداخلة، ورغم أن أغلبها يعتمد اعتمادا كبيرا على القرارات والأنشطة الدولية، فإن النهج المؤدية إلى معالجتها خاص

بالبلدان والسياقات المحلية، ولذلك فإنها تختلف من مكان لآخر .ويمكن أن تكون الأسباب محلية أو وطنية أو إقليمية أو عالمية، وأن تتجسد آثارها من خلال الإجراءات الاقتصادية أو السياسية .وتشمل هذه الأسباب ما يلي:

العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الشاملة.

أوجه الضعف المؤسسي والاجتماعي التدابير المتعلقة بسياسة السوق والسياسة الاقتصادية.

انعدام المعارف.

وعلى الرغم مما حققه المجتمع العالمي من نتائج هامة في تحديد أهداف ومبادئ وأولويات عامة للحفاظ على التنوع البيولوجي، فإن النتائج الميدانية ليست مشجعة كثيرا حتى الآن .وقد وُضع العديد من المعاهدات الدولية والصكوك القانونية الوطنية، إلا أن مجموعة من العوائق تحول دون التنفيذ الفعال لهذه المعاهدات والقوانين والنظم .وفي الغالب

لا يمكن إلقاء اللوم على عامل واحد، بل هناك مجموعة معقدة من الأسباب المتداخلة التي كثيرا ما تتطلب ردا متعدد الجوانب ومختصا بكل موقع على حدة، ويبدو أن الحلول الموثوقة والقابلة للتكرار نادرة.

ويحتمل أن تكون القوة الدافعة الأساسية هي نمط من الإنتاج والاستهلاك المسرف غير القابل للاستدامة للسلع والخدمات تمارسه فئة صغيرة نسبيا من الأسرة البشرية .وإضافة إلى ذلك، فإن تكاثر عدد السكان يثقل على قدرة الأرض على سد احتياجات البشر.

وكثيرا ما تتعارض كمية الأراضي والمياه وغيرها من المصادر المطلوبة لزيادة إنتاج الغذاء مع المصالح التقليدية المهتمة بحفظ الموارد .وفي العادة لا يجني أولئك الأكثر تضررا من تدهور بيئتهم فوائد من مشاريع التنمية الكبيرة أو من إنشاء المناطق المحمية التقليدية.

ويبين هذا الأمر الحاجة إلى إدماج الاهتمامات والقيم المتعلقة بالتنوع البيولوجي في الاستراتيجيات والخطط الشاملة للتنمية المستدامة، والحاجة إلى اتباع نج في إدارة التنوع البيولوجي يراعي السياق الاجتماعي .وينبغي أن يشرك السكان في ذلك .ومن بين ال ٢,١ بليون نسمة الذين يعيشون في فقر مدقع، يعيش حوالي ٩٠٠ مليون منهم في المناطق الريفية ويعتمد بقاؤهم إلى حد كبير على التنوع البيولوجي وعلى سلامة عمل النظم الإيكولوجية.

وغالبا ما تتطلب مكافحة الفقر في هذه المناطق إيجاد فرص عمل جديدة تستند إلى التنوع البيولوجي.

ويؤكد فريق) ويهاب (على مجالي عمل اثنين، واستنادا إلى الأهداف الإنمائية للألفية في كل من هذين المجالين، يقترح الفريق عددا من الإجراءات، التي لها أُطر زمنية مقترحة وأهداف إرشادية تتعلق بالهدف العام الذي يتمثل في اتخاذ تدابير لوقف فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠ ، على النحو المنصوص عليه في إعلان لاهاي الوزاري الذي

أقره الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها، على نحو ما دعا إليه.

الهدف الإنمائي ٧ للألفية .وبالنسبة للتنوع البيولوجي يعني ذلك إدماج التنوع البيولوجي، بوصفه القاعدة الحية للتنمية المستدامة، في برامج التنمية وخطط القطاع الاقتصادي واستراتيجياته ومسؤولياته.

الحد من فقدان الموارد البيئية، على نحو ما دعا إليه الهدف الإنمائي ٧ للألفية. .وبالنسبة للتنوع البيولوجي، يعني ذلك وقف فقدان التنوع البيولوجي، وتجديده في المناطق المتدهورة، إن كان ذلك ممكنا، على نحو ما دعا إليه مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

وتعالج الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة ومجموعة البنك الدولي، هذه التحديات التي ينطوي عليها كل مجال من مجالات) ويهاب(، انطلاقا من وجهات نظر مختلفة، ولكن دف مشترك يتمثل في تحسين نوعية حياة بلايين الناس في العالم، مع المحافظة على البيئة .ونظرا إلى الطابع المتعدد الأبعاد الات)ويهاب(،

فإن منظومة الأمم المتحدة توفر من خلال الأعمال التي تقوم ا وكالا ا المتعددة إمكانية اتباع ج شمولي متعدد التخصصات – تضيف فيه كل وكالة إلى الجهد المشترك مدخلها القطاعي، ومجموعة معارفها التخصصية وخبرائها ومهارا ا.

وتحت مظلة الرؤية المتكاملة لإعلان الألفية، ومن خلال سلسلة من أدواتالتنسيق – التقييم القطري المشترك للأمم المتحدة، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من الأدوات - تضمن منظومة الأمم المتحدة أن يكون عملها كله أكبر من مجموع أجزائه.

ويشكل المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة فرصة فريدة للمجتمع الدولي لتقديمإسهامات تسمح بترجمة توصيات المعاهدات والاتفاقيات والمؤتمرات والاجتماعاتالدولية، إلى ممارسة عمليةالتنمية.

ملحق رقم (02) : إعلان مؤتمر ريو للبيئة والتنمية 1992

Déclaration de Rio sur l'environnement et le développement

La Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement,
Réunie à Rio de Janeiro du 3 au 14 juin 1992,

Réaffirmant la Déclaration de la Conférence des Nations Unies sur l'environnement adoptée à Stockholm le 16 juin 1972, et cherchant à en assurer le prolongement,

Dans le but d'établir un partenariat mondial sur une base nouvelle et équitable en créant des niveaux de coopération nouveaux entre les États, les secteurs clefs de la société et les peuples,

Oeuvrant en vue d'accords internationaux qui respectent les intérêts de tous et protègent l'intégrité du système mondial de l'environnement et du développement,

Reconnaissant que la Terre, foyer de l'humanité, constitue un tout marqué par l'interdépendance,

Proclame ce qui suit:

PRINCIPE 1 Les êtres humains sont au centre des préoccupations relatives au développement durable. Ils ont droit à une vie saine et productive en harmonie avec la nature.

PRINCIPE 2 Conformément à la Charte des Nations Unies et aux principes du droit international, les États ont le droit souverain d'exploiter leurs propres ressources selon leur politique d'environnement et de développement, et ils ont le devoir de faire en sorte que les activités exercées dans les limites de leur juridiction ou sous leur contrôle ne causent pas de dommages à l'environnement dans d'autres États ou dans des zones ne relevant d'aucune juridiction nationale.

PRINCIPE 3 Le droit au développement doit être réalisé de façon à satisfaire équitablement les besoins relatifs au développement et à l'environnement des générations présentes et futures.

PRINCIPE 4 Pour parvenir à un développement durable, la protection de l'environnement doit faire partie intégrante du processus de développement et ne peut être considérée isolément.

PRINCIPE 5 Tous les États et tous les peuples doivent coopérer à la tâche essentielle de l'élimination de la pauvreté, qui constitue une condition indispensable du développement durable, afin de réduire les différences de niveaux de vie et de mieux répondre aux besoins de la majorité des peuples du monde.

PRINCIPE 6 La situation et les besoins particuliers des pays en développement, en particulier des pays les moins avancés et des pays les plus vulnérables sur le plan de l'environnement, doivent se voir accorder une priorité spéciale. Les actions internationales entreprises en matière d'environnement et de développement devraient également prendre en considération les intérêts et les besoins de tous les pays.

PRINCIPE 7 Les États doivent coopérer dans un esprit de partenariat mondial en vue de conserver, de protéger et de rétablir la santé et l'intégrité de l'écosystème terrestre. Étant donné la diversité des rôles joués dans la dégradation de l'environnement mondial, les États ont des responsabilités communes mais différenciées. Les pays développés admettent la responsabilité qui leur incombe dans l'effort international en faveur du développement durable, compte tenu des pressions que leurs sociétés exercent sur l'environnement mondial et des techniques et des ressources financières dont ils disposent.

PRINCIPE 8 Afin de parvenir à un développement durable et à une meilleure qualité de vie pour tous les peuples, les États devraient réduire et éliminer les modes de production et de consommation non viables et promouvoir des politiques démographiques appropriées.

PRINCIPE 9 Les États devraient coopérer ou intensifier le renforcement des capacités endogènes en matière de développement durable en améliorant la compréhension scientifique par des échanges de connaissances scientifiques et techniques et en facilitant la mise au point, l'adaptation, la diffusion et le transfert de techniques, y compris de techniques nouvelles et novatrices.

PRINCIPE 10 La meilleure façon de traiter les questions d'environnement est d'assurer la participation de tous les citoyens concernés, au niveau qui convient. Au niveau national, chaque individu doit avoir dûment accès aux informations relatives à l'environnement que détiennent les autorités publiques, y compris aux informations relatives aux substances et activités dangereuses dans leurs collectivités, et avoir la possibilité de participer aux processus de prise de décision. Les États doivent faciliter et encourager la sensibilisation et la participation du public en mettant les informations à la disposition de celui-ci. Un accès effectif à des actions judiciaires et administratives, notamment des réparations et des recours, doit être assuré.

PRINCIPE 11 Les États doivent promulguer des mesures législatives efficaces en matière d'environnement. Les normes écologiques et les objectifs et priorités pour la gestion de l'environnement devraient être adaptés à la situation en matière d'environnement et de développement à laquelle ils s'appliquent. Les normes appliquées par certains pays peuvent ne pas convenir à d'autres pays, en particulier à des pays en développement, et leur imposer un coût économique et social injustifié.

PRINCIPE 12 Les États devraient coopérer pour promouvoir un système économique international ouvert et favorable, propre à engendrer une croissance économique et un développement durable dans tous les pays, qui permettrait de mieux lutter contre les problèmes de dégradation de l'environnement. Les mesures de politique commerciale motivées par des considérations relatives à l'environnement ne devraient pas constituer un moyen de discrimination arbitraire ou injustifiable, ni une restriction déguisée aux échanges internationaux. Toute action unilatérale visant à résoudre les grands problèmes écologiques au-delà de la juridiction du pays importateur devrait être évitée. Les mesures de lutte contre les problèmes écologiques transfrontières ou mondiaux devraient, autant que possible, être fondées sur un consensus international. PRINCIPE 13 Les États doivent élaborer une législation nationale concernant la responsabilité de la pollution et d'autres dommages à l'environnement et l'indemnisation de leurs victimes. Ils doivent aussi coopérer diligemment et plus résolument pour développer davantage le droit international concernant la responsabilité et l'indemnisation en cas d'effets néfastes de dommages causés à l'environnement dans des zones situées audelà des limites de leur juridiction par des activités menées dans les limites de leur juridiction ou sous leur contrôle.

PRINCIPE 14 Les États devraient concerter efficacement leurs efforts pour décourager ou prévenir les déplacements et les transferts dans d'autres États de toutes activités et substances qui provoquent une grave détérioration de l'environnement ou dont on a constaté qu'elles étaient nocives pour la santé de l'homme.

PRINCIPE 15 Pour protéger l'environnement, des mesures de précaution doivent être largement appliquées par les États selon leurs capacités. En cas de risque de dommages graves ou irréversibles, l'absence de certitude scientifique absolue ne doit pas servir de prétexte pour remettre à plus tard l'adoption de mesures effectives visant à prévenir la dégradation de l'environnement.

PRINCIPE 16 Les autorités nationales devraient s'efforcer de promouvoir l'internalisation des coûts de protection de l'environnement et l'utilisation d'instruments économiques, en vertu du principe selon lequel c'est le pollueur qui doit, en principe, assumer le coût de la pollution, dans le souci de l'intérêt public et sans fausser le jeu du commerce international et de l'investissement.

PRINCIPE 17 Une étude d'impact sur l'environnement, en tant qu'instrument national, doit être entreprise dans le cas des activités envisagées qui risquent d'avoir des effets nocifs importants sur l'environnement et dépendent de la décision d'une autorité nationale compétente.

PRINCIPE 18 Les États doivent notifier immédiatement aux autres États toute catastrophe naturelle ou toute autre situation d'urgence qui risque d'avoir des effets néfastes soudains sur l'environnement de ces derniers. La communauté internationale doit faire tout son possible pour aider les États sinistrés.

PRINCIPE 19 Les États doivent prévenir suffisamment à l'avance les États susceptibles d'être affectés et leur communiquer toutes informations pertinentes sur les activités qui peuvent avoir des effets transfrontières sérieusement nocifs sur l'environnement et mener des consultations avec ces États rapidement et de bonne foi.

PRINCIPE 20 Les femmes ont un rôle vital dans la gestion de l'environnement et le développement. Leur pleine participation est donc essentielle à la réalisation· d'un développement durable.

PRINCIPE 21 Il faut mobiliser la créativité, les idéaux et le courage des jeunes du monde entier afin de forger un partenariat mondial, de manière à assurer un développement durable et à garantir à chacun un avenir meilleur.

PRINCIPE 22 Les populations et communautés autochtones et les autres collectivités locales ont un rôle vital à jouer dans la gestion de l'environnement et le développement du fait de leurs connaissances du milieu et de leurs pratiques traditionnelles. Les États devraient reconnaître leur identité, leur culture et leurs intérêts, leur accorder tout l'appui nécessaire et leur permettre de participer efficacement à la réalisation d'un développement durable.

PRINCIPE 23 L'environnement et les ressources naturelles des peuples soumis à oppression, domination et occupation doivent être protégés.

PRINCIPE 24 La guerre exerce une action intrinsèquement destructrice sur le développement durable. Les États doivent donc respecter le droit international relatif à la protection de l'environnement en temps de conflit armé et participer à son développement, selon que de besoin.

PRINCIPE 25 La paix, le développement et la protection de l'environnement sont interdépendants et indissociables.
PRINCIPE 26 Les États doivent résoudre pacifiquement tous leurs différends en matière d'environnement, en employant des moyens appropriés conformément à la Charte des Nations Unies.
PRINCIPE 27 Les États et les peuples doivent coopérer de bonne foi et dans un esprit de solidarité à l'application des principes consacrés dans la présente Déclaration et au développement du droit international dans le domaine du développement durable.

ملحق رقم (03) : المحطات التاريخية للتنمية المستدمة

L'émergence du concept de développement durable a été longue. L'idée d'un développement pouvant à la fois réduire les inégalités sociales et réduire la pression sur l'environnement a fait son chemin. Nous pouvons en retracer quelques jalons majeurs :

- **1968** : création du Club de Rome regroupant quelques personnalités occupant des postes relativement importants dans leurs pays respectifs et souhaitant que la recherche s'empare du problème de l'évolution du monde pris dans sa globalité pour tenter de cerner les limites de la croissance économique.

- **1972** : le Club de Rome publie le rapport *The limits to growth* (en français *Les limites de la croissance*), rédigé à sa demande par une équipe de chercheurs du Massachusetts Institute of Technology. Ce premier rapport donne les résultats de simulations informatiques sur l'évolution de la population humaine en fonction de l'exploitation des ressources naturelles, avec des projections jusqu'en 2100. Il en ressort que la poursuite de la croissance économique entraînera au cours du XXIe siècle une chute brutale des populations à cause de la pollution, de l'appauvrissement des sols cultivables et de la raréfaction des énergies fossiles. Le modèle n'est cependant pas encore à ce stade sectorisé par régions comme il le sera ensuite. Selon certain, nombre de ses prévisions se sont révélées fausses[4]. Au contraire, les auteurs eux-mêmes, dans leur mise à jour de 2004 intitulé *Limits to Growth. The 30-Year Update* (non traduite en français) démontrent que la réalité est relativement conforme à leurs prévisions de 1972[5].

  De nombreux autres travaux critiques de certaines limites du système économique de l'époque sont publiés : citons entre autres Nicholas Georgescu-Roegen et sa comparaison entre système économique et thermodynamique[6], ou encore l'économiste britannique E.F. Schumacher qui prône des solutions plus locales et moins technologiques et technocratiques dans son livre « Small is beautiful ».

- **1972** (5 au 16 juin) : une conférence des Nations Unies sur l'environnement humain à Stockholm expose notamment l'écodéveloppement, les interactions entre écologie et économie, le développement des pays du Sud et du Nord. Il sera rétrospectivement qualifié de premier Sommet de la Terre. C'est un échec relatif, avec aucun compromis clair[7], mais la problématique semble dès lors posée : l'environnement apparaît comme un patrimoine mondial essentiel à transmettre aux générations futures.

- **1979** : le philosophe Hans Jonas exprime cette préoccupation dans son livre *Le Principe responsabilité*.

- **1980** : L'Union internationale pour la conservation de la nature publie un rapport intitulé *La stratégie mondiale pour la conservation*[8] où apparaît pour la première fois la notion de « développement durable », traduite de l'anglais « *sustainable development* ».

- **1987** : Une définition du développement durable est proposée par la Commission mondiale sur l'environnement et le développement (Rapport Brundtland).
  Le protocole de Montréal relatif aux substances qui appauvrissent la couche d'ozone est signé le 16 septembre, signe qu'un engagement collectif est possible.

- **1991** (22 mai) : le Premier ministre français Édith Cresson, qui vient de créer un Ministère de l'Environnement (attribué à Brice Lalonde) évoque le terme de développement durable dans son discours de politique générale.

- **1992** (3 au 14 juin) : Deuxième sommet de la Terre, à Rio de Janeiro. Consécration du terme "développement durable", le concept commence à être largement médiatisé devant le grand public. Adoption de la convention de Rio et naissance de l'Agenda 21. La définition Brundtland, axée prioritairement sur la préservation de l'environnement et la consommation prudente des ressources naturelles non renouvelables, sera modifiée par la définition des « trois piliers » qui doivent être conciliés dans une perspective de développement durable : le *progrès économique*, la *justice sociale*, et la *préservation de l'environnement*.

- **1994** : publication de la charte d'Aalborg sur les villes durables, au niveau européen.

Participation au protocole de Kyōto en février 2009 : Pays ayant ratifié le protocole Pays ayant signé mais espérant le ratifier Pays signataires refusant pour l'instant de le ratifier Pays encore non signataires

- **1997** (1er au 12 décembre) : 3e Conférence des Nations unies sur les changements climatiques, à Kyōto, au cours duquel sera établi le protocole de même nom

- **2002** (26 août au 4 septembre) : Sommet de Johannesburg : En septembre, plus de cent chefs d'État, plusieurs dizaines de milliers de représentants gouvernementaux et d'ONG ratifient un traité prenant position sur la conservation des ressources naturelles et de la biodiversité. Quelques grandes entreprises françaises sont présentes [9].

- **2005** : Entrée en vigueur du protocole de Kyōto sur la réduction des émissions de gaz à effet de serre dans l'Union européenne. Adoption, en France, d'une charte de l'environnement, insistant sur le principe de précaution.

- **2009** : Conférence de Copenhague de 2009 sur le climat.

ملحق رقم (04) : النصوص التاريخية للتنمية المستديمة

Depuis la Conférence de Stockholm en 1972, jusqu'à aujourd'hui, toutes les étapes et et les principaux textes qui ont donné son sens à la notion de développement durable.

D'autres articles : page suivante

Déclaration de la Conférence de Stockholm sur l'environnement humain, 1972

2008

1/ L'humain est à la fois créature et créateur de son environnement, qui assure sa subsistance physique et lui offre la possibilité d'un développement intellectuel, moral, social et spirituel. Dans la (...)

Synthèse des Principes de la Conférence de Stockholm

2008

Retrouver le texte complet sur le site du Programme des Nations unies pour l'environnement 1. Les droits de l'Homme doivent être affirmés, l'apartheid et le colonialisme condamnés. 2. Les ressources (...)

Introduction du rapport « Notre avenir à tous »

2008

"Une terre, un monde, un survol par la commission mondiale sur l'environnem le développement". Ce texte constitue résumé du "rapport Brundtland". Les différentes propositions sont largement

Agenda 21 de Rio, 1992

2008

Adopté en juin 1992 par la Conférence internationale sur l'environnement et le développement, l'Agenda 21 (ou Action 21) se compose d'une déclaration énonçant 27 principes et d'un programme d'action en (...)

Sommet mondial du DD, Johannesburg, 2002

2008

1. La Conférence des Nations unies sur l'environnement et le développement (CNUED), tenue à Rio de Janeiro en 1992, a défini les principes fondamentaux et le programme d'action permettant d'assurer un (...)

Déclaration du millénaire sur le développement

2008

Texte complet sur le site des Nations u Extrait de la déclaration « Nous estimo que certaines valeurs fondamentales d sous-tendre les relations internationale XXIe siècle, à (...)

رقم (05) : الأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف	الغايات
استئصال الفقر و الجوع الشديدين	– بين 1995 و 2015، إنقاص نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف. – بين 1995 و 2015، إنقاص نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف.
تحقيق شمولية التعليم الابتدائي	– ضمان كون الأطفال في كل مكان، الصبيان و البنات على نحو مماثل، قادرين بحلول العام 2015 على إتمام الطور الخاص بالتعليم الابتدائي.
الحض على المساواة بين الجنسين و استقلالية النساء	– إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي و الثانوي، و في جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام 2015.
تخفيض نسبة وفيات الأطفال	– بين عامي 1995 و 2015، تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.
تحسين الصحة الأمومية	– بحلول العام 2015، تخفيض معدل وفيات النساء إبّان الحمل، بنسبة ثلاثة أرباع .
مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا) و الملاريا و أمراض أخرى	– بحلول العام 2015، وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة/ الايدز، و متابعة ما بدئ في مضاد ته. – بحلول العام 2015، وقف نهائي لمدى حدوث الملا ريا و أمراض رئيسية أخرى و متابعة ما بدىء في مضاد ته.
تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية	– مزيد من التطوير لنظام تجاري و مالي منفتح، متوقع السلوك، غير تمييزي، يشمل الالتزام بالحكم الصالح و التنمية و تخفيض الفقر. – معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، بما في ذلك إمكانات الصادرات المعفية من التعريفات، و برنامج معزز للتخفيف من أعباء الديون الثنائية الرسمية أو إلغائها، و مساعدات إنماء رسمية أكثر سخاء للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر. – معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان المحاطة باليابسة و الدول الجزرية

	الصغيرة النامية. – التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية، من خلال إجراءات قطرية و دولية لجعل الديون القابلة للتحمل على الأمد الطويل. – بالتعاون مع البلدان النامية، تطوير استراتيجيات لإتاحة العمل اللائق والمنتج لمن في سن الشباب. – تشجيع الصناعة الصيدلانية و تأمين إمكان الحصول على الأدوية في البلدان النامية بأسعار متحملة. – بالتعاون مع القطاع الخاص، جعل فوائد التقانات الجديدة، و بخاصة تقانات المعلومات و الاتصالات متوفرة و في متناول الجميع. – و في " إعلان الألفية "، فإن رؤساء البلدان قد اتخذوا أيضا الالتزامات التالية في مجال البيئة.
الإستدامة البيئية	– العمل على أن يدخل بروتوكول " KYOTO" حيز التطبيق و هذا قبل عام 2002، و يكون ذلك أفضل بالبدء في التقليص من إرسال الغازات الحابسة للحرارة. – التأكيد على التطبيق الكلي للاتفاقية حول التنوع البيولوجي و اتفاقية الأمم المتحدة حول محاربة التصحر، على وجه الخصوص بإفريقيا. ا– وضع حد للاستغلال غير العقلاني للموارد المائية، بإيجاد استراتيجيات لتسيير الماء على المستويات الجهوية، الوطنية و المحلية. – التكثيف في التعاون قصد تقليص انعكاسات الكوارث الطبيعية و الكوارث المترتبة عن الإنسان.

<u>ملحق رقم(06)</u>: تقرير عن سير العمل في تنفيذ جدول أعمال القرن 21:
المعالم البارزة لمساهمة منظمة الأغذية والزراعة

الدورة السادسة عشرة

روما، 26-2001/3/30، القاعة الحمراء

تقرير عن سير العمل في تنفيذ جدول أعمال القرن 21:

1 - يمثل جدول أعمال القرن 21 الاتفاق الجوهري الذي خرج به مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعروف باسم قمة الأرض، في عام 1992. ويتضمن الاتفاق برنامج عمل شامل للتوصل إلى التنمية المستدامة، ويعالج بصورة متكاملة القضايا البيئية والإنمائية معا، على المستويات العالمية والقطرية والمحلية. وفي حين أن تنفيذ جدول أعمال القرن 21 لم يرق لمستوى التوقعات، فإن الكثير من البلدان أنجزت صياغة استراتيجياتها القطرية استنادا إلى جدول أعمال القرن 21، واتخذت ما يلزم من خطوات لدمج قضايا الاستدامة في سياساتها الإنمائية القطرية.

2 - وتواصل المنظمة، من خلال برنامجيها المعياري والتنفيذي، تقديم المساعدة للبلدان لأجل تنفيذ برنامج عمل القرن 21 ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، حيث سيسلط الضوء على ما قدمته من مساهمات في نخبة من المجالات المختارة التي تضطلع فيها بدور مدير المهام أو أنها شريك رئيسي.

3 - كانت الأراضي والزراعة من بين الموضوعات الرئيسية التي ناقشتها الدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة التي عقدت في نيويورك، خلال الفترة 4/25 - 2000/5/5. وقامت المنظمة بدور هام في إعداد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، فيما يتصل بالفصل 10 (نهج متكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي) والفصل 14 (النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة)، مع الإسهامات من الكثير من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وشتى أصحاب الشأن. وتضمن التقرير الخاص بالفصل 10 العديد من تقارير مدير المهام، وعلى وجه التحديد الفصل 11 (مكافحة التصحر)، والفصل 13 (التنمية المستدامة للجبال) اللذان تتولى المنظمة بشأنهما كذلك مسؤولية مدير المهام، إضافة إلى الفصل 12 (مكافحة التصحر والجفاف) والفصل 15 (حفظ التنوع البيولوجي). وتضمن التقرير الخاص بالفصل 14 ضمائم عن التكنولوجيا الحيوية لأجل الزراعة المستدامة، والتوسع الحضري والتنمية الزراعية المستدامة، والروابط بين الزراعة والأراضي والمياه.

4 – وشكلت هذه التقارير الأساس لما جرى من مشاورات ومناقشات خلال دورة جماعة العمل المخصصة المعنية بالأراضي والزراعة، في فبراير/شباط 1999، ومن ثم، في وقت لاحق، في الدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة نفسها، وكانت عاملا مؤثرا فيما اتخذ من قرارات في الدورة المذكورة. وفيما يتعلق بالفصل 14، التنمية الزراعية والريفية المستدامة، اتفقت اللجنة على أن يعهد إلى المنظمة بمهمة استعراض تنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة، مع إشراك مختلف أصحاب الشأن، في الإعداد لقمة الأرض 2002 (10 سنوات بعد ريو). وتبعا لهذا المقرر، هناك جهود جارية لتعبئة مشاركة واسعة للمجتمع المدني مع انعقاد الدورة السادسة عشرة للجنة الزراعة(1).

5 – وكان واحدا من الموضوعات الرئيسية التي ركزت عليها مداولات الدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة، مسألة التحضيرات لاستعراض العشر سنوات لما تحقق من تقدم في تنفيذ مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ولقد أكدت مقررات اللجنة، في هذا الخصوص، ضرورة ألا يعاد التفاوض بشأن جدول أعمال القرن 21، وضرورة أن ينصب التركيز في قمة الأرض 2002 (10 سنوات بعد ريو) على استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن 21. وينتظر أن تقوم المنظمة بإجراء استعراض وتقييم شاملين لما أنجز في سبيل تنفيذ الفصول التي تتولى بشأنها مسؤولية مدير المهام، وهو ما بدأت المنظمة في تنفيذه.

(أ) ففيما يتعلق بالفصل 11 (مكافحة التصحر) واصلت المنظمة إسناد أولوية عالية لدعم تنفيذ الاتفاقات التي توصلت إليها اللجنة الحكومية الدولية للغابات، في فبراير/شباط 1997، والجهاز الذي أعقبها وهو المنتدى الحكومي الدولي للغابات، في فبراير/شباط 2000. وستقدم المنظمة الدعم لمنتدى الأمم المتحدة المقترح المعنى بالغابات. ويعمل فريق المهمات المشترك بين الوكالات والمعنى بالغابات، الذي ترأسه المنظمة، على تدعيم الاستجابة المنسقة من جانب المنظمات الأعضاء فيه، لاحتياجات الدول الأعضاء فيما يتصل بتنفيذ مقترحات العمل الصادرة عن كل من اللجنة الحكومية الدولية للغابات والمنتدى الحكومي الدولي للغابات. وتقوم المنظمة حاليا بإعداد تقرير مدير مهام جديد يعرض على الدورة العاشرة للجنة التنمية المستدامة. وسينبني هذا التقرير على الإسهامات المقدمة من طائفة واسعة من جماعات المصالح.

(ب) تشمل المهام الرئيسية فيما يتعلق بالفصل 13 (التنمية المستدامة للجبال) أعمال التحضير للسنة الدولية للجبال في 2002. ولقد أعدت المنظمة في يونيو/حزيران 2000، بصفتها الوكالة القائدة فيما يتعلق بالسنة الدولية للجبال، تقرير الأمين العام بشأن أوضاع التحضيرات للسنة الدولية للجبال في 2002، الذي سيعرض على الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ويصف التقرير الأنشطة على المستويات القطرية، الإقليمية والدولية، ويعرض نماذج للإجراءات التي اتخذت في بلدان مختارة. كذلك بدأت المنظمة، في يوليو/تموز 2000، موقعا رسميا على

الانترنت خاص بالسنة الدولية للجبال. وفي سبتمبر/أيلول 2000، أرسلت إلى الوزراء في الدول الأعضاء رسالة رسمية مصحوبة باستبيان طلبا للمعلومات عن المبادرات الخاصة بالسنة الدولية للجبال على المستوى القطري، وتوافر قواعد بيانات تتعلق بالجبال، والاهتمامات الرئيسية في المناطق الجبلية.

(ج) من بين التطورات الكبرى فيما يتعلق بالفصل 17 (حماية المحيطات والبحار) والتي تهم لجنة الزراعة، برنامج عمل الأمم المتحدة العالمي لأجل حماية البيئة البحرية من تأثيرات الأنشطة في اليابسة. ويرمي برنامج العمل العالمي، الذي يتولى تنسيقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى مساعدة الدول على اتخاذ الإجراءات، فرادى ومجتمعة، التي تؤدي إلى حماية البيئات البحرية والساحلية من التلوث والتدهور بسبب الأنشطة الجارية في اليابسة. كذلك يناشد البرنامج المنظمات والبرامج الدولية ذات الصلة على الاضطلاع بدور الريادة في وضع "آلية تنسيق" فيما يتصل بفئات معينة من الملوثات ضمن مجالات اختصاص كل منها. وفي هذا الصدد، وقعت المنظمة، في ديسمبر/كانون الأول 1999، مذكرة تفاهم مع برنامج العمل العالمي لإعداد نقطة وصل في الانترنت لتشجيع تبادل المعلومات عن تأثيرات حركة المغذيات والثفالة (وهما فئتا الملوثات التي تقع ضمن نطاق اختصاصاتها) ووصلها بالصفحة الأساسية لبرنامج العمل العالمي، كجزء من مساهمتها في "آلية التنسيق". ويجري العمل للتوصل على تفاهم مع القسم المشترك بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة للاستفادة من معارفه المتقدمة في مجال استخدام النويدات المشعة في تقصي التآكل. وستكون هناك حاجة إلى موارد بشرية ومالية إضافية لعمليات التقصي واستخلاص البيانات، في المدى الطويل، بشأن حركة المغذيات والثفالة، ولعملية تطوير واستمرارية موقع الانترنت على نحو واف. ولقد أبلغ كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات، بهذا المعوق. ومن المحتمل عرض هذه المسألة لعناية الدورات القادمة للجنة الزراعة بغرض المناقشة وإبداء التوجيهات.

(د) ترأست المنظمة، خلال الفترة من 1993 إلى 1996، اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية التي أنشأتها لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات، لتتولى إدارة الفصل 17، والتي قامت بدور هام في إعداد ذلك الجزء من تقرير الأمين العام الذي يعالج المجالات التي تهم لجنة الزراعة، مثل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وحماية المناطق الساحلية من التلوث من مصادر موجودة في اليابسة (مثل تآكل التربة، المبيدات، الأسمدة).

(هـ) وفيما يتعلق بالفصل 24 (الدور العالمي للمرأة في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة)، عقدت في المقر الرئيسي للمنظمة مشاورة رفيعة المستوى عن المرأة الريفية والمعلومات (4-1999/10/6). وأعدت استراتيجية عمل أثناء المشاورة، وجرى استعراضها وصياغتها النهائية ونشرها. ووزعت هذه الاستراتيجية أثناء الدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة. ومن بين عناصر هذه

الاستراتيجية: تعبئة جميع أصحاب الشأن، استخدام المنهجيات الاحصائية التي تستجيب لاهتمامات الجنسين، إجراء مسوحات قطرية لتوثيق مساهمة المرأة في الزراعة، وإنشاء شبكات إعلامية لتحسين قنوات الاتصالات في أوساط الريفيات. وأوصى مؤتمر المنظمة، في دورته الثلاثين خلال نوفمبر/تشرين الثاني 1999، بأن تشكل هذه الاستراتيجية جزء لا يتجزأ من خطة عمل المنظمة القادمة الخاصة بالمرأة والتنمية (2002–2007).
6 – كذلك تشارك المنظمة في تنفيذ كل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر والجفاف واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. وأجرت المنظمة تقييما لأنشطة التنوع البيولوجي الزراعي على المستويين الدولي والإقليمي، كما اقترحت، بالتعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي، عناصر لبرنامج عمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي لبحثها من قبل الاجتماع الخامس للجهاز الفرعي للمشورة العلمية والفنية والتكنولوجية، واتخاذ قرار بشأنها في الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف. ووقعت المنظمة مذكرة تفاهم مع كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر والجفاف، بشأن التعاون في مختلف الأنشطة الرامية إلى دعم اتفاقية مكافحة التصحر والجفاف. وأصبحت المنظمة عضوا في كل من لجنة التوجيه والجماعة الاستشارية الفنية للآلية العالمية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وتتولى المنظمة قيادة أعمال اعداد مبادرة عالمية بعنوان "تقييم تدهور أراضي المناطق الجافة". واضطلعت المنظمة بدور فعال في الأنشطة المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، كما أعدت أوراق المواقف الجديدة. ونُظم اجتماع للخبراء بشأن "التثبت من مخزونات الكربون وتبادله على المستوى القطري".

ملحق رقم (07): قائمة مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الـ 134

(الأمم المتحدة 2006) ECA/TNG/SRDC/ICE/XVI/8

فصول جدول أعمال القرن 21	التركيز على	*الوضعية*	*الإجابات*
المؤشرات الاجتماعية			
الفصل 3 : محاربة الفقر	-معدلات البطالة	• الرقم القياسي لاتساع الفقر • الرقم القياسي لجسامة الفقر • الرقم القياسي لشدة الفقر • الرقم القياسي لجيني للتفاوت في الدخل • علاقة متوسط مرتب الإناث بمتوسط مرتب الذكور.	
الفصل 5 : الديناميكية الديموغرافية والاستدامة	- معدلات نمو السكان - معدلات الهجرة الصريحة المؤشر الظرفي للخصوبة	• الكثافة السكانية	
الفصل 36: دعم التعليم والوعي العام والتدريب	- معدلات التطور السكاني بالنسبة لسن التمدرس - معدلات التمدرس في المستوى الإبتدائي(خام و صافي) - معدلات التمدرس في المستوى الثانوي (خام و صافي) -معدلات محو الأمية	• الأطفال في السنة الخامسة من التعليم الابتدائي . • توقعات التمدرس • الاختلافات في معدلات التمدرس بين الفتيات و الفتيان. • عدد النساء من السكان النشيطين مقابل 100 رجل	• الحصة المخصصة للتربية من ن.د.خ
الفصل 6 : الحماية والارتقاء بالعناية الصحية		• ولوج المرافق الصحية المناسبة • التمكين من الماء الصالح للشرب • توقعات البقاء على قيد الحياة عند الولادة. • الوزن عند الولادة. • معدلات الوفيات عند الأطفال. • معدلات الوفيات بين النساء عند الولادة. • تغذية الأطفال.	• تلقيح الأطفال ضد الأمراض المعدية • استعمال موانع الحمل. • الرقابة على المنتوجات الكيماوية ذات الخطورة. • الكامنة في الغذاء. • النفقات الوطنية في مجال الصحة المخصصة للعلاجات المحلية. • حصة النفقات الوطنية في مجال الصحة من ن.د.خ
فصول جدول أعمال القرن 21	التركيز على	*الوضعية*	*الإجابات*
الفصل 39 : الصكوك والآليات القانونية الدولية			• المصادقة على الاتفاقات الدولية. • تنفيذ الاتفاقات الدولية المصادق عليها.

الفصل 40 : الإعلام من أجل اتخاذ القرار.		• الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل 100 من السكان •إمكانية الوصول إلى الإعلام	• برنامج للإحصائيات الوطنية للبيئة
			• تمثيل الجماعات الرئيسية داخل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة • تمثيل الأقليات العرقية و السكان الأصليين داخل المجالس الوطنية للتنمية •إسهام م.غ.ح في التنمية المستدامة
الفصل 9 : حماية الغلاف الجوي	-إطلاق الغازات المسؤولة عن خلق جو مكتوم. -اطلاق أوكسيد الكربون -اطلاق أوكسيد الآزوت -استهلاك مواد مدمرة لطبقة الأوزون.	• تركيز التلوث في المناطق الحضرية.	• النفقات المخصصة للتقليل من تلوث الجو.
الفصل 21 : الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الصلبة.	-إنتاج النفايات الصلبة الصناعية والبلدية -تخزين وتبديد نفايات المنازل.		• النفقات المخصصة لإدارة النفايات • اعادة استعمال واعادة تحويل النفايات في الحواضر وتبديدها.
الفصل 19 : الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيمياوية السامة.		• التسممات الناتجة عن المنتجات الكيمياوية	• المنتجات الكيماوية الممنوعة أو المقننة بصرامة.
الفصل 20 : الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة.	-انتاج النفايات المسببة للأذى -استيراد و تصدير النفايات الضارة	• المساحات المحتلة من طرف مواقع ملوثة	• النفقات المخصصة لمعالجة النفايات الضارة
الفصل 22 : الإدارة المضمونة والسليمة بيئياً للنفايات المشعة.	-إنتاج النفايات المشعة		
فصول جدول أعمال القرن 21	التركيز على	***الوضعية***	***الإجابات***
المؤشرات المؤسسية			
الفصل 8 : إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار			• استراتيجيات التنمية المستدامة • برنامج المحاسبة البيئية والاقتصادية المدمجة • إلزامية تقييم التأثير على البيئة • المجالس الوطنية للتنمية المستدامة
الفصل 35 : العلم في خدمة التنمية		• عدد العلماء والمهندسين في كل مليون من السكان.	• العلماء والمهندسون الممارسون للبحث والتطوير في كل مليون من السكان. • النفقات المخصصة لنشاطات البحث والتنمية

			كنسبة مئوية من ن.د.خ
الفصل 7 :دعم نماذج قابلة للاستمرار للمستوطنات البشرية	-معدلات نمو سكان الحواضر -استهلاك وقود السيارات لكل فرد من السكان. -الخسائر البشرية والاقتصادية الناتجة عن الكوارث الطبيعية.	• نسبة سكان الحواضر من مجموع السكان. • السكن غير النظامي في المناطق الحضرية • المساحة المخصصة للسكن لكل شخص. • ثمن المسكن ونسبته من الدخل.	• النفقات المخصصة للتجهيز لكل فرد من السكان.
المؤشرات الاقتصادية			
الفصل 2: التعاون الدولي الهادف إلى تعجيل التنمية المستدامة.	- ن.د.خ لكل فرد من السكان -النسبة المئوية الإستثمار من ن.د.خ -النسبة المئوية لمجموع الواردات والصادرات من ن.د.خ	• الناتج الداخلي الصافي محذوفة منه النفقات الجانبية. • حصة المنتوجات المصنعة من السلع المصدرة.	
الفصل 4: تغيير أنماط الاستهلاك.	-الاستهلاك السنوي للطاقة -إسهام الصناعات ذات الاستهلاك الكبير للموارد الطبيعية في القيمة المضافة الإجمالية للصناعات التصنيعية.	• الإحتياطيات المعدنية المؤكدة . -احتياطيات الطاقة الحجرية المؤكدة. • مدة حياة الإحتياطيات المؤكدة للطاقة. • كثافة استعمال المواد الأولية والثانوية. • حصة القيمة المضافة للصناعة في ن.د.خ • استهلاك الطاقات المتجددة.	
فصول جدول أعمال القرن 21	التركيز على	***الوضعية***	***لإجابات***
الفصل 33 : الموارد والآليات المالية.	-النقل الصافي للموارد /ن.و.خ -النسبة المئوية لمساعدة العمومية على التنمية من ن.و.خ	• الدين الخارجي/ن.و.خ • خدمة الدين/الصادرات	• النسبة المئوية لنفقات حماية البيئة من ن.د.خ • مبلغ التمويل الجديد أو الإضافي من أجل التنمية المستدامة.
الفصل 34 : نقل التقنيات السليمة بيئياً والتعاون	-استيراد مواد التجهيز -الإستثمارات الأجنبية المباشرة.	• حصة الواردات من التجهيزات المقبولة بيئيا	• الإعانات المخصصة للتعاون التقني.
المؤشرات البيئية			
الفصل 18 : حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها	-إستغلال في المياه الجوفية والسطحية. -إستهلاك الماء لكل فرد من السكان للإحتياجات المنزلية.	• احتياطيات المياه الجوفية. • تركيز النفايات الغائطية في المياه العذبة. • الطلب البايوكيميائي على الأوكسجين.	• معالجة المياه المستعملة • كثافة شبكات القياس الهيدروليكي.
الفصل 17 : حماية المحيطات وجميع البحار	-التزايد السكاني في المناطق الساحلية. -إهراق البترول في المياه الساحلية. -إلقاء الآزوت و الفسفور في المياه الساحلية.	• الحد الأعلى للغلة السمكية المستدامة من جانب مصايد الأسماك. • مؤشرات الطحالب.	
الفصل 10 : النهج المتكامل لتخطيط الأراضي وإدارتها	-تطور استعمال التربة	• تغيرات وضع التربة	• التسيير اللامركزي للموارد الطبيعية.
الفصل 12 : إدارة الأنظمة الإيكولوجية الهشة : محاربة التصحر و الجفاف.	-السكان الذين هم تحت عتبة الفقر في المناطق القاحلة.	• دالة التساقطات المطرية الشهرية الوطنية. • دالة التبخرات انطلاقا من صور الأقمار الاصطناعية	

		الأراضي المتأثرة بالتصحر.	
الفصل 13 : إدارة الأنظمة الإيكولوجية الهشة : الاستغلال المستدام للجبال.	-التغيرات الديموغرافية في المناطق الجبلية.	• الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية في المناطق الجبلية • رفاهية سكان الجبال.	
الفصل 14 : دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة.	-استعمال مبيدات الحشرات الزراعية. -استعمال الأسمدة -الأراضي القابلة للزراعة المسقية -استعمال الأسمدة في الزراعة	• الأراضي القابلة للزراعة لكل فرد من السكان. • تدهور نوعية التربة بسبب التملح والانسداد.	• النفقات المخصصة للتعليم الزراعي.
الفصل 11 : محاربة إزالة الغابات	-كثافة الاستغلال الغابوي.	• تطور المساحة الغابوية	• الغابات المحمية • مساحات الغابات المحمية.
الفصل 15 : المحافظة على التنوع البيولوجي		• الأجناس المهددة بالانقراض.	• الأجناس المحمية
فصول جدول أعمال القرن 21	التركيز على	***الوضعية***	***الإجابات***
الفصل 16 : الإدارة السليمة بيئياً للبيوتكنولوجيا			• النفقات المخصصة للبحث و لتطوير البيوتكنولوجيا. • وجود القواعد التنظيمية المرتبطة بتطوير البيوتكنولوجيا

ملحق رقم (08) : مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2005

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج المحلي الخام	4235	4455	5149	6112	7130
مليار دينار جزائري	54,8	55,9	65,1	84,4	102,2
مليار دولار أمريكي					
الناتج المحلي الخام للفرد الواحد (دولار)	1665	1683	2093	2655	3150
نسبة نمو إجمالي الناتج الداخلي %	2,6	4,7	6,9	5,2	4,8
نسبة الناتج المحلي الخام (خارج المحروقات) %	5,5	5 ,3	6,0	6,2	5,5
نسبة الناتج المحلي الخام (المحروقات و الزراعة) %	3,9	5,3	6,0	6,2	5,7
معدل التضخم سنويا %	4,2	1,4	2,6	3,6	3,5
الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي %	27,0	31,1	30,5	32,6	32,7
الاستثمار الخارجي المباشر (مليار دولار)	1,18	0,97	0,62	0,62	0,42
الواردات (مليار دولار)	9,5	12	13,3	18	20,3
الصادرات (مليار دولار)	19,1	18,7	24,5	32,2	42,1
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	9,6	6,7	11,2	14,2	21,8
رصيد الميزان الجاري (مليار دولار)	7,1	4,4	8,8	11,1	16
(بالنسبة للناتج المحلي)	12,9	7,7	13	13,1	15,7
حساب رأس المال (مليار دولار)	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-1,35
احتياطات الصرف مليار دولار على أساس أشهر الاستيراد	18	23,1	32,9	43,1	57,1
	18,1	19,1	24,3	23,7	27,7
حجم المديونية مليار دولار بالنسبة لناتج المحلي	22,6	22,6	23,4	21,8	16,4
	41,1	39,8	34,3	25,7	
خدمة المديونية مليار دولار بالنسبة للصادرات %	4,6	4,5	4,7	6	0,2
	22,8	22,6	17,9	17,6	11,7
نسبة البطالة	27,3	25,2	23,7	17,7	15,3
نسبة النمو القطاعي %					
المحروقات	-1,6	3,7	8,8	3,3	3,5
الفلاحة	13,2	-1,3	19,7	3,1	4
الصناعة	2	2,9	1,1	2,6	2,8
البناء و الشغال العمومية	2,8	8,2	5,5	8	8,4
الخدمات	6	5,3	4,2	7,7	7,3

ملحق رقم (09) : إنجازات الفترة 1999- 2004 مقارنة بالجـــهد التنمـــوي منـذ الاســـتقـــلال

التعيـين	الحظيرة الحالية	الانجازات 1999-2003	انجازات 2004	مجموع الانجازات 1999-2004	%
I المنشآت الاجتماعية و الثقافية					
السكن(الاجتماعي، التساهمي، الريفي، الترقوي)	5.806.374	693.949	116468	810.417	13,9
الثانويات	1.441	232	55	287	19,9
المدارس الأساسية	3.871	563	124	687	18,7
الأقسام الدراسية (المدارس الابتدائية)	122.842	19.546	2.799	22.345	16,8
مرافق النظام الداخلي	922	114	26	140	15,1
مرافق النظام النصف الداخلي	1.372	323	139	462	33,6
مقاعد بيداغوجية (العليم العالي)	608.258	263.000	58.958	321.958	52,9
الأسرة (العليم العالي)	273.022	108.700	22.854	131.554	48,18
معاهد التكوين المهني	74	10	01	11	14,8
مراكز التكوين المهني	525	58	11	69	13,1
ملحقات معاهد التكوين المهني	23	14	-	14	60,8
ملحقات مراكز التكوين المهني	239	101	29	130	54,3
المستشفيات	198	11	02	13	6,5
العيادات المتعددة الخدمات	502	48	02	50	10,0
المراكز الصحية	1.272	129	07	136	10,6
قاعات العلاج	4.383	548	146	694	15,8
الملاعب (بما في ذلك الملاعب البلدية)	1.332	91	586	677	50,8
المركبات الرياضية الجوارية	363	120	43	163	44,9
القاعات المتعددة الرياضات	169	80	24	104	61,5
II المنشآت الاقتصادية					
السدود	63	09	09	18	28,5
المحاجر المائية	422	47	19	66	15,5
الابار	7.423	5.316	393	5.709	76,8
موانئ الصيد البحري	23	08	03	11	47,8
الطرق الوطنية	25.517	2.287	1.526	3.813	14,9
المسالك الولائية	22.294	1.908	1.360	2.268	14,6
خطوط السكك الحديدية	4.054	91	81	172	4,2
التوزيع العمومي للغاز (عدد البيوت التي تم ربطها بالشبكة)		324.600	144.200	468.800	
ايصال الكهرباء إلى الريف (عدد البيوت التي تم ربطها بالشبكة)		191.500	44.800	236.300	

الملاحق

رقم الملحق	المضمون
01	المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (التزام جوهانسبورغ للتنمية المستدامة)
02	إعلان مؤتمر ريو للبيئة والتنمية 1992
03	المحطات التاريخية للتنمية المستديمة
04	النصوص التاريخية للتنمية المستديمة
05	الأهداف الإنمائية للألفية
06	تقرير عن سير العمل في تنفيذ جدول أعمال القرن 21
07	قائمة مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الـ 134
08	مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2005
09	إنجازات الفترة 1999- 2004 مقارنة بالجهد التنموي منذ الاستقلال
10	ملحق إضافي إلكتروني-قرص مضغوط-